تاريـــخ
الجـزائر المعــاصر

- الجزء الأول -

البريد الالكتروني: E-mail : unecriv@net.sy
aru@net.sy

موقع اتحاد الكتّاب العرب على شبكة الإنترنت
www.awu-dam.com

❑❑

الدكتور : محمد العربي الزبيري

تاريخ
الجزائر المعاصر

(الجزء الأول)

دراســـــــــــة

من منشورات اتحاد الكتاب العرب
1999

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

تقـــــديم

قـال أبو حـاتم الـرازي المتـوفى سـنة 277هــ: "إذا كتبت فقمش، وإذ حــدثت ففتش". وعنــدما نرجع إلى طــرق البحث المعاصرة نستسمحه لإضافة "وإذا ألفت فهمش". لأن الخـائض في علم التاريخ مطالب أكثر من غـيره بتقـديم الـدليل القـاطع على صـحة ما يـورده من معلومـات، والإتيـان بالحجة الدامغة لتبرير ما يطرحه من أفكار وآراء وما ينشره من قضايا أساسية حول موضوعات قد تتعـدد فيها الروايـات وتتكـاثر الأقلام لقـرع أبوابها بحثـــاً عن الحقيقة أو عملاً على تغييبها لسـبب من الأسباب وما أكثرها كما سنرى فيما بعد.

وإذا كـان التــاريخ علمـــاً في تحريه الحقيقة والعمل على تسليط الأضواء عليها وتقديمها، كما هي، فـإن البـاحث في هـذا العلم، مطالب، إضافة إلى تمكنه من العلوم الموصـلة، بإعطـاء قيمة بالغة الأهمية للأصول التي هي صـلته الوحيـدة بالموضـوع المزمع دراسـته والـتي هي جميع الآثـار الـتي خلفتها عقـول السـلف أو أيـديهم، وإذا ضـاعت ضـاع التـاريخ معها وفقـاً لنص القاعدة العامة.

وفي أثناء الاهتمام بتلك الأصول وهو ما يسـميه المؤرخـون بمرحلة التقميش، فـإن البــاحث لا يمكنه إلا أن يســتفيد من الاسترشاد بما جاء في مقدمة المقدمة حيث يؤكد مؤسس علم التاريخ وموجد علم الاجتمـاع إن الكتابة في التـاريخ تحتـاج إلى "مأخذ متعـددة ومعـارف متنوعة وحسن نظر وتثـبيت يفضـيان بصـاحبهما إلى الحق وينكبـان به عن المـزلات والمغالـط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العـادة وقواعد السياسة وطبيعة العمـــران والأحـــوال في الاجتمـــاع الإنسـاني، ولا قيس الغـائب منها بالشـاهد والحاضر بالـذاهب، فربما لم يـؤمن فيها من العثـور ومزلة القـدم والحيد عن جـادة الصدق، وكثيراً ما وقع للمـؤرخين والمفسـرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايـات والوقـائع لاعتمـادهم فيها على مجـرد النقل غثـاً أو سـميناً، ولم يعرضـوها على أصـولها ولا قاسـوها بأشـباهها، ولا سـبروها بمعيـار الحكمة والوقـوف على طبـائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضـلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط.

انطلاقاً من هـذا التقـديم المقتضب واقتناعـاً بقـول موسى بن سعيد الأندلسي:

ما كل ما قيل كما قيل..... فقد باشر الناس الأباطيل رحت أقــرأ تــاريخ الجزائر في جميع مراحله قــراءة متأنية فاحصــة،

ولكن أدهشـني وأفجعـني ما وقفت عليه من تخطيط تضـليلي تفنن في إحكامه مؤسسو المدرسة الاســـــتعمارية للتـــــاريخ والمشرفون عليها طيلة الليل المظلم الـذي داهم الجزائر سـنة 1830 وظل، إلى يومنا هذا، يحجب عنها الحقيقة العارية خاصة بالنسبة للعهد العثماني والحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

ففيما يخص القـــرون الثلاثة الــتي تمثل واحـــداً من أمجد عصـورنا من حيث التعمـير والإنشـاء وتنظيم المـدن وتخطيط شوارعها ومن حيث الحفاظ على الأمن والاستقرار وتوطيـدهما والعناية الفائقة بـالعلم والعلمـاء، إن الكتابـات الاسـتعمارية قد تمكنت، بأساليب مختلفة، من ترسـيخها في أذهـان الجزائـريين أنفسهم، بما في ذلك الأغلبية الساحقة ممن ينعتـون بـالمثقفين والسياسـيين، على أنها عهد الاحتلال وســيطرة تركية وحكم أجنبي، ضاربين عرض الحائط التعليل الحقيقي للحدث التاريخي ومغفلين النظام الهيكلي للدولة الإسلامية ومتجاهلين الإنجازات العظيمة الـــتي حققتها البلاد في تلك الفــترة والـــتي يمكن الاستدلال عليهـا، بكل بسـاطة، من خلال المعاهـدات السـبعين الـــتي أبـــرمت بين الجزائر وفرنسا فيما بين 1535و 1830، والتي تتعلق خاصة بما قامت به الأولى نحو الثانية من إنجـازات عسـكرية بحرية وإسـعافات مالية واقتصـادية واسـتراتيجية ومسـاعدات غذائيـة، كما أننا نجد دليلاً على عظمة الجزائـر، يومهـا، في ذات الرسـائل الـتي كـانت توجه إلى حكامها من طـرف ملـوك فرنسا وأباطرتها حيث نقـرأ في مسـتهل أغلبهـا: "إلى السيد الأمجد الأعظم الأفخم

Illustre et magnifique seigneur de la ville et du royaume dalger

وعلى سبيل المثال نورد فقرة من رسالة نـابليون بونـابرت إلى مصطفى باشا بتاريخ 20/07/1800.

Illustre et Magnifique seigneur, “LEtat de guerre survenu entre la Rèpublique Francaise et la règence dAlger ne prit point sa source dans les rapports directs des deux Etats. Il est aujourdhui sans motif”

Contraire aux intèrets des deux peuples, il le fut toujours aux inclinations du gouvernement Francais, persuadè quil lest pareillement aux votres, je nhèsite point a donner au citoyen du bois Thainvill les relations politiques et commerciales des deux ètats sur le meme pied lordre de se rendre près de vous avec des pleins pouvoirs pour rètablir elles ètaient avant la rupture. jai la confiance que vous fairez ace nègociateur le meme accueil que jaurais fait a celui de vos sujets que vous auriez auriez chargè dune semblable mission près de moi.”

فبـدلاً من دراسة المعاهـدات وغيرها كثـير مما أبـرم مع إنكلـترا وأمريكا وهولنـدا وروسـيا وإلى آخر القائمـة، وبـدلاً من معالجة تاريخ هذه الحقبة بالموضوعية التي يسـتعملونها شـعاراً لتنويمنا وبالحيـاد الإيجـابي الـذي هو مفتـاح البـاب المؤدية إلى الحقيقة في التاريخ، فـإن المـؤرخين والقيـاديين الفرنسـيين قد

وظفوا كل مالهم من عبقرية لتسوية تـاريخ الجزائر وتصـويرها- في جميع عصورها- خصوصاً في العصر العثماني- بأقبح الصـور في الكتب التي تدرس في المكاتب الفرنسية وتدرس -يا للبلية ويا للحسرة- لأبنائنا على حد تعبير الإمام الشـيخ عبد الحميد بن باديس في عدد الشهاب الصادر بتاريخ سـبتمبر سـنة 1937 إن المـؤرخين والساسة الفرنسـيين لم يكتفـوا بإهمـال الأصـول المــذكورة والتنكر لمحتوياتهـــا، بل تجـــاوزوا ذلك إلى تلفيق الروايات من أجل تثـبيت الإلغـاء المطلق لوجـود الجزائر شـعباً ودولة قبل "الفتح الفرنسي المنقذ من الظلام". فهذا GAUTIER يجــــــزم في كتابه "ماضي شــــــمال إفريقيا "ص9و 10 إن التضاريس تتحكم في التاريخ وهي التي يعود إليها عجز المغرب على تكــــوين دولة دائمة وعلى التوصل إلى إقامة وحـــــدة سياسية. "ويرى شارل أندري جوليان في تـاريخ شـمال إفريقيا "ص 14: أن الدولة المغاربية مثل الفقـــــــاع: ينبت في ليلة ويتعفن في صبيحة "وفي مكان آخر يؤكد أن "إفريقيا الشـمالية الفرنسية التي تشمل المغرب والجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة "أما موريس توراز وادقارفور وشارل ديغول فإنهم لم يخجلـوا حـتى من كتابـات أسـلافهم واعترافـاتهم وراح كل منهم، بطريقته الخاصة، يرفع صوته عالياً ومدوياً يقولون للرأي العام العالمي، في أوقات مختلفة، إن الجزائر لم تكن أبـداً أمة ولا دولة في التاريخ".

وتبنت دائرة المعارف العالمية الفرنسية هذه المزاعم التي لا أسـاس لها من الصـحة وكتبت في مـادة الجزائـر: "إن هـذا الاسم فرنسي ويرجع تاريخه إلى ســـنة 1831، ومن البداية يطرح السـؤال المتعلق بالتـاريخ الـذي وجـدت فيه هـذه الأرض الصــحراوية بالنســبة لتسـعة أعشــارها "وفيما يتعلق بالحركة الوطنيــة، فـإن الـتزييف لصـيق بالحـديث عن ميلادها إذ بـذل المؤرخون الفرنسيون كل ما في وسـعهم لإقناعنا بـأن ظهورها يرجع إلى ما بعد الحــــرب الإمبريالية الأولى ثم ربطـــوا ذلك بحركة الأمــــير خالـــد، وهم في ذلك يطبقـــون على تاريخنا المقــاييس المعتمـدة في الغـرب الاسـتعماري الـذي لا علاقة لواقعه بواقعنا.

إن الموســوعات العلمية في الغــرب الاســتعماري نفسه تعرف الحركة الوطنية بما ينفي مـزاعم المـؤرخين الفرنسـيين ومن حذا حذوهم من الجزائريين.

إنها كما جـاء في الموســوعات: "حركة الأشـخاص الـذين يــدركون ضــرورة تكــوين مجموعة أساسـها الروابط العرقية واللغوية والثقافية وغيرهــا. وهي تنطلق من إيديولوجية تــرمي إلى تمكين الأمة من حق ممارسة سياسة لا تأخذ في الاعتبــار سوى قدراتها الخاصة وترفض كل ما من شأنه الحد من حريتها في العمل".

ونحن نعتقد أن هــــذا التعريف يجعلنا نجـــــزم أن الحركة الوطنية الجزائرية ولـــدت مع لحظــات الغــزو الأولى عنـــدما

تحـركت جحافل الشـعب الجزائـري وطلائعه تتصـدى لقـوات الاحتلال بجميع الوسائل والإمكانيات.

إن الأمثلة على تشويه المفاهيم والمصطلحات كثـيرة، لكن الـتزييف لم يقتصر عليها بل امتد إلى الوثيقة نفسـها أي إلى الأصل الذي يتحكم في معالجة الموضـوع، وعلى سـبيل المثـال فقط نتوقف عند معاهدتي دي ميشال والتافنة.

فالمعاهدة الأولى تحمل اسم الجنرال دي ميشال الذي كان قد جـاء بقـوة عسـكرية هائلة لفك الحصـار المضـروب على وهران من طرف الجيش المحمـدي، ولما يئس من تحقيق ذلك جنح إلى السلم ولجأ إلى كثير من الحيل للتوصل إليه.

إن هذه الوثيقة موجـودة بين أيـدينا في الكتابـات الرسـمية الـتي تبنتها الدولة الجزائرية بعد اسـترجاع الاسـتقلال وهي، مع ذلـك، وثيقة مزيفة لأنها لا تحمل توقيع الأمـير عبد القـادر ولم تعـرض عليه في شـكلها النهـائي، بل إن الأمـير عبد القـادر قد صـادق ووقع على المعاهـدة المكونة من جـزأين مسـتقلين أحدهما عن الآخر واللذين جاءت صياغتهما كالآتي:

أ- جـزء مكتـوب بلغة ضـعيفة وهو من إعـداد الجـانب الفرنسي ومقبول من قبل الأمير الـذي وقع عليه بخطـه، وهو مكـون من ست نقاط جاءت على النحو التالي:

أولاً *: إن العداوة من هـذا اليـوم، تبطل بين الفرانسـاوية والعرب.*

ثانياً *: إن الفرانساوية تلتزم بتكريم ديانة الإسلام مع عوائدهم.*

ثالثاً *: إن العرب تلتزم برد الأسرى الفرانساوية.*

رابعاً *: أن تكون السوق حرة.*

خامساً *: إن العرب تلتزم برد من يهرب من الفرانساوية إليهم.*

سادساً *: من أراد السـفر في الداخلية من الفرانسـاوية يجب أن يكون بيده رخصة مختومة من قنصل الأمير ومن قنصل الجنرال.*

ب- جـزء مكتـوب بلغة أرقى وهو من إعـداد الأمـير عبد القـادر وموقع عليه من طـرف الجـنرال دي مشـال قبل تسـلمه الجزء الأول، ويتكون هذا الجزء من أربع نقاط فقط جـاءت كمايلي:

أولاً *، يكون للعرب الحرية في أن يبيعوا ويشـتروا كل ما يتعلق بالحرب.*

ثانياً *، يكون متجر مراسي أرزيو تحت ولاية الأمير، كما كـان قبلاً، بحيث لا يصـح شـحن شـيئ إلا منه وأما وهـران ومسـتغانم فلا يرسل لهما سـوى البضـائع اللازمة لأهلها.*

ثالثاً *، يلتزم الجنرال بترجيع كل من يهرب إليه من*

العــرب مقيــداً، مع أنه لا تكــون له ســلطة على المسلمين الذين يحضرون عنده برضاء رؤسائهم.

رابعاً *، لا يمنع مسلم عن الرجوع إلى بيته متى أراد.*

وهكذا، فـإن الـذي يقـرأ الجـزأين يلاحظ بكل سـهولة أنهما متكاملان، وما الغموض الذي أحيط بمعاهدة دي مشـال وكل ما نسج حولها من مـزاعم وإدعــاءات، سـوى أكــاذيب من صــنع المــؤرخين الفرنســيين الــذين أرادوا أن يجــدوا للســلطات الفرنسية منفذاً يخول لها التحلـل، بنـوع من الشـرف، من عهد ضــرب باسم الأمة الفرنســية جمعــاء وليس نكث العهد أمــراً جديداً بالنسبة لحكام فرنسا.

أن المتفق عليه بالنســبة لهــذه المعاهــدة والــذي يمكن استخلاصه من دراسة وبحوث كل المؤرخين هو أنها كانت نتيجة لرغبة الطرفين في إقامة سلم مـؤقت، وخلق جو يساعد على التأمل والتخطيــط، قبل مواصــلة الســير بالنســبة للأمــير عبد القــادر، وعلى كسب الــرأي العــام في فرنسا وتــدعيم وضــعه الاستقلالي عن القيادة العليا في الجزائر بالنسبة لدي ميشال.

ولقد عمل كل من الجانبين لتكـون بنـود المعاهـدة لصـالحه دون الجانب الآخر. وذلك بالإضـافة إلى أن المفاوضـات كـانت، في أساسها مغشوشة بسـبب تـدخل اليهـود المحتـوم، وعملهم على اســتغلالها للحصــول على الاحتكــارات التجارية ولتحقيق الفوائد والأرباح الطائلة. ونقول تدخلاً محتوماً لأن المتفاوضــين كــانوا في حاجة ماسة إلى من ينقل أفكــار هــذا لــذاك لتبحث وتناقش. وكان مردوخي وبوشناق الوحيدين اللـذين يسـتطيعان ذلك في المنطقــة، خاصة وأن ســلك المــترجمين الــذي كــان نابليون قد سهر على تكوينه أثنـاء حملته المشـهورة على مصر قد زال ولم يعد له أثر في أوســاط الجيش الفرنســي، كما أن الأمير لم يهتم بهـذا الجـانب عنـدما أنشأ حكومته نظـراً لتركـيز جهوده على الكفاح المسلح.

والمتفق عليه كــذلك، هو أن الصــحافة الفرنســية في ذلك الحين، قد رحبت بالمعاهــدة نيابة عن الــرأي العــام بمختلف اتجاهاته ومشاربه، واعتبرتها نصـراً حققه ميشـال لصـالح الأمة الفرنسـية الـتي لم تكن موافقة على إرسـال أبنائهـا: يموتـون، ويعطبـون من أجل قضـية لا ناقة لها فيها ولا جمـل، وفي أرض يفصلها عنها كل شيء.

لكن أعــداء دي ميشــال ودعــاة الاســتمرار في اســتعمال الجزائر ســرعان ما تمكنــوا من تحويل ذلك الــترحيب وتلك المساندة إلى موجة من السخط والاستنكار، ساعد على نشرها ما يلي:

1) أن دي ميشـال لم يطلع حكومته على الجـزء الثـاني من المعاهـدة والمتضـمن الشـروط الجزائريــة، بل أكـثر من ذلك، فإنه استعطف الأمير وطلب منه أن يتظـاهر بتعـيين وكيل له في مدينة أرزيو يكــون هو الحــاكم الحقيقي كما جاء في الشرط الثاني ولكنه يبدو للعمــوم في نفس وضع

الـوكلاء الجزائـريين بـوهران ومسـتغانم والعاصـمة. ولقد تعهد دي ميشــال لــوزير الخارجية ابن عــراش أنه يسـهر بنفسه على تسـهيل مهمة الوكيل المـذكور، ويمنع الجيش الفرنسي من التـدخل في شـؤونه مهما كـانت الظـروف. وحينما اســتجاب عبد القـــادر لـــذلك وعين أحد أعوانه البـارزين وكيلا في أرزيـو، وبـدأ هـذا الأخـير ينشط وفقـاً للشرط الثاني كما ذكرنا، استاء التجار الفرنسيون في كل من مسـتغانم ووهـران وأيـدهم شـركاؤهم وزملاؤهم على الضـــفة الأخـــرى من البحر الأبيض المتوسط ورفعت الشكاوى إلى وزارة الحرب الـتي اعتـبرت ذلك تعـدياً من حكومة الأمــير وذلك لأنها لم تكن على علم بشــروط عبد القادر التي وقع عليها دي ميشـال. وسـارت الصـحافة في نفس التيـار وتـألب الـرأي العـام الـذي اعتـبر صـمت دي ميشال نوعاً من الخيانة لوطنه.

2) إن النص الموحد الذي نقله دي ميشال إلى حكومته كــان مزيفاً في نقطة أساسـية من بنـده الأول. ذلـك، أن وزارة الحرب الفرنسـية كـانت أمـرت [أن يصـرح في المعاهـدة عن تبعية الأمــير للدولة الفرنســية، وعن تعيينه بايا بنفس الشروط المعروفة قبل الغزو. ونظراً إلى أن دي ميشــال كان متؤكداً من رفض الأمـير لـذلك، فإنه لم يعـرض عليه الفكرة إطلاقاً، وتعمد تزييف النص الذي جاء كالآتي:

إن قائد الجيش الفرنساوي، المقيم في وهران، الجنرال دي ميشال، والأمـير عبد القـادر بن محـيي الـدين اعتمـدا واتفقا على ما يأتي ذكره من الأمور:

الأول: منذ يــوم تحريـــره يصـــير تـــرك الحـــروب والخصومات بين الفرنساويين والعرب، وكل من الجــنرال دي ميشال والأمير عبد القـادر يجتهد في إلقـاء الألفة بين شـــعبين اقتضت الإرادة الإلهية أن يكونا تحت ســـلطة واحدة.

إن الجملة الأخـيرة تعد نوعـاً من الاعـتراف بخضـوع الشعب الجزائـري لفرنسا وهو ما لا يمكن أن يوافق عليه الأمير عبد القادر. وبالفعل فإن كتاب تحفة الزائر يوردهـا، على العكس من ذلك، بكيفية تدل على اعـتراف الجـنرال دي ميشــــال، ومن خلاله فرنســـا، باســـتقلال الحكومة الجزائرية، إذ تقول الجملة: "وكل من الجنرال دي ميشال والأمــير عبد القــادر يجتهد في إلقــاء الألفة بين شـعبين اقتضت الإرادة الإلهية، لا يكونا تحت سلطة واحدة.

3) إن دي ميشــــــــال قد أخفى على حكومته توقيعه على شروط الأمير عبد القادر القاضية بإعطاء الاحتكار التجاري لممثلي الحكومة الجزائرية دون غـيرهم، وبحصر النشـاط التجاري كله في ميناء أرزيو الذي يدخل، وفقـاً للشـروط، تحت ولاية الأمير وحده.

4) إن دي ميشال لم يخف الحقيقة عن حكومته فحسب، بل

إنه كتب إلى الأمـــير في شـــهر ذي الحجة ســـنة أربعين ومائتين وألف يخبره بأن ملك الفرنسيين لــويس فليب قد أطلع على جزأي المعاهـدة وصـادق عليهـا. ومن ثمة فإنه لم يعد هنــــاك ما يمكن أن يعرقل حسن ســـــير تنفيذ المعاهــدة. وعلى الـــرغم من ذلك الغمـــوض كلـــه، ومن المناورات الدنيئة، والمشـاكل والصعوبات، فـإن معاهـدة دي ميشال قد دخلت حيز التنفيذ في الوقت المحـدد لهـا، وحسب الشـــروط المنصـــوص عليها في الجزائـــر، ومن واجبنا، كبـاحثين أن نؤكد هنـا، أن الجـنرال دي ميشـال قد بــذل كل ما في وسـعه لكي يرضى في أن واحد الجـانب الجزائري الذي وعـده بالوفـاء، ووزراء الحـرب الفرنسـية الذين وعدهم بأن يكون السلم لصالح الأمة الفرنسية.

وحينما تكــاثرت الضــغوط على الســلطات الرســمية في فرنسا وفي الجزائر، وجد دي ميشال نفسه المدافع الوحيد عن المعاهدة الـتي لم يبرمها في الواقع إلا بـإذن وتشـجيع من وزير الحرب آنذاك.

أما المعاهدة الثانية فهي معاهدة التافنة التي لا يمكن قبول نصـها الموجـود بين أيـدينا كعمل أصـلي وذلك لأسـباب عديـدة أهمها مايلي:

1- إن الوثيقة العربية المتداولة والمجمع على أنها معاهـــدة التافنة والـــتي تبنتها وزارة الإعلام والثقافة في الجزائر بدون نقـاش، ونشـرتها ضـمن وثائقها الرسـمية لتكـون واحـــداً من المصـــادر الرئيســـية في كتابة تـــاريخ تلك الفـترة، هي مزيفة لأنها جـاءت مكتوبة على صــفحتين كـــاملتين بلا ختم ولا توقيـــع، في حين أننا نعـــرف أن المعاهدة الحقيقية كتبت باللغتين على الصفحة الواحدة بحيث يقــرأ على اليمين نصــها العــربي وعلى اليســار نصـــها الفرنســـي، ثم إن كلا من الأمـــير عبد القـــادر والجـــنرال بيجو قد وضع ختمه وتوقيعه في نهاية النص المعد بلغته.

2- إن الأمـــير عبد القـــادر كـــان قد خـــابر بيجو وأعلمه أن المسـلمين لا يرضـون أن يكونـوا تحت حكم الأفـرنج، ولـــــذلك فمن المســـــتحيل أن يوقع على وثيقة ينص شـطرها الأول على الاعـتراف "بحكم سـلطنة فرنسا في إفريقيا".

3- إن الوثيقة مكتوبة بلغة عامية لا يرضى الأمـــــــير عبد القـــادر ونحن نعـــرف بأنه الطويل في مجـــال العلم والمعرفة، أن تصدر باسـمه، ولا أن يوقع عليهــا، خاصة وأنه كـــان يعلم أنها ســـتوجه للاطلاع عليها إلى ملك فرنسا وإلى فطاحل العلماء.

4- إن المعاهـدة مشـتركة، ومع ذلك فإنها لا تحمل التـاريخ الميلادي الموافق للتاريخ الهجري. هذا بالإضافة إلى أنه لم يــذكر، في نهاية النص، أســماء وصــفات المتفقين

على الشروط.

5- إن الورق المستعمل لكتابة المعاهدة غير رسمي كما أن ذكر الأمير عبد القادر الوارد في مستهل النص بدون صفة أمير المؤمنين وبدون ذكر اسم والده كما تعودنا أن نرى ذلك في كل مكتوب داخلي أو خارجي، يدل دلالة قاطعة على أن الوثيقة التي بين أيدينا ليست هي الأصلية التي صادق عليها الطرفان.

أما عن تاريخنا المعاصر وعن ثورة نوفمبر بالذات فإن عمليات التشويه والتزييف والتحريف فيه قد اتخذت أشكالاً وأنواعاً متعددة حتى إننا أصبحنا مكتوفي الأيدي أمام كثرة ما نشر بلغات متعددة وحسب نظريات مختلفة. وإذا كان من الصعب حصر كل المجالات وكل الموضوعات التي تعرضت للتشويه في هذه العجالة، فإننا لا نجد مفراً من ذكر بعض المحاور التي ركز عليها قادة الاستعمار ومؤرخوه ووظفوا كل إمكانياتهم الاعلامية والتربوية والثقافية لتعميمها وإضفاء طابع المصداقية عليها.

هكذا، إذن، فإن المدرسة الاستعمارية للتاريخ قد استعملت كل الأساليب لتشويه التاريخ الجزائري وإفراغه من محتوياته الإيجابية وذلك لتتمكن السلطات الفرنسية، في مرحلة أولى، من فصل المجتمع الجزائري عن قاعدته المتينة التي يرتكز عليها والمتمثلة في ثقافتنا الوطنية وما تشتمل عليه من ثروات هائلة هي دروع واقية وأسلحة فتاكة عندما يحين الأوان، ولتتوصل في مرحلة ثانية، إلى فرض حلولها الكثيرة التي من بينها الاندماج المزيف والمسخ والتذويب.

ففي هذا الإطار هدمت الأوابد وأزيلت الآثار، وضاعت الوثائق الأصلية لتحل محها كتابات تتماشى مع أفعال وتصرفات المستعمر وتخدم في نفس الوقت، أغراضه وأهدافه.

وفي هذا الإطار أيضاً، جُرِّد تاريخنا من أبطاله ومآثره النبيلة الخالدة، مما كان حافلاً به من بطولات ومكارم وأخلاق، وإسهامات حضارية ومواقف إنسانية تشهد كلها على العظمة والعز والقدرة الفائقة على الأخذ والعطاء اللذين هما مقياس البقاء والخلود.

وبعد هذا وذاك، جاء الاستعمار بالمرحلة الثالثة التي مازلنا نعاني منها إلى يومنا هذا، وتمتاز تلك المرحلة بظهور من يوصفون ظلماً وبهتاناً، بالتحرر والتقدمية: مؤرخون ومفكرون من الدرجة الأولى، ما في ذلك شك، ولكنهم غير مجردين من عواطفهم الوطنية فاشرفوا على دراسة العديد من أبناء الجزائر الذين بهرتهم التعابير الرنانة الجوفاء، وخدعتهم المفاهيم السطحية والمصطلحات الشكلية والسلوكات المظهرية إلى درجة أن معلومات الأساتذة صارت قرآناً لا تقبل شكاً ولا تكذيباً. وانطلاقاً من هذه المعطيات أصبح الجزائريون يزيفون تاريخهم بأنفسهم أو يحافظون على واقعه المشوه ويعملون ما لا يستطيع المستعمر فعله لإقناع المواطنين

البسـطاء بموضـوعية ذلك الواقـع، بل أكـثر، لقد اتخـذوا من أساتذة الاستعمار أئمة وأغلقوا، بأيديهم أبواب الاجتهـاد فلم تعد ذهنياتهم قابلة للثورة على الجمود والرجـوع إلى الشك في كل شـيء للتوصل إلى الحقيقة الضـائعة. ولأجل ذلك كلـه، فـإن المركز الوطني للدراسـات والبحث في الحركة الوطنية وثـورة أول نوفمبر، بالطريقة التي وجد عليها والرعاية الـتي يحظى بها خاصة من معالي وزير المجاهدين، إنما يعتبر فتحاً مبيناً وخطوة ثابتة في الطريق المؤدية إلى تكـــــوين المدرسة الجزائرية للتاريخ، تلكم المدرسة التي نأمل أن تستقطب جميع الطاقـات الوطنية المؤهلة لإعـادة كتابة تـاريخ الجزائر بعد تخليصه علمياً وأكاديميـاً، ومن كل ما علق به من تشـويه وتحريف وتزييـف؛ وإنما تشـكل لمهمة شـاقة لا تكتفي بصـبر البـاحثين وإرادة السياسيين ولكنها تتطلب فوق كل شيء وزيـادة على الثقة في النفس، إيمانـاً صـادقاً بالمسـؤولية وقـدرة فائقة على كسر الحواجز الوهمية التي أقامها المستعمر بيننا وبين ماضـينا التليد الـذي ما أحوجنا إلى توظيف جوانبه الإيجابية والسـلبية على حد سواء. وبهذه المناسبة أستسـمحكم لحظة واحـدة للـترحم على روح صديقنا الباحث العلامة مولود قاسم الذي نفض الغبـار عن شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م.

وفي الختـام، أشـكر مـرة أخـرى مديرية المركز وكافة العاملين به وأتمـنى من جديد أن يتواصل هـذا الجهد الـذي أرى من خلاله نوراً هو الـذي سـيهدي خطانا في طريق إعـادة كتابة التاريخ التي يتوقف عليها استرجاع الجزائر سـيادتها واسـتقلالها كاملين.

■■■■

الفصـــل الأول:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
في الجزائر قبيل نوفمبر 1954

الجزائر بلد زراعي، هذه حقيقة قديمة، لا تحتاج إلى تدعيم، ولكن الجديد في الأمر هو أن مـؤرخي الاسـتعمار يـدعون بـأن المعمرين الفرنسيين هم الـذين استصـلحوا الأراضـي، وصـيروا ترتبها طيبة(1). إن هـؤلاء المـؤرخين يتناسـون أو يتجـاهلون ما ورد في تقرير السيد "تادنة" الذي قدمه لسلطات الإمبراطورية الفرنسـية في أيـام عزهـا، والـذي جـاء فيـه: "إن منـاخ الجزائر جميل وأرضها طيبة، توجد بها مراع شاسعة، وسـهول فسـيحة: تكـثر فيها منتوجـات أمريكا والهنـد، بالإضـافة إلى ما ينبت في أراضي أوربـا، كما أنها تنتج كميـات هائلة من القمح والشـعير والصـوف والجلـود والشـموع. أما مراعيها فـتزخر بـأنواع الحيوانـات المختلفة مثل الأبقـار والأغنـام والمـاعز والبغـال والحمير الممتازة"(2)

ويبدو كذلك أن هـؤلاء المـؤرخين لم يطلعـوا على ما أورده السيد (شالر) في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية" إذ يؤكد بأن سهول متيجة تعتـبر من أحسن الأراضي وأوسـعها في العالم، وذلك نظراً لمناخها وخصوبتها وموقعهـا، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330 ميلاً مربعاً(3).

صـحيح أن سـلطات الاحتلال قد استصـلحت بعض المسـتنقعات القريبة من العاصـمة لكنها لاتمثل شـيئاً بالمقارنة مع ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة التي اغتصبتها سـواء من أملاك الدولة الجزائرية أو من أملاك الأعراش والخواص ثم وزعتها على الكولـون المـرحين من الجيش أو المـرافقين له وعلى عدد من الشـركات الفلاحية التابعة لمختلف المؤسسـات الفرنسية في "المتروبول"(4).

وكـانت معظم الأراضي في الجزائـر، قبل الاحتلال الفرنسـي، ملكـاً مشـاعاً للأعـراش(5) الـتي كـانت تسـتثمرها جماعيـاً لتحقيق الاكتفـاء الغـذائي الـذاتي وتصـدير الفـائض من الإنتـاج إلى المشـرق وإفريقيا السـمراء وإلى بلاد جنـوب أوربا على وجه الخصوص(6) ثم جـاءت قـرارات القـادة العسـكريين االفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فأبـاحت اغتصـاب تلك الأراضي بسبب مشاركة أصحابها في الانتفاضـات الشـعبية المختلفة(7) وتسليمها بالمجان إلى المعمرين الأوربيين.

وبفعل عمليات الاغتصاب تلك تحول الفلاحـون الجزائريـون الـذين كـانوا، قبل الاحتلال، يمثلـون الأغلبية السـاحقة من السكان، إلى مجرد خماسين أو أوأجراء موسميين أو إلى أناس عاطلين تماماً عن العمل يعيشون من التسول أو من الأعشاب والنباتات التي تجود بها الطبيعة.

وما كـاد يحل الاحتفـال بمـرور قـرن على الاحتلال حـتى فقـدت الجزائر قـدرتها على تحقيق الاكتفـاء الغـذائي الـذاتي وتحولت من منتج للحبوب ومصدر لها إلى بلد مضطر لاسـتيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانه(8).

مثل هـذه الحقـائق تفـرض علينا طـرح أسـئلة كثـيرة، وفي

مقدمتها: كيف انقلبت الأوضاع بهذه الصورة وبتلك السرعة؟ والجواب يكون سهلاً ومعقولاً، إلا على الفرنسيين، ويكمن في التالي: إن المهاجرين الأوربيين كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة، ولم يكونوا يهدفون لغير الإثراء بأية طريقة كانت، لأجل ذلك، ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات، وتسخير الأرض بدون حساب، كما أنهم لم يهتموا باستصلاح الأراضي البور، أو الأراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقاً وغرباً.

وبالإضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية التي كان من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء، قادرة على تغذية عشرات الملايين من البشر، فإن المستعمرين قد وجهوا ضربة قاسية ما زالت بصماتها واضحة المعالم على فلاحتنا، وتتمثل في تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية(9).

وعلى حساب الحبوب أيضاً اهتم الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعاف أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير(10). ولقد تطور منتوجها من سبعمائة ألف قنطار سنة 1931م إلى مليونين وسبعمائة وستة عشر ألف قنطار سنة 1950م(11) وأصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور التي كانت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنوياً عندما اندلعت الثورة الجزائرية.

ولصالح الكروم والحوامض قضي، في ضواحي معسكر، على زراعة الأرز(12) وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية والفول والعدس وغيرها.

وإذا كانت مغارس الكروم والحوامض قد أنشئت على حساب زراعة القمح والشعير، فإن اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدها عند الغزو، وعدم التفاتهم إلى الجنوب حيث تتكاثر المياه الجوفية، قد أديا، بسبب ارتفاع عدد السكان وبالتالي تزايد الحاجيات، إلى تحويل الجزائر من بلد مزدهر إلى مستعمرة لا يستفيد منها سوى الكولون الذين اجتمعت بين أيديهم حوالي ثلاثة ملايين هكتار من أخصب الأراضي(13).

وعلى هذا الأساس فإن سنة 1954، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو: وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن، وكذلك روح المستعمرين الانتهازية الاستغلالية، كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوربيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم(14)، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.

وتجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة، أن الأراضي الصالحة للفلاحة، تبلغ مساحتها أحد عشر مليون

هكتار: منها ثمانية بيد الجزائريين الـذين يمثلـون تسـعة أعشـار السكان، وثلاثة ملايين هكتـار بيد حـوالي خمسة وعشـرين ألف مسـتعمر، لأن البـاقي يحتكـرون التجـارة الخارجية والصـناعة الهامة ويشغلون مناصب القيادة على اختلاف أنواعها في جميع الميادين.

ولئن كـان ممكنـاً الحـديث بإسـهاب عن الفلاحة الجزائرية قبل انـدلاع الثـورة، والإيفـاء بـذلك الحـديث يتطلب عشـرات المجلدات، خاصة إذا أردنا التعـرض للتفاصـيل، فـإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما تكادان تكونـان وقفـاً على المعمـرين الـذين يحتكـرون كما ذكرنـا، عمليـات التصدير والتوريد، واستغلال المناجم على اختلاف أنواعها.

فالصـناعة(15)، قبل الاحتلال، كـانت أكـثر تقـدماً وأحسن تنظيماً، تشهد بذلك مختلف المصـادر الـتي تجمع أن الحرفـيين، في الجزائر، كانوا يجمعـون في نقابـات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع، والحدادين في آخـر، والشواشـين(16) في ثـالث، والصـباغين في رابـع، والـدباغين في خـامس، إلخ... وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختـار لما له من خـبرة وحكمة وحسن سـلوك، وللأمنـاء مجتمعين مكانة مرموقة لـدى الحكومة المركزيـة، أما أمين الأمنـاء فإنه يحضر الاجتماعـات مع السـلطات العليـا، ويشـارك، فعليـاً، في اتخاذ القرارات، سواء منها الاقتصادية أو السياسية(17).

وإلى جانب هذه الصناعة التقليديـة، كـانت الدولة الجزائرية تهتم كثـيراً بمنـاجم المعـادن المختلفة ، وتـولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن(18).

وبعد الغـزو، وبالتـدريج، أهملت الصـناعة في الجزائـر، لتتخصص البلاد شـأن جميع بلـدان العـالم الثـالث، في تصـدير المواد الأولية وقد نجحت السطات الاسـتعمارية في مهمتهـا، إذ ما كادت الثورة تندلع حـتى اختفت صـناعتنا التقليديـة، وصـارت الجزائر تسـتورد كل شـيء تقريبـاً، واختفت مصـانع الأسـلحة والبارود، وورشـات البحرية الخاصة بصـناعة السـفن. وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي أصـبحت سـنة 1954، حـوالي سـتمائة ألف طن من الفوسـفات، وثلاثة ملايين ونصف مليـون طن من الحديـد، وأربعمائة ألف طن من الفحم، إلخ...(19).

وبقـدر ما أنهك الاسـتعمار صـناعتنا، قبل أن يقضي عليهـا، فإنه خنق التجارة الخارجية الـتي كـانت، هي الأخـرى، مزدهـرة قبل الغزو الفرنسي. قد يبدو أن قولنا هـذا مجـرد إدعـاء، ولكن المصادر، على اختلاف لغاتهـا، تثبت بـأن الجزائـر، قبل الاحتلال كانت تقيم علاقـات تجارية مكثفة مع افريقيا جنـوب الصـحراء، ومع البلاد العربية وأوربا الغربية خاصة(20)، وبـأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد أرباحاً كثيرة، تستثمر في سـائر الميـادين. ثم جـاءت آفة الاسـتعمار، وما كـادت تمر السـنوات الأولى من الغزو حتى أصبح مـيزان التجـارة الخارجية الجزائرية خاسراً لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصـورة على

فرنسا.

وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية، بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها كمشة من المستعمرين، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في آن واحد(21).

وفي المجال الثقافي، فإن الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريباً من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل(22).

ففي السنوات الأولى من الاحتلال وبالتوازي مع ما كان به من نهب للثروات الوطنية واستيلاء على الأراضي الخصبة الشاسعة، يوزعها على الكولون الجدد وعلى المؤسسات الاستعمارية المختلفة، راح يوظف كل ما لديه من قوة، ظاهرة أو باطنة، للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية. فهدم كثيراً من المساجد(23)، وحول أعداداً كثيرة منها إلى كنائس أو ثكنات أومستوصفات(24) وحتى إلى ملاهي لأجناده ومآخورات عمومية. وفي نفس السياق وجه ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفى من نفى وزج في السجون بمن شاء وظل يطارد ويضطهد كل من بقي طليقاً قصد منعه من القيام بواجبه نحو المجتمع وبذلك صارت الإحصائيات تشير قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط، من الجزائريين متعلمون، يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية، وكانت جامعة الجزائر التي تعد، نظرياً، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه(25).

ولكن ماذكرنا، أعلاه ليس هو وجهة نظر المؤرخين الغربيين الذين على غرار السيد هورن(26) يشيدون بما حققته فرنسا، في الجزائر، من منجزات تتمثل في: "شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والمواني، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة"(27) والحقيقة، أن ذلك ليس مجرد ادعاء، لقد أنجزت فرنسا، ولا يمكن للمؤرخ النزيه أن ينكر ذلك، لكن كل الإنجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الأوربيين. وحيث لا وجود للمستعمر، فإن تلك الإنجازات لم تصل ولم تتحقق.

ففي مجال التعليم الابتدائي، مثلاً، نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين هم في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في "الوطن الأم"، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه. أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر المتزمتة نفسها تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور، ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست

وسبعين فتاة(28)، معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954(29)، الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجزائر كانت لهم فرصة التعليم، أضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصـــــــــلة الدراسة نتيجة الفقر والاحتجاج خاصة.

و لم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين، بل إنها بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب(30).

ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى إن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة، قد أصبح شعبها أمياً بنسبة حوالي ثمانين بالمائة سنة اندلاع الثورة(31).

وهكذا، فبقدر ما كانت الجالية الأوربية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحاً باهراً في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية.

إن الإحصائيات الرسمية (23) تنص بكل بساطة على أن الجزائر كانت سنة 1944 تشتمل على 6.500 قسم مدرسي في الابتدائي نصيب المسلمين منها حوالي 1000 لاستقبال 108.000 تلميذ أي بمعدل 108مدرس للقسم الواحد.

و في المقابل فإن عدد التلاميذ الأوربيين قد بلغ بالنسبة لنفس السنة 118000 موزعة على 5.500 قسم أي بمعدل 22 مدرساً للقسم الواحد.

أما في التعليم الثانوي، فإن عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951 لم يكن يمثل سوى 6و11% من مجموع المسجلين في الثانويات. وفي سنة 1954 بلغ عدد الثانويين الجزائريين 6.260 من جملة 35.000 تلميذ، علماً بأن عدد السكان الأوربيين كان في ذلك الوقت أقل من عشر العدد الإجمالي للسكان.

وفي التعليم العالي، كان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد عن 6 من بين حوالي600 أوربي. ومع اندلاع الثورة ارتفع ذلك العدد ليصل إلى 589 طالباً من بينهم 51 طالبة. أما الطلبة الأوربيون فقد كان عددهم 7800.

إن هذه الاحصائيات لا تكون كاملة إلا إذا أضفنا لها عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا يتعلمون بالمدارس الحرة والكتاتيب والتي كانت تستقبل منهم سنة 1954 حوالي 200000 تلميذ. أما جامعات الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب الأقصى والأزهر في مصر فإن عدد الطلبة الجزائريين بها في تلك السنة قد يكون وصل إلى 1270 رحلوا إليها من مختلف جهات الوطن(33).

ويدعي بعض المحللين السياسيين(34) أن الانفجار الديمغرافي واستفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، خاصة في الربع الثاني من القرن العشرين، هما اللذان كانا في أساس اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954.

ويذهب أحدهم وهو السيد فريديريكس الذي يعتبره السيد أوبرمان(35) واحداً من كبار العارفين بقضايا شمال افريقيا إلى حد القول: "إن الوطنية هي بالنسبة للجماهير الجزائرية رد فعل شعب ينجب من الأطفال أكثر مما يستطيع بلده أن ينتج لهم من الغذاء(36).

صحيح أن الجزائر عرفت في الفترة المذكورة، تطوراً ديمغرافيا خطيراً ومرت أزمات اقتصادية تسببت في مجاعة السكان الجزائريين مرات عديدة، لكن ذلك كله لا يشكل سوى عامل مساعد على توعية الجماهير الشعبية بالواقع الذي فرضه عليها الاستعمار. أما الوطنية كما نستخلصها من النصوص الأساسية وفي مقدمتها بيان أول نوفمبر سنة 1954 فهي النضال بجميع الوسائل وبلا هواده من أجل هدم النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة بواسطة تحرير الأرض وتحرير الإنسان بأتم ما في كلمة تحرير من معنى.

أما إذا رجع الدارس إلى المسألة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر قبل سنة 1954 وأخضعها للبحث الموضوعي فإنه يكون مضطراً للتوقف عند مجموعة من الملاحظات أهمها مايلي:

أ- إن الإحصائيات الخاصة بعدد السكان الجزائريين غير قابلة للتوظيف رغم كل العمليات الرسمية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية والتي كانت دائماً تتوج بنشر أرقام تدعي أنها تعبر بصدق عن الواقع الديمغرافي(37).

ويرجع عدم قابليتها للتوظيف إلى كونها كانت تقريبية فقط بحكم عدم توفر الهياكل اللازمة لإجراء عمليات الإحصاء وبسبب فقدان مصالح الحالة المدنية في كثير من أنحاء الجزائر في ذلك النصف الأول من القرن العشرين.

ب- إن الحديث عن طبقة الشغيلة في الجزائر قبل ثورة نوفمبر 1954 في غير محله لأن أربعة أخماس اليد العاملة التي لها شغل دائم أو مؤقت مرتبطة بالأرض. أما عمال الصناعة والتجارة الذين يمثلون الخمس الباقي فأغلبيتهم من الأوربيين. وإذا أردنا الحديث عن العمال الجزائريين كقوة سياسية فينبغي التفتيش عنهم في فرنسا ذاتها حيث وصل عددهم سنة 1954 إلى حوالي 300 ألف أغلبيتهم في عز الشباب.

ج- إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لا يكون جدياً إلا إذا فصلنا بين مجتمعين متمايزين: المجتمع الأوربي الذي يمثل حوالي عشر السكان ويملك تسعة أعشار الإنتاج الإجمالي والمجتمع الجزائري الذي يمثل تسعة أعشار السكان ولا يملك سوى عشر الإنتاج الإجمالي، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فإن كل الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية تصبح غير قابلة للتوظيف.

د- إن الأرقام المتعلقة بالبطالة في الجزئر قبل سنة 1954م

تحتـاج إلى مراجع كليـة. فمـذكرات الدراسـات الوثائقية رقم: 1963(24.ـ 12.ـ 1954) تشير إلى أن الجزائـريين البـالغين سن الشـغل كـان عـددهم 3.500.000سـنة 1948م ومن بين هذا العدد هناك 2.800.000 يشتغلون في الزارعة والغابات والصيد البحري والباقي مـوزع على قطاعي الصناعة والتجارة. معـنى ذلك أن الجزائر لم تكن فيها بطالة وهذا غير صحيح وإلا فقدت الهجـرة إلى فرنسا أحد مبرراتها الأساسـية ولم يعد للمحللين السياسـيين ما يركزون عليه ادعاءاتهم الآنفة الذكر.

فـالجزائر، فعلاً، كـانت في نظر السـلطات الاسـتعمارية قسـمان: قسم الأوروبـيين ويعتـبرون رغم اختلاف أجناسـهم، فرنسـيين لهم وعليهم ما للمـواطن في فرنسا. وما عليه ولهم، زيادة على ذلك، حق استغلال "الأهالي" واضطهادهم قانونياً.

هؤلاء الأوربيون جاء أجـدادهم إلى الجزائر بطـرق مختلفـة، فقلة منهم صـاحبت عملية العـدوان سـنة 1830م كتجـار وأصـحاب مهن حـرة ورهبـان في خدمة الغـزاة أو لتنصـير الجزائـريين. وبعد الاسـتحواذ على خزينة الدولة الجزائرية والاطلاع على خصـوبة سـهل المتيجة المحيط بالعاصـمة شـرع الجنرال كلوزيل في تسـريح بعض الأجنـاد وتمكينهم من مـزارع البايلك يسـتغلونها لحسـابه في شـكل شـركة سـميت: مزرعة إفريقيا التجريبية(38) وحذا حذو كلوزيل ضباط سامون آخـرون حتى إن كل الساحل والمتيجة تحـول إلى الأوربـيين في ظـرف عشر سنوات فقط(39).

وتمركـزت مجموعة الكولـون الأولى الـتي وصل عـددها حـوالي خمسـين ألف نسـمة بالنسـبة لتلك الفـترة(40) وبعد إلحاق الجزائر بفرنسا وتناقلت وسائل الإعلام أخبار المستعمرة الجديـدة وما تزخر به من ثـروات، وبعد أن أعلن الجيش الاستعماري عن استعداده لاستقبال كل الراغـبين في تجسـيد فكرة الإستعمار الاستيطاني، بـدأ الكولـون يصـلون من مختلف أنحـاء أوربا حـتى أن جـاليتهم أصـبحت تتكـون من حـوالي 150.000 في ظرف عشرين سنة فقط(41). ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة إلى أن قاربت المليون نسمة عشية أنـدلاع ثـورة نوفمبر سنة 1954م وأصبحت تملك أخصب ما في الجزائر من أراض صـالحة للزراعة وتسـيطر، فعليـاً، على إدارة البلاد وصناعتها وتجارتها بجميع أنواعها.

أما القسم الثـاني فهم أبنـاء الـوطن الـذين تسـميهم الإدارة الإسـتعمارية بأسـماء متعـددة غـير الاسم الصـحيح. فهم أحيانـاً: الأهالي الذين يحكمهم قانون تعسفي يسمى قانون الأهالي الذي يكـاد يحـرمهم من حق التنفس، وهم العـرب في نظر الكولـون، والمسـلمون في نظر المـؤرخين أمثـال روبـرت آجـرون، وهم يمثلـون عشـرة أضعاف الجالية الأوربية لكنهم لا يملكـون شـيئاً بالمقارنة مع ما هو في حـوزة الكولـون وليس لهم حقـوق المواطنة ولا يتمتعون بأي نوع من أنواع الحرية.

إن هـذا القسـم، في مأسـاته، يشـتمل على فئتـين اجتماعيتين. تتشكل الأولى من العائلات المقربة من السـلطات

الاستعمارية نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في مجال تسيير شؤون "الأهالي" وهي رغم ما تحظى به من امتيازات وما تملكه من متاع لا ترقى إلى مستوى أحط الأوربيين شأناً وأقلهم ثروة. ومن الناحية العددية، فإن هذه الفئة قليلة جداً حتى عندما تضم إليها من كانوا يسمون بالنخبة ولذلك، ولأنها غير متجانسة، فإنها لا تكون طبقة مستقلة بذاتها، أما الفئة الاجتماعية الثانية فتتشكل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعاً متقاربة جداً ويتعرضون لنفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والعسف.

انطلاقاً من هذه الحقائق، نستطيع القول إن الحديث عن تطور الجزائر وما عرفته من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يكون صحيحاً إلا إذا ظل مقصوراً على الأوربيين فقط، وعلى سبيل المثال نتوقف عند القرار الذي سن المنح العائلية سنة 1941 وتضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد أيضاً إلى الجزائر. إن ذلك التمديد قد وقع بالفعل ولكنه لم يتعد الجالية الأوربية ولم يستفد منه، كما ينبغي، حتى أبناء الجزائريين المغتربين في فرنسا(42).

وعندما نريد تقييم الإنسان الجزائري، تقييماً مطلقاً، فإننا نجد أن قيمته عشية اندلاع الثورة لم تكن أفضل من قيمة البهائم(43). فالإدارة الاستعمارية لا توليه أي اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه. ونقول مختلف أنواع الضرائب لأن "الأهالي" في الجزائر لم يكونوا يحكمون بقانون، بل أن حياتهم اليومية تسير وفقاً لمشيئة المستعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف، والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشياً مع مصالحه الخاصة.

إن الشرطة، في المدن، والحراس والشواش، في الأرياف، وكذلك القواد والباشغوات كلهم يأتمرون بأوامر غلاة المعمرين الذين لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والعزل، لأجل ذلك، كثيراً ما نرى فلاحاً جزائرياً يُغرَّم لأنه ركب حماره، أو وُجِدَ يأكل الخبز والعنب في الغابة، أو أن أخباراً أفادت بأنه ذبح خروفاً أو ديكاً دون رخصة خاصة(44).

إن هذا التعسف، وعدم وجود السلطة المستقلة التي يحتكم إليها هما اللذان جعلا معظم أبناء الجزائر يفضلون العزلة والعيش على الهامش موكلين كل ما يتعلق بمصيرهم للقضاء والقدر، راضين بحياة البهائم المفروضة عليهم.

وكانت المرأة، بالإضافة إلى ما يعاني منه الرجل، تخضع لظروف قاسية نتيجة التاويل الخاطئ لمبادئ الإسلام السمحة(45).

ولقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في الطبخ والإنجاب، لذلك فإنها لم تكن في حاجة إلى العلم والمعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما معرة بالنسبة إليها، بل سُبَّة حتى بالنسبة للواحد منهم، إذ الرجل الحقيقي، في ذلك الحين، هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على جلب قوته، وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته. أما "الطالب" أو المتعلم فيحترم حقاً، ولكنه يعيش دائماً في احتياج، وعالة على غيره(46).

ومن الجزائـريين، رغم كل شـيء، من يـوفر لبناته تعليمـاً قرآنياً وقلة قليلة جداً منهم من يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنســية. وســواء تعلمت الجزائرية في هــذه أو في تلك من المدرستين، فإنها تلازم البيت، نزولاً عند رغبة العائلة ووفقاً لما تنص عليه عادات البلاد وتقاليدها(47).

إن هذا التجهيل المخطط له، في الواقــع، قد أدى إلى خلق مجتمع سـاذج في أغلبيتــه، له نحو المسـتعمر شـعور مـزدوج بالإعجاب والكراهية: أما الإعجاب ففيما توصل إليه الأجنبي من معرفـة، وما حققه من تقـدم وازدهـار، وما حـاز عليه من ثـروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصـرية، وأما الكراهية فناتجة عن الإحساس بكـون ذلك الأجنـبي يمتص خـيرات البلاد، وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصـاد، وما من شك أن هـذا الشعور المـزدوج هو الـذي سـاعد، مع مر الأيـام، على ميلاد ثم تطوير وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر.

ولكن الغريب في الأمر، أن المؤرخين الفرنسيين لم يعيروا الاهتمــام لــذلك الواقع الصــارخ، وضــربوا عــرض الحائط بكل حقيقة يمكن أن تنقص من قيمة الأمة الفرنســـية المتحضـــرة الــتي حملت نفســها، ظاهريــاً، رســالة تمــدين الجزائــريين وإخراجهم من طور التوحش والهمجية.

وفي ميـدان النقل والمواصـلات، فـإن فرنسا لم تـزد على كونها وسـعت وعبـدت بعض الطرقـات الرابطة بين أهم مراكز الإنتاج والمدن الكـبرى أو المـوانئ، لتسـهيل عمليـات التصـدير والتوريد، وإن كتب الرحالة ودراسـات المـؤرخين الـتي عـالجت أوضـــاع الجزائر قبل الاحتلال كلها تثبت بـــأن الشـــبكة البرية الموجودة سنة 1954 لا تختلف كثيراً في أساسـها عن الشـبكة الــتي كـانت الأيالة تتـوفر عليها عنـدما بـدأت عمليـات الغـزو الفرنسي(48).

وإن الذين كانت لهم فرصة التجول، وزيارة مختلف مناطق البلاد، وكذلك المناضـلين الـذين كـان إيمـانهم بـالوطن يـدفعهم للتنقـل، راجلين أو على متن حيـوان إلى كل مكــان تشـتم فيه رائحة السكان، إن هـؤلاء وأولئك ما زالـوا يـذكرون اليـوم، بـأن السيارة لم تكن قبل اندلاع الثورة بقليل، ذات فائدة كــبرى في التوجه إلى الأريـــاف وفي قطع أكــثر المســافات الرابطة بين بعض المدن والقرى في داخل البلاد. هناك إنجاز واحد جديد في ميـدان النقل ويتمثل في خط السـكة الحديدية الـذي بلغ طوله عشية اندلاع الثورة: 4500 كلم يربط أهم مدن الشمال بعضها ببعض(49).

وبالنسبة للخـدمات الطبية والمنشـآت الصـحية، أيضـاً فـإن الســــلطات الاســــتعمارية لم تهتم بها إلا في المراكز الآهلة بالمستعمرين. لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سـنة 1954 والأغلبية السـاحقة من الجزائـريين لا تعـرف الطـبيب أو المستشـفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدويـة، بل إن التـداوي، في أريافنـا، مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القــرى، إنما كـان يتم بـالطرق التقليديـة، مثل اسـتعمال العشب بـاختلاف أنواعه وسـائر الحبـوب النشـوية، واللجـوء في كثـير من الأحيـان، إلى

الرقيا والنار والتمائم.

ولن أكــون مغاليــاً إذا قلت: إن المواطــنين الجزائـــريين صــاروا، نتيجة ذلــك، يؤمنــون بتلك الطــرق أكـثر من إيمــانهم بفعالية الطب الحديث. وإلى يومنا هذا، مازال هناك، وهم كثرة، ومن مختلف الفئات الاجتماعية، من يفضل زيارة قبر مهجور أو شـجرة متآكلـة، أو تعليقــاً لتمــائم على المثــول أمــام أشــهر الأخصائيين في جميع مجالات الطب.

وبإيجاز، فإن سنة 1954، عندما تطل على الجزائر سـوف تجد الطليعة فيها مشمرة على سـواعدها قصد التصـدي للفتـور الذي أصاب الأمة، ونفض الغبار الذي حجب الرؤية، والعمل من أجل إزالة التشويه ومحاربة التزييف والانحراف وسائر الأمراض التي نفثها المستعمر داخل مختلف فئات المجتمع.

وبفضل مجهودات تلك الطليعة، صار الأطفـال الجزائريــون يستنكرون أن يكون أجدادهم الغـال(50) ويفتخـرون بانتسـابهم للعروبة والإسلام، وصار الأهالي، في معظمهم، يدركون التمـايز بينهم وبين المستعمرين وأبناء ما يسمى بـالوطن الأم، وبعبـارة أوضــح، صــار الوضع مناســباً والظــروف ملائمة لإشـعال فتيل الثورة الـتي سـيكون لها الفضل في تقـويض أركـان الاسـتعمار الفرنسي.

■■

▪ الهوامش:

1- Tripier (philipe pe), Autopsie de la guerre d'Algèrie, paris 1972p: 23, La Terririguèe N offre que 100,000 km2, de surface arable, dont la portion la plus fèconde a ètè arrachèe par les colons europèens aux marais et aux maquis imptoductifs.

2- قدم هـذا التقرير إلى السـلطات المختصة بتـاريخ 19/08/1802، وقد أطلعنا على الأصل في دار المحفوظات بباريس ويحمل رقم: 304.

3- شـالر- لمحة تاريخية عن الدولة الجزائريـة، تعـريب وتحقيق العــربي الزبيري ص108.

4- وكذلك أجرون ص 481 حيث يؤكد أن السلطات الاستعمارية اغتصـبت في ظرف ست سنوات (1928-1934) 1.055.500 هـ من أراضي الأعراش الجزائريين.

5- ملكية الأرض، كـــانت قبل الاحتلال أربعة أنــــواع: أ- أملاك الدولة أو البايلك، ب- الأملاك المشاعة للقبيلة وهي ما يسمى بـأرض العــرش، ج- الأوقاف، د- الأملاك الخاصة وكانت قليلة جداً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى.

6- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ص85.

7- انظر خاصة الأمرية الصادرة بتاريخ: 22 جويلية 1834م.

8- انظر خاصة جريدة الأخبار في عددها الصادر بتاريخ 7 أفريل 1930م.

9- أوبرمان، ص53 المصدر السابق.

10- مذكرات ودراسات وثائقية رقم: 1926 (22-12-1954)، وما بعدها، لقد ورد في تلك المـذكرات أن المسـتعمر كـان يجـني 320.000 ف من هكتـار الحـوامض بينما لاتزيد فائدته على 1.5.000ف من هكتـار الحبوب.

11- المصدر السابق ص486.
12-تـذكر المصـادر التاريخية أن أرز معكسر كـان من أجـود الأنـواع في العالم، انظر شالر، ص 169.
13- مذكرات ودراسات وثائقية رقم: 1962، (22-12-1954) ص16 وما بعدها وكذلك اجرون، ص495 وأبرمان ص54.
14- مذكرات ودراسات وثائقية رقم: 1963،(24-12ـ 1954) ص17 وما بعدها.
15- المصدر السابق أجرون ص495 وكذلك شالر، ص108.
16- الشواشـــون هم صـــانعو الشواشي ومفردها شاشـــية وهي مقابل القلنصوة
17- حمدان خوجة، المرأة تقديم وتعريب محمد العربي الزبـيري، الجزائر 1972م ص 81 وما بعدها.
18- المصـدر نفسه وكـذلك فيروشـارل "النقابـات الحرفية في قسـنطينة قبل الاحتلال الفرنسي" (المجلة الإفريقية ج16 سنة 1872م، ص70 وما يليها).
19- المصدر السابق، أبرمان ص55.
20- محمد العربي الزبـيري، المصـدر السـابق، التجـارة الخارجية للشـرق الجزائري قبيل الاحتلال، انظر الفصول الخاصة بموضوع العلاقات مع البلدان المذكورة، ص: 117وما بعدها.
21- Schutze (G), Le Situation Dèmographique et Economique de I'Algèrie en 1953, Bulletin de Statistiques Gènèrales, trimestre de 1954 p: 175 et suivant
22- لقد ابتدأ الاستعمار بضرب المثقفين ومصادر الثقافـة، فسـجن العديد من العلماء ونفى كثيرين منهم ثم هدم المساجد أو حولها إلى كنائس ومستوصفات واصطبلات، وانتهى قبل نهاية القرن إلى اعتبار العربية لغة اجنبية.
23- يذكر نوشي انـدريا في كتابـه: "قسـنطينة عشـية الاحتلال" ص: 186 وما بعده أن قسنطينة وحـدها كـانت تشـتمل على 42 مسـجداً و 90 مدرسة ابتدائية يـــدرس بها 700 تلميذ في الثـــانوي و 1350 في المرحلة الابتدائية، وبعد قرن من الاحتلال صار عدد تلاميذ الثانوية في كامل أنحاء القطر الجزائري يبلغ 776 فقط انظر في هـذا الموضـوع كذلك أمـري مارسـيل: "الوضع الثقـافي والمعنـوي في الجزائر سـنة 1830" مجلة التاريخ الحديث والمعاصر، العـدد الأول الصـادر بتـاريخ جوليت/ سبتمبر سـنة 1954، ص 199 وما بعـدها واجـرون، ج2 ص 536.
24- نوع من العيادات الطبية المخصصة للعلاج الخفيف.
25- ميشال هابار، تاريخ نكث العهد، باريس 1960، ص 138 وكذلك قرار الولاية العامة الصادر بتاريخ 18 أكتوبر سنة 1892.
26- السيد الستار هارون مؤرخ انكليزي له عشـرة مؤلفـات، آخرها تـاريخ حرب الجزائر الذي نشره سنة 1977، ويشتمل على حوالي ستمائة صفحة.
27- الستار هارون، تاريخ حرب الجزائر، لندن 1977، ترجم إلى الفرنسية ونشر بباريس سنة 1980 ص: 61.
28- من المعلـوم أن الفتـاة في الجزائـر، لم يكن يسـمح لها بـالخروج سافرة ولا بالذهاب إلى المدرسة.
29- هذه هي الإحصائيات التي جاءت في التقرير الأدبي الذي صـادق عليه سـنة 1963، مـؤتمر الاتحـاد العـام للطلبة المسـلمين الجزائـريين المنعقد بنادي الصنوبر في ضواحي الجزائر العاصمة.
30- المصدر السابق، ميشال هاربار، تاريخ نكث العهد، ص 138.
31- آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2 ص534 وما بعدها.
32- مذكرات ودراسات وثائقية رقم 1963 (24-12-1954) ص11.
33- نفس المصدر
34- نذكر على سبيل المثال

Blanchard (I) Le problème Algèrien, paris 1955, p:54 et suivantes
- Aron (raymond), La tragedie Algèrienne, paris plon, 1957, p. 40 et suivantes.
- philpe (Andrè), Le socialisme trahi, paris 1957, p 166.

35- أوبرمان، ص 41.

36- Frederix (P), Le nationalisme Algèrien, le monde du 05. 04. 1952.

37- رسمياً فإن الإدارة الإستعمارية قد أحصت سكان الجزائر تسع مرات في الفـترة ما بين 1901و 1953 كما يظهر ذلك من خلال مـذكرات ودراسـات وثائقية رقم: 1962 (24-12-1954) الـتي نسـتخرج منها الجدول التالي:

السنة	السكان المسلمين	السكان غير المسلمين	سكان آخرون	المجموع
1901	4089150	633850	16331	4739331
1906	4447788	680263	73799	5231850
1911	4740526	752043	71259	5563828
السنة	السكان المسلمين	السكان غير المسلمين	سكان آخرون	المجموع
1921	4923186	791370	89719	5804275
1926	5150756	833359	82265	6066380
1931	5588314	881584	83553	6553451
1936	6201144	946013	87527	7234684
1948	7679078	922272	80435	8681785
1953	823200	1019000		9251000

38- جليان، تاريخ الجزائر المعاصرة ص 76 وما بعدها.

39- Berthezene (Le Baron pierre), dix huit mois à Alger ou recit des èvenements qui su sont passès de puis le 14 juin 1830 jusqua la fin de decembre 1831, Montpellier 1834, p. 65, BNA 52285.

ويـذكر الجـنرال أنه راسل وزير الـدفاع الفرنسي المارشـال سـولت في الموضــوع وأخــبره أن كلوزيل اغتصب أملاك ورثة حسن باشا وبابا علي وواعلي عدة لفائدته الخاصة.

40- مذكرات ودراسات وثائقية رقم: 1963 (24-12-1954)

41- نفس المصدر.

42- أبرومان، ص57.

43- نتيجة التجهيل والتفقير وتطبيق قانون الإنديجينا

44- هذه ممارسات يعرفها جميع الجزائريين ولم تختف إلا مع اندلاع ثورة نوفمبر

45- لقد كـانت المـرأة مسـتغلة أبشع الإسـتغلال ومحقـرة إلى درجة أن الرجل كان يقول "المرأة حاشاك" "أو عفاك الله" أو" أكرمك الله"

46- هناك مثل شعبي يقول: "شوف لبنتك طالب حتى تجد لها راجل".

47- يقولون في مدن الجزائر خاصة: إن المرأة كنز وككل الكنوز يجب سترها والمحافظة عليها.

48- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى فانتور دي باراذي: "الجزائر في القرن الثامن عشر" المجلة الإفريقية رقم2 الفصل الرابع من سنة 1895، ص 286، وكذلك الأرشيف الوطني بباريس، الملف رقم ف1970280 ، اللجنة الإفريقية، التقرير رقم 2، ص10 والملف رقم أو ب 3304، تقرير السيد تادنة، ص12.

49- مذكرات ودراسات وثائقية رقم 1962 (22-12-1954) ص35 وما بعدها.

50- إن كتب التاريخ المقررة في المدارس الابتدائية تؤكد على أن بلاد الغال هي بلاد أجدادنا وأن الجزائر أرض فرنسية لا يمكن أن تكون غير ذلك.

■■■■

الفصل الثاني

الحركة الوطنية الجزائرية
في مرحلة النضج

الحدث التاريخي يلد الحدث التاريخي، ولا يمكن للدارس الجاد أن يحيط بأي حدث تاريخي مالم يهتد إلى الحدث أو الأحداث التي كانت في أساسه والتي انطلقت منها بوادره. إن الحدث التاريخي المعزول عن غيره لا وجود له في تاريخ الإنسانية جمعاء. ومن هذا المنطلق سوف نحاول من خلال هذه الدراسة، إيجاد الخيط الرابط بين مختلف المحطات التاريخية التي ساعدت على تطوير الحركة الوطنية الجزائرية خاصة في الأربعينات من هذا القرن، ومباشرة قبل اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

إن أبرز حدث تاريخي يجب الرجوع إليه لفهم هذه الفترة وما عرفته من تحركات سياسية إنما يتمثل في إنزال الحلفاء قواتهم على الساحل الجزائري ابتداء من الثامن من نوفمبر سنة اثنتين وأربعين وتسعمائة وألف.

إن ذلك الحدث قد حتم على قادة الساحة السياسية الوطنية الجزائرية الإسراع في التلاقي من أجل التشاور حول ما ينبغي القيام به لحماية الشعب الجزائري وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه واسترجاع سيادته التي كانت قد اغتصبت سنة 1830.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أوجدتها الحرب الإمبريالية الثانية(1) التي لم يكن من شأنها المساعدة على تسهيل الاتصالات بين أولئك القادة الذين كان منهم من يعيش في الإقامة الجبرية(2) ومنهم من كان متخفياً ويعيش حياة سرية(3) في حين كان بعضهم يتحايل للبقاء طليقاً(4) ليكون همزة الوصل التي لا بد منها لتبادل الآراء والأفكار ولمحاولة إيجاد الأرضية الملائمة لتوحيد الجهود النضالية وتقريب وجهات النظر حول كيفية التصدي للغزو الأجنبي بجميع أنواعه؛ على الرغم من تلك الظروف الاستثنائية، وفي واقع الأمر، فإن الطاقات الفكرية الوطنية قد وجدت طريقها إلى صياغة ما سوف يصطلح على تعريفه ببيان الشعب الجزائري الذي، رغم توقيعه فقط من طرف مجموعة من المنتخبين الجزائريين، فقد كان تعبيراً عاماً عن كثير من المواقف السياسية والإيديولوجية والفكرية التي كانت حتى ذلك التاريخ حكراً على مناضلي الحركة المصالية في الجزائر.

لقد جاء البيان تقييماً موضوعياً لمختلف المراحل التي قطعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتي جعلت غلاة الغزاة يقولون "لقد سيطرنا على البلاد بالقوة، لأن الاحتلال لا يكون إلا كذلك، وهو يستلزم غالبين ومغلوبين، وعندما تم ترويض هؤلاء الآخرين تمكنا من تنظيم البلاد بالكيفية التي تشهد بتفوق الغالب لا المغلوب، والمتحضر على الرجل الأدنى، إننا نحن المالكون الشرعيون للبلاد) مجلة إفريقيا اللاتينية الصادرة بتاريخ مايو (أيار) 1922.

وبعد تقييم مراحل الاستعمار، توقف البيان عند أهم

المقاومات الشعبية وما ترتب عنها من تصميم وعزم في صفوف الجزائريين ومن إفقار وتهميش لهم بسبب اغتصاب أراضيهم وانتزاع سائر ممتلكاتهم قبل إخضاعهم لقوانين الاضطهاد والاستبداد(6) التي يعتبر قانون الأنديجينا واحداً من أفضلها وأكثرها رحمة.

ولم ينس البيان مجموعة مشاريع الإصلاح والوعود الرامية إلى تمكين الجزائري من أسباب الرقي والتقدم، بدءاً من اقتراح المارشال بيجو الموجه لحكومته سنة 1844 والقائل: "إننا أبدينا قوتنا وعظمتنا للقبائل الإفريقية، وأصبح علينا الآن، أن نظهر لها طيبتنا وعدلنا"، ومروراً باقتراح ميشلان وقوتي Michelin et Gautier سنة 1887 حول إمكانية منح صفة المواطنة الفرنسية لمسلمي الجزائر، ومشاريع مارتينو Martineau سنة 1890 وجان جوريس سنة 1898 وكليما نسوسنة 1915، وانتهاء بمشروع فيوليت Violette الذي يعطي حق المواطنة الفرنسية لحوالي ثلاثين ألف جزائري.

وبعد التأكيد على أن كل تلك المشاريع وتلك الوعود لم تجد طريقها إلى التنفيذ وظلت حبرا على ورق بسبب تعنت الكولون الذين كانوا يتعاملون مع القضية الجزائرية على أساس عرقي قومي وديني، خلص البيان إلى القول: "لقد فات الأوان الذي كان المسلم الجزائري يطلب فيه أن يكون شيئاً آخر غير جزائري مسلم، وبعد إلغاء مرسوم كريمو Grèmieux خاصة، فإن الجنسية والمواطنة الجزائريين قد أصبحتا ملاذه الأفضل باعتبارهما تتضمنان الحل الأكثر وضوحاً ومنطقية لمسألة تطوره وتحرره".

إنطلاقاً من كل ما تقدم وتماشياً مع الواقع الجديد الذي أوجده ذلك البيان الذي أصدره الرئيس روزفلت Roosevelt باسم الحلفاء والذي يضمن احترام حقوق كافة الشعوب الصغيرة والكبيرة، فإن بيان الشعب الجزائري قد حدد الأهداف الأساسية في خمس نقاط هي:

1- إدانة الاستعمار وإلغائه؛ ومعنى الاستعمار هو إلحاق واستغلال شعب من طرف شعب آخر، وهو شكل جماعي للاستبداد الذي كان يمارس على الأفراد في العصور الوسطى، وعلاوة على ذلك، فهو واحد من الأسباب الرئيسية للتنافس والتطاحن بين الدول العظمى.

2- تطبيق جميع البلدان الصغيرة والكبيرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

3- تزويد الجزائر بدستور خاص بها يضمن:

أ- الحرية والمساواة المطلقة بين سائر سكانها دون أي تمييز عنصري أو ديني.

ب- إلغاء الملكية الاقطاعية وذلك بواسطة إصلاح زراعي واسع وتمكين أغلبية الفلاحين المعدمين من حقهم في العيش الرغيد.

ج- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على غرار اللغة

الفرنسية.

د- حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.

هـ- مجانية التعليم وإجباريته لجميع الأطفال من الجنسين.

و- حرية التدين بالنسبة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة فيما يخص جميع الأديان.

4- مساهمة جميع الجزائريين المسلمين مساهمة فورية وفاعلة في تسيير بلادهم اقتداء بما فعلته حكومة الجلالة البريطانية والجنرال كاترو Catroux في سوريا، وحكومة المارشال بيتان pètain والألمان في تونس. إن هذه الحكومة الجزائرية وحدها هي التي تستطيع تحقيق اشتراك الشعب الجزائري في الكفاح المشترك وذلك في جو من الوحدة المطلقة.

5- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين على اختلاف أحزابهم.

إن هذا البيان، في الظاهر، من وضع السيد فرحات عباس الذي يجمع المؤرخون الغربيون خاصة، أنه هو الذي أقنع المنتخبين بمعقولية ما ورد فيه من آراء وأفكار، ثم جعلهم يتحملون مسؤولياتهم في التوقيع عليه وفي تقديمه إلى الحلفاء وإلى ممثل السلطات الاستعمارية في الجزائر. لكن قراءة فاحصة ومتأنية تقودنا حتماً إلى ضبط المواطن المعبرة عن تأثير سائر التشكيلات الوطنية وإلى كشف بصمات أمثال الدكتور محمد الأمين دباغين وحسين عسلة اللذين شاركا مشاركة فعلية في الصياغة كي تكون مقبولة من طرف القواعد المناضلة في صفوف الحركة المصالية ومن طرف المعتدلين في باقي التشكيلات السياسية والاجتماعية العاملة بالجزائر.

وعندما يتوقف القارئ عند سائر الأفكار الرئيسية التي تضمنها البيان فإنه لا يجد بداً من الاعتراف بأنها في معظمها، مستوحاة من البرنامج السياسي الذي وضعه نجم شمال إفريقيا سنة 1933، لأن السيد فرحات عباس لم يكن متعوداً على مجموعة المفاهيم والمصطلحات التي بني البيان على أساسها والتي كان مناضلو حزب الشعب الجزائري يحملون وحدهم لواء نشرها في أوساط الجماهير الشعبية والعمل على جعل هذه الأخيرة تتبناها عن وعي وتتجند قصد الإسهام في إدخالها حيز التنفيذ، ونذكر من جملة تلك المفاهيم والمصطلحات، "البرلمان الوطني الجزائري المنتخب بواسطة الاقتراع العام" و "إلغاء الملكية الاقطاعية بواسطة الإصلاح الزراعي الواسع" ومجانية التعليم وإجباريته بالنسبة لأبناء الجزائر"و "المواطنة والجنسية الجزائريتان".

ومهما يكن من أمر، فإن البيان قد شكل، في وقته، همزة وصل ثابتة بين طموحات مختلف التيارات السياسية الوطنية في الجزائر وكان كما قال السيد أحمد بومنجل: "تعبيراً عن مصالحة أملتها التجربة والظروف "أما السلطات الاستعمارية،

في الجزائر وفرنسا على حد سـواء، فإنها قد ارتـاعت للحـدث وسـاءها خاصة أن يكـون كل المـوقعين من غـير المعـروفين بميولهم الوطنية، بل كان جميعهم من المنتخبين الذين اشتهروا بمـــوالاتهم لفرنسا وحبهم لها وإذا كـــان الســـيد بـــايورتون peyourthon قد اســتقبل الســيد فرحــات عبــاس وأبــدى له اســـتعدادات فرنسا المبدئية للتعامل مع البيــــان حيث التمس إجراء بعض التعديلات التي من شأنها صيانة الشرف الفرنسـي، فــإن الجــنرال كــاترو Catroux قد أدار الظهر لموقف ســلفه، وعنـدما زاره السـيدان عبـاس وطمـزالي يـوم 11/06/1943 قصد تسليمه ملحق البيان الذي وقعت صـياغته اسـتجابة لرغبة الوالي العام السابق، أعلن لهما عن رفضه للوثيقتين مـدعياً أن متطلبــات الحــرب تقتضي السـكوت عن المطــالب أي كــان نوعها.

إن كـاترو، الاشـتراكي المـذهب(7)، لم يتمكن من تجـاوز عواطفه الوطنية للاعـتراف بحق الشـعب الجزائـري في تقرير مصـيره، بل إنه فضل نكث عهد الحـاكم العـام المسـتقيل وراح يضاعف المسـاعي الرامية إلى إيجـاد الشـروط اللازمة لتمكين بعض آلاف الجزائـريين من المواطنة الفرنسـية ولمحاربة بعض أنواع العسف والاستبداد المسلطة على أبناء المسـتعمرة. لكن فرحات عباس لم ينخـدع لتلك الإجـراءات الصـبيانية، واسـتطاع تعبئة الأغلبية الساحقة من المنتخبين الجزائريين الـذين رفضـوا معه المشاركة في اجتماعات المندوبيات المالية ثم وجهوا نـداء إلى الجـنرالين ديغـول وكـاترو ويؤكـدون، من خلالـه، الـتزامهم المطلق بما ورد في البيان وفي ملحقه.

وكـــان رد فعل الجـــنرال كـــاتروا عنيفـــاً، لجأ إليه من أجل الضغط على المنتخـبين الـذين كـان يعـرف أن عـدداً ممن وقع منهم مع عباس لم يفعلـوا ذلك عن قناعة ولكنهم تبعـوا الحركة آلياً حتى لا يقال، مستقبلاً، إنهم تخلفوا.

وتمثل رد الفعل ذاك في الإعلان يــــوم 23/09/1943 عن حل الفرعين الجزائريين للمندوبيات المالية وفي فـرض الإقامة الجبرية على السيدين فرحات عباس وعبد القادر سـائح متهمـاً إياهما بتحريض المنتخبين على العصيان في وقت الحرب.

وكجـــواب على هـــذه الاجـــراءات التعســـفية، نظم حـــزب الشعب الجزائري، المحلول رسمياً، مظاهرات شعبية في مـدن الجزائر وبسـكرة وسـكيكدة وقسـنطينة رفعت فيها اللافتـات المطالبة بـإطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين وفي مقـدمتهم مصـالي وعبـاس وسـائح، لكن مـدير الشـؤون الإسـلامية في الولايات العامـة(8)، اسـتطاع بمسـاعدة الـدكتور طمـزالي أن يقنع المنتخبين بالتراجع عن توقيعاتهم.

ففي الخامس عشر من شهر أكتوبر استقبل الجنرال كاترو مجموعة من المندوبين الماليين مكونة من اثـني عشر شخصـاً، وفي اليوم الموالي أصـدرت اللجنة الفرنسـية للتحرير الوطـني بيانـاً جـاء فيه أن اللقـاء حضـره إلى جـانب الجـنرال كل من السيدين قونـون Gonon الأمين العـام للولاية العامة وأوغسـتين بارك مـدير الشـؤون الإسـلامية، ونـاب عن مجموعة المنـدوبين

الرئيس عبد النور طمزالي فوضح أن زملاءه يتأسفون عما حدث يوم 22/09/1943 ويؤكدون رغبتهم في أن تتم الإصلاحات بسرعة وفي إطار الشرعية والاستقرار داخل المجموعة الفرنسية ووفقاً لمثل فرنسا الديمقراطية، كما أنهم يعربون بكل صدقٍ عن وطنيتهم ووفائهم لفرنسا التي يتمنون لها تحريراً عاجلاً وكاملاً، وللجنة التحرير الوطني وللجنرال كاترو، فإنهم يعلنون عن ولائهم الشديد وإراداتهم في المساهمة في مجهود الحرب من أجل تحرير الوطن وانتصار الديمقراطيات(9).

وعلى إثر هذا التراجع المزري والمخطط له في آن واحد، أعلن الجنرال كاترو بتاريخ 30/10/1943 أنه سيسمح للمندوبيات المالية باستئناف نشاطها لكنه لم يفرج عن السيدين عباس وسائح إلا في يوم 02/12/1943ٍ.

هكذا، جعل كاترو قرار الإرجاع مربوطاً بإعلان المندوبين عن توبتهم والتزامهم بعدم الخروج عن الصف ثانية، لكن الحقيقة لم تكن كذلك، فالمظاهرات الشعبية المشار إليها أعلاه مضافة إلى ريح التحرر التي بدأت تجتاح مختلف العالم المتخلف قد شكلت نوعاً من الضغط على لجنة التحرير الوطني التي أعلنت، بواسطة خطاب ألقاه ديغول في قسنطينة يوم 02/1943، أنها تمنح،حيناً،حقوق المواطنة الفرنسية كاملة لعدة عشرات الآلاف من المسلمين الفرنسيين في الجزائر.. وفي نفس الوقت سوف ترتفع نسبة المسلمين الفرنسيين في الجزائر داخل سائر الجمعيات التي تنظر في القضايا المحلية"(10)

وإذا كان عدد من المنتخبين وممن يسمون بالنخبة قد ابتهج لخطاب قسنطينة واعتبره بداية طيبة في طريق الإصلاحات المطلوبة والمنتظرة منذ عقود بأكملها، فإن فرحات عباس والعلماء والمصاليين قد رأوا في ذلك طبعة جديدة لمشروع فيولات، وراحوا يؤكدون من جديد أن الحل الوحيد يكمن فقط في إعادة إقامة الدولة الجزائرية المستقلة وما يصحب ذلك من برلمانٍ ومواطنة وألوان وطنية.

وتطبيقاً لما جاء في خطاب الجنرال ديغول، أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 14/12/ـ 1943(11) قراراً، كلفت بموجبه المندوب السامي الجنرال كاترو بتشكيل لجنة تسند لها مهمة وضع برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين. ولقد تكونت اللجنة المذكورة بالفعل(12) وشرعت في عملها يوم 21/ 12/ 1943 ولم تتوقف عن سماع آراء الزعماء السياسيين والأعيان الجزائريين إلا يوم 08/ـ 07/ـ 1944، ثم جمعت كل محاضرها في مجلدين يمكن الرجوع إليهما اليوم في أرشيف أكس آن بروفانس Aix En Provence. إن المطلع على ما تضمنته تلك المحاضر يستطيع تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي:

1- إدلاءات الأوربيين الذين كانوا جميعهم رافضين لتوحيد هيئة المنتخبين لكنهم غير متفقين فيما يخص منح المواطنة الفرنسية للمسلمين الجزائريين. ومن بين

أولئك الأوربيين تجدر الإشارة إلى رئيس فيدرالية رؤساء البلديات السيد عبو (Abbo) وعامل عمالة وهـران السـيد باتيســتيني Battistini ورئيس بلدية تلم الســيد فــالور (Valleur) وقد أشار كلهم على إللجنة بعدم تجاوز خمسين ألف مواطن جديـد، ويبـدو أن أمرية الجـنرال ديغـول قد أخذت ذلك في الاعتبار.

2- إدلاءات الجزائــريين المــوالين لفرنسا والمــدافعين عن حق المواطنة الفرنســــية دون التخلي عن الإطــــار الإســلامي للأحــوال الشخصـية. ومن بين هـؤلاء، تجـدر الإشارة إلى السادة: شـيخ العـرب ابن قانة والشـيخ ابن تكوك شيخ الزاوية السنوسية، والشيخ الساحلي أمقران الناطق باسم أعيان منطقة القبائل والآغا سليمان رئيس الفرع العربي للمندوبيات المالية، وكـذلك الـدكاترة عبد السلام طالب وابن جلول وخضري وعبد النـور طمـزالي وروني فضـيل والشـيخ الطيب العقـبي وعمـار أوزقـان الأمين الوطني للحزب الشيوعي الجزائري.

3- إدلاءات الوطنــيين وقد جــاءت ضــمن ثلاث وثــائق هي حسب ترتيبها الزمني:

أ- تصـريح السـيدين فرحـات عبـاس وعبد القـادر ســائح جــاء في هــذا التصــريح أن مبــادرة اللجنة الفرنسـية للتحرير الوطـني، المعلن عنها بواسـطة رئيسـها الجـنرال ديغـول، ليست إلا إعـادة لمشـروع فيــولات الــذي أدت معارضــته، في الجزائر وفي فرنســا، إلى إقصــائه نهائيــا، مع العلم أن الأوضــاع اليوم قد تغيرت عما كـانت عليه سـنة 1937. فـالأمر لم يعد يتعلق بتوسـيع امتيـازات طبقة إلى واحـدة أو أكثر من فئات الأهالي، وإنما أصبح الهـدف هو إلغـاء تلك الامتيــازات وهــدم كل دكتاتورية في الجزائــر. لأجل ذلك، فإن الإصلاحات الـتي يمكن أن تكـون في مســتوى فرنسا الجديــدة يجب أن تتم في إطــار المبدأين التاليين:

المبدأ الأول : إن الناس يولدون ويعيشون أحراراً وسواسية في الحقوق.

المبدأ الثاني : كل شعب حر في تقرير مصيره بنفسه.

وبعد التعرض من جديد إلى محتوى بيان الشعب الجزائري، أكد السيدان عباس وسائح أن الاسـتقلال الـداخلي الـذي ينبغي أن يحل محل النظــام الاســتعماري المتــوحش يشــكل قاعــدة التجديد بالنســبة لفرنسا وللجزائــر، وعليه يتوقف ميلاد نظــام جديد.

فالاسـتقلال الـداخلي يضـبط العلاقـات بين فرنسا والجزائر منطقياً وعقلانياً بحيث تكون علاقات شعب بشعب.

إنه يترك لفرنسا حق النظر في عملية تطوير الجزائر.

إنه يضع حـداً للغمـوض وللتحليلات الـتي يلجأ إليها النظـام الاستعماري لتأييد سيطرته.

إنه يقضي على مصادر الخلاف حول ممارسة المواطنة في الجزائر واحترام العادات والديانة الإسلامية، كما أنه يحول دون مخاطر مغامرة مثل تلك التي يعيشها يهود الجزائر بعد إلغاء مرسوم كريميو(13)ـ Dècret Crèmieux الذي يحترم مبدأ اللامركزية الذي هو مصدر حياة أو موت بالنسبة للجزائر ولغيرها من البلدان، وذلك لأن الاستقلال الداخلي يبقي المجالس الجزائرية ويجعلها ديمقراطية، ويحول الولاية العامة إلى حكومة جزائرية.

إنه يعطي إمكانية تكوين فدرالية شمال إفريقيا مع تونس والمغرب، تحت إشراف فرنسا.

إنه يرضي كل السكان المسلمين الذين عندما يستشارون بواسطة الاستفتاء، سوف يوافقون عليه بالإجماع.

ب- شهادة الشيخ البشير الإبراهيمي.

في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني سنة 1944 وهو نفس اليوم الذي سلم فيه عباس وسائح تصريحهما تقدم الشيخ البشير الإبراهيمي إلى أعضاء اللجنة وعبر لهم، أصالة عن نفسه ونيابة عن العلماء الجزائريين، عن رفض مشروع الإصلاح المقدم من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والذي هو فقط محاولة لإحياء مشروع فيولات الذي كانت جمعية العلماء قد وافقت عليه، في حينه، لكن "من الناحية التكتيكية وللتمكن من الوصول إلى ما هو أفضل". وقبل الاستئذان بالخروج سلم الشيخ البشير الإبراهيمي لمكتب اللجنة مذكرة مطولة عالج، من خلالها، نقاطاً ثلاثاً هي صلب برنامج عمل الجمعية التي يرأسها وجاء يتحدث باسمها.

ولقد حرص الشيخ، في مقدمة المذكرة، على تأكيد دور الجمعية الإصلاحية الديني مبيناً أن هذا الدور لن يكتمل إلا في جو من إصلاح التعليم والإصلاح السياسي لأجل ذلك، وعلى الرغم من كون العلماء لم يسطروا برنامجاً سياسياً خاصاً بهم، فإنهم لم يخفوا قناعاتهم بخصائص الشعب الجزائري الذي لا تربطه بفرنسا سوى مجموعة من المصالح. وهم إذ يعتبرون أن "الإصلاحات الإسلامية" كل لا يتجزأ وينبغي أن تشمل كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، فإنهم يركزون في مرحلة أولى، على ضرورة الإسراع بإصلاح القضاء الإسلامي والمساجد والأوقاف والتعليم العربي.

فبالنسبة للقضاء الإسلامي، ترى مذكرة الشيخ الإبراهيمي أنه في وضع يرثى له من الناحيتين النظرية والعملية، وأن تصريحات الجنرال ديغول فيما يخص الإبقاء على الأحوال الشخصية لا معنى لها، لأن الموضوع أفرغ من محتواه الحقيقي ولم تترك الإدارة الاستعمارية للقاضي المسلم سوى النظر في مسألتي الزواج والطلاق اللتين يمكن للقضاء الاستعماري التدخل فيهما على مستوى الاستئناف.

ومن الناحية النظرية، فإن تكوين القضاة مدعاة للتأسف الشديد حيث لا يشتمل "على تعليم الشريعة الإسلامية التي هي أساس القضاء في الإسلام" وهو يفتقر إلى المنهجية

السليمة التي من شأنها أن تجعل الطالب قادراً على تأدية الأغراض المسطورة له، وحائزاً على الكفاءة اللازمة والضرورية للقيام بوظيفة القاضي.

وعندما يحصل كل ذلك بواسطة تطوير برامج التعليم وحسن اختيار الأساتذة المقتدرين، فإن الشيخ البشير الإبراهيمي يرى من الضروري تشكيل هيأة يرجع إليها في اختيار القضاة وتعطى لها سلطة مراقبة أحكامهم.

وفيما يخص التعليم العربي الحر، فإن الشعب الجزائري ما فتئ يحتج على إجراءات الاضطهاد المسلطة على لغته التي تصله بدينه وتاريخه وثقافته، علماً بأن تعليمها في المدارس الحكومية يكاد يكون بدون معنى وتعليمها في المدارس الحرة معرض للقمع الإداري. فعلى هذا الأساس يجب أن تخصص الإصلاحات مكانة مرموقة للتعليم العربي بحيث "تعطى الحرية المطلقة للشعب الجزائري المسلم لكي يعلم أبناءه لغة الدين والثقافة.. علماً بأن الحكومة الفرنسية لن تتحمل أي مصروف في الموضوع، لأن المسلمين مستعدون للتبرع بالأموال اللازمة لذلك"(14). وعن المساجد وأوقافها والعاملين بها، فإن مذكرة الشيخ البشير الإبراهيمي تتوقف عند ممارسات الولاية العامة التي تحتكر تسيير المساجد وتعيين أئمتها ومؤذنيها والإشراف المطلق على أوقافها والتي تسعى بجميع الوسائل لمنع تطبيق القانون الخاص بفصل الدين عن الحكومة طبقاً لمرسوم السابع من سبتمبر سنة سبع وتسعمائة وألف، ليس حباً في الإسلام وعملاً على رعايته كما تزعم الإدارة الاستعمارية، ولكن عملاً على منع المسجد من تأدية الدور الحقيقي الذي وجد من أجله وتهميش الإسلام بعد تزييفه وتحريفه وإغراقه في متاهات الخرافة والشعوذة.

من هذا المنطلق، فإن الإصلاحات يجب أن تمكن الشعب المسلم في الجزائر من تولي تسيير مساجده وأوقافه بنفسه "لأنه هو الوحيد المؤهل لذلك، ولأن ذلك يتوقف فقط على السماح له بتشكيل لجنة دينية من الأشخاص الذين يثق في عملهم وسلوكهم تتولى الإشراف على الممتلكات وكذلك اختيار الأئمة والمؤذنين"(15).

إن ممثلي جميع اللجان الدينية التي تكون قد تشكلت بعيداً عن نفوذ الإدارة الاستعمارية يجتمعون في العاصمة، دورياً، تحت إشراف هيأة عليا يختارونها بأنفسهم، للنظر في جميع القضايا الدينية وبحث كل ما يستعسر من شؤونها مع ممثلي الحكومة الفرنسية.

وفيما يتعلق بالإصلاحات السياسية أشارت المذكرة إلى أن "الإعلان الرسمي عن منح المواطنة الفرنسية لبضع عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين دون الاستشارة المسبقة للشعب المعني مباشرة، قد أعاد إلى الأذهان ذكرى مشروع فيولات الذي ذهب ادراج الرياح لأنه لم يكن صالحاً.. إن الشعب الجزائري المسلم يعتبر أن مثل هذا المسعى يقود إلى الاندماج الذي يرفضه كما يرفض بشدة استبدال هويته وشخصيته الإسلامية"(16). وإذا كانت فرنسا ترغب، فعلاً، في

إجـراء الإصـلاحات السياسـية فـإن عليها أن تأخذ في الاعتبـار مصـلحة الجزائـريين الأولى الـتي تكمن في العمل على إبعـاد الشـبح المخيف المتمثل في اسـتعمارهم من طـرف جنس آخر واستقلالهم من طرف فئة من الأجانب. وتسـهيلاً للوصـول إلى هـذه النتـائج الـتي لا بد منها لنجـاح الإصـلاحات الجديـدة، يعـدد الشيخ الإبراهيمي ما يلي:

- إنشـــاء المواطنة الجزائرية الـــتي تســـتفيد منها مختلف عناصر سكان هذا البلد بدون تمييز عرقي أو ديني والتي تنشأ معها نفس الحقوق للجميع ونفس الواجبات عليهم.
- اسـتبدال الميكنزمـات الاسـتعمارية بنظـام حكـومي، أي بحكومة جزائرية تكـــون مســـؤولة أمـــام البرلمـــان الجزائري.
- السـماح لجميع الجزائـريين بالارتقـاء إلى جميع المناصب الوظيفية بـدون شـرط آخر غـير الكفـاءة المهنية اللازمة لذلك.
- اعتبار اللغة العربية رسمية على قـدم المسـاواة مع اللغة الفرنسية.
- حرية التدين، وحرية كل مجموعة دينية في الإشراف على أوقافها ومؤسساتها الدينية
- إخضـاع الأحـوال الشخصـية الإسـلامية لقضـاء إسـلامي محض.

ج-تصـريح الحـاج مصـالي كتبه في الشـلالة يـوم 7/1/1944 وسلمه إلى اللجنة بعد ذلك بأسبوع.

لقد كـان خطـاب الجـنرال ديغـول في نظر الحـاج مصـالي مجــرد تخريجة جديــدة لمشــروع فيــولات الــذي حاربه حــزب الشعب الجزائري بكل قواه سنة 1937 والـذي لم يجد أنصـاره من الجزائريين إلا بسبب اليأس من الحصول على شيء آخر.

لكن ست سنوات من خـبرة الاسـتعمار قد غـيرت الأوضـاع ومكنت من ظهور تطـور ملحـوظ على السـاحة السياسـية في الجزائر، أما فيما يخصنا، فإن موقفنا لم يتبدل:

لقد عارضنا مشروع فيولات ونحن نعـارض مشــروع 1943 للأسباب التالية:

- لأنه مناف للديمقراطية إذ يحدث فئة من ذوي الامتيـازات ويبقي الأغلبية الساحقة خاضعة للسياسة الاستعمارية.
- لأنه يتناقض مع طموحات الشعب الجزائري المسلم الذي هو وفيٌّ للغته ودينه وماضيه التاريخي.
- لأن سياسة الانــدماج قد فشــلت وأصــبح من الضــروري استبدالها بسياسة تحررية لحل المشكلة الجزائرية.
- لأن المسلمين الجزائريين لم يعودوا يقبلون المعاملة، في بلــدهم، كأنــاس دون الأقليــات الــتي تعيش معهم وهي تتمتع بجميع الامتيازات.

- لأن الجزائـري المسـلم يريد بإلحـاح المواطنة الجزائرية الـتي تضـمن له احـترام لغته ودينه وحقوقه السياسـية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتقدمه.

- لأن الإنسـان الجزائـري يـرى أن الديمقراطية تكمن في حريات الإنسان وفي حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

- لأنه لا يمكن الاسـتمرار بواسـطة نظـام اسـتعماري، في حرمان ثمانية ملايين عربي من تسيير بلادهم وتـرك ذلك لأقلية تتحكم في كل صغيرة وكبيرة.

ولتجاوز هذه الأوضاع اللاطبيعية، قال السيد الحـاج مصـالي أنه يطالب بممارسة الديمقراطية في جميع المجالس الجزائرية وبتحويل المنـــدوبيات المالية إلى برلمـــان جزائـــري ينتخب بواسطة الإقـتراع العـام من طـرف كافة الجزائـريين بـدون أي تمييز عرقي أو ديني.

وقبل الإنتهاء من عرضه لفت السيد مصـالي انتبـاه أعضـاء اللجنة إلى أمرين اثنين عبر عنهما كالآتي:

1- أن الأفكار السياسية التي أوردتها أمامكم ليست جديدة، بل دافعت عنها في فرنسا وفي الجزائر أمام المحـاكم التي كان لي شرف المثـول أمامها من أجل نفس هـذه الآراء. معنى ذلك، أيها السادة، أنني لم أنتظر استسلام فرنسا سـنة 1940 لإبـداء عـواطفي تجـاه المشـكل الجزائري.

2- أرجو من اللجنة أن تقـدم للحكومة مشـروع عفو عـام على جميع المعتقلين السياسيين سواء كانوا محبوسـين أو في الإقامة الجبريـــة، لأن التقاليد الجمهوريـــة، في فرنسا، تقتضي أن يسبق كل إنجاز تحرير الذين سجنوا من أجله.

لقد ظلت اللجنة تستمع إلى أعيان الجزائريين وشخصياتهم طيلة الفترة الممتدة ما بين 21/12/1943 و 8/7/1944، لكن اللجنة الفرنســية للتحرير الوطـــني لم تعر كثـــير اهتمـــام لمحاضرها، بل إن الجنرال ديغول لم يحاول حتى تطوير خطابه الذي كـان في أسـاس تشـكيل اللجنة المـذكورة، وبـدلاً من أن يأخذ في الاعتبار التوجه الوطـني الجديد الـذي أجمع قادته على ضرورة تجاوز الماضي العقيم لفتح آفاق المستقبل الواعد، فإنه لم يجد غير نص أمرية أصدرها على عجل بتاريخ السابع مـارس سـنة أربع وأربعين وتسـعمائة وألف دون أن يجهد نفسه لإزالة ما تميز به من غموض وتناقض.

فالمـــادة الأولى من تلك الأمرية تنص صـــراحة على أن المسـلمين وغـير المسـلمين في الجزائر فرنسـيون، يتمتعـون بنفس الحقوق ويخضـعون لنفس الواجبـات. لكن المـادة الثالثة تؤكد أن المواطنة الفرنسـية لا تعطى إلا للمسـلمين الـذكور الذين يتجاوز سنهم واحـدة وعشـرين حجة والـذين ينتمـون إلى مجموعة من الفئـات الاجتماعية الـتي تتـوفر فيها شـروط ذكر مدير الشؤون الأهلية، بعد الإحصاء، أنها تجعل المسـتفيدين من تلك المواطنة لا يزيد عددهم عن 65.285 شخص.

أما المادة الرابعة، فإنها تشير إلى بقاء الهيأتين الانتخـابيتين وتؤكد تمثيل الجزائـــريين في المجـــالس العامة والمنـــدوبيات المالية بنسبة خمسي (2/5) أعضائها.

وتنص المادة السادسة على أن سكان وادي ميزاب وسكان سائر المناطق الصحراوية يخضعون لقانون خاص.

إن هذه الأمرية، زيـادة على التنـاقض الحاصل بين موادهـا، تتناقض من حيث مضمونها مع خطاب الموقع عليها الذي ألقــاه بمناســـبة انعقـــاد نـــدوة برازفيل في الفـــترة ما بين 30/1/ و 8/2/1944 والذي جاء فيه على الخصوص: "إنه لن يكون هناك تقدم بمعنى الكلمة إذا كان أبناء البلد لا يسـتفيدون منه معنويـاً وماديـاً"(17) وعلى الـرغم من ذلك فإنها صـدرت باسم اللجنة الفرنســــية للتحرير الوطــــني وحظيت بمســـــاندة المجلس الاستشــاري وجميع الأحــزاب المشــاركة في المقاومة بما في ذلك الحزب الشـيوعي الفرنسي الـذي صـرح ممثله قـائلاً: "إن الجمهورية الفرنسـية، الميـتروبول وما وراء البحـار، واحـدة ولا تتجزأ"(18).

وإذا كانت وحـدة الفرنسـيين قد تجلت في تصـميمهم على منع شعوب المستعمرات من ممارسة حقها في تقرير مصـيرها بنفسها، متجاوزين، في ذلك، كل القناعـات الفكرية والتوجهـات الأيديولوجيـة، وضـاربين عـرض الحائط سـائر المثل والمبـادئ والشـعارات الـتي كـانت، يومهـا، تشـكل أسـاس الخطـاب السياسي في فرنسا وفي العالم أجمع، فـإن الطاقـات الوطنية الجزائريـة، أيضـاً، قد وجـدت طريقها إلى التوحد حـول برنـامج سياسي أدنى ألقت به إلى الشارع في إطار تنظيم اتفقت على تسميته "أحباب البيان والحرية".

إن السيد فرحات عبـاس هو الـذي صـاغ القـانون الأساسي للتنظيم الجديد بعد أن أخذ موافقة قطـــبي الحركة الوطنية في ذلك الـــوقت: الســـيد الحـــاج مصـــالي والشـــيخ محمد البشـــير الإبـــــراهيمي. وفي اليــــوم الرابع من شــــهر افريل ســــنة أربع وأربعين وتسعمائة وألـف، قـدم الوثيقة إلى المصـالح المختصة لدى عمالة قسنطينة من أجل الحصول على الترخيص الرسمي الضـروري لانطلاق النشـاط الميـداني في كافة أنحـاء الـتراب الوطني.

إن "أحباب البيان والحرية" تجمع يهدف إلى التعريف ببيــان الشـعب الجزائـري والـدفاع عنه أمـام الـرأي العـام الجزائـري والفرنســي، كما أنه يــرمي إلى المطالبة بحرية التعبــير لجميع الجزائريين. ولقد تفنن السيد فرحان عباس أثناء صياغة القانون الأساسي، في اختيار الكلمات والتعـابير الـتي لا تثـير حساسـية السلطات الفرنسية. وعلى هذا الأساس فـإن التجمع الجديد لن يســتعمل ســوى ســلاح القــول والكتابة لمحاربة الاســتعمار وللتصـدي إلى عنف القـوات الإمبريالية واعتـداءاتها في افريقيا وآسيا ضد الشعوب الضعيفة.

وبالنســـبة للعمل داخل الجزائـــر، فـــإن التجمع قد حصر مجالات نشـاطه في مسـاعدة ضـحايا قـوانين الاسـتثناء والقمع الاســــتعماري، وتعميم فكـــــرة الأمة الجزائرية وتحبيذ إقامة

جمهورية مستقلة ذاتياً ومتحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة والمناهضة للاستعمار والإمبريالية.

ويرى التجمع أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها بواسطة المحاضرات والندوات في جميع الأوساط والأوساط الفرنسية على وجه الخصوص بغرض محاربة الامتيازات التي تستحوذ عليها الطبقات المسيطرة، والدعوة إلى تحقيق المساواة بين الناس وتمكين الشعب الجزائري من حقه في ممارسة الحياة الوطنية مع التذكير بتاريخه العريق وإسهاماته في إثراء الفكر الإنساني وتضحياته في سبيل تحرير فرنسا ومن أجل انتصار الشعوب الأوروبية وقضايا الديمقراطية(19).

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي لأحباب البيان والحرية قد اكتفى فقط بملامسة الأفكار الرئيسية التي تضمنها البيان الذي كان في أساس التجمع، فإن هذا الأخير قد عرف إقبالاً منقطع النظير من طرف مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية التي شعرت، لأول مرة، أن ثمة حركة وطنية قادرة على إخراج البلاد من حالة الاستعمار والتبعية. ومما لا شك فيه أن للإقبال المذكور دوافع متعددة لكننا نعتقد أن أهمها ما يلي:

1-تمكن أكثر الزعماء شهرة في أوساط الجماهير الشعبية من الالتقاء حول الخطوط العريضة لبرنامج واسع جاء، رغم بساطته، معبراً تعبيراً صادقاً عن طموحات أغلبية أفراد الشعب الجزائري.

وبالفعل فإن قراءة فاحصة للبيان وملحقة تقودنا، حتماً، إلى التعرف على مختلف التنازلات التي قدمها كل واحد من الأطراف الرئيسية الثلاثة على الأقل. فالسيد فرحات عباس وافق على أن تقبر إلى الأبد قناعاته الخاصة بإمكانية الحصول على المساواة التي يتوقف عليها الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية التي كان يعتقد أنها تفتح أبواب الرقي والتقدم لأبناء جلدته ممن كانوا يسمون بالأهالي.

وأكثر من ذلك، أصبح يؤمن بضرورة إقامة الجمهورية الجزائرية والبرلمان الجزائري الذي يتم انتخابه بواسطة الاقتراع العام المفتوح لجميع سكان الجزائر بدون أدنى تمييز في أي مجال كان، أما السيد الحاج مصالي فإنه أغمض عينيه عن أنجح وسيلة تمكن الجزائر من استرجاع استقلالها وهي: العنف الثوري كما أنه وافق السيد عباس على العمل من أجل جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا(20).

وأما الشيخ البشير الإبراهيمي فإنه أعلن صراحة أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مستعدة لخوض المعارك السياسية على أساس ما ورد في بيان الشعب الجزائري وملحقه وذلك بالإضافة إلى الدور الثقافي والتعليمي والديني المذكور في قانونها الأساسي الصادر بتاريخ الخامس مايو(أيار) سنة واحدة وثلاثين وتسعمائة وألف.

2-نشاط مناضلي حزب الشعب المحلول رسمياً والمنتشر فعلياً عبر مختلف أنحاء الوطن. لقد استطاع المناضلون توظيف خبرتهم الواسعة في تعميم الأفكار الجديدة وجعلها في متناول الجماهير الشعبية الواسعة.

3-إزالة جميع الحواجز البيروقراطية التي من شأنها الحد من رغبة المواطنين وجعلهم يترددون أو يحجمون عن الالتحاق بالصفوف. وبالفعل، فإن الانضمام إلى التجمع لم يكن مشروطاً بتقديم أي ملف ما عدا تصريح على ورق عادي يعبر فيه صاحبه البالغ من العمر أكثر من 18 سنة، عن إرادته في الالتحاق بأحباب البيان والحرية.

4-إنشاء لجان محلية للتجمع في سائر أنحاء الوطن والعمل على ربطها بسرعة بلجان العمالات التابعة مباشرة إلى اللجنة المركزية(21).

إن هذه الدوافع مجتمعة قد جعلت تجمع أحباب البيان والحرية، يتحول، بسرعة فائقة، إلى أكبر تجمع وطني في الجزائر مقبول من جميع أصناف الشعب ومشتمل في صفوفه على أكثر من نصف مليون منخرط بعد سنة واحد من ميلاده فقط(22).

وعلى الرغم من أن تجمع أحباب البيان والحرية لا يذكر إلا مقروناً باسم السيد فرحات عباس والدكتور سعدان بدرجة أقل، فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري قد شكلا منذ اللحظات الأولى، قلبه النابض، وبدونهما ما كان يمكن له أن يتجذر بتلك السرعة، في أوساط جماهير الشعب الجزائري.

فقادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تحركوا مع حلول شهر أفريل 1944، في جميع اتجاهات الوطن يدعون الناس إلى الالتفاف حول المولود الجديد مركزين على ضرورة التمسك بالإسلام وبلغة القرآن ومؤكدين على أن الوقت قد حان لتوحيد الجهد الوطني في سبيل تقويض أركان الاستعمار. وكانت تلك الجولات مناسبة لتحريض المواطنين على الالتزام بمبادئ الإسلام، وعلى التبرع بما يستطيعون من أموال لبناء المدارس الحرة وللمساعدة على توفير الشروط اللازمة لنشر التربية الإسلامية الصحيحة. ولقد كانت لهذا المسعى آثاره الإيجابية يمكن استشفاف بعضها من خلال ارتفاع عدد المصلين وظهور جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانتشار نشيد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس: "الشعب الجزائري" الذي أصبح على ألسنة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب.

وعبأ حزب الشعب الجزائري المحظور كل طاقاته النضالية لهيكلة التجمع الجديد ولإعطائه نفسا وطنيا قادراً على سد الطريق في وجه السلطات الاستعمارية التي صارت تسعى بكل الوسائل لاسترجاع ثقة من كانوا يسمون بالمعتدلين ولفصل العلماء عن الحركة المصالية.

ومن جهة أخرى، اتخذت قيادة الحزب من أحباب البيان والحرية غطاء للقيام بنشاطها السري في اتجاه الشباب

الجزائـــري المتعلم حيث تمكنت من تأســـيس جمعية التلاميذ المســــلمين في الثـــانوي(23) ورابطة الطلبة المســــلمين الجزائريين في الجامعـة(24) ومن تعميم الشـعارات والمبـادئ الثورية في سائر الأوساط الشعبية.

وعندما يرجع الدارس، اليـوم، إلى نشـرية اللجنة الفرنسـية للتحرير الوطـني في أعـدادها الصـادرة ما بين شـهري افريل وديسمبر سنة 1944 يدرك مدى فعالية التنظيم الذي كان عليه حـزب الشـعب الجزائـري المحلـول الـذي تمكن، في الفـترة المشـار إليهـا، من تحويل حيطـان الجزائر إلى لافتـات عملاقة يقـــرأ عليها الصـــغير والكبـــير: "حـــرروا مصـــالي والمعتقلين السياسـيين" "الجزائر أمة حـرة" "ليس في الـدنيا ما يمكن أن يحول الإنسان العربي إلى إنسان فرنسي" عاش بيـان الشـعب الجزائـري "كلنا فـداء الجزائـر" وفي النشـرية الإعلامية الـتي أصدرتها الولاية العامة في شهر افريل سنة 1944 يجد القـارئ إشـارات كثـيرة إلى وجـود "قـوات الـداخل العربيـة" الـتي هي تنظيم سري أوجـده الحـزب لإشـعال فتيل الثـورة عنـدما يحين أوانها وعنـدما تـرفض السـلطات الاسـتعمارية تمكين الشـعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

وفي نشرتي اللجنة الفرنسـية للتحرير الوطـني الصـادرتين في شهر أكتوبر ونوفمبر سنة 1944 تركيز على اشتراك حزب الشعب الجزائري مع جمعية العلماء المسلمين الجزائـريين في تنظيم حملة واســعة النطــاق لمقاطعة دور ســينما الأوربـــيين ومقاهيهم ومتاجرهم ولمحاربة الخمارات بجميع أنواعها.

ولكي يحقق حـــزب الشـــعب الجزائـــري أهدافه البعيـــدة المتمثلة في الاســتعداد للمعركة الكــبرى من أجل اســترجاع السـيادة الوطنيـة، أسس جريـدتين إحـداهما بالفرنسـية وهي: "L,Action Algèrienne" والثانية باللغة العربية وهي: الجزائر الحرة "وقد ظلتا تصدران إلى ما بعد حركة مايو 1945 الثورية، دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية لا من العثور على مكـان طباعتهما ولا من التعرف على أعضاء هيأة تحريرهما وذلك رغم كل ما استعملته من وسائل وما جندته من إمكانيات(25).

ولضمان استمرارية التوجه الوطني لأحباب البيان والحريـة، يـذكر السـيد محمد السـعيد معـزوزي(26) إن الحـاج مصـالي إصـدر تعليمـات صـارمة إلى مناضـلي القواعد الحزبية في كل أنحاء البلاد كي يشـغلوا منصـبي المالية والسـكرتارية في جميع الفروع المحلية. وإضافة إلى ذلك تجـدر الإشـارة إلى أن مكتب اتحادية عمالة قسنطينة تشـكل كله من مسـؤولين قيـاديين في حـزب الشـعب الجزائـري المحلـول (هـؤلاء المسـؤولون هم: الشاذلي مكي، مسعود بوقدوم وجمال دردور).

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإنها هي الأخرى، قد اسـتعملت غطـاء أحبـاب البيـان لتقـييم مسـيرتها وبلـورة أفكارها وآرائها من خلال مـــذكرة مفصـــلة وجهتها بتـــاريخ 15/8/1944 إلى السلطات الفرنسية.

إن جمعية العلماء، تقول المذكرة، ترى أن تسيير المسـاجد وسـائر المؤسسـات الإسـلامية يجب أن يكـون من اختصـاص

الجماعة الإســلامية، وأن الأوقــاف ينبغي أن تخــرج من قبضة الإدارة الاسـتعمارية حـتى يتسـنى للمشـرفين عليها أن ينفقـوا مـدخولاتها في سد الحاجـات الدينية والاجتماعية بعيـداً عن كل تـدخل أجنـبي مهما كـان نوعـه- والشعب المسـلم في الجزائر أولى من غيره باختيـار أئمته ودعاته وأسـاتذته وقضـاته وبما أن جمعية العلمـاء المسـلمين الجزائـريين مسـؤولة على رسـالتها أمام الله وأمام كافة أفـراد الشـعب، فإنها ترفع إلى السـلطات الفرنســية، فيما يلي، موقفها من الموضـــوعات الحيوية الثلاثة التالية:

1-تطــــبيق مبــــدأ فصل الـــــدين الإسلامي عن الإدارة.

في مرحلة الاســتعمار الأولى قــامت الحكومة الفرنســية باتخاذ عدد من الإجـراءات والتـدابير اسـتحوذت، بموجبهـا، على المساجد والأوقاف التابعة لهـا، موهمة النـاس بأنها تسـعى إلى توفير الشروط اللازمة ليكون الإسـلام محترمـاً طبقـاً لمعاهـدة الاستســلام، غــير أن التــاريخ بين عكس ذلك وأثبت أن الإدارة الفرنسية لم تـترك أي مجـال لتنفس المسـلمين وحينما جـاءت الجمهورية الثالثة ورفعت شـعار فصل الـدين عن الدولـة، فـإن المؤسسات الإسلامية لم تستفد من ذلـك، وحـتى عنـدما صـدر مرسوم 27 سبتمبر 1907، فـإن الإدارة الاسـتعمارية لم ترفع يـــدها عن تلك المؤسســـات بل إنها صـــارت تتفنن في إذلال المسلمين وإهـانتهم إلى درجة أنها لم تعد تسـتحي من تشـكيل الجمعيات الدينية وتعـيين المشـرفين عليها من بين المسـيحيين والأميين. وعلى إثر الحرب الإمبريالية الأولى أصـبحت المناصب المالية في المساجد خاصة. تسـند إلى قـدماء المحـاربين بقطع النظر عن تكـوينهم وانتمـاءاتهم ثم جـاء بيـان الجـنرال كـاترو المؤرخ بيـوم 4/8/1944 والمبشر بتطـبيق المرسـوم المـذكور أعلاه، فاستبشر المسلمون خيراً لكنهم سرعان ما خـاب ظنهم عنــدما أقــدمت الإدارة في نفس الإســبوع على تعــيين مفــتي الجزائر بالطريقة القديمة ووفقـــاً للمعـــايير الاســـتعمارية المعهودة.

إن التمعن في مختلف هـذه المراحل هو الـذي جعل جمعية العلماء المسـلمين الجزائـريين تقـترح على الحكومة الفرنسـية برنــامج عمل من شــأن تطبيقه أن يقــود إلى تحرير الإســلام وتمكين المسـلمين، في الجزائـر، من ممارسة دينهم كما ينبغي ويتكون البرنامج المذكور من المراحل الأساسية الآتية:

أ-يؤسس في الجزائر العاصــــمة مجلس إســـلامي أعلى مؤقت يكون مكوناً من عناصر ثلاثة هي:

- *بعض العلمـــاء الأحـــرار المعـــروفين في الأوســـاط الإسلامية.*
- *بعض الأعيـان المسـلمين المعـروفين بتـدينهم وبعـدم تقلدهم لأية وظيفة رسمية.*

- بعض الموظفين المسلمين شريطة ألا يتجاوز عددهم نصف أعضاء المجلس.

ب-يتولى المجلس المذكور تكوين الجمعيات الدينية عبر مختلف أنحاء البلاد على أساس المقدرة والكفاءة وحيث تكون هذه الجمعيات موجودة مع توفر المعايير المطلوبة، فإنه يرسمها.

ج-بعد تنصيب مكاتب الجمعيات ينظم مؤتمر يحضره، زيادة على أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى المؤقت، رؤساء الجمعيات الدينية وبعض الأعضاء البارزين.

د- تكون قرارات المؤتمر ملزمة وتظل كذلك إلى أن يفسخها مؤتمر لاحق، علماً بأن المؤتمر ينعقد سنوياً طبقاً لقانونه الأساسي ونظامه الداخلي.

هـ- مع انعقاد المؤتمر الأول، يحل المجلس الإسلامي الأعلى المؤقت ويترك مكانه للمؤتمرين الذين ينتخبون مجلساً إسلامياً أعلى تسند له مهمة تطبيق القرارات المصادق عليها.

2-تعليم اللغة العربية، المدارس والمعلمون الأحرار.

قبل الحرب الإمبريالية الأولى، كانت الإدارة الاستعمارية تبدي نوعاً من التسامح إزاء وجود الكتاتيب القرآنية لأن التعليم فيها لا يؤثر على المحيط، وعندما شرع العلماء في تعليم اللغة العربية التي لا بد منها لفهم الدين، وتأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتقود عملية الإصلاح ولتطور التعليم المذكور، فإن السلطات الفرنسية قد قابلت ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والقوانين التعسفية الرامية كلها إلى إجهاض الحركة الإصلاحية وتهميش لغة القرآن باعتبارها وسيلة أساسية للتبحر في الدين ولإحداث النهضة الفكرية التي تسبق كل ثورة. ومن جملة القوانين المزرية ذلك الذي يجعل اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، الأمر الذي ترتب عليه ملاحقة معلميها وتغريمهم وحبسهم بعد غلق مدارسها. لأجل ذلك، فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تطالب، اليوم، بما يلي:

أ-إلغاء جميع الإجراءات والتدابير القمعية إدارية كانت أم وزارية.

ب-إصدار نص يضمن حرية تعليم اللغة العربية في المدارس، ويكون ذلك على النحو التالي:

- يحق لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولسائر الجمعيات الدينية إنشاء المدارس حيث يكون لهم ذلك ممكناً ودون استرخاص الإدارة. يكفي فقط أن يقدم طلب يكون متضمناً اسم المدرسة وعنوانها.

- يتضمن النص المطلوب إصداره ضمانات تكفل للمدارس الحرة حماية من تعسف الإدارة وللمعلمين

الأحرار عدم الملاحقة والمتابعات القضائية الظالمة.

- *لا يكون للإدارة الاستعمارية حق لا في اختيار المعلمين ولا في وضع برامج التعليم أو تعيين الكتاب المدرسي.*
- *تخضع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وسائر الجمعيات الثقافية الأخرى إلى ما تتطلبه الرقابة الصحية وتقبل في مدارسها التفتيش الرسمي الذي يقوم به موظفو التعليم العمومي.*

3-القضاء الإسلامي

ترى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن القضاء في الجزائر يجب أن يكون صادراً عن الكتاب والسنة. وحيث أن السلطات الفرنسية تمكنت على مر السنين من تهميش القضاء الإسلامي، وحيث أن أمر إعادة تأهيل هذا الأخير لن يكون إلا تدريجياً، فإن الجمعية تقترح الإجراءات التالية:

أ-إعادة النظر في برنامج تكوين القضاة بحيث تعطى مكانة واسعة للغة العربية وللشريعة الإسلامية وعلم النفس وتاريخ القضاء في الإسلام، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتحتم فتح مؤسسات تكوين القضاة إلى المعلمين الأحرار خريجي الزيتونة وغيرها من الجامعات الإسلامية وألا يكون هناك معيار آخر في الاختيار غير مقياس الكفاءة والمقدرة.

ب-إنشاء مجلس أعلى للقضاء يكون مشكلاً فقط من القضاة وتكون مهمته تعيين القضاة ومراقبتهم، ويكون مستقلاً عن أجهزة القضاء الفرنسي.

ج-إنشاء محاكم الاستئناف الإسلامية بحيث لا يؤيد ولا يلغى الحكم الصادر عن القاضي المسلم إلا من طرف قضاة مسلمين.

وبالإضافة إلى هذه الموضوعات الرئيسية الثلاثة، تلفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انتباه الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تسهيل مهمة الدعاة وعدم مضايقتهم أثناء تأديتهم لمهمة الوعظ والإرشاد عبر مختلف أنحاء البلاد، وإلى رفع الحصار المضروب على النوادي التي هي، في واقع الأمر، مؤسسات مكملة للمدرسة وللمسجد. وفي هذا الإطار، فإن الجمعية تطالب بإلغاء المرسوم الصادر بتاريخ الثامن من مارس(آذار) سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة وألف.

لكن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تكتف بالمواقف المكتوبة للتعبير عن التزامها بما ورد في البيان وملحقه بل إن دعاتها كانوا، حيثما يحلون، يرفعون نفس الشعارات ويؤكدون للناس أن الالتحاق بأحباب البيان والحرية "واجب كل مسلم" حتى يشرق فجر الخلاص من ربقة الاستعمار، وكانت آذان الشعب صافية خاصة وأن الحاج مصالي وجه، هو الآخر، من منفاه، وبصياغة أخرى نفس الدعوة لتعزيز صفوف المولود الوطني الجديد. واستمعت جحافل مناضلي

حـزب الشـعب لنـداء الـزعيم وتعـانق لأول مـرة، في تـاريخ الجزائـر، تيـار العلمـاء وتيـار المصـاليين فتغـير وجه الجزائر السياسي وفاض الشارع حماساً، كـان على فرحـات عبـاس أن يبـذل جهـوداً جبـارة للتمكن من توظيفه لإقنـاع الحلفـاء والسلطات الفرنسية بأن الجماهير الشعبية قد اختـارت طريق الجمهورية الجزائرية المستقلة.

وفي إطـار هـذا الجو الجديد الـذي وجد امتـداداً له وغـذاء نافعـاً في المبـادئ الجديـدة الـتي شـاعت في مختلف أنحـاء المعمورة والتي تدعو إلى تمكين سـائر الشـعوب من حقها في تقرير مصـيرها بنفسـها، عـرف برنـامج أحبـاب البيـان والحرية تطوراً سريعاً وملحوظاً.

ففي فـترة لا تتجـاوز شـهرين، تشـكلت اتحادية عمالة قسـنطينية وعقـدت مؤتمرها الأول يـوم 22/5/1944، وقد توجت أشغال هذا الأخير بلائحة كان التركـيز فيها على المطالبة بـإطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين وفي مقـدمتهم الحـاج مصـالي، وكـذلك رفع الحصـار المضـروب على الشـيخ البشـير الإبـراهيمي والتنديد بعملية الانـدماج الـتي بشـرت بها أمرية الجنرال ديغول لأنها تتناقض مع طموحات الجزائريين.

وفي انتظار الحلول النهائية المنتظـرة للمشـكل الجزائـري بعد أن تضع الحـرب أوزارهـا، طـالب المـؤتمرون بحرية الـرأي وحرية الصـحافة وحرية العبـادة وحرية تعليم اللغة العربيـة، وبذلك يكونون قد تجاوزوا كثيراً فحوى بنـود القـانون الأساسي لأحباب البيان والحرية المشار إليه آنفاً.

لكن التحول الجذري في برنـامج التجمع الجديد لم يظهر إلا من خلال اللـوائح الـتي صـادق عليها أول مـؤتمر وطـني جـرت أشغاله بالجزائر العاصمة أيام 2-3-4 مـارس(آذار) سـنة 1945 أي بعد تاريخ التأسيس بأقل من عام.

لقد اسـتعمل المـؤتمرون أسـلوباً مباشـراً حيث جـددوا قناعتهم بان بيـان الشـعب الجزائـري هو الوثيقة الوحيـدة الـتي يمكن اعتمادها في كل عمل يكون الهدف منه تسوية المشـكل الجزائـري بكيفية جديـة. أما تجاهلها بعد قبولها كما فعلت الحكومة الفرنسية، فإنه لا يقـود سـوى إلى التمـادي في الخطأ وإلى محاولة فرض سياسة تتناقض كلية مع طموحـات الشـعب الجزائري.

ومن جهة ثانيـة، أكد المـؤتمرون أن السياسة الواقعية الوحيدة هي التي تأخذ في الاعتبار الإرادة الشـعبية وتنطلق من كـون بنـاء مسـتقبل شـعب لا يمكن أن يتم بـدون استشـارته. ولأجل ذلـك، فـإن المـؤتمر طـالب بـأن تنجز حينا الإجـراءات التالية:

1-استبدال الجمعيات الجزائرية ببرلمان منتخب.
2-استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية
3-الاعتراف بالألوان الوطنية

وإذا كـانت حركة أحبـاب البيـان والحرية تـرى أن مسـتقبل الشعب الجزائري يكمن في اسـترجاع سـيادته وإقامة جمهورية

جزائرية مستقلة، فإن الحـزب الشـيوعي الجزائـري على غـرار نظيره الفرنسي، يـرفض الاعـتراف بوجـود الشـعب الجزائـري الذي تزعم أدبياته أنه ما زال في طور التكوين، وهـو، وفي تلك المرحلـة، عبـارة عن تلاحم عـدد من العناصر أهمهـا: العـربي والقبـائلي والمـيزابي والشـاوي واليهـودي والأوربي الخ.. لأجل ذلك فـإن القيـادة قد أبـدت، منذ اللحظـات الأولى، مناهضـتها للحركة الوطنية الفتيـــة، ولتجســـيد تلك المناهضة على أرض الواقع قـــررت تأســـيس حركة منافسة أســـمتها: "أحبـــاب الديمقراطية".

إن بيـــان أحبـــاب الديمقراطية يـــدعو الجزائـــريين إلى المساهمة في مجهـود الحـرب وفي بنـاء فرنسا الجديـدة الـتي ســـوف يـــترتب على قيامها تخليص الجزائر من النظـــام الاستعماري وأعوانه المرتشين والرجعيين والقواد(32).

أما المطـالب الـتي ينبغي أن يناضل المســلمون من أجل تحقيقها في القــريب العاجل فتتعلق جميعها بتحقيق المسـاواة مع الأوربـيين في مجـالات التمـوين والكسـاء والتنظيم الإداري، وقد وضع لبلوغ هذه الأهداف برنامج من تسع نقاط هي:

1- تمكين كل الجزائريين من تموين عادي، أي 300 غ خـبز يومياً أو 10كغ قمح شهرياً مع مضاعفة الكمية بالنسبة للعمال اليدويين أمثال عمال السكة الحديدية والمـواني والفلاحة.

2- تطبيق الأجر الأدنى المحدد من طرف الولاية العامة، أي 10

....

..........................(*)

7-إلغاء البلديات المختلطة بواسطة إرجـاع مراكز الـدواوير البلدية التي علقت في عهد فيشي.

8-إعادة فتح جميع المدارس الموجودة وإيجاد أخرى جديدة في محلات تؤمم للضرورة وتزود بمعلم يقدم للأطفـال مبـــادئ التعليم بالفرنســـية والعربية في انتظـــار حل شامل لمليون من الأطفال غير المتمدرسين.

9-الاعـــتراف باللغة العربية لغة رســـمية إلى جـــانب اللغة الفرنسية.

كان الشيوعيون، بهـذه المطـالب البسـيطة، يعتقـدون أنهم وجـــدوا أفضل الوســـائل لتعبئة الجمـــاهير الشـــعبية بقصد سد الطريق في وجه أحبـاب البيـان والحريـة، لكن التربة الجزائرية كانت ترفض الغرس الشيوعي ولـذلك فـإن الإقبـال على حركة أحباب الديمقراطية كان معدوماً.

وأمام ما كان لأحباب البيان والحرية من شـعبية ومن إبـداء الجزائـــريين اســـتعداداتهم المطلقة للانخـــراط فيها ولتبـــني برنامجها الذي ما فتئ يتطـور إيجابيـاً، كما سـبقت الإشـارة إلى

(*) - ثمة نقص في مخطوطة المؤلف المودعة لدى اتحاد الكتاب العرب، وتعذر الحصول عليها..

ذلـك، وعلى الـرغم من المسـاعي المختلفة الـتي قـامت بها السـلطات الاسـتعمارية لـدعم الشـيوعيين من أجل تثـبيت حركتهم الجديدة فإن هذه الأخيرة لم تعمر طـويلاً وسـرعان ما تركت المجال للحزب الشيوعي الجزائـري فـراح يسـتعمل كل الوسـائل لإيقـاف الزحف الوطـني الـذي وجد في محاربة الشيوعيين له قوة مكنته من التجذر بسهولة في أوساط سـائر فئات الشعب الجزائري.

إن الحزب الشيوعي الجزائري في مصارعته لأحباب البيـان والحرية كـان يعتقد أن وصف القيـاديين الوطنـيين بـدعاة الانفصـال عن الميـتروبول سـوف يقلل من شـأنهم لـدى مواطـنيهم، زاعمـاً أن الاسـتقلال أمر مسـتحيل "أنه لا يخـدم الجزائر ولكنه يكـون في صـالح غلاة الكولـون والإمبرياليـات الأجنبية الأخرى التي ليس لها من هم سوى آبار البترول(33).

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري يرى أن الـذين يعملـون على استرجاع الاستقلال الوطني "هم عصابة من المفسدين في ركاب الفاشية، يتسترون بالدين لمحاربة المشروبات الكحولية"(34) إنهم "وطـنيون مزيفـون يسـعون بـدافع إمبريـالي أجنـبي، لفصل الجزائر عن فرنسا الجديـدة" وعلى الـرغم من هـذه المواقف العدوانية ومن قناعة السيد فرحات عباس بأن "أحبـاب الديمقراطية صـنيعة للشـيوعية المقصـود منها هو خلط الأوراق وذبذبة الضـمائر(36)، فـإن المكتب المركـزي لأحبـاب البيـان والحرية قد وجه نـداء إلى أحباب الديمقراطية من أجل التعـاون على أساس شرط واحد هو أن يدرج الشيوعيون ضمن مطالبهم إطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين وحرية الصـحافة بالنسـبة لجميع الأحـزاب والمنظمـات الجزائريـة، لأن برنـامج أحبـاب الديمقراطية بجميع نقاطه المسـطورة أعلاه لا يشـتمل على أي عنصر جـدي يمكن الأخذ به لتعبئة جمـاهير الشـعب الجزائـري، لكن الشـيوعيين، من خلال قيـادة أحبـاب الديمقراطيـة، رفضـوا عـرض الوطنـيين لسـبب أيـديولوجي واضح هـو: عـدم إيمـانهم بالوطن الجزائري ككيان واحد ومستقل عن فرنسا. ولم يتوقفوا عند رفض العـرض، بل إنهم جنـدوا كل آليـاتهم واسـتنجدوا بالسلطات الاستعمارية لإقامة العراقيل في طريق أحباب البيـان والحرية.

هكذا، إذن لم تمض سوى ستة أشـهر على تأسـيس أحبـاب البيان والحرية حتى وجد هذا التجمع الوطني الجديد نفسه أمام عدد من الصعوبات والمخاطر كان أهمها ما يلي:

1-رفض الإدارة الفرنسية لبيـان الشـعب الجزائـري بعد أن كـان الـوالي العـام السـيد بـايروتون قد أفهم السـيد فرحـات عبـاس أن الاقتراحـات الـواردة ضـمنه مقبولة لكنها تتطلب قليلاً من المراجعة وهوما تم بمـوجب الملحق الذي سبقت الإشارة إليه.

وجـاء الـرفض مصـحوباً بـإجراءات بعضـها قمعي والآخر يتعلق بـدس أعـوان مقنعين في صـفوف المناضـلين ينشـطون لفائـدة مصـالح المخـابرات والاستعلامات العسكرية.

2-حرب بلا هوادة يغذيها الشيوعيون الجزائريون بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل إفشال الجبهة الوطنية التي استطاعت أن تعبئ الجماهير الشعبية حول مطلبي الجمهورية والبرلمان الجزائريين، أي تجنيد مختلف فئات الشعب لفائدة الانفصال عن فرنسا. ولقد كانت الحرب تجري نيرانها على ثلاث جبهات هي:

أ-الجبهة الخاصة بإبراز نواقص الحركة المصالية التي يتمثل انحرافها وتزمتها، حسب المنطق الشيوعي، في رفعها لراية الاستقلال. ففي هذه الجبهة يسعى الشيوعيون إلى محاولة إقناع قواعد حزب الشعب الجزائري بالتخلي عن قيادتها وضمها، بشتى الوسائل(37) إلى أحباب الديمقراطية. وطبيعي أن في ذلك إضعاف لأحباب البيان والحرية.

ب-الجبهة المخصصة لتهميش المثقفين الإسلاميين الذين يستعملون العاطفة الدينية لحمل الجماهير الشعبية على الالتحاق بصفوف أحباب البيان والحرية، ومما لا شك فيه أن تحييد هؤلاء العناصر سيفسح المجال لأحباب الديمقراطية من أجل التحرك بحرية في أوساط الجماهير الإسلامية.

ج-الجبهة المخصصة للتنديد بالمنتخبين وأعضاء النخبة الذين تخلوا عن فكرة الاندماج وتحولوا إلى "وطنيين مزيفين" ومناهضين للفرنسة وللفرنسيين.

3-وجود الفارق الكبير في أسلوب العمل الذي تمارسه إطارات ومناضلو أحباب البيان والحرية من أجل تحقيق الأهداف الوارد تعدادها في بيان الشعب الجزائري، فبينما يكتفي المنتخبون والعلماء بالقلم والكلمة، فإن عناصر الحركة المصالية ينادون بالعنف الثوري انطلاقاً من كون ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

ولتجاوز هذه الأوضاع الصعبة، ولتعميم الفكر السياسي الجديد وتمكين الجماهير الشعبية من التفاعل مع برنامجها فإن جمعية أحباب البيان والحرية قد أصدرت لساناً مركزياً بعنوان Egalitè وظفت له كثيراً من الإمكانيات المادية والأقلام الوطنية بحيث استطاع، في فترة وجيزة جداً، أن يحتل مكانة مرموقة بين نشريات ذلك الوقت وأصبح رغم كل المنافسات، الجريدة المحببة التي تنتظرها بلهفة أعداد غفيرة من الجزائريين في مختلف البلاد. غير أن ذلك لا يعني أن سحبها كان مرتفعاً، بل ضعيفاً لم يتجاوز ثلاثين ألف نسخة بسبب أزمة الورق.(39).

وعندما نعود اليوم، إلى مختلف أعداد الجريدة، فإننا نلاحظ بكل سهولة الدور الإيجابي الذي أدته سواء بالنسبة لإنجاح عملية التعبئة الشاملة حول برنامج الحركة أو فيما يتعلق بمحاورة الأوربيين الذين كانوا متخوفين من فكرتي الأمة الجزائرية والبرلمان المنتخب بواسطة الاقتراع العام، أو فيما يخص تعرية أمرية الجنرال ديغول التي قال عنها السيد فرحات عباس: أنها لم تأخذ في الاعتبار تاريخ الجزائر وتطور ذهنيات

أبنائها"(40).

وبالإضافة إلى الدور الإعلامي الذي كانت الجريدة تقوم به على أحسن وجه فإن أعمدتها كانت مفتوحة لبرامج التوجيه والتكوين الأيديولوجيين وللتحقيقات التي كانت تعالج موضوعات أساسية في مجالات الدين والتربية وحول أوضاع المرأة والطفل المسلمين إلى غير ذلك مما له علاقة بتطوير المجتمع وإعداده لمستقبل أفضل.

ولم يكن نشاط الجريدة ليرضي الإدارة الإستعمارية ولا ليطمئن الحزب الشيوعي الجزائري. فأما الأولى فإنها راحت تقابله بتقليص كمية الورق المخصصة للحركة وبعرقلة عملية التوزيع التي كانت تعتمد أساساً على مبادرات المناضلين، وأما الثاني فإنه جعل من صحافته منبراً للتنديد بمحرري الجريدة والمشرفين عليها مع التركيز على رئيس التحرير السيد عبد العزيز كسوس. وفي مجال آخر، ورغم ظروف الحرب الصعبة، كان السيد فرحات عباس ينتقل من مكان لآخر عبر مختلف أنحاء الوطن: يخطب ويحاضر تارة ويحاور ويناقش مرة. وفي جميع الحالات، كان يسهم بفعالية في شق طريق الحركة نحو التجذر والانتشار. ومما يستحق الذكر أن تلك الاتصالات المباشرة والمكثفة، وبقدر ما أفادت أحباب البيان والحرية، فإنها سمحت للرجل أن يثبت أقدامه في عالم الوطنية الجزائرية وأن يتخلى نهائياً، عن قناعات ظل بها متمسكاً إلى أن كانت صياغة البيان.

وإذا كانت الحركة المصالية قد هللت لهذا التحول الإيجابي لدى أهم أقطاب المنتخبين الجزائريين، فإن الإدارة الاستعمارية لم تخف استياءها وراحت تعبر عنه بالعمل ميدانياً وبشتى الوسائل، على إحداث التصدع في البناء الجديد وزرع الشقاق بين سائر الأطراف المكونة له. لكن حزب الشعب الجزائري المحظور فوت عليها الفرصة بفضل ما أصدره من تعليمات لإطارته ومناضليه يدعوهم من خلالها إلى إحاطة السيد فرحات عباس بكل أنواع الرعاية والعناية وإشعاره بأنه قائد أساسي إلى جانب الزعيم الذي كان يحرك الخيوط من إقامته الجبرية.

وبينما كانت حركة أحباب البيان والحرية تواصل العمل الهادف إلى تطبيق برنامجها، كان حزب الشعب الجزائري ينشط في السرية وفقاً لإيديولوجيته المعبر عنها رسمياً سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة وألف وكما سبقت الإشارة لذلك في بداية هذه الدراسة.

كان حزب الشعب الجزائري، في مؤتمره المنعقد بالجزائر يوم 24/7/1938 قد قرر بإجماع المؤتمرين تأسيس هيأة أسماها "اللجنة الخضراء" وأسند لها مهمة التكوين العسكري استعداداً للكفاح المسلح في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني، وقبل نهاية نفس الشهر قامت الهيأة المذكورة بتكوين لجنة شمال افريقيا للعمل الثوري"(41) التي اختارت من بين أعضائها مجموعة سيرتها إلى برلين قصد التدرب على استعمال الأسلحة وممارسة النشاط السري.

صحيح أن السلطات الألمانية قد استقبلت المجموعة التي

كان يرأسها السيد محمد طالب(42) وصحيح، أيضاً، أنها أولت عناية كبيرة بتدريب أفرادها، لكنها أرجأت البت في موضوع الاستعمار إلى ما بعد نهاية الحرب ولم تبد كثير استعداد عندما نشرت أمامها قضية التسليح.

لأجل ذلك، فإن لجنة شمال افريقيا للعمل الثوري قد فضلت إنهاء العلاقة معها وولت وجهها نحو إيطاليا التي لم يكن موقفها أكثر التزاماً مع مسألة تحرير الشعب الجزائري. غير أن كل ذلك لم يمنع بعض أعضاء اللجنة وبعض المسؤولين الآخرين أمثال بلقاسم راجف وسي جيلاني(43) من الاستمرار في محاولة الاستفادة من دول المحور بصفة عامة.

وعلى الرغم من معارضة الحاج مصالي لفكرة التعاون مع الألمان وإقدامه، وهو سجين، على فصل أعضاء لجنة شمال افريقيا للعمل الثوري من صفوف حزب الشعب الجزائري بسبب اتصالاتهم ببرلين وتعاونهم مع مصالح الجيش الألماني، فإن محاولات التقارب مع دول المحور لم تنقطع طيلة سنوات الحرب.

ومن الجدير بالذكر أن بعض مساعي الوطنيين قد أثمرت خاصة في مجال الاستفادة من تقنيات التنظيم السري واستعماله الأسلحة بجميع أنواعها.

انطلاقاً من كل ما تقدم، وعندما نريد ضبط الأوضاع التي كان عليها حزب الشعب الجزائري، فإننا نخلص إلى ما يلي:

1-كان الحزب ينشط في السرية نتيجة حله بموجب قرار إداري صدر بتاريخ 26/7/1939.

2-كان معظم قادته وفي مقدمتهم الحاج مصالي(44) محبوسين بمقتضى أحكام تتراوح ما بين 16 و3 سنوات، صدر معظمها يوم 28/3/1941.

3-فرضت طبيعة النضال السري ومقتضيات تلك المرحلة الصعبة ظهور قيادة جديدة من الشباب(45) معظمهم من المثقفين، في مقدمتهم الدكتور محمد الأمين دباغين(46).

4-تبلور النشاط السري خاصة في مجالين: التنظيمي حيث أعيدت هيكلة الحزب بكيفية تتلاءم مع الأوضاع الجديدة، والإعلامي الذي تميز بالكتابات الحائطية وحملات التوعية والتربية الدينية(47) وبصدور جريدتي L,Action Algèrienne *والجزائر الحرة.*

5-ظهور "منظمة الشباب"(48) "ومنظمة الجيش الثامن"(49) اللتين كانتا تدعوان إلى عدم الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي قبل أن تتضافر جهودها لتأسيس منظمة عسكرية تكون "قادرة على رفع لواء الكفاح المسلح عندما تفتح الجبهة الثانية أو يتم إنزال قوات الحلفاء، وتكون هي الممثل الشرعي للشعب الجزائري عند اقتضاء الحاجة"(50).

6-إطلاق سراح الحاج مصالي يوم 24/4/1943 ووضعه في الإقامة الجبرية بالشلالة ومن هناك صار يوجه نشاط الحزب المحظور رسمياً، ومما يستحق الذكر أنه قرر

السماح لأعضاء لجنة شمال افريقيا للعمل الثوري المفصولين بالعودة إلى صفوف الحزب كما أنه قرر عدم إبقاء أي تنظيم خارج الإطار النظامي.

7-إن الحزب، نتيجة كل هذه العوامل، قد أصبح تنظيماً سياسياً أكثر قدرة على تعبئة الجماهير وتوعيتها، وأكثر دقة في العمليات التي يقوم بها من أجل تجسيد إيديولوجيته على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هياكل الحزب العادية قد تعززت، عبر مختلف أنحاء الوطن، بآليات متخصصة في التوثيق والإحصاء والنشاط السري والعمل السيكولوجي، كما أنها تدعمت بتنظيمين أساسيين أحدهما مسؤول عن الأمن والمراقبة بجميع أنواعها والثاني مكلف بالدراسات ومتابعة الأحداث وتوظيفها لفائدة الحزب. وكان التنظيمان، على غرار الآليات الأخرى، ممثلين في جميع مستويات الهيكلة الحزبية، لكن نشاطهما كان يتم في سرية مطلقة.

8-استطاع الحزب، بفضل مساعي تنظيماته المختلفة، أن يجمع كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة اشترى بعضها من جيوش الحلفاء ووصله بعضها الآخر عن طريق مناضليه ومحبيه العاملين في صفوف الجيش الفرنسي. وزعت كل المعدات الحربية على سائر الاتحاديات والدوائر ووقع خزنها في انتظار يوم المعركة الذي أصبح متداولا لدى العام والخاص أنه سيحل مع نهاية الحرب الامبريالية الدائرة رحاها في أوربا وشمال افريقيا وبعض مناطق آسيا.

9-استطاع الحزب، بفضل تجربة مناضليه الواسعة، أن يسيطر بكيفية شبه كلية على حركة أحباب البيان والحرية، وتمكن، في ظرف قصير جداً، من إدخال تغييرات جذرية على برنامجها السياسي كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

10-إن فكرة الكفاح المسلح قد نضجت بما فيه الكفاية، ووجد في داخل الحزب تيار قوي من المناضلين الشباب الذين التحق معظمهم بالصفوف فقط في الفترة ما بين 1939-1944، لكنهم يرفضون تكتيك القيادة الذي كان الحاج مصالي قد لجأ لمحاولة التقرب من باقي أطراف التيار الوطني، والذي جعل الحزب يتنازل عن هدف الانفصال عن فرنسا ويعوضه بالشعار الغريب "لا اندماج ولا انفصال، ولكن ترشيد وتحرر"(51). إن أولئك الشباب الذين اكتسبوا خبرة واسعة من خلال نشاطهم السري ضمن "منظمة الشباب" و"الجيش الثامن" قد أصبحوا على كامل الاستعداد لإشعال فتيل الثورة والانتقال إلى المرحلة الحاسمة من الكفاح التحريري.

■■■■

الفصــل الثالــث

حــــــركة مايــــو الثوريــــة

هناك كتابات كثيرة عالجت هذا الموضوع لكنها لم تشبعه بحثاً، وحتى الآن، فإن الآراء لم تتفق حول المسائل الأساسية التي تتحكم في كل دراسة علمية والتي بدون الفصل فيها لا يمكن التوصل إلى حقيقة ما وقع في ذينك الاسبوعين الأول والثاني من شهر مايو(أيار) سنة 1945.

فالمؤرخون الفرنسيون والمتأثرون بهم من الجزائريين يتجنبون الحديث عن الثورة ويركزون على مصطلح الأحداث أو المظاهرات، بعد ذلك يتعمدون الضبابية حتى يظل المصدر مجهولاً وتبقى الأهداف المسطورة من طرفه غير واضحة وقابلة للتفسيرات المغرضة والتأويل المختلفة. وزيادة في التعتيم، يؤكد أولئك المؤرخون أن "حوادث مايو" كانت عفوية ولا يوجد أي تنظيم.

وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد اتهمت أحباب البيان والحرية معتمدة على كون العديد من القتلى والمعتقلين الجزائريين كانوا يحملون بطاقات العضوية في تلك الحركة(52)، فإن الحزب الشيوعي الجزائري، فيما يخصه، قد وجه أصابع الاتهام إلى من أسماهم بالوطنيين المزيفين الذين يعملون في ركاب "الفاشية الهتلرية" و"الفاشية الإيطالية" وإلى الأوربين الاقطاعيين والمسؤولين الإداريين تحت سلطة حكومة فيشي.

ونحن عندما نعود إلى تلك الفترة الزمنية نستنطقها، وإلى النصوص المعاصرة نحللها ونفحص المعلومات الواردة فيها، وحينما نتوقف عند الشهادات التي أدلى بها المسؤولون السياسيون الذين كانوا يصنعون الحدث التاريخي في ذلك الوقت، وعندما نعيد قراءة الجرائد والمجلات التي عالجت الموضوع في وقته، فإننا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن ما وقع في شهر مايو سنة خمس وأربعين وتسعمائة وألف إنما هو حركة ثورية أعدت لها قيادة حزب الشعب الجزائري التي كانت قد أخذت كل الاحتياطات لتكون النتيجة الحتمية هي إقامة الجمهورية الجزائرية وما يتبعها من مؤسسات وطنية.

إن ما وقع في شهر مايو سنة 1945 يجب البحث عن أسبابه القريبة في شهر مارس(آذار) من نفس السنة. ففي اليوم الثالث من ذلك الشهر، وبينما كان طريح الفراش، أرسل السيد فرحات عباس لائحة إلى مؤتمر أحباب البيان والحرية، غير أنها لم تلق قبولاً ورفض المؤتمرون المصادقة عليها، رغم ما كان لعباس من مكانة، لأنها تدعو إلى إدراج الجزائر في نظام اتحادي مع فرنسا. وفي نفس الفترة صرح الشيخ البشير الإبراهيمي، في تلمسان، أن الرئيس روزفالت وعد باستقلال الجزائر عن طريق ندوة سان فرانسيسكو (San Francisco) المزمع عقدها في نهاية أفريل(نيسان) سنة 1945)(54).

وإذا كنا في غير حاجة إلى التذكير "بمنظمة الشباب"

والجيش الثامن وما كان يجري فيهما من إعدادات واستعدادات، فإننا لا نستطيع إغفال بعض الأحداث المعبرة التي وقعت في شهر أفريل وهي تحمل في طياتها دليلاً قاطعاً على أن الجانبين الجزائري والاستعماري كانا يعملان: الأول من أجل خرق الموانع التي تحول بينه وبين سيادته المغتصبة، والثاني من أجل تأبيد حالة السيطرة والاضطهاد والتبعية حتى ولو كان ثمن ذلك هو إبادة الشعب الجزائري بأكمله، ومن جملة تلك الأحداث المعبرة نذكر ما يلي:

1-إن المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية قد أصدر نشرة بتاريخ 2/4/1945 دعا من خلالها إلى التمسك بالمطالب الواردة في بيان الشعب الجزائري وإلى العمل بجميع الوسائل في سبيل تحرير المعتقلين السياسيين وحمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة لطموحات الجزائريين في تحقيق الأهداف المسطورة في الوثائق المرفوعة إليها عن طريق الوالي العام السيد بايروتون.

2-في شهر افريل أيضاً، قامت الجماهير الشعبية في قصر الشلالة بمنع السلطات الفرنسية من اعتقال أربعة مناضلين مسؤولين في صفوف حزب الشعب الجزائري المحظور وتصدت لعامل ولاية الجزائر ومرافقيه بالرجم والشتم، هاتفة باستقلال الجزائر وحياة زعيمها الحاج مصالي مما استدعى تدخل القوات العسكرية.

3-في يوم 24/4/1945 قام ستة مندوبين عامين أوروبيين(55) بتوجيه بيان إلى عامل ولاية قسنطينة دعوه فيه إلى اتخاذ إجراءات صارمة تمنع ما قد يقع من أحداث نتيجة ما لاحظوه لدى الأهالي من سلوكات حاقدة على فرنسا والفرنسيين.

ومما جاء في ذلك البيان "إن ذهنية الأهالي قد تغيرت، وصار الموظفون والتجار المسلمون متجبرين، ويعلنون لمن يريد السماع أنهم عازمون على البقاء، وحدهم، في أرض أجدادهم وأنهم سوف يسترجعون استقلالهم الكامل.. أما العمال، فإنهم أصبحوا يرفضون الاشتغال في الحظائر الخاصة وفي ملكيات الفرنسيين"(56).

4-في يوم 26/4/1945 قال عامل عمالة قسنطينة للدكتور سعدان" اضطرابات سوف تقع، وعلى إثرها يحل حزب عتيد"(57) وفي نفس اليوم أعلن رئيس بلدية abbo (سيدي داوود حالياً) إن أحداثاً لآتية ومعها ستضطر الحكومة للتراجع على أمرية السابع مارس"(58).

5-في نفس شهر أفريل استقبل الحاج مصالي كلاً من الدكتور محمد الأمين دباغين وحسين عسلة فاطلعاه على مشروع إشعال فتيل الثورة مباشرة بعد أن تضع الحرب أوزارها. ووافق زعيم حزب الشعب الجزائري

على المشـــــروع كما وافق على أن يهـــــرب إلى ناحية ســــطيف حيث يعلن عن تأســــيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الـــتي يكـــون مقرها بمزرعة المناضل الأســتاذ معــيزة.(59). لكن الإدارة الاســتعمارية كـــانت أســـرع فبـــادرت إلى نقل الحـــاج مصـــالي إلى المنيعة يــــوم 23/4/1945 قبل أن تنفيه في نهاية الشـــــــــهر، إلى برازافيل.

6-في شــــهر افريل نفسه كتب الجـــنرال Henry Martin (هنري مارتان) بات مؤكـداً نقلاً عن مصـادر مختلفة في سطيف، أن حـزب الشـعب الجزائـري يعمل على تنظيم الثورة الشاملة"(60).

7-إن الأمين العــام للولاية العامة الســيد Gazagne قد وجه إلى باريس تقريراً مفصلاً يحمل تاريخ أفريل 1945 جاء فيه على الخصوص" يجب علينا اتخاذ الإجراءات الملائمة لإيقاف الحركة، ولكي تعلم الجماهير أننا غـير مسـتعدين لغض الطرف.. ولقد علمنا من جهـات مختلفة أن عملية ما، يجري تنظيمها بمناسبة انتهاء الحرب، وسـوف تكـون عامـة. أما مناطقها الحساسة فكثـيرة ومنهـا: سـطيف، تبسـة، بسـكرة، الأوراس، الجزائـر، تلمسـان، وهـران، ومعسكر"(61).

8-إن الحركة الوطنية الجزائرية الـتي وجـدت طريقها إلى التوحد حول عدد من المحاور الرئيسية في إطار" أحباب البيـان والحريـة"، لم تتوقف عن إرسـال الوفـود الواحد بعد الآخر، إلى ممثلي الحلفاء قصد إطلاعهم على حقيقة الواقع الاســتعماري في البلاد وتحميســهم لمســاعدة الشعب الجزائري على ممارسة حقه في تقرير مصيره.

وإذا كــان الســيد فرحــات عبــاس، في لقاءاته المتعددة مع السيد روبرت مـرفي (Robert Murphy) قد حصل على وعد صريح من هذا الأخـير مفـاده أن أميريكا سـتعمل، في الـوقت المناسـب، على جعل فرنسا تنهي حالة الاستعمار في الجزائر، فـإن ممثلي حـزب الشـعب الجزائري الـذين قـاموا بنفس المهمة قد قوبلـوا بـبرودة من طرف نفس المسؤول الأمريكي الذي قال لهم: "إن المعلومـات المستقاة من مصـادر مختلفة تـدل على أن حـــركتكم لا تمثل أغلبية الشــعب الجزائـــري، وإن هـــذا الأخير لن يتبعكم ولن يعطيكم ثقته في حالة استشـارته(62). فأمــام هــذه اللغة المزدوجــة، أصــبح على قــادة الحركة الوطنية أن يقومــوا بنشــاط علــني يثبتــون، من خلالــه، ســوء تقــدير الحلفــاء، ويــبرهنون به على أنهم الناطق الشرعي باسم جماهير الشعب الجزائـري الـذي صار هدفه الأسمى هو استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية بجميع مؤسساتها.

9-إن أخبــاراً متــواترة قد بــدأت تصل إلى أســماع قــادة

الحركة الوطنية مفادها أن اللجنة الفرنســية للتحرير قد تمكنت من إقناع الحلفاء بـأن الجزائر جـزء لا يتجـزأ من فرنسا، وبأن دعاة الانفصال لا يمثلـون إلا أنفسـهم، وهم منبوذون من الشعب الحقيقي ونتيجة ذلك الإقنـاع صـرح السـيد مـرفي أن" السـلطات الأمريكية لن تتـدخل في الشؤون التي هي من اختصـاص الإدارة الوطنية أو الـتي لها علاقة بالسيادة الفرنسية"((63).

10-إن حزب الشعب الجزائري المحظور قد تمكن بالموازاة مع نشاط اطاراته ومناضليه داخل صفوف أحباب البيـان والحريـة، من تحقيق نتـائج بـاهرة في مجـالات التنظيم والتكوين والتسليح، وأصبح واضحاً للعيـان أن تلك النتـائج تؤهله لجر الحركة الوطنية إلى ثورة شـعبية مسـلحة من أجل اسـترجاع الاسـتقلال الوطــني كـاملاً وبالشــروط الواردة في برنامج نجم شمال افريقيا المشار إليه سابقاً. ولقد أدركت قيادة أحباب البيـان والحرية من غـير عناصر حزب الشـعب الجزائـري ذلك الواقع وارتـاعت لما يمكن أن تكـون عواقبـه، خاصة وأنها لا تـؤمن بالكفـاح المسـلح كوسيلة لحمل فرنسا على الاستجابة لطموحـات الشـعب الجزائري. لأجل ذلك فإن السيد فرحـات عبـاس قد جعل المكتب المركزي للحركة يتوج اجتماعه المنعقد بنداء إلى المواطنين جاء فيه" أن أحباب البيـان والحركة لن تتحمل أية مسـؤولية فيما تقـوم به بعض العناصر المشـبوهة من أحداث..وبالتالي فهي تدعو كافة المناضـلين إلى تسـليمها كل مشـاغب تشــتم فيه رائحة العمل في غــير الإطــار المعلوم"(64).

إن التمعن في كل هـذه النقـاط، والتوقف ملياً عند سـائر جزئياتها يدعون الدارس بالضـرورة إلى إعـادة النظر في كيفية تعامل المـؤرخين الفرنسـيين وتلامـذتهم من الجزائـريين مع ما وقع في شهر مايو 1945 هل كان بالفعل مظاهرات استفزازية وعفويـــة؟ أم هي أحـــداث دامية تســـبب فيها المتطرفـــون الجزائريـــون والفرنســيون على حد ســواء؟ أم هي تمــردات عشوائية سببها الجوع والحرمان فقـط؟ أم هي انتفاضة شـعبية فشلت بسبب عدم وجود القائد والمخطط؟

وهل يمكن التحدث عن فاتح مايو بمعـزل عن ثامنـه؟ وهل إن ما جـرى قد اقتصر على يـومي الفـاتح والثـامن مـايو سـنة 1945؟ وهل يمكن القـول: إن مـايو 1945 هو أسـاس ثـورة 1954؟

كل هــذه الأســئلة طرحناها بإلحــاح على عــدد كبــير من مســؤولي الحركة الوطنية ممن كـان بيـدهم الحل والربط في ذلك الوقت(65)، ثم عدنا بها إلى مختلف النصـوص المعاصـرة بقطع النظر عن الجهــات الصــادرة عنهــا، وانتهينــا، بعد بحث وتمحيص إلى أن ماجرى في شهر مايو 1945 كان حركة ثورية جاءت تتويجاً لعمل نضـالي تواصل بـدون انقطـاع طـول المـدة

الـتي دامتها الحـرب الامبريالية الثانيـة. وإذا كـان يوما الفـاتح والثامن من مايو يرمزان إلى محطتين رئيسيتين في مسار تلك الحركة، فإن الشهر كله قد تميز بالنشـاط الثـوري الـذي فتحت له الجماهير الشعبية أحضانها المتينة والذي تطور بسرعة فائقة عـبر مختلف أنحـاء شـمال شـرقي البلاد وكـان من الممكن أن يمتد إلى سائر أرجاء الوطن لـولا إحجـام القيـادة وترددها أمـام عمليات القمع الأعمى التي قامت بها سـلطات الاسـتعمار على مسمع ومرأى ممثلي الحلفاء المنتصـرين الـذين كـان سـكوتهم دليلاً قاطعاً على تبنيهم للجريمة الفرنسية وارتياحهم لوقوعها.

أحداث الفاتح من مايو 1945:

إن اللجنة المديرة لحزب الشعب المحلول هي التي قـررت بالإجمـاع تنظيم مظـاهرات شـعبية بمناسـبة الاحتفـالات بعيد الطبقة الشـغيلة، ولقد اتخـذت قرارها ذلك عشـية الفـاتح من مـــايو نفسه ووجهت تعليماتها في تلك الليلة إلى كافة الهيــآت الحزبية وهي تهــدف من وراء ذلــك، إلى التــدليل على نفاذها المحكم في أوســاط الجمــاهير الشــعبية، وعلى أنها محل ثقة الشعب الجزائري الذي تتحدث باسـمه وتعمل من أجل تحريـره وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه.

ويذكر المسؤولون السياسيون(66) الذين باشـروا الأعمـال التحضـيرية وأشـرفوا على سـير الأحـداث فيما بعـد، أن المـدن الجزائرية الكـــبرى ومدينة العاصـــمة على وجه الخصـــوص قد عاشت ليلة بيضاء وتحولت إلى ورشات كبيرة للإنجـاز، وما كـاد الصــباح يلــوح حــتى وجــدت الأعلام الوطنية بالمئـات، وكتبت اللافتات باللغتين العربية والفرنسـية، وتم تعـيين فـرق التـأطير والإســعاف والإســناد والتحــريض، وضــبطت مراكز انطلاق المتظاهرين، وحددت نقاط التقاط الروافد الشعبية والمحطـات النهائيــة. كل ذلك في سـرية تامة تـدل، بما لا يـدع أي مجـال للشك، على قدرة فائقة في التخطيط والتسيير، وعلى سيطرة القيادة على قواعدها وتفاعلها مع إطاراتها ومناضليها.

لم تكن قيــادة حــزب الشــعب الجزائــري تريــد، فقــط، المشــاركة في احتفــالات أول مــايو بل إنها كــانت تــرمي إلى توظيف تلك المناسـبة من جهة لتختـبر مـدى قـدرتها على تعبئة الجماهير وتجنيدها، ولتعلم إلى أي حد تستطيع هذه الأخــيرة أن تسير وراءها بكل الثقة التي لا بد منها لنجاح المشاريع الحيويـة، ومن جهة أخرى، فإن اللجنة المديرة كـانت تسـعى إلى اجتيـاح الشـارع بقوتها الحقيقية حـتى يتغـير رأي الحلفـاء ويتأكـدوا من التفـاف أغلبية الشـعب الجزائـري حـول الحركة المصـالية في نضـالها من أجل اسـترجاع السـيادة الوطنية وإقامة الجمهورية الجزائرية المستقلة عن فرنسا.

على هذا الأساس، سـهرت قيـادة الحـزب السـرية على أن تكون المظاهرات التي تنظمها مغايرة تماماً، شـكلاً ومضـموناً،

للمظاهرات التي تعـودت النقابـات تنظيمها بتلك المناسـبة. أما من حيث الشـــكل فإنها قـــررت أن تجعل منها نموذجـــاً للعلم المتقن وللجدية والانضباط اللـذين ينمـان عن وعي المشـاركين بخطورة الموقف وقدرتهم الفائقة على تطبيق التعليمـات، وأما فيما يخص المضــمون، فإنهــا، رغم احترامها للمطــالب العادية الـتي ينـادي بها العمـال في مثل تلك التجمعـات، قد قـررت أن يرفع المتظاهرون شـعارات وطنية فيها مطالبة بـإطلاق سـراح المعتقلين السياسـيين وفي مقـدمتهم زعيم الشـعب الجزائـري السيد الحاج مصالي، وبحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسـها وفي استرجاع سيادتها وإقامة المؤسسـات الوطنية المسـتقلة. ولإعطاء كل تلك الشـعارات وزنـاً أثقل وقيمة أعظم كـان لا بد من رفع الأعلام الوطنية التي صدرت تعليمـات صـارمة برعايتها وحماية رافعيها والاسـتماتة في الـدفاع عنها كي لا تقع في أسر الشرطة الاستعمارية.

وتمهيـداً للمظـاهرات، وفي نفس ليلة الفـاتح من مـايو، تم توزيع آلاف المنشــورات عــبر مختلف أنحــاء الــوطن لتكــون مرشـداً سياسـياً بما تضـمنته من تـذكير بالمطـالب الـتي يجب التركيز عليها أثناء المسيرات الشعبية وبالشـعارات الـتي ينبغي رفعها حتى يضفي على المظـاهرات، في جميع المـدن والقـرى الجزائرية، طابع الشمولية والوحدة، وليدرك الملاحـظ، الأجنـبي خاصــــة، أن المنطلق أيــــديولوجي ولا علاقة له بـــالخبز ولا بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي المترديين.

لقد كانت تلك المنشورات مصاغة بأسـلوب تلغـرافي حـتى يسهل توظيفها والاستفادة من محتواها إلى أقصى الحدود، وإذا كـان كل ما جـاء فيها من شـعارات ومطـالب لا يتجـاوز ما هو معمم بالفعل في أوساط الجماهير الشـعبية الواعيـة، فـإن ثمة جديداً لا بد من التوقف عنـده لما له من دلالة سياسـية، ويتمثل ذلك في كـون تلك المنشـورات لم تكتب فقط بـاللغتين العربية والفرنسية ولكن جـزءاً منها جـاء مكتوبـاً باللغة الانكليزية وهي دعوة صريحة للحلفـاء كي يعيـدوا النظر في مـواقفهم الأخـيرة التي حادت عن الوعود المشار إليها أعلاه.

إن كل من كتبــوا حــول هــذا الموضــوع يتفقــون على أن تعليمـات اللجنة المـديرة لحـزب الشـعب الجزائـري قد اتبعت بدقة شديدة، وخرج المتظاهرون في هدوء ونظام مثاليين سواء كان ذلك في سائر مدن الشرق الجزائري أو في مدن تلمسـان والجزائر العاصمة ووهران. وفي كل مدينة كانت المواكب تضم أعداداً من المواطنين تفوق بكثير الأعداد التي تمكنت النقابـات المختلفة من جمعها للاحتفال بعيد الطبقة الشغيلة. وتنفيـذاً لما جاء في المنشورات رفع المتظاهرون لافتات كتبت عليها سـائر الشـعارات المحـددة من طـرف قيـادة الحـزب، وكـانت الأعلام الوطنية تتقدم الأمواج البشرية التي كـانت تهتف بحيـاة الجزائر وتنادي باسترجاع سيادتها وإقامة مؤسسـاتها المسـتقلة وإطلاق ســـراح معتقليها السياســيين وفي مقــدمتهم الــزعيم الحــاج مصالي.

وعلى الـرغم من أن القمع الاسـتعماري كـان وحشـياً ضد المشـاركين في جميع المسـيرات الـتي وقعت في كافة أنحـاء البلاد، وعلى الــــرغم من أن الشــــرطة أطلقت النــــار على المتظاهرين في كثير من المـدن الجزائرية وخاصة منها وهـران حيث استشهد مواطنان وجرح أكـثر من عشـرين شخصـاً،(67) فــإن مظــاهرات العاصــمة هي الــتي، أكــثر من غيرهــا، قد استوقفت الكتاب والمؤرخين.

انطلقت مظاهرات العاصمة من محطات ثلاث هي: بلكـور، القصبة وباب الوادي(68)، على أن تكون ساحة البريد المركزي هي نقطة التجمع العـام الـذي كـان من المقـرر أن يتنـاول فيه الكلمة عدد من أعضاء اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري المحظور(69).

وبالفعل اجتمعت جماهير غفيرة في باب الوادي ثم تكاثرت أعــدادها بانضــمام المتجمعين في ســاحة الحكومة (ســاحة الشهداء حاليا) إليها، وسلك الموكب نهج باب عـزون ليمر أمـام مبـنى المسـرح الوطـني قبل أن يـدخل إلى نهج علي بومنجل حيث يلتقي في نهايته مع الموكب الذي انطلق من جامع سيدي عبد الرحمن ومر جزء منه بنهجي عمـار القامة وذبيح الشـريف حاليـاً. أما الجـزء الثـاني فإنه سـلك نهج ذبيح الشـريف صـعوداً وتبع نهج موقــادور (Mogador) ليصل إلى ســاحة الأمــير عبد القــادر حاليــاً ومنها التحق بالبريد المركــزي. أما الموكبــان الملتحمـان في نهاية نهج علي بومنجل (ديمـون ديرفيل سـابقا) فإنهما دخلا في مظاهرة صـاخبة إلى شـارع العـربي بن مهـدي (إيزلي سابقاً) وراحا يتقـدمان بنظـام وانتظـام في اتجـاه البريد المركــزي. غــير أن ســكان الشــارع كــانوا كلهم أوروبــيين فاسـتنجدوا بالشـرطة الـتي وصل رجالها بسـرعة كبـيرة وبـدأ الرصـاص يطلق على المتظـاهرين من شـرفات المنـازل ومن قبل عناصر الشرطة. وفي مستوى الكـازينو. سـقط الشـهيدان غزالي الحفاف وعبد القادر زياد.(70).

لقد كـان أول مـايو سـنة 1945 امتحانـاً عسـيراً بالنسـبة لجميع القرى والمدن الجزائرية التي أقـدم فيها حـزب الشـعب المحظور على تنظيم مسيراته الاسـتظهارية، وفي نهاية اليـوم، عندما اجتمعت القيـادات الحزبية محليـاً ووطنيـاً، كـانت النتيجة إيجابية إذ ثبت أن الجمــاهير الشــعبية في الجزائر حينما يطلب منها الإقدام على التضـحيات القصـوى فإنها لا تتـأخر وهي على اســـتعداد لاتبـــاع الحركة الوطنية في طريق النضـــال بجميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

وبالنسبة للأوروبيين، فإن أول مايو 1945 كان يوماً مرعبـاً، ليس لما وقع فيه من مظـاهرات شـعبية وقمع وحشــي، ولكن لأنه كان تعبيراً قوياً على المستوى العالي من النضج السياسي الذي وصلت إليه أغلبية جمـاهير الشـعب الجزائـري، لأجل ذلك فــإنهم بجميع مشــاربهم السياســية وانتمــاءاتهم الفكرية والأيديولوجية، راحوا يطـالبون السـلطات الحاكمة باتخـاذ جميع

الإجـــراءات لإقامة سد مـــنيع بين الحركة الوطنية في الجزائر وأهدافها الخاصة باسترجاع الاسـتقلال الوطـني، ولكي لا يتكـرر مثل ذلك اليوم في حياة البلاد التي يريدونها، فقط، حقلاً واسعاً وهادئاً للاستغلال بسائر أنواعه.

وأما بالنسبة للإدارة الاستعمارية ذاتها، فإن أول مايو 1945 كـان دليلاً قاطعـاً على أن أعـداداً كبـيرة ممن كـانوا يسـمون بالمعتـدلين والمـوالين لفرنسا قد قطعـوا الحبـال الـتي كـانت تشـدهم إلى "الميـتروبول" والتحقـوا رغم كل شـيء بصـفوف الوطنـــيين العــاملين على اســترجاع السـيادة الوطنية بجميع الوسائل ومهما كان الثمن. معنى ذلك، أن الحلول الاسـتعمارية الجاهزة مثل الاندماج والالحاق والمساواة كلها أصبحت معرضة للاختفاء والزوال. لأجل ذلك، فـإن المشـرفين على تلك الإدارة قد أرهفـوا السـمع لأصـوات الكولـون والشـيوعيين المطالبة بإحكـــام التصـــدي للحركة الوطنية الجزائرية باعتبارها وكـــراً لمناهضي الديمقراطية وكابحاً قوياً يمنع قطار الحرية والسـلام من التقدم.

من هـذا المنطلـق، وعلى هـذا الأسـاس، ألقي القبض على مجموعة كبـــيرة من الإطـــارات القيادية في حـــزب الشـــعب الجزائري المحظور(71)، بينما لجأت مجموعة أخرى منهم إلى الحيـاة السـرية في المـدن والقـرى الجزائرية أو إلى الجبـال تحتمي بقممها ووديانها وشعابها.

واغتنم الحـزب الشـيوعي الجزائـري هـذه الفرصة فـوزع منشوراً(72)، يتهم فيه الحركة المصالية بأنها "لوثت انتصارات الطبقة الشـغيلة بـدماء الأبريـاء "في حين كـان يجب أن تتحد جهود المحرومين من أجل تحقيق انتصارات جديدة. وفي اليـوم الموالي جاء جواب حزب الشـعب الجزائـري بواسـطة منشـور يحمل تـــاريخ 4/5/1945 وهو موجه إلى جميع الفرنســـيين وخاصة منهم إلى العمـال المنخـرطين في صـفوف الكنفدرالية العامة للشــغيلين وإلى الحـــزبين الاشـــتراكي والشـــيوعي الفرنسيين وكذلك إلى منظمة فرنسا المكافحـة. ومما جـاء في ذلك المنشـور: "أن الهتلـريين الحقيقـيين إنما هم أولئك الـذين سـلحوا الشـرطة لتقتل إخـوان وآبـاء وأقـارب الأجنـاد الـذين سـاهموا لتحرير فرنسا وحـــاربوا في ألمانيا جحافل الفاشـــية والنازية"(73).

واجتمع المكتب المركـــزي لحركة أحبـــاب البيـــان والحرية برئاسة السـيد فرحـات عبـاس في نفس اليـوم الـذي وزع فيه منشور حزب الشعب الجزائري، وصـادق بالإجمـاع على نشـرة موجهة إلى جميع الفرنسيين(74) فيها تنديد بالقمع الذي تعرض له المشاركون في مظاهرات فاتح مايو 1945، واحتجـاج على حملات الاعتقـال الموجهة ضد الوطنـيين الجزائـريين ومطالبة بإطلاق سراح الحاج مصالي وسـائر المعتقلين السياسـيين وفي اليوم الموالي للاجتماع، أصـدر المكتب المركـزي بيانـاً نـدد فيه بالاتهامات القائلة إن منظمي مظـاهرات أول مـايو في مختلف

مــدن الجزائر وقراها كــانوا هتلــيريين يهــدفون إلى إفســاد الاحتفالات بعيد الشغل العالمي.(75).

أحداث ثامن مايو:

وفي نهاية الاســبوع الأول من شــهر مــايو ســنة 1945 إستسلمت ألمانيا أمام ضغط الحلفاء والاتحاد السوفياتي وتقرر أن يكـون اليـوم الثـامن من الشـهر المـذكور موعـداً للاحتفـال بالنصر المـبين، وإذا كـانت قيـادة حـزب الشـعب الجزائـري قد قــررت المشــاركة الفعلية في تلك الاحتفــالات من أجل تأكيد رغبة

....

...................[*]

العسكرية التي قادت الأول إلى السجن ووجهت الثاني إلى مستشفى "مايو" للعلاج"(78).

والحرية قد أقــدمت، في الشــرق الجزائــري خاصــة، على تنظيم مسـيرات مسـتقلة عن المظـاهرات الرسـمية، وتمكنت في بعض المدن والقرى من إنجاز ذلك في إطار قانوني بعد أن حصلت على ترخيص من السـلطات المعنيـة(79). لكن ذلك لم يحل دون القمع البوليسي وإراقة دماء الأبرياء.

أما فيما يخص قـرار المشـاركة الـذي اتخذته قيـادة حـزب الشعب الجزائري، فإن السيدين أحمد بـوده وعبـدون يزعمـان، من خلال الشهادات التي أعطياها لعدد من الكتاب والجامعيين(80)، أنه نقل بـــدون تعليق إلى القواعد الحزبية ثم تـــركت المبادرة إلى المناضلين ينفذونه كيفما شاؤوا وطبقاً لإمكانياتهم وحسبما تمليه الظروف المحلية، ويضـيف المسـؤولان أن الأمر بالتظــاهر قد صــدر، فقــط، عن قيــادة حركة أحبــاب البيــان والحرية.

إن هذا الإقرار غـير صـحيح، لأن السـيد شـوقي مصـطفى، الذي كان من القيـاديين الوطنـيين الأساسـيين، يـذكر أنه تـولى بنفسه صـياغة التعليمـات الـتي أرسـلت إلى القواعد من أجل تجسيده قرار القيادة على أرض الواقـع(81). وأن القـارئ ليجد تأكيداً لذلك في شهادة السيد السعيد عمراني الـتي قـدمها إلى الــرئيس ابن يوسف بن خــدة والــتي جــاء فيها أن التعليمــات المذكورة تضمنت أمر المناضـلين برفع الأعلام الوطنية وكـذلك إعلام الحلفاء بما في ذلك العلم الفرنسي(82)، ومهما يكن من أمر، فإن كل المسؤولين والمناضلين يؤكدون أن حزب الشعب الجزائري قد أعد منشوراً في الموضوع ووزعه يوم 6/5/1945 في الجزائر العاصمة وفي أهم مدن البلاد وقراها.

ولقد تضمن المنشور المـذكور دعـوة جميع المناضـلين إلى رفع الأعلام الوطنية وكذلك عـدداً من اللافتـات الـتي تعـبر عن

---

[*] - نقص صفحة كاملة من المخطوط غير موجودة.

المطالبة بتحرير الشعب الجزائري وإطلاق سراح الحاج مصالي وسائر المعتقلين السياسيين، وعن التنديد بالاستعمار والامبريالية بجميع أشكالها. وفي الواقع، فإن جميع المسيرات الشعبية بما في ذلك تلك التي أشرفت على تنظيمها فروع حركة أحباب البيان والحرية، قد وظفت نفس الشعارات لأن مناضلي حزب الشعب الجزائري كانوا، في كل الحالات، هم المحرك الرئيسي للمظاهرات.

على هذا الأساس، ومن هذا المنطلق، نستطيع الجزم بأن قيادة حزب الشعب الجزائري السرية هي مصدر الأمر بتنظيم المسيرات الشعبية والمشاركة فيها بمناسبة الاحتفالات بعيد الانتصار على النازية، وإذا كانت القيادات المحلية لحركة أحباب البيان والحرية، في جل الأماكن، هي التي أشرفت مباشرة على العملية، فلأنها كانت، في معظمها، مكونة من إطارات قيادية من الحزب المذكور وهي، في تحركها، إنما كانت تطبق التعليمات الصادرة عن قيادتها الأساسية، لأن القيادة العليا لحركة أحباب البيان والحرية لم تتلق موافقة السلطات الاستعمارية ولم تكن مستعدة لخرق القانون.

ولقد كان حزب الشعب الجزائري يهدف، من خلال تنظيم المسيرات الشعبية، إلى لفت انتباه الحلفاء عامة وحكومة الجنيرال ديغول بصفة خاصة، إلى الواقع الجديد الذي آل إليه الشعب الجزائري وهو واقع الاستعداد المطلق لتحمل مسؤولياته كاملة في تسيير شؤونه بنفسه.

ومن الجدير بالذكر، أن ذلك الواقع الجديد لم يتشكل دفعة واحدة بل هو حصيلة كل الأحداث والتطورات التي وقعت خاصة أثناء الحرب الامبريالية الثانية، والتي تعرضنا إليها بإيجاز كبير في الصفحات السابقة، ويمكننا، بعد التدقيق والتمحيص، أن نقول عنها إنها ممهدات الثورة من أجل استرجاع السيادة الوطنية.

المؤامرة الاستعمارية:

ولقد كانت السلطات الاستعمارية التي عايشت عن كثب تلك الأحداث والتطورات، تعرف أنها أمام حركة سياسية نوعية استطاعت أن تنفذ بسرعة وبحكمة إلى جميع الأوساط الشعبية، وتمكنت من نشر الوعي اللازم لجر الجماهير الواسعة إلى العمل الثوري بجميع أنواعه ومن إقناعها بالإقدام على التضحية القصوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني الكامل. لأجل ذلك، فإنها لم تبق مكتوفة الأيدي. وبقدر ما كانت تعمل على خرق الصفوف الوطنية ومضايقة الإطارات القيادية وملاحقتهم، فإنها كانت تستعد الاستعداد اللازم لاقتلاع جذور الحركة الاستقلالية في أول فرصة تتاح لها. ويتمثل استعداد تلك السلطات الاستعمارية في العمل على جبهتين أساسيتين هما:

1-الجبهة السياسية التي خصصتها لزرع بذور الشقاق في

صفوف حركة أحباب البيان والحرية بقصد فصل من كانوا يسمون بالمعتدلين والمنتخبين عن مناضلي الحركة المصالية. وقد استعملت الإدارة الفرنسية في هذه الجبهة، جميع مالديها من وسائل الترغيب والترهيب(83)كما أنها لم تتردد في اللجوء إلى توظيف الجهوية والعشائرية والانتماءات الفكرية والثقافية.

2-الجبهة المادية التي خصصتها لإعداد وسائل القمع الضرورية لإنجاز مهمة الاستئصال ولتوفير الإمكانيات العسكرية والأمنية اللازمة لخنق بوادر الثورة في الوقت المناسب. ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية بهذا الصدد نذكر على سبيل المثال:

أ-حصر المناطق التي تجمع التقارير المخابراتية على أنها أوكار للحركة المصالية العاملة على تحقيق الانفصال عن فرنسا بواسطة استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة سنة 1830. وحسب تلك التقارير، فإن المناطق الأكثر خطورة هي: الجزائر العاصمة، الشمال القسنطيني، القبائل الكبرى والقبائل الصغرى، وهران، تلمسان والأوراس.

ب-تدريب قوات الجيش الفرنسي المرابطة بالمناطق المذكورة على التصدي لحرب العصابات. ويذكر بايا(Paillat)(84) إن تلك القوات كان تعدادها يزيد عن ستين ألف جندي وضابط، وأن أول تدريب ميداني شارك فيه القادة العسكريون والمدنيون إنما وقع في شهر يناير(كانون الثاني) سنة 1945.

ج-إقدام عامل عمالة قسنطينة السيد لاستراد كربونال (Carbonnel Lestrade) على تكوين فصائل الميليشيا بنواحي برج بوعريريج، وذلك ابتداء من شهر ديسمبر(تشرين ثاني) سنة 1944. وعلى إثر فترة التدريب تم تعين القادة ووزعت الأسلحة وأعطيت التعليمات التي كانت تتلخص في العمل من أجل هدف واحد هو إبادة إطارات ومناضلي حزب الشعب الجزائري(85).

إن بعض المحللين السياسيين، اليوم، يلقون باللائمة على قيادة حزب الشعب الجزائري متهمين إياها بالتهور وعدم الوعي بالأخطار التي عرضت لها عشرات آلاف الجزائريات والجزائريين. إن هذا الموقف، مهما كانت دوافعه، غير سليم خاصة عندما نعرف أن القيادة المذكورة كانت، فعلاً، مصممة على إشعال فتيل الثورة كإجراء أخير من أجل إرغام فرنسا على التسليم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه؛ لكن الثامن من مايو لم يكن هو اندلاع الثورة بل إنه، على غرار الفاتح من نفس الشهر، كان، فقط استظهاراً لما تتوفر عليه الحركة الوطنية الجزائرية من قدرة على تعبئة الجماهير الشعبية وتجنيدها، ومنبهة للحكومة الفرنسية وللحلفاء على

درجة النضج الــتي بلغها الجزائريــون الــذين أصــبحوا تــواقين للحرية والانعتاق.

ومما لاشك فيه أن الإدارة الاســتعمارية كــانت تــدرك كل ذلك، كما أنها كانت تعلم أن قيادة حزب الشعب الجزائري التي أمرت بتنظيم المسيرات الشعبية تخليـداً لانتصـار الديمقراطية في العــالم، قد أصــدرت في ذات الــوقت تعليماتها الصــارمة لجميع المناضلين كي لايحملوا معهم أي نـوع من أنـواع السـلاح حتى يظل التظاهر سلمياً وللغرض المشار إليه أعلاه فقط لكن الأهداف الاستعمارية كانت مسطورة من قبل وكانت المســيرة هي المصيدة على حد تعبير السيد فرحات عباس(86).

لقد كـان الثـامن من مـايو سـنة خمس وأربعين وتسـعمائة وألف يوم ثلاثـاء، وبحكم تواجد معظم الميليشـيات في المحـور الرابط بين برج بوعريريج ومدينة سطيف، فإن هذه الأخـيرة قد اختيرت من طرف الإدارة الاستعمارية لتكون منطلق المجــزرة الرهيبة التي لاشك في أنها كانت من تخطيط وتنفيذ السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر، وبمباركة حكومة بـاريس الـتي كانت برئاسة الجنرال ديغول في ذلك الوقت(87).

إن كل المصادر التاريخية بما في ذلك تقرير الجنرال تيبار (Tubert)(88)، يثبت أن نائب عامل الولاية في سطيف قد أبدى موافقته الشــفاهية للوفد الــذي ذهب إليه يلتمس الإذن لتنظيم مسيرة شعبية تتوج بوضع أكليل من الزهـور على قـبر الجنـدي المجهول.

وفي مدينة قالمـة، أيضـاً، حصل فـرع حركة أحبـاب البيـان والحرية على ترخيص من نائب عامل العمالة. وللتـذكير، نشـير إلى أن عامل الولاية هو لاستراد كربونال، المشرف العـام على فرق الميليشيا. وبالموازاة مع الترخيص فإن نائبي عامل الولاية قد أمرا محافظي الشرطة وضباطها بخلق الفرص لإطلاق النار قصد تفجـير الأوضـاع وتمكين الكولــون والأجنــاد من ارتكــاب الجريمة.

ولم يكن عامل ولاية قســــنطينة هو المهنـــــدس الوحيد لعمليــات القمع الإجرامية رغم أنه كــان، بواســطة نائبيه في سطيف وقالمة، معلناً على بداياتها ومسؤولاً على تأجج نيرانها، ولكن مصادر التاريخ فيما بعد، قد أثبتت أن كربونال كان ينشط تحت الإشــراف المباشر لســكرتير عــام الولاية العامة الســيد روني قازان (Rene Gazagne) الذي كان واحداً من دعاة اللجوء إلى العنف لاستئصال الحركة الوطنية في الجزائــر(89) والــذي كان، إلى جانب غلاة الكولون، قد قام باتصالات واسعة النطـاق في فرنسا من أجل ضمان مساندة مجموعة من أصـحاب الحل والربط في حكومة باريس.

ولقد كـان الكولـون وأعـوانهم يعتقـدون أن التقتيل الأعمى ســيمكنهم من القضــاء نهائيــا على قواعد حــزب الشــعب الجزائري، ومن زرع الـرعب في نفـوس كل الجزائـريين، قصد صــدهم عن مجــرد التفكــير في محاولة العمل على ضــرب

المصـــالح الاســـتعمارية في الجزائـــر. ومن الغـــريب أنهم اسـتطاعوا، بكل سـهولة، أن يرسـخوا ذلك الاعتقـاد في أذهـان عدد كبـير من أصـحاب القـرار ومن القريـبين منهم في أوسـاط الحكم الفرنسي على اختلاف أنواعه.

فن هذا الباب كان التخطيط للجريمة محكماً، تبناه الجـنرال ديغول في أعلى قمة الهرم، وأشرف على تنفيذه من بعيد وزير الحرب الفرنسي آنـذاك، السـيد تـيبون (Tillon) الـذي كـان من الأعضاء البارزين في قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي(90).

ومما يدل دلالة قاطعة على أن القمع كان مبيتاً وأن الإدارة الاستعمارية كانت في أتم الاستعداد له وأن التـدخل العسـكري جـاء سـريعاً للغاية حـتى في القـرى والمداشر النائيـة. وعلى سـبيل المثـال، فـإن المسـيرة الـتي انطلقت في الأوريسـية بـالقرب من مدينة سـطيف على السـاعة الثانية والنصف من زوال اليـوم الثـامن من شـهر مـايو قد اصـطدمت بفـرق من الجيش الفرنسي على السـاعة الرابعة أي فقط بعد سـاعة ونصف من انطلاقها وهو أمر مسـتحيل في الظـروف العاديـة. وفي اليـوم التاسع من شـهر مـايو وفي مدينة لافـاييت (بوقاعة حالياً) وصل الأجناد إلى مكان المسيرة في ظرف ساعة فقـط(91).

على هذا الأسـاس، وتنفيـذاً للتعليمـات الصـادرة عن عامل ولاية قسنطينة ومسـاعديه في كل من سـطيف وقالمـة، أقـدم ضباط الشـرطة في هـاتين المـدينتين الأخـيرتين على اسـتفزاز المتظاهرين من أجل إيجاد الظروف التي تسمح بـإطلاق النـار؛ وفي المـدينتين كـانت تلك الظـروف هي محاولة انـتزاع العلم الجزائـري من أيـدي المناضـلين الـذين رفضـوا الامتثـال لأوامر ممثلي السلطة الاستعمارية الـذين لم يـترددوا في اللجـوء إلى أسـلحتهم(92). وبسـقوط الضـحايا الأوائل أخـذت المسـيرات الشعبية السـلمية طابعـاً آخر جعلها تتحـول بالتـدريج إلى حركة ثورية ظلت متواصلة طيلة ماتبقى من شهر مايو سنة 1945.

وفيما يخص الاستفزازات البوليسية هناك شهود عيـان(93) يـذكرون أن المسـيرة في مدينة سـطيف انطلقت هادئة من ناحية المسجد الجديد، وظلت كـذلك حـتى قطعت حـوالي ألف متر ووصلت إلى مقهى فرنسا على الشارع الرئيسي حيث كان يجلس المفتش لافـون Laffont مرتـدياً الـزي المـدني. إن هـذا الأخـير غـادر مكانه بسـرعة وراح يخـرق صـفوف المتظـاهرين محـاولاً افتكـاك اللافتـات المنادية بحيـاة الحلفـاء وسـقوط الامبريالية من حامليهـا. وأمـام رفض المناضـلين ومقـاومتهم الشديدة أطلق الرصاص عليهم فكان ذلك إيذاناً ببـدء المجـزرة على أيدي أفراد الشرطة الذين كانوا يؤطرون المسيرة.

وإن وزير الداخلية الفرنسي نفسه قد أكد أن جميع التقارير التي وصلته لم تتضمن "أي دليل على أن القادة الوطنيين كانوا يريدون إشـعال فتيل الثـورة الشـاملة يـوم 8/5/1945. بل إنها (أي التقـارير) شـكلت لديه قناعة مطلقة بـأنهم فقط كـانوا

يهدفون إلى استظهار قوتهم وإخراج مناضليهم قصد عدهم ودعم انضباطهم ونشر قوتهم أمام السلطات الفرنسية وحكومات الحلفاء"(94).

رد الفعل الوطني والثورة الشاملة:

إن ماأورده السيد أدريان تيكسي هو الحقيقة، وهو الدليل على أن التقارير الواردة إليه كانت صحيحة: لكن الذي ينعدم في شهادة السيد وزير الداخلية هو أن استفزازات الشرطة التي كانت بأمر من مسؤولي الإدارة الاستعمارية هي التي كانت السبب المباشر في إشعال فتيل الثورة الشاملة.

وبالفعل، فإن سقوط الضحايا الأوائل قد أحدث في أوساط المتظاهرين ضجة وارتباكاً كبيرين قاداً، في غمرة المفاجأة، إلى مجموعة من ردود الفعل منها على سبيل المثال:

1-ارتفاع الأصوات المنادية ببدء الجهاد في سبيل اللّه، والداعية إلى العودة إلى المنازل وإخراج مافيها من أسلحة ثم الرجوع إلى الشارع للاقتصاص من الأوروبيين بصفة عامة.

2-مغادرة المتظاهرين المدن وأطرافها واللجوء إلى القرى والمداشر، وفي الطريق كانوا يخبرون الناس بأن الجهاد قد أعلن وأن المعارك الطاعنة تدور رحاها في شوارع المدن التي هم منها قادمون.

3-اجتماع القيادات المحلية لحزب الشعب الجزائري. وبعد دراسة الأوضاع رفعت التقارير في حينها إلى اللجنة المديرة المؤقتة في العاصمة التي عقدت جلسة عاجلة في تلك الليلة لم ترفعها إلا بعد أن حصل الإجماع على الإجراءات اللازم اتخاذها لحماية الجماهير الشعبية في الشرق الجزائري خاصة من عمليات التقتيل الجماعي التي انتشرت بسرعة فائقة تحت إشراف قائد القوات المسلحة الجنرال ديفال (Le General Duval) وبمشاركة الكولون المسلحين والشرطة ورجال الدرك والأجناد من مختلف الأسلحة.

4- سجلت اللجنة المديرة المؤقتة لحزب الشعب الجزائري نبأ اعتقال السيدين عباس وسعدان ثم ناقشت جميع المعطيات المتوفرة لديها وقررت أن تكون بداية الثورة الشاملة عند منتصف الليل بين يومي 23و24 مايو 1945، ووزعت المهام على الطريقة التالية:

-يتولى الإشراف على العاصمة وضواحيها السيد محمد بلوزداد.

-توكل مسؤولية الغرب الجزائري للسيدين محمد محفوظي وعبد اللّه فيلالي.

-تسند مسؤولية الشرق الجزائري للسيدين مسعود

بوقادوم
والشاذلي مكي.
-يتولى مسؤولية الجنوب الجزائري السيد أمحمد بن مهل.
-تسند مسؤولية منطقة القبائل للسيد علي حاليت، ومنطقة شرشال للسيد جيلالي رقيمي بينما يتولى السيد أحمد بوده مسؤولية منطقة الأربعاء وتابلاط.

وبدون أدنى تردد أو انتظار شرع في تطبيق القرار الذي وجد كل الترحاب في أوساط القواعد المناضلة، لكن السلطات الاستعمارية لم تتوقف عند الجرائم المرتكبة في ذلك اليوم الرهيب، بل إن القوات الفرنسية المسلحة قد استمرت، خلال الأيام الموالية وبكيفية تصاعدية في ممارسة القمع الأعمى تجاه المداشر والقرى وفي سائر الشرق الجزائري، ولم تترك سلاحاً واحداً بعيداً عن العملية ونظيفاً من دماء الجزائريات والجزائريين الأبرياء.

إن المؤرخين الفرنسيين، وتباعاً الغربيين بصفة عامة يتجاهلون الحقيقة عندما يتحدثون عن رد فعل السلطات الاستعمارية، ولو كانوا موضوعيين لكتبوا عن أفعالها الوحشية واللاإنسانية التي أدت إلى رد فعل جماهير الشعب الجزائري بقيادة طلائعه الوطنية.

فالجزائريون لم يلجأوا إلى العنف إلا بعد أن بدأت الشرطة الفرنسية تطلق الرصاص على المتظاهرين بدون تمييز. عندها فقط ارتفعت أصواتهم مدوية تدعو إلى الاقتصاص وإلى الانضواء تحت لواء الجهاد في سبيل الله ومن أجل تحرير البلاد والعباد.

وأمام عمليات التقتيل المنظمة والمستهدفة إبادة أكبر عدد ممكن من الجزائريين، وتصدياً لتحركات فيالق الجيش الفرنسي المدعمة بوحدات إفريقية(95)، وللقصف المكثف الذي كانت تقوم به أسراب الطائرات وقطع البحرية العسكرية، اضطر الجزائريون إلى الهجوم على المراكز الإدارية الرسمية وعلى ثكنات العدو وحصونه حيثما وجدت مستعملين في ذلك كل ما توفر لديهم من أسلحة بدءاً من السلاح الأبيض وانتهاءاً بالأسلحة الأوتوماتيكية مروراً ببنادق الصيد والمتفجرات التقليدية.

في هذا الإطار، وعلى سبيل المثال فقط، تجدر الإشارة إلى تقرير قائد الدرك الوطني في قرية بني عزيز (شوفراي سابقاً) الذي جاء فيه: "يوم 9/5/45 في الساعة الثانية صباحاً أطلق الرصاص في القرية وتعرضت المنازل إلى الرشق بالحجارة. وعند الساعة السابعة قام أكثر من ألف رجل بتطويق الثكنة وأمطروها بوابل من نيران الأسلحة الفردية والأوتوماتيكية. ثم أتلفوا قنوات المياه وخط الكهرباء. وقد كان عملهم يتميز بانضباط عسكري بحت. وفي الساعة العاشرة وعشرين دقيقة تدخلت مجموعتان من الطائرات المطاردة، لكن المهاجمين بادروا إلى إطلاق نيران مكثفة على جميع

فتحــات الثكنــة. وفي نفس الــوقت قــام حــوالي مائة منهم بالدخول إلى الطابق الأرضي مضطرين المدافعين على اللجـوء إلى الطابق الأول. وأشعلت النار في الأسطبل وفي المخازن... وفي يوم 10/5/1945 تدخلت وحدات عسكرية متنقلة لتشتيت المحاصـرين الـذين كـانوا يسـتعدون لتفجـير الثكنة بواسـطة ما اقتنوه من متفجرات"(96).

عمليات الإبادة وتشغيل الأفران:

كانت عمليات القمع رهيبـة. ونحن نعتقـد، رغم كل مانشـر، أن نتائجها لم تضبط حتى الآن، ولايمكن أن تحصر بصـفة دقيقة ونهائيـة، لكن الـذي لايعتريه أدنى شك هو أنها تـأتي في مقدمة جـرائم الحـرب المرتكبة ضد الإنسـانية، قبل كل الجـرائم الـتي تحظى اليـــوم بعناية المـــؤرخين ورعاية الـــدول العظمى والمنظمات الدولية وخاصة منها منظمة الأمم المتحدة.

فـالأفران المحرقة شـغلت نـواحي مدينة قالمـة: ومـازال الشعب يذكر، بألم وحسرة، كيف كانت تبتلع بنهم مئـات الجثث الطاهرة البريئة. غير أن العالم، اليوم، لايتحدث إلا عن الأفـران التي قد يكون الألمـان اسـتعملوها لحـرق اليهـود أثنـاء الحـرب الامبريالية الثانيــة. كما أن وسـائل الإعلام الدولية تــرفض أن تتوقف عند الأفران الأولى التي أقامها الجيش الاسـتعماري في منطقة الضـهرة ليحـرق قبيلة أولاد ريـاح مع معظم حيوانـاتهم الأليفة.

إن الوحشية الاسـتعمارية لم تتغـير كثـيراً خلال قـرن كامل من السيطرة والاضطهاد والاستغلال، ولم تتغير كذلك سـلوكات الضباط الفرنسيين وتصرفاتهم إزاء الجزائريين. ويكفي للتـدليل على مانقول أن نسوق فيما يلي اعترافات الجـنرال كافينيـاك (Cavaignac) حـول مافعله لإبـادة قبيلة بـني صـبيح سـنة 1844. قال الجـنرال: "لقد تـولى الأجنـاد جمع كميـات هائلة من أنـواع الحطب ثم كدسوها عند مـدخل المغـارة الـتي حملنا قبيلة أولاد صبيح على اللجـوء إليها بكل ماتملك من متـاع وحيوانـات. وفي المسـاء أضـرمت النـيران وأخـذت الاحتياطـات كي لايتمكن أي كان من الخروج حياً"(97).

وبالنسبة لبقايا بـني صـبيح الـذين نجـوا من فـرن كافينيـاك بسـبب وجـودهم خـارج أراضي القبيلـة، فـإن العقيد كانروبـار (Canrobert) لم يـــدخر أي جهد للبحث عنهم، ولما تســـنى له جمعهم بعد حوالي عام من حرق أهـاليهم، فإنه قـادهم مقيـدين إلى مغارة ثانية ثم أمر ببناء جميع مخارجها ليجعل منها على حد تعبيره "مقبرة واسعة لإيـواء جثث أولئك المتزمـتين. ولم يـنزل أحد إلى تلك المغـــارة، ولايعـــرف أحد غـــيري أنها تضم تحت ركامها خمسمائة من الأشرار الذين لم يقوموا، بعد ذلـك، بـذبح الفرنسيين". وفي تعليقه على هذه الجريمة قال السيد بـرار: (Berard) لقد ظلت تلك المقــبرة مغلقة وبــداخلها جثث رجــال ونساء وأطفال وقطعان تتآكل أويأكلها التراب"(98).

أما الرائد مونطانياك (Montagnac) الذي كـان يقـود الجيش الاسـتعماري بنـواحي سـكيكدة سـنة 1843، فإنه لم يكن من هواة الأفـران المحرقة أو المقـابر الجماعيـة، لكنه كـان عنـدما يجتاحه القلق يلجأ إلى "قطع رؤوس العــرب" لاعتقــاده بــأن العرب بدءاً من خمس عشرة سنة يجب أن يقتلـوا. أما النسـاء والأطفال فيشحنون إلى جـزر المركـيز أوغيرهـا، وبتعبـير آخـر، يجب أن نبيد كل من يرفض الزحف كالكلاب عند أرجلنا"(99).

إن أحفاد بيليسي وكافينياك وكانروبار ومونطانيـاك وبيجوقد اســتنطقوا التــاريخ وتعلمــوا من دروسه كيف يتعــاملون مع الإنسـان العـربي في الجزائـر؛ فـالجنرال ديفـال القائد الأعلى للقـوات المسـلحة في الجزائر والجـنرال فـايس (Weiss) قائد القوات الجوية والبحرية في ذلك الأسبوع الثاني من شهر مــايو 1945 قد أصــدرا تعليماتهما لتشــغيل الأفــران المحرقة في نـواحي قالمة ولكي تقنبل الـدواوير والمداشر حـتى في رؤوس الجبال وتطلق أيادي الكولون والأجناد تعبث كيفما شاءت بحيـاة الجزائريين ومصائرهم.

ففي هـذا السـياق كتب الضـابط بـارجوري (Bergeret) في مذكراته "لقد كـانت قنبلتنا للمداشر المحيطة بخراطة لاتتوقف أثناء الليل وأثنـاء النهـار، ولـدفن جثث المسـلمين، فـإن الأجنـاد كانوا يأتون بالأسرى الذين، بعد الانتهاء من مهمتهم، توجه إليهم المدافع الرشاشة"(100).

أما "بريد الجزائـر" (le courier algerien)، فإنه أورد على أعمدته مايلي "منذ سنة 1842 والمارشال سانتارنو، وحتى في أحلك أيـام تاريخهـا، فـإن الجزائر لم تعـرف أبـداً قمعـاً أكـثر وحشية ضد شعب أعزل" فعلى الطرقـات وعـبر الـدروب وفي الحقول والوديان والكهوف، لاتـرى سـوى جثث مبتـورة تلتهمها الكلاب الجائعـة: جثث نتنة تحـوم عليها الكواسـر.. وفي أمـاكن متعددة أطلال لقرى مدكوكة"(101).

لقد اختلف المؤرخون وشهود العيان حـول تقـدير الخسـائر البشــرية. فالقنصل الأمــريكي بــالجزائر يــرى أن عــدد القتلى يـتراوح مـابين أربعين وخمسـين ألـف، بينما يحـدد الجزائريـون قتلاهم بخمسة وأربعين ألف وهو الـــرقم الـــذي تبنته الجامعة العربية في ذلك الـوقت. أما السـلطات العسـكرية الفرنسـية فتجعل عدد القتلى يتراوح مابين ستة وثمانية آلاف يضاف إليهم نفس العدد من الأسـرى (102). وإذا كـانت سـائر الكتابـات قد سـجلت أرقامــاً متباينة من القتلى والجــرحى والأســرى، وتحـدثت طـويلاً عن المحاكمـات الـتي أسـفرت عن كثـير من الإعدامات والأشغال المؤبـدة والنفي خـارج الـوطن والحرمـان من الحقوق المدنية، فإن السكوت كان عامـاً ومطلقـاً بالنسـبة للخســائر وللأضــرار المعنويــة. ولقد كــان من المفــروض أن يتعرض المؤرخون وغيرهم ممن عالجوا حركة مـايو الثورية إلى كل تلك المداشر والقرى التي نسـفت عن آخرها وإلى كل تلك الحيوانات الأليفة والـدواجن الـتي لم يكن يخلو منها بيت ريفي،

وإلى كل تلك الغابات التي تلقت آلاف الأطنان من القنابل التي تساقطت عليها من الجو ومن البحر، كما أنهم لم يتعرضوا لآلاف المصابين نفسياً وعقلياً نتيجة عملية القمع والتعذيب وبسبب المطاردات والملاحقات.

إن الإدارة الأمريكية، في ذلك الحين، قد نشرت على أعمدة الصحافة أن الطيران الفرنسي نفذ في ظرف أسبوعين 4500 غارة جوية لتدمير 44 مشتى حسب الإحصاء الاستعماري نفسه فإذا كانت كل مشتى تأوي فقط 500 ساكن، فإن عدد القتلى بواسطة القصف الجوي لن يكون أقل من 22.500 أما عن البحر، ست عشرة سفينة قامت، لمدة أسبوعين كذلك، بقصف الأرياف المجاورة لموانئ بجاية وجيجل والقل وسكيكدة وعنابة، وليس من السهل تقدير الخسائر البشرية والمادية التي ترتبت عن ذلك القصف.

إن الدارس المحقق يرفض التسليم بعدد القتلى المتداول اليوم والذي تستبعده المصادر الرسمية الفرنسية التي تجد دعماً لها في منشورات الحزبين الشيوعي والاشتراكي الفرنسي بالإضافة إلى كتابات الشيوعيين الجزائريين. إن إستنطاق مختلف التقارير المعاصرة والكتابات المنشورة على أعمدة الصحافة أو المرسلة في طي الكتمان إلى قيادات الجيش الفرنسي أو إلى سائر الجهات الحكومية الفرنسية، وكذلك التمعن في شهادات المعاصرين وفي القصائد الشعرية والأغاني والأهازيج التي خلدت ماوقع في ذلك الشهر المبارك، كل ذلك يقود إلى تصديق ماجاء في تصريح الدكتور ابن جلول أمام نواب المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي بتاريخ 28/2/1946 من أن عدد القتلى المسلمين بلغ في ذلك الشهر ثمانين ألفاً(104).

ولقد كان السيد فرحات عباس في مقدمة المحللين لما وقع في شهر مايو 1945، ساعده على الارتقاء إلى تلك المكانة ماكان يتمتع به من أفق واسع واطلاع كبير على المعطيات الحقيقية بالإضافة إلى تلك العزلة الطويلة التي فرضت عليه ابتداء من الثامن من مايو 1945 إلى السادس عشر من مارس 1946. يقول الأمين العام السابق لحركة أحباب البيان والحرية في نداء وجهه إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية: "لقد كانت مغامرة سطيف وقالمة الفظيعة موجهة ضدنا وضد أحباب البيان والحرية، ضد طموحات شعبنا الشرعية.. ضد الديمقراطية الفتية في الجزائر. شرع في تنفيذها بينما كان الوئام يسود العلاقات القائمة بين حركتنا وسائر التنظيمات الديمقراطية. وكان الغرض هو عزلنا وإثارة أوربي الجزائر والشعب الفرنسي ذاته ضد إصلاحاتنا وكان المقصود (أيضاً) هو القضاء علينا وتنظيم الانتخابات بدوننا وتحضير الرجوع إلى الوراء... إلى عهد الاستعمار.

المطلق... إنها جريمة شنعاء ارتكبتها الإدارة، وبشر بها كثير من المغرضين، خاصة منهم لاستراد كربونال (Lestrade

Carbonnel) عامل الولاية الـذباح الوصـولي الـذي صـرح يـوم 20/4/1945 قـائلاً: "إن عمليـات كبـيرة سـتحدث ضد حـزب سياسي يقع حله فيما بعـد". فللقضـاء علينـا، ذهبـوا إلى حد ارتكاب الجريمة. وضد شعب أعزل، سلحوا وجمعـوا في شـكل مليشيات عصابات من الأوغاد والرجعيين. إن لاسترداد كربونال - درناند الجزائر-(105) وكـذلك عملية أشـياري (Achiary) وغيرها ممن زرعـوا في أريافنا رعبـاً هتليريـاً بشـعاً عليهم، اليـوم، أن يدفعوا مقابل الجرائم التي ارتكبوها.. إن ملف الثامن من مـايو لم يغلق بعد".

تراجع القيــــــــادة الثورية وموقف التشكيلات السياسية:

إن رأي عباس، في هذا الموضوع، هو عين الصواب. وليس ملف الثـامن من مـايو، وحـده، هو الـذي لم يغلق ولكن الملف الإجمـالي لكامل الحركة الثورية كله لم يـزل مفتوحـاً، إلى غاية هـذا اليـوم، وهو ينتظر اهتمـام المـؤرخين الوطنـيين ورعاية المؤسسات الرسمية في بلادنا لأن جهد الأفراد وحده غير كاف للفصل في كثير من القضايا بكيفية تضمن الوفاء لأرواح شهداء وضحايا القمع الاستعماري في الجزائر. وعنـدما نقـول: إن جهد الأفـراد وحـده لايكفي، فإننا لانصـدر حكمـاً انطلاقـاً من فـراغ، ولكننا نعتمد في منطوق حكمنا على أحداث وقعت بالفعل وهي كثـيرة وإن كنا نكتفي، هنـا، بالإشـارة إلى اثـنين منها فقط على سبيل المثال.

1-في شــهر مــايو 1985 ألقيت محاضــرة أمــام طلبة المدرسة العليا للتجارة بدعوة من مديرها العام صـديقي الـدكتور سـيد علي بـوكرامي. ونظـراً للمكـان والزمـان وجدتني مساقاً للتركيز على مسـألتي الـديون الجزائرية المترتبة على حكومة فرنسا قبل الاحتلال، والتعــــويض عن جــــرائم الحــــرب الــــتي ارتكبتها الإدارة والجيش الاسـتعماريين في بلادنا خلال الفـترة الممتـدة من سـنة 1830 إلى سـنة 1962، وبعد تحليل الوثـائق الرسـمية الموجــودة بــدور المحفوظــات، والتوقف طــويلاً عند شهادات المعاصـرين لعمليـات الإبـادة الـتي تعرضت لها جماهير الشـعب الجزائـري، خلصت إلى توجيه نـداء إلى الســـلطات الجزائرية المعنية كي تنشر أمـــام محكمة العدل الدولية دعوى من أجل الحكم على حكومة فرنسا بأن تدفع للشعب الجزائري جميع مستحقاته التي قدرتها في ذلك الوقت بمبلغ 132 ألف مليار فرنك فرنسي.

ونشرت أسبوعية الجزائر الأحـداث، يومهـا، ملخصـاً عن المحاضـرة تـرتب عليه احتجـاج من السـفارة الفرنسـية تسـبب لي في مجموعة من المشـاكل ليس هـذا مكـان سردها.

2-ومن غريب الأمور أن السلطات الفرنسية مازالت، إلى يومنا هذا، تلاحق مجرمي الحرب من الألمان ومن الفرنسيين، وعندما تعثر عليهم في أي مكان من الدنيا، فإنها تلجأ إلى جميع الوسائل والحيل من أجل استقدامهم ومحاكمتهم في جو إعلامي وطني وعالمي رغم مرور أكثر من خمسين سنة على الأفعال المرتكبة ورغم تقدم المتهمين في السن ولجوئهم إلى الاغتراب والتستر بأسماء مستعارة أمثال كلوز باربي ويول توفي وغيرهما.

وعلى غرار السلطات الفرنسية، فإن الكيان الصهيوني لم يتوقف، منذ أن وضعت الحرب الامبريالية الثانية أوزارها، عن مطاردة المشتبه في أنهم شاركوا من قريب أو من بعيد في تعذيب اليهود واضطهادهم، كما أنه يغتنم جميع الفرص لإشعار السلطات الألمانية بالذنب وجعلها لاتتوقف عن تقديم المبالغ الباهظة والمساعدات المختلفة تعويضاً عن الأضرار التي قد يكون الجيش الألماني قد ألحقها بأبسط يهودي في أقصى مكان من أنحاء العالم.

وعندما يتعلق الأمر بالجرائم المرتبكة ضد الإنسانية في الجزائر، فإن المسؤول الأول عن وقوعها لايتردد في الحديث عنها بكل استخفاف ولايوجد من الجزائريين من يتجرأ حتى على توجيه التهمة إليه. لقد كان الجنرال دي غول يتابع عن كثب عمليات التقتيل الجماعي التي تعرضت لها الجماهير الشعبية في الشرق الجزائري، وعلى الرغم من ذلك، فإنه كتب إلى الوالي العام بتاريخ 12/5/1945 يأمره باتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية لقمع كل الأعمال المناهضة لفرنسا والتي تقوم بها أقلية من المشاغبين"(107). وعندما نشرت مذكراته سنة سبعين وتسعمائة وألف جاء فيها بالحرف الواحد: "وفي نواحي القسنطينية وبالتزامن مع اضطرابات شهر مايو الثورية، ظهرت بداية ثورية قضى عليها في المهد الوالي العام شاتينيو"(108).

وعلى أي حال، فإن شدة القمع واتساع عمليات الإبادة بكيفية يصعب على العقل تصويرها قد أجبرا قيادة حزب الشعب الجزائري(109) على البقاء في اجتماع متواصل تدرس التقارير المرفوعة إليها من سائر أنحاء الشرق الجزائري الذي كان يعيش حالة الحرب الطاحنة، ومن باقي جهات الوطن التي نقلت إليها الأوامر الخاصة بإشعال فتيل الثورة ليلة الرابع والعشرين من شهر مايو كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. وفي يوم 18/5/1945 خلصت القيادة المذكورة إلى أن الاستعدادات اللازمة للكفاح المسلح غير كافية، وأن شروط الانتصار على العدو غير متوفرة، وبالتالي فإن الاستمرار في تعميم الثورة سوف لن يزيد إلا في مضاعفة التقتيل والقمع بجميع أنواعه، ومن ثمة اتخذ القرار بالإجماع على تسيير رسل تحمل لكافة القيادات المحلية في مختلف أنحاء الوطن أوامر الكف عن القتال حيث تدور المعارك وعدم البدء فيه حيث لم تنشب

المعارك بعد.

ومن المتفق عليه، اليوم، أن الأوامر المضادة قد وصلت في وقتها إلى جميع القيادات المحلية لكن بعض المسؤولين(110) رفضوا تطبيقها ليس عصياناً أو تقصيراً ولكن لأن التحضيرات في مناطقهم أوشكت على الانتهاء، ولأن حماس المناضلين والمواطنين لم يعد ممكناً معه التراجع والعودة إلى الوراء. هكذا، شهد صباح الرابع والعشرين مايو 1945 عمليات فدائية استهدفت أعمدة الهاتف والكهرباء وبعض مراكز الشرطة والدرك الوطني والسكة الحديدية في عدد من جهات الوطن، غير أن ذلك ظل مقتصراً على مناطق محدودة ولم يدم سوى أيام معدودة(111) تفرقت بعدها جحافل المناضلين وتمكن بعضهم من اللجوء إلى الجبال في نواحي الأوراس والقبائل والونشريس، في حين وقع في الأسر بعضهم الآخر وعدد من الإطارات القيادية.

أما الإدارة الاستعمارية، فإنها لم تتوقف عند حد، ولم يؤثر في مسؤوليها على اختلاف مشاربهم، مابلغه القمع من وحشية؛ بل إن قادة الميليشيا وضباط الأمن والجيش كانوا يتنافسون حول من يتألق أكثر من غيره في ممارسة أنواع التعذيب والإهانات والاعتداء على الحرمات وفي التمثيل بقتلى المسلمين. وأصبحت "مودة" أن يجمع المسؤولون الأوربيون آلاف الجزائريات والجزائريين في الساحات العمومية ثم يأمرونهم بالسجود للعلم الفرنسي بعد أن يكونوا أرغموهم على ترديد عبارات بذيئة مثل: "نحن كلاب.. وفرحات عباس كلب"(112).

إن السلطات الاستعمارية لم تراع حتى أكثر الجزائريين موالاة لها، ولم ينج من القمع الشديد حتى أكبر عملائها أمثال ذلك الباشاغا الذي صرح لمراسل بريد الجزائر قائلاً: "إنني، ماحييت، لن أنسى تلك الاغتصابات والحرائق وتلك المدافع والمدافع الرشاشة والجيوش المدججة بالسلاح والاعتقالات والإعدامات الجماعية"(113). ومما لاشك فيه أن القمع الأعمى هو الذي جعل الطلقاء من مسيري حركة أحباب البيان والحركة يقدمون، رغم حل الحركة رسمياً يوم 14/5/1945، على توقيع نشرة بتاريخ 18/5/1945 يدينون فيها، باسم المكتب المركزي، "كل الذين جاؤوا، من داخل الحركة أو من خارجها، تشويه النوايا الحسنة وفعل وضع لتحقيق أغراض سلمية وجمهورية"(114). لقد كانوا يعتقدون أن مثل ذلك الموقف يكفي لإقناع الإدارة الاستعمارية بعدم مسؤوليتهم عما يجري؛ ولو فكروا قليلاً ورجعوا أسبوعاً واحداً إلى الوراء لفضلوا الصمت لأنهم كانوا سيتأكدون من أن المسؤول الأول عن الجريمة إنما هم أنفسهم الذين وجهت إليهم النشرة وهم ذات الأشخاص الذين كانوا قد استدعوهم بواسطة عامل ولاية الجزائر، يوم 9/5/1945 وحملوهم مسؤولية ماقد يحدث في العاصمة. وكما أن النداء الذي وجهه المكتب المركزي إلى الجزائريين قصد "إدانة العناصر الذين يزرعون الرعب

ويرتكبون الأعمال الإجرامية ويلبسون الجزائر ثوب الحداد"(115)، لم يؤخذ في الاعتبار من أي طرف كان، فإن النشرة قد ظلت على ورق ولم يستفد منها سوى العقيد شون(116)ـ (Schoen) في تقريره إلى وزارة الداخلية.

كان يرى الوالي العام، السيد شاتينيو، أن عدم الاكتراث بالمواقف الجديدة الصادرة عن القياديين القدامى لأحباب البيان كان خطأ فادحاً لأنه، إذا أرضى كبار الكولون، فإنه ضيع فرصة ثمنية على الإدارة الاستعمارية التي كان يمكن، بواسطتهم أن تطبق مجموعة من الإصلاحات، بالنسبة للوالي العام، كفيلة بأن "يجعل السكان الأهالي يدخلون بصدق إلى المجموعة الفرنسية. أما حرمانهم من ذلك، فإنه سيدفعهم إلى الانزواء على النفس في انتظار فرصة سانحة لمحاربة التخلص من سادتهم الفرنسيين"(117).

ولم يكن موقف الجنرال ديفال، قائد عمليات القمع والإبادة، مختلفاً عن موقف السيد شاتينيو، بل كان فقط، أكثر دقة عندما ذكر في تقريره: "إن وقع سيتكرر بأكثر فظاعة وبكيفية لن تكون قابلة للمعالجة"(118).

وسوف يظل موقف الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر مواقف التشكيلات السياسية وضوحاً لسببين رئيسيين هما:

أ-اشتراكة الفعلي في ارتكاب الجريمة بواسطة إطاراته السامية الذين كانوا يشغلون مجموعة من مناصب الحل والربط في الحكومة الفرنسية المؤقتة. وفي مقدمة تلك الإطارات لابد من التركيز على السيد تيون المشار إليه أعلاه.

ب-أيديولوجيته التي ترفض الاعتراف بوجود الشعب الجزائري ككيان مستقل أو قابل للاستقلال عن الشعب الفرنسي، بل أن السيد موريس توريز، الأمين العام، الذي قضى كل سنوات الحرب في موسكو عاد إلى باريس في نهاية عام 1944 وهو أكثر تمسكاً برأيه القائل إن الأزمة الجزائرية في طور التكون وإن عدد عناصرها المكونة عشرون كما سبق الحديث عن ذلك في مستهل هذه الدراسة.

فمنذ اللحظات الأولى، بادر الحزب الشيوعي الفرنسي إلى المطالبة "بتسليط أشد العقوبات على منظمي التمرد وأعوانهم ممن قادوا المسيرات"(119)كما أنه لم يتردد في اتهام قادة الحركة الوطنية بالعمالة للنازية ولغلاة الكولون لأنهم "خدعوا جماهير المسلمين بسعيهم إلى إحداث القطيعة بين السكان الجزائريين وشعب فرنسا"(120).

وركب الحزب الشيوعي الجزائري موجة رائده الحزب الشيوعي الفرنسي فراح يكيل الاتهامات لإطارات حزب الشعب الجزائري محملاً إياهم مسؤولية إراقة الدماء ومدعياً أنهم يعملون في ركاب النازية ويطبقون تعليمات هتلر "التي لاتخدم سوى مصالح الاقطاعيين الذين ينادون بالانفصال عن

فرنسا"(121).

وإذا كان السيد عمار أوزقان، الذي كان أميناً وطنياً للحزب في ذلك الوقت قد كتب في Liberte يصف قادة حـزب الشـعب الجزائري بالمجرمين عملاء الفاشية والمغامرين الذين أسقطوا قنـاع المسـلمين والوطنـيين المـزيفين(122)، "فـإن السـيد كابـاليرو (Caballero) وهو أمين وطـني آخر لم يجد مانعـاً من اتهـام المطـالبين باسـترجاع الاسـتقلال الوطـني بالعمالة للأمبريالية عن وعي أوبكيفية غير واعية"(123).

من هذا المنطلق، فإن قيـادة الحـزب الشـيوعي الجزائـري تنكر على حركة مـايو 1945 طابعها الثـوري وتحصـرها، فقـط، في إطار التظاهر من أجل الخبز، وعليه فهي تـرى أن الجـرائم المرتكبة من طـرف أمثـال أشـياري نـائب عامل العمالة بقالمة إنما هي دفـــاع عن النفس وحماية لأمن الســكان، وتقر أن الميليشيا ومصالح الشـرطة والأجنـاد على اختلاف وحـداتهم لم يتجاوزوا حدود ماكـان مطلوبـاً منهم. وحـتى بعد مـرور الـزمن، فإن الشيوعيين ظلـوا متمسـكين. بمـوقفهم الخـاطئ والقائـل: "إن حزبنا كذب وجود ثورية عربية: لاوجود لثورة عربيـة، ولكنها مؤامرة فاشية، ولقد أشار الحزب يومها، إلى مايجب فعله ليعم الأمن في الجزائـر: تزويد السـكان المسـلمين بالغـذاء وتشـديد العقـاب على المقـاتلين الهتلـيريين الـذين سـاهموا في أحـداث الثامن من مايو، واعتقـال المسـؤولين الحقيقـيين الـذين كـانوا، بـالأمس يـزودون "رومـل" وطـرد المـوظفين السـامين من مناصبهم"(124).

وعلى الـرغم من هـذه المواقف المتفرقـة، فـإن الحــزب الشيوعي الجزائري قد تأثر إلى حد بعيد بكل ماجرى في إطــار حركة مـايو الثوريـة، وتأكد من خلال التضـحيات الـتي أقـدمت عليها جمـاهير الشـعب الجزائـري، أن تحليلاته خاطئة بالنسـبة لواقع الجزائر ومستقبلها، ولذلك، بادرت قيادته إلى اتخـاذ عـدد من التدابير الرامية إلى تقليص الهوة الفاصلة بين أيـديولوجيتها والأيديولوجية الوطنية..

وتعـود بـدايات هـذا التوجه الجديد إلى مسـتهل شـهر يوليو 1945، عندما أصبحت أدبيات الحزب تقتصر على إدانة القـادة الوطنيين وتطالب بضرورة العفو عن "الجحافل المغـرر بها من الجزائـــريين"، ثم تطـــورت تلك الأدبيـــات مع حلـــول شـــهر أغسطس(آب) الذي شاهد، في يومه الثاني عشر، صـدور بيـان عن اللجنة المركزية تضـــمن على وجه الخصـــوص المطالبة بإطلاق سراح ضـحايا القمع الأعمى وإعـادة النظر في الأحكـام الصـادرة عن المحـاكم الاسـتثنائية وبإلغـاء المنـدوبيات المالية واستبدالها بمجلس جزائري(125).

لكن الإشارة إلى ذلك التطـور الـذي يمكن اعتبـارم إيجابيـاً بالمقارنة مع المواقف الشيوعية السابقة لاتعني، أبداً، أن قيادة الحـزب الشـيوعي الجزائـري قد ابتعـدت، كليـة، عن المحـاور الأساسية التي تبنى عليها توجهات الحزب الرئيسية، بل أن بيان

شهر أغسطس المذكور نفسه قد استلهم في حل عناصره فكرة "الأمة الجزائرية التي في طور التكوين" وتوقف، طويلاً، عند ضرورة اتحاد الأوربيين والمسلمين واليهود، لمواصلة السير الحثيث في الطريق المؤدى إلى تشكيل مجموعة وطنية جزائرية تكون قادرة على أن تعيش حياتها الخاصة"(126). لا يهم أن تكون تلك "المجموعة الوطنية" مكونة من الكولون المتوسطين والصغار (العنصر الأوربي) والفلاحين والخماسين (العنصر الإسلامي) والموظفين والتجار (العنصر اليهودي) مادام الهدف ليس هو استرجاع السيادة المغتصبة وإقامة الجمهورية الجزائرية المستقلة، وإنما هو "دعم التحالف المثمر مع الشعب الفرنسي في كفاحه من أجل إقامة جمهورية حقيقية"(127).

▪▪

▪ الهوامش

1-نحن نفضل هذه التسمية على "الحرب العالمية الثانية"، "لأن الدول الامبريالية هي التي أشعلت فتيلها لأسباب توسعية في أساسها أو لتصفية حسابات بينها. أما بقية العالم المستعمر (بفتح الميم) بطريقة أو بأخرى، فإنه يحمل أعباءها مرغماً، ولذلك من اللامعقول أن نظل تابعين لمؤرخي الاستعمار فيما وضعوه من مصطلحات ومفاهيم تقوم بأدوار حاسمة في تعليل التاريخ.

2-تعني بذلك خاصة السيد الحاج مصالي الذي كان مجبراً على الإقامة بقصر الشلالة (ريفيل سابقاً) والشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي كان بنفس الصفة في قرية أفلوفي الجنوب الغربي من البلاد.

3-المقصود بهؤلاء هم إطارات حزب الشعب الجزائري وهم كثر.

4-نذكر على وجه الخصوص السيد فرحات عباس.

5-تم تحرير هذا البيان يوم 10/2/1943 وسلم مباشرة إلى ممثلي الحلفاء في الجزائر العاصمة ثم نقل بطريقة خاصة يوم 31/3/1943 إلى السيدة بايروتون (Peyrouthon) الحاكم العام الذي استنكر بعض أجزائه وطلب ملحقاً تصحيحياً فسلم إلى خلفه الجنرال كاترو (catroux) يوم 11/6/1946.

6-في هذا المجال ينبغي الرجوع خاصة إلى القانون الصادر بتاريخ 24/4/1833، والأمرية المؤرخة بيوم 22/7/1834 والمرسوم الموقع بتاريخ 23/8/1898 وكذلك قانون فيفري سنة 1919 والأمرية الصادرة بتاريخ 15/12/1945.

7-جورج كاترو، من مواليد ليموج سنة 1877، كان حاكماً عاماً للهند الصينية سنة 1940، انضم إلى الجنرال ديغول فعينه سنة 1941 مندوباً سامياً على سوريا ثم خلفاً للسيد بيروتن في جوان 1943. وعندما وضعت الحرب أوزارها عين سفيراً لفرنسا لدى الاتحاد السوفياتي، عينه في مولي وزيراً مكلفاً بالجزائر سنة 1956 لكن المعمرين رفضوه فلم يلتحق.

8-هو أوغستين بارك والد جاك بارك، وقد أدى دوراً في تجذير الاستعمار ببلادنا.

9-كانت المجموعة مشكلة من: الدكتور عبد النور طمزالي، الدكتور ابن جلول، الدكتور لخضاري، والسادة: عبد السلام طالب، خيار غراب، خليل طمزالي، شنتوف عده، أحمد فرنسي، روني فضيل، حسان

باشترزي، عباسة وابن علي شريف.

10-يزعم الجنرال ديغول في "مذكراته عن الحرب" أنه بينما كان يلقي خطابه كان الدكتور ابن جلول ومعه عدد من المسلمين يبكون من الفرح.

11-لكن كلوه كالووجان روبرت هنري في "نصوص الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1945" ص:171 يشيران إلى أن القرار مؤرخ بيوم 19/12/1943.

12-تكونت اللجنة من اثني عشر عضواً نصفهم من المسلمين وهم: شيخ العربي بوعزيز بن قانة، الشيخ الطيب العقبي، قاضي عبد القادر، الدكتور ابن جلول، الدكتور عبد النور طمزالي، روني فضي.

13-مرسوم اقترحه وزير العدل الفرنسي أدولف كريميو (Adolphe Crémieux)، وصدر في شهر أكتوبر سنة 1870 لتمكين يهود الجزائر من الجنسية الفرنسية. ألغي سنة 1940 بعد انهزام فرنسا.

14-commission chargee d'etablir un programme de reformes politiquesociales et economiques en faveur des musulmans francais s'Algerie Alger imprimerie officelle, 1944 Tome 2 page 66 et suivants.

15-نفس المصدر.

16-نفس المصدر.

17- M GAZEF, a la recherche d'une nouvelle politique coloniale en 194 paris, 1972, page 271 et suivants.

18-كان ذلك أمام المجلس الاستشاري، وكان ممثل الحزب الشيوعي هو السيد أندريمارسي (Andre Mercier)، انظر جريدة ليبرتي (liberte) الصادرة بتاريخ 20/1/194

19- Akrouf (Daoud) aux origines su FL.N. les amis du manfiest, et de liberte, Alger, 1967, page 105.

20-يذكر السيد فرحات عباس بهذه المناسبة أن الحاج مصالي، بعد أن أعطاه موافقته، حذره قائلاً: "أن فرنسا لن تعطيك شيئاً. إنها لاتخضع إلا للقوة، ولاتسلم إلا مايتنزع منها انتزاعاً". انظر: Lanuit coloniale ص152-21 جاءت هيكلة "أحباب البيان والحرية" على النحو التالي:

المكتب المركزي أو

المكتب السياسي

المؤتمر

اللجنة المركزية

اتحادية عمالة قسنطينية اتحادية عمالة الجزائر اتحادية عمالة وهران

الفروع

-21

22-قرأت في أرشيف السيد فرحات عباس التقرير المقدم للمؤتمر المنعقد بالجزائر أيام 2-3-و4 مارس 1945. أن عدد المنخرطين بلغ نصف مليون موزعين على 163 فرعاً أكثر من نصفها في عمالة قسنطينية.

23-تشكل مكتب الجمعية في ذلك الوقت من أمثال عبد الرحمن كيوان ومراد بن أونيش ومحمد ساطور وبسرعة كبيرة أنشأت الجمعية بمساعدة الحزب، فروعاً لها في سائر كبريات مدن الجزائر.

24-تكون مكتب الرابطة من مناضلين في مقدمتهم ابن يوسف بن خدة وشوقي مصطفاي وعمر بن مبخوت.

25-كـانت الطباعة تتم في بيت المناضل لـزرق في Fontaine Franiche تحت المسؤولية السياسية للمناضل محمد طـالب الـذي كان عضواً بالمكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري المحلول. أما الأقلام فكانت كثيرة ومن أبرزها: حسين عسله، مفـدي زكريـا، محمد الأمين دباغين، محمود عبدون...

26-انظر الجزائر الأحداث الصادرة بتاريخ 4-9 مايو 1969.

27-انظر نص المذكرة مترجماً إلى الفرنسية في

Claude collot-Jean Robert Henry Le

28- mouvenent nationl Algerien, Textes 1912-1954, OPU Alger SD P191 et suivants.

دامت الجمهورية الثالثة في فرنسا من يـوم 4/9/1870 إلى يـوم 10/7/1940 كـان أول رئيس فيها هو أدولف تيـار (Adolphe Thiers) الـذي حكم من يـوم 30/8/1871 ليـوم 24/5/1873، أما آخر رئيس فيها فكـان ألبـار لـوبران (Albert Lebrun) الـذي حكم يوم 15/4/1939 إلى يوم 10/7/1940.

29-انظر نص اللائحة في كولو المصدر السابق، ص187.

30- المصدر نفسه، ص203.

31-انظر نص البيان في نفس المصدر، ص:188 ومابعدها.

32-انظر جريدة لبيرتي (Liberte) في عددها الصادر بتاريخ 14/9/1943

33- انظر نص التقرير العام الذي قدمه السيد عمار أوزقان إلى الإطارات المشـاركة في النـدوة المركزية للحـزب الشـيوعي المنعقـدة بقاعة الماجستيك (الأطلس حالياً) يومي 23و 24/9/1944.

34-انظر جريـدة لومـانيتي Lhumanite في عـددها الصـادر بتـاريخ 25/10/1935

35- المصدر نفسه .

36-بغـول (يوسـف)، "بيـان الشـعب الجزائـري. مسـاهمته في الحركة الوطنية "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصـادية والسياسـية، ج11، الصادر في شهر ديمسمبر 1974 ص215 ومابعدها.

37-لقد استغل الشـيوعيون نفـوذ الحـزب الشـيوعي الفرنسـي، في ذلك الحين، ليلتمسـوا تسـليط القمع البوليسي على الإطـارات القيادية لحزب الشعب الجزائري، كما جاء ذلك في تقرير السيد عمار أوزقان إلى الندوة المركزية التي عقدها الحزب الشيوعي بالجزائر العاصـمة يوم 23/9/1944.

38-كان السـيد فرحـات عبـاس هو المـدير المسـؤول، أما رئاسة التحرير فقد أسندت إلى السيد عبد العزيز كسـوس الـذي كـان يتمتع بتكـوين سياسي كبـير وتجربة نقابية واسـعة بالإضـافة إلى قلم طبع وأفكـار واضحة.

39-هناك من يدرك أن السـحب، في نهاية الفصل الأول من سـنة 1945، بلغ 130.000 عـدد، لكننا نسـتبعد ذلك لأن الأمية المتفشـية في ذلك الـوقت لم تكن تسـمح بوجـود مثل هـذا العـدد من القـراء لجريـدة واحدة.

40-انظر نشـرة اللجنة الفرنسـية للتحرير الوطـني الصـادرة بتـاريخ 1/10/1944.

41-رئيس هذه اللجنة هو محمد طالب، عضو اللجنة المـديرة للحـزب، أما أعضـاؤها فكـثر وتتفق معظم الروايـات على الأسـماء التاليـة: عبد الرحمن ياسين، موسى بوالكروا، رشـيد وأعمـاره، مسـعود بوقـدوم، علي زاوي، عمر حمزة، عمار مسعودي وأحمد فايته.

42-انخـرط في صـفوف نجم شـمال إفريقيا سـنة 1933، وعين عضـواً باللجنة المديرة لحزب الشـعب الجزائـري منذ تأسيسه لكنه اسـتقال

في بداية سنة 1939 استجابة لطلب الحاج مصالي الذي كان قد قرر فصل أعضاء كل المجموعة "حفاظاً على الحزب "خاصة بعد أن علمت السلطات الاستعمارية بوجود لجنة شمال أفريقيا للنشاط الثوري". عاد إلى العمل الحزبي مباشرة بعد اندلاع الحرب الامبريالية الأولى. يعود الفضل إليه في إصدار (L'caction Algerienne) سنة 1944 توفي يوم 15/2/1952.

43-تجدر الإشارة إلى أن الرجلين اللذين كانا عضوي اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري قد توليا تسيير البرامج التي كانت "الإذاعة الدولية" Radio Mondial تبثها في اتجاه شمال أفريقيا. وبفعل تلك البرامج أعلن الأجناد المسلمون، المتمركزون بالحراش، عن تمردهم يوم 25/1/1941.

44-كان الحاج مصالي سجيناً عندما اندلعت الحرب الامبريالية الثانية، وقد أطلق سراحه يوم 27/8/1939 ثم أعيد إلى السجن صحبة سبعة وعشرين إطاراً قيادياً يوم 4/10/1939. وفي يوم 8/6/1940، ألقى القبض على ثلاثين إطاراً آخر.

45-نذكر من بين هؤلاء الشباب الذين فرضوا أنفسهم على ساحة النضال: "محمد طالب، حسين عسله، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، محمود عبدون، محمد شرشالي، عبد الحميد سيد علي، عبد المالك تمام وعلي حليت.

46-من مواليد شرشال سنة 1917، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1939، بعد حله وقد استطاع بحكم ثقافته ونشاطه أن يصبح الرئيس الفعلي له في غياب الحاج مصالي ورفاقه من المؤسسين. عرضت عليه قيادة الثورة قبل اندلاعها بأيام قلائل لكنه رفض العرض وألقي عليه القبض يوم 5/11/1954 وبعد إطلاق سراحه استدعته جبهة التحرير الوطني ليكون مسؤولاً على مندوبيتها في الخارج عضواً للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم عضو لجنة التسويق والتنفيذ سنة 1957 وعندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أسندت له وزارة الخارجية في سنة 1963 فتح عيادة طبية بمدينة العلمة واعتزل كل نشاط سياسي.

47-كانت الكتابات المذكورة تجسد المطالبة بإطلاق سراح الحاج مصالي وتحرير الجزائر ودعوة الجماهير الشعبية إلى الالتفاف حول حزب الشعب الجزائري. وفي إطار حملات التوعية والتبرية كان الشباب يحاربون الخمر والقمار ويدعون إلى تعمير المساجد والنوادي والمدارس.

48-من أبرز قادتها، في ذلك الوقت، محمد بلوزداد، سعيد عمراني، مراد ديدوش، عبد الرحمن سماعي وعبد الرحمن طالب.

49-من بين قادة هذا التنظيم تجدر الإشارة إلى محمد طالب، عبد الرحمن ياسين، حموبوتليليس والشاذلي المكي.

50-انظر الحديث الذي أجراه الدكتور محمد شفيق مصيلح مع كل من السيدين سعيد عمراني وعبد الحميد سيد علي والمنشور موجزاً في: Ideologie politeque et mouvement national en Algere, p15.

51-لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر كتابنا جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1964) المسار والفكر، ص:47 ومابعدها.

52-بغول، ص:152.

53-ليبرتي (Liberte) في عددها الصادر بتاريخ 7/6/1945 تؤكد على أن ماوقع في عام 1945 إنما هو "مؤامرة فاشية حبكها الخونة من كل جنس ودين أي حزب الشعب الجزائري، حزب الشعب الفرنسي، الموظفون السامون في حكومة فيشي الذين ظلوا في مناصبهم بمساعدة الإقطاعيين".

54-انعقدت ندوة سان فرانسيسكو ابتداء من يوم 24 أبريل، فوضعت ميثاق الأمم المتحدة لكنها لم تنظر في القضية الجزائرية.

55-هؤلاء المندوبون هم Vallet: من وادي العثمانية، Lavie من قالمة، Fournier من خراطة، Mayer من أولاد رحمون، Deyron من سوق أهراس و Cusin من عزابة.

56- SARRASIN (P.E) la crise Algerinne, Paris 1949, p: 203

57-عباس، (فرحات)، حزب الجزائر وثورتها- ليل الاستعمار نقله إلى العربية: أبو بكر رحال، ص185.

58- المصدر نفسه.

59-في نهاية المقابلة أخبر الحاج مصالي أن المناضل: بناي واعلي هو المكلف بتهريبه فأعطى موافقته وشرع في الاستعداد لذلك، لكن السلطات الاستعمارية داهمته وأفشلت العملية.

60- PAILLAT (claude), vingt ans qui dechirerent la france, t1, Le Guepier, Paris 1967, P.54.

61-انظر تقرير السيد كازان أمين عام الولاية العامة المؤرخ بيوم 17/5/1945 والموجود في محفوظات أكس بروفانس تحت رقم 9465، وكذلك السيد Paillat المصدر السابق.

62-محاضرة السيد الشاذلي مكي في النفق الجامعي بالعاصمة يوم 8/5/1969. ولقد أكد المحاضر أنه كان شخصيا ضمن الوفد الذي كان يضم إلى جانبه كلاً من حسين عسله والحاج شرشالي.

63- PAILLAT (Claude), Lechiquier d'Aler, Avantage a vichy, t1, p.337.

64-يبدو من خلال الوثائق المعتمد عليها من طرف الكاتب أن مرفي في الحقيقة، لم يقم سوى بتأكيد الشرطين اللذين وضعهما الجنرال جيرو مقابل تعاون فرنسا مع الأمريكان.

65-انظر لائحة المكتب المركزي في Egalité الصادرة بتاريخ 10/4/1945.

66-حديث أجريته في بيت الشيخ الحسين بن الميلي يوم 1/5/1981 مع كل من السادة: محمد الأمين دباغين وأحمد بوده ومسعود بوقموم وكلهم مسؤولون قياديون في حزب الشعب الجزائري.

67-حسب اللقاء الذي أجريناه مع المناضل سويلح الهواري الذي كان من القادة البارزين في ذلك الوقت، والذي أكد لنا أن مظاهرة وهران لم تكن أقل قيمة من مظاهرة العاصمة.

68-بعض الكتاب أو المؤرخين الذين عالجوا الموضوع لايذكرون محطة بلكور، لكن ذلك خطأ، لأن معظم المؤطرين وفي مقدمتهم محمد بن الوزداد كانوا من هناك، وقد عمل هذا الأخير على أن ينطلق عن بلكور موكبان حتى تنشغل الشرطة الاستعمارية بالأول الذي قصد ساحة أول مايو الحالية ويتمكن الثاني من التوجه بسهولة إلى ساحة البريد المركزي

69-نورد هذه العمليات من الحديث الذي أجريناه مع السيد أحمد بوده بتاريخ 8/12/1985.

69-يذكر السيد أحمد بوده أن الشهداء في ذلك المكان كانوا أربعة مضيفا. أحمد بوعلام الله وعبد القادر قاضي.

70-من بين القياديين الذين ألقى عليهم القبض تجدر الإشارة إلى: أحمد مزغنه وحسين عو محمد هني وعبد الرحمن صفير.

71-كان المنشور مؤرخا بيوم 3/5/1945 ومما جاء فيه "إن الاستفزاز صادر عن حزب الشعب الجزائري الذي يأتمر بأوامر هتلر من برلين. نفس هتلر الذي يذبح ويعذب الجنود الأشاوس العاملين في صفوف الجيش الفرنسي وذلك دون تمييز بين المسلمين والأوروبيين...

حـــزب الشـــعب الجزائـــري، إذ ينشر في العمـــالات الثلاث شـــعارات اســـتغلال الجزائر والجيش الجزائـــري وإذ أقـــدم على تنظيم هـــذه الاضـــطرابات إنما ذلك على أنه الحـــزب الـــذي يطبق التعليمـــات الـــتي يبثها الهتليريون بواسطة الإذاعة النازية.

72-Bulletin mensuel

73-74 انظر نص المنشـــور في مركز دراســـات الحـــرب العالمية الثانية بباريس، ملف تيبار. dinformation, Prefecture dAlger, mai 1945"

75-لقد كـــانت قيـــادة حـــزب الشـــعب الجزائـــري تـــدرك أن الســـلطات الاســـتعمارية لن تسمح لها بالمشـــاركة في الاحتفـــالات نظـــراً لكـــون الحـــــزب ينشط في الســـــرية فقط ولأن مواقفه متشـــــددة ومطالبه مرفوضة مسبقاً. أما المؤسسات المقصودة فهي: البرلمان الوطـــني، والجيش الشعبي على وجه الخصوص.

76-"Bulletin mensuel dinformation" Prefecture dAlger, mai 1945.

77-لقد قـــال الحـــاكم العـــام إلى الســـيد فرحـــات عبـــاس فيما بعـــد: "إنـــني سلمتكما إلى الجيش لحمايتكما من انتقام الكولون" انظر:

78- Benyoucef, Benkhedda, Les origines du ler november 1954, Edition Dahleb Alger 1989, P101.
نذكر على سبيل المثال: سطيف، سكيدة وبسكرة.

79-انظر خاصة: عياد ثابت في:

in RASJPE, n:4, 1972 pp "Le 08 mai 1945: Jaquerie ou revendicatiagraire" 1007-1016 وكذلك محفوظ قداش في:LE 08 mai 1945, Paris Ed du centenaire 1975.

80-ابن يوسف بن خده، نفس المصدر، ص100.

81-نفس المصدر.

82-في إطـــار إجـــراءات الـــترهيب، أقـــدمت الســـلطات الاســـتعمارية على اعتقال أعداد كبيرة من المناضـــلين بتهمة المســـاس بـــأمن الدولة من خلال توزيع البيانات والمنشورات بـــدون تـــرخيص. وفي نفس الإطـــار، أيضاً، ألقي القبض على مجموعة من صف الضباط الجزائـــريين بتهمة المشاركة في الاعداد للتمرد.

83-بايا (كلوه)، نفس المصدر، ص52.

84-جـــاء في جريـــدة الحرية (Liberte) الصـــادرة بتـــاريخ 21/2/1946 أن الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية قد احتجت على عمليات الإبـــادة الـــتي تعـــرض لها الجزائريـــون في شـــهر مـــايو 1945، وذكـــرت في لوائحها أن "كاربونال بدأ يعد فرق الميليشيا ســـتة أشـــهر قبل الثـــامن من مايو 1945".

85-عباس (فرحات)، ليل الاستعمار الطويل، ص154.

86-نفس المصدر.

87- "Rapport Tubert" in reve Algerienne des Sciences juridiques economiques et politiques (rasjep), volune 9 n4 december 1974, P288-289.

88-بغول (يوسف)، "بيان الشعب الجزائـــري" نفس المصـــدر، المجلد 11، ديسمبر 1974، ص262 ومابعدها.

89-مع العلم أن مـــوريس تـــوريز (Maurice Thorez)ـ الأمين العـــام للحـــزب الشـــيوعي الفرنسي كـــان نائبـــاً لـــرئيس الحكومة في ذلك الوقت.

90-ابتدأت المسيرة على الساعة الخامسة بعد الظهـــر، أما فـــرق الجيش فإنها وصـــلت إلى عين المكـــان على الســـاعة السادســـة. ففي ظـــرف

ساعة فقد أعطيت الأوامر واستشيرت القيادات وتم الاستعداد ووقع الخروج من الثكنة.

91-عباس (فرحات) نفس المصدر، ص154، كذلك Tixier Adrien في كتابه

Un Programme, des reformes pour l'Algerie, Paris,1947, P.6.

92-Yousfi (mhamed), l'Algrie en marche, t1, Alger 1985, P59. وكذلك شهادة السيد إبراهيم حشاني التي استثنيناها منه يوم 25/4/1979 عندما كنا نعد دكتوراه الدولة حول "جبهة التحرير الوطني الجزائرية": المسار والفكر.

93-تيكسي، نفس المصدر.

94-نعني بذلك خاصة الطابور المغربي والوحدات المكونة في أغلبها من السينغاليين. وفي هذا الإطار لابد من التذكير بما أورده السيد أحمد بوده من أن الطابور المغربي المكون من 200 جندي والمعسكر بنواحي مدينة الأربعاء كان قد وعد بالانضمام كاملاً إلى القوات الوطنية عندما تنفجر الثورة "لقاء أجريناه مع السيد بوده في بيت الشيخ الحسين بن لميليوم 8/12/1985.

95-انظر ملف قازان: التقرير رقم 12/4 الصادر بتاريخ 11/5/1945 عن قائد مجموعة الدرك الوطني ببني عزيز.

96-Bernard (jh.pil), Les deux villes de tenes et de Boumaza, Alger 1864, P.166.

97-نفس المصدر.

98-مستعمرة فرنسية تقع شرقي أوستراليا. استولت عليها فرنسا في القرن 18.

99-بيرار، نفس المصدر.

100-يايا، ص35.

101-البريد الجزائري (le courrier algerien) الصادر بتاريخ 26/5/1945.

102-انظر تقرير الجنرال تيبار، ص22.

103-ذي ستارز أند ستريبز (the stars and stripes) العدد الصادر بتاريخ 31/5/1945.

104-أورد الزميل علي تابليت، خطأ، في مجلة الذاكرة، عددها الثاني بتاريخ مايو 1995، ص:68 أن المجاهد الاسبوعية هي التي قدرت الضحايا بعدد ثمانين ألف، وذلك في عددها الصادر بتاريخ 8 مايو 1985.

105-دارناند جوزيف (Dernand Joseph) سياسي فرنسي من مواليد 1897 وضع تحت تصرف القوات الألمانية، إبان احتلال فرنسا، فأسس المليشيات المناهضة للمقاومة سنة1943 وحينما تم تحرير فرنسا نفذ فيه حكم الإعداد في يوم النصر.

106-مقتطف من المنشور الذي وزعه السيد فرحات عباس بمناسبة فاتح مايو 1946. انظر النص الكامل في كولو، ص:219. وذلك في بريد الجزائري الصادر بتاريخ أول مايو 1964، وفي صارزان: الأزمة الجزائرية، ص:208، ومابعدها.

107-كلود يايا، المأزق (le guepier) ج1، ص:56.

108-مذكرات الأمل، ج1، ص:58.

109-كانت القيادة مكونة من: الدكتور محمد الأمين دباغين، محمد طالب، أحمد بزغنة، محمود عبدون والحاج شرشالي.

110-مثل زروالي محمد في منطقة القبائل وأحمد بن مهل في ناحية

الجنوب.

111-ظلت المعـارك تـدور رحاها إلى غاية منتصف شـهر جـوان سـنة 1945.

112-بريد الجزائري، العدد الصادر بتاريخ 2/4/1946.

113-بريد الجزائري، العدد الصادر بتاريخ 26/5/1946.

114-ابن عامل عمالة الجزائر قد استدعى، في الواقـع، كلاً من السـادة: الشـيخ البشـير الإبـراهيمي، الشـيخ العـربي التبسـي، عبد العزيز كسوس، أحمد بومنجل، قـدور سـاطور، عبد القـادر ميمـوني ومحمد خير الدين، لكن النص الذي لم يكن طويلاً، إنما كان من صياغة أحمد بومنجل وعبد العزيز كسوس.

115-انظر نص النداء في النشرية الإخبارية الشهرية الصادرة بتاريخ مـايو 1945، عن عمالة الجزائر.

116-كـان شـون هو المسـؤول عن التجسس على الجزائـريين والمكلف بخرق صفوف الحركة الوطنية.

117-انظر تقرير الوالي العام في يايا، ص:78.

118-نفس المصدر.

119-لومانيتي، عددها الصادر بتاريخ 12/5/1945.

120-LHUMANITE، عددها الصادر بتاريخ 16/5/1945.

121-انظر ليـبرتي وألجي ريبيبلكـان في عـدديهما الصـادرين بتـاريخ 12/5/1945.

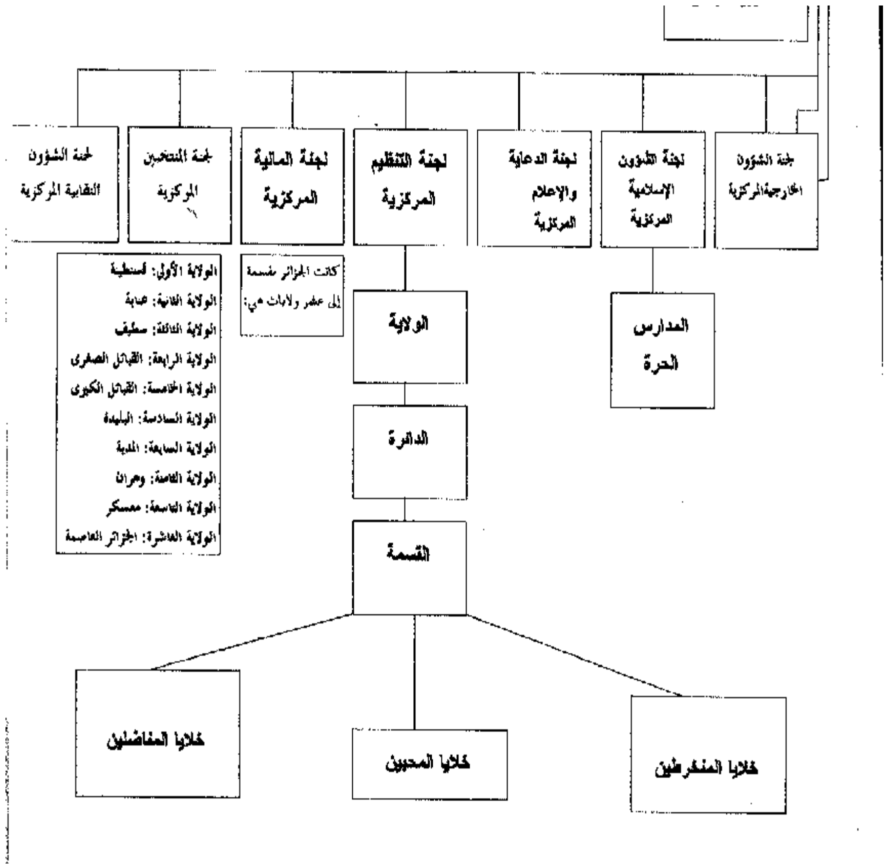
122-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 16/5/1945.

123-جاء ذلك في خطاب ألقاه بمناسبة انعقـاد المـؤتمر في شـهر جـوان 1945، وقد قـال بـالحرف الواحـد: "إن الـذين يطـالبون باسـتقلال الجزائر إنما هم، بـوعي أو بغـير وعي، عملاء أمبريالية أخـرى ونحن لانريد استبدال حصاننا الأعور بحصان أعمى".

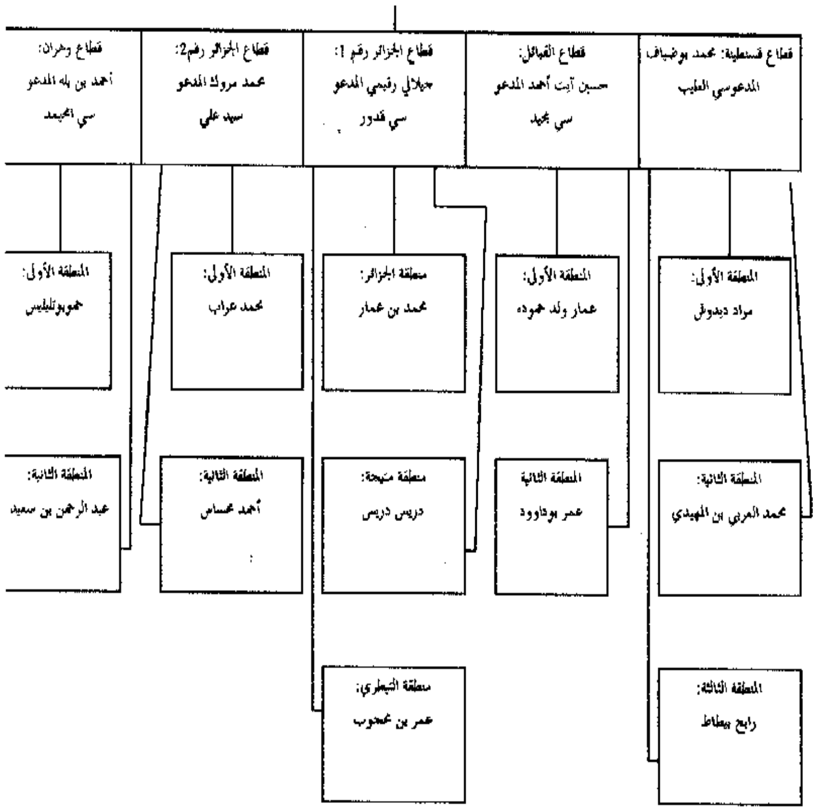
124- PCA, histoire de huit annees de combat, 1937-1946, Alger 1946, P.128.

125-انظر كولووهنري (Collot et Hinry)، ص: 210.

126-127- نفس المصدر.



لجنة الشؤون الخارجية المركزية
لجنة الشؤون الإسلامية المركزية
لجنة الدعاية والإعلام المركزية
لجنة التنظيم المركزية
لجنة المالية المركزية
لجنة المنتخبين المركزية
لجنة الشؤون النقابية المركزية
المدارس الحرة
الولاية
الدائرة
القسمة
كانت الجزائر مقسمة إلى عشر ولايات هي:
الولاية الأولى: قسنطينة
الولاية الثانية: عنابة
الولاية الثالثة: سطيف
الولاية الرابعة: القبائل الصغرى
الولاية الخامسة: القبائل الكبرى
الولاية السادسة: البليدة
الولاية السابعة: المدية
الولاية الثامنة: وهران
الولاية التاسعة: معسكر
الولاية العاشرة: الجزائر العاصمة
خلايا المنخرطين
خلايا المحبين
خلايا المناضلين


قطاع قسنطينة: محمد بوضياف
المدعوسي الطيب
قطاع القبائل:
حسين آيت أحمد المدعو
سي مجيد
قطاع الجزائر رقم 1:
جيلالي رقيمي المدعو
سي قدور
قطاع الجزائر رقم2:
محمد مروك المدعو
سيد علي
قطاع وهران:
أحمد بن بله المدعو
سي الحميد
المنطقة الأولى:
مراد ديدوش
المنطقة الأولى:
عمار ولد حموده
منطقة الجزائر:
محمد بن عمار
المنطقة الأولى:
محمد عراب
المنطقة الأولى:
حموبوتليليس
المنطقة الثانية:
محمد العربي بن المهيدي
المنطقة الثانية
عمر بوداوود
منطقة متيجة:
دريس دريس
المنطقة الثانية:
أحمد محساس
المنطقة الثانية:
عبد الرحمن بن سعيد
منطقة التيطري:
عمر بن محجوب
المنطقة الثالثة:
رابح بيطاط

تطور التشكيلات السياسية الجزائرية
في الفترة مابين 1946و1954

يرى معظم المؤرخين وجميع الذين كتبوا في تـاريخ الجزائر المعاصر، حتى اليوم، أن حركة مـايو 1945 هي الـتي أنضـجت فكـرة الكفـاح المسـلح في أواسط الحركة المصـالية وشـكلت القاعدة الأساس لانطلاق ثـورة نوفمـبر 1954. إن هـذا الـرأي- المنقـول والمتناقـل- بعيد كل البعد عن أن يكـون هو الصـواب، بل أن إخضاعه للمقاييس العلمية التي تتحكم عادة في البحوث الجـادة، سـوف يـبين بكل سـهولة أن فيه إجحافـاً كبـيراً لجهد الـرواد من المناضـلين الـذين آمنـوا مبكـرين، بفكـرة الكفـاح المسلح كأفضل وسيلة لاسترجاع الاستقلال الوطني، وبذلوا كل مافي وسعهم من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

فالقرن التاسع عشر، في ثلثيه الأخيرين، قد شـاهد مقاومة شعبية مسلحة في أماكن متعـددة من البلاد وفي فـترات زمنية مختلفة، وإذا كنا، هنا، في غـير حاجة إلى تعـداد تلك المقاومـة، فإننا، بالمقابل، نعتقد مفيداً الإشارة إلى أنها كانت تندلع، دائماً، تحت إشراف وبقيادة الطلائع المثقفـة، الأمر الـذي جعل الإدارة الاستعمارية تبذل كل ما في وسـعها من وسـائل القمع والإبـادة من أجل القضاء على مصادر الثقافة الوطنية التي كـانت تتـولى نشر الوعي في أوساط الجمـاهير، وتـؤمن للإنسـان الجزائـري مناعة تحميه من إصـابات الاعتـداءات العقائدية والفكرية الـتي كانت جزءاً مهماً من مخطط الغزو الاستعماري.

لقد كان الجيش الفرنسي، كلما خرج منتصـراً من معركـة، وكلما تمكن من إخمـــــاد مقاومـــــة، يوجه آلته التدميرية إلى المدرسة الجزائرية بجميع أنواعها وإلى المسجد الجامع خاصـة، بعد أن يتــولى قادته نهب المكتبــات وإتلاف ماتعــذر حمله من نفـائس المخطوطـات والكتب، وفي ذات الــوقت، تشن حملة واسعة النطاق قصد التنكيل بالأحياء من المثقفين الـذين كثـيراً مايرغمون على الهجرة إلى البلاد العربية الإسـلامية أويسـاقون إلى سجون فرنسا في سائر مسـتعمراتها النائية إلى جـانب كل ذلك، تؤمم الأوقاف، في جميع المستويات ثم توزع الغنائم على الغزاة وعلى من تميز بالعمالة من أعوانهم.

ومما لاريب فيه تلك الأعمال التخريبية التي كانت تبدو، في الظاهر، موجهة ضد أعداد معلومة من الأفراد أو ضد أشياء تكاد تكـــون غـــير ملموســـة، إنما هي في الواقع أخطر من العمل العسكري الذي كان يـاتي على الأخضر واليـابس بالإضـافة إلى مايتسبب فيه من قتلى ومعطـوبين وأرامل وأيتـام. وتكمن تلك الخطـورة في القضـاء على المصـادر الثقافية وإلغـاء المثقفين بشـــتى الوســـائل إنما تظهر نتائجه في الأمد البعيد وهي تتمثل

في حرمان البلاد من الإنتـاج الفكـري الأصـيل الـذي يكـون في أسـاس تكـوين المـواطن الصـالح الـذي لابد منه لبنـاء المجتمع القادر على بناء الدولة القوية وحمايتها.

هكـــذا، تمكن التخطيط الاســـتعماري، بالتـــدريج وطيلة عشـرات السـنين، من تغـييب المثقف الجزائـري وتهميشـه، وبـالموازاة مع ذلك راح يصـنع مصـادر جديـدة لثقافة غربية لاعلاقة لها بواقع المجتمع، وهي الثقافة التي شرع في توظيفها ابتداء من مطلع القرن العشرين قصد تكوين من سـوف يطلق عليهم تسـمية النخبة الـتي سـتؤدي دوراً أساسـياً في محاولة ترسيخ قواعد الاستعمار وإعداد الأرضية الملائمة لنشر منظومة الأفكار التي أوصلت البلاد إلى ماهي عليه اليوم.

فـالفكر والثقافة الاسـتعماريان قد اسـتطاعا التغلب على الأصـالة في الجزائـر، وبفضـلهما تخلصت الإدارة الفرنسـية من بقايا الحـراس أمثـال الـدكتور محمد بن العربـي الشرشـالي، وتمكنت، من غرس المفاهيم والمصطلحات التي سـوف تكـون في أســاس تكــوين الإنســان الجزائــري القابل للأمر الواقع والمسـتعد للتكيف معه بـدون عقـدة. وشـيئاً فشـيئاً ظهر على الساحة السياسية خاصة عـدد من الأقطـاب الـذين لم يـترددوا، نتيجة جهلهم، في التنكر لتـاريخهم، متحمسـين لتـاريخ الآخـرين وعاملين بجد على الذوبان في صفوف الشـعب الفرنسي الـذي لم يكن مسـتعداً لـذلك، ولامرتاحـاً حـتى لمجـرد السـماح لهم بممارسة بعض الحريـــات الـــتي قد تجعل منهم أناســـاً قد يطمحـون إلى المطالبة بالمواطنة ومـايتبع ذلك من حقـوق في المساواة بجميع أنواعها.

وإذا كان هذا النهج الاسـتعماري قد حقق كثـيراً من النتـائج الـتي خططت لها فرنسا قصد التوصل إلى استئصـال الشـعب الجزائري، فإنه لم يتمكن من القضـاء، نهائيـاً، على المقاومـات الأساسـية للشخصـية الوطنية الـتي ظلت رغم كل الإصـابات، ثابتة في حزئها الشـكلي على الأقـل، وقـادرة على تـأجيج روح المقاومة لدى عدد لايسـتهان به من الإطـارات الطلائعية الـذين استطاعوا التموقع في المجـالين السياسي والثقـافي ثم راحـوا يعملون بشتى الوسائل على استنهاض الهمم ونشر الـوعي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة.

ومما لاشك فيه أن أولئك الطلائعيـــين قد نجحـــوا في جل مساعيهم، واستطاعوا، رغم العنف والإرهاب الاسـتعماريين، أن يحافظوا على تقاليد النضال بسـائر أنواعه وأن يضـمنوا تواصل حلقات المقاومة المسلحة التي يزعم تلاميذ المدرسة الفرنسية للتـاريخ أنها انتهت مع نهاية القـرن التاسع عشـر، واضـعين في طي النسيان دماء الشهداء الذين سقطوا في الأوراس والهقـار سنة 1916 وفي الأوراس والشمال القسنطيني سنتي 1934 و 1935.

على هذا الأساس، ومن هذا المنطلق نؤكد أن فكرة الكفاح المســلح في الجزائر ليست وليــدة مابعد الحــرب الامبريالية

الثانية بل وجـــدت منذ اللحظـــات الأولى للعـــدوان الفرنسي وظلت طـــوال الفـــترة الاســـتعمارية هي الوســـيلة المفضـــلة لاســـترجاع الســـيادة الوطنية المغتصـــبة؛ ولم تكن حركة مـــايو الثورية إلا واحـــدة من حلقـــات المسلسل الطويل الـــذي يـــروي للعالم جهـــاد شـــعب لم يتوقف عن دفع قوافل الشـــهداء إلى أن استرجع استقلاله سنة اثنين وستين وتسعمائة وألف.

وعنـــدما يتوقف الـــدارس عند تلك الحلقـــات يجد أن كل واحـــدة منها متمـــيزة عن الأخـــرى لكنها تلتقي جميعها حـــول الوســـيلة والهـــدف؛ وكلما مـــرت حلقة اســـتفادت التالية من إيجابياتها وسلبياتها. وظل الأمر كذلك إلى أن كان نوفمـــبر عـــام أربعة وخمسين وتســـتعمائة وألـــف. ويعنينا في هـــذا الفصـــل، أن نمسح الفـــترة الممتـــدة من شـــهر مـــارس ســـنة ست وأربعين وتسعمائة وألف إلى شهر نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألـــف. وســـوف نركز على تـــاريخ ســـائر التشـــكيلات السياســـية وتطورها في جميع الميادين.

■■■■

الفصــل الــرابع

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

في إطار العفو الشامل، الذي قررته الإدارة الاستعمارية، تم الإفراج عن السيد فرحات عباس يوم 16/3/1946 وقد كانت الفترة التي قضاها بالسجن والتي دامت واحداً وأربعين أسبوعاً كافية ليعيد النظر في تجربة حركة أحباب البيان والحرية وليتوقف، ملياً، عند مقررات مؤتمره الأول والوحيد.

وإذا كان الاعتقال التعسفي قد ساهم في حد الانطلاقة الثورية لدى ذلك الزعيم الذي ارتبط اسمه ببيان الشعب الجزائري، فإنه، بالمقابل، قد رسخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالاً داخلياً في إطار الاتحاد الفرنسي. وبمجرد خروجه من السجن راح يكثف الاتصالات بالإطارات القريبة منه سياسياً يطرح أمامهم أفكاره الجديدة ويسترشدهم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامجه السياسي الذي يجب أن يكون قادراً على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحية في أوساط المجموعتين الفرنسية والإسلامية على حد سواء. ولكي يعطي لنشاطه إطاراً قانونياً، رحل إلى فرنسا يطلب رأي ذائع الصيت Achille Mestre مدرس الحقوق بكليتي تولوز وباريس (1) حول موقف دستور الجمهورية الرابعة من إمكانية تحويل ولايات الجزائر إلى دولة تحتفظ فيها فرنسا بشؤون السيادة.

وعلى الرغم من قناعات الأستاذ أشيل اليمينية، فإنه اعترف، بعد فحص دقيق لنصوص الدستور الجديد، بعدم مخالفة الفكرة لروح النص. وكان ذلك أيضاً هو رأي السيد Charlier، أستاذ القانون العام بجامعة الجزائر(2).

هكذا، إذن، أخذ السيد فرحات عباس جميع الاحتياطات السياسية والفنية قبل أن يقوم بصياغة ذلك النداء الذي وجهه إلى الشبان المسلمين والفرنسيين بمناسبة عيد الطبقة الشغيلة في فاتح مايو سنة 1946 أي بعد خروجه من السجن بستة أسابيع فقط.

لقد كان النداء، في مقدمته، تدليلاً على براءة عباس وسعدان مما وقع في شهر مايو 1945 حيث أن الرجلين لم يطلعا على حقيقة ماحدث في شهر سبتمبر بعد أن قضيا كل ذلك الوقت في عزلة مطلقة. وتوسعا في المقدمة، قدم صاحب النداء لمحة سريعة وموجزة عن حياته السياسية التي يقول حولها: "إنه خصصها لتجسيد روح التعاون الفرنسي الإسلامي ولنشر الثقافة العصرية باعتبارها القاعدة الأساسية لذلك؛ ثم يؤكد عدم تمييزه بين المسلمين واليهود والمسيحيين لأن عقيدته السياسية كانت تأمره بذلك وتدعوه إلى النضال المتواصل في سبيل الوحدة ضمن الديمقراطية والأخوة في إطار العدالة.

إن هذه العقيدة السياسية نفسها التي ظلت تقود خطاه منذ ثلاثينات هذا القرن. ويرى أنه استطاع، بفضل صدقه في

العمل وإخلاصه للمبــادئ والمثل العليــا، أن يحقق الكثــير في مجال تقريب وجهات النظر وميادين الترقية الاجتماعية وتهدئة الخـــواطر وتوحيد معظم ذوي الإرادة الخـــيرة في البلاد، لكن الإدارة الاستعمارية بتآمرها مع الرجعية والامبريالية حــالت دون تواصل المسعى واتخذت من مايو 1945 وسيلة لتوسـيع الهـوة بين المجموعــتين الإسـلامية والفرنسـية، وذريعة للقضـاء على حركة أحباب البيان والحرية التي أجمع قضـاة التحقيق على أنها بالإضـافة إلى كونها لم تنظم أية مظـاهرة، قد اكتفت بالـدعوة إلى الهدوء والانضباط في إطار الشرعية الجمهورية"(3).

ولئن كـــانت سياسة التوحيد قد انهــــارت ومعها جهـــود المصالحة الوطنية، ووقع حل حركة أحباب البيان والحرية، فـإن روح البيــان، يقــول عبــاس، لم تمت وبفضـلها اتضـحت الرؤية وأصبحنا قادرين على التمييز بين ما كـان عليه من حالة القبـول الإمعي المعمي ومــايجب أن نــرقى إليه وصــولاً إلى الــوطن الجزائري الذي تتوفر فيه شروط المساواة والحرية للجميع(4).

والوصول إلى الوطن الجزائري يستلزم سياسة ترتكز على برنــامج جعل في مقدمتــه: لا للانــدماج، لا لسـيــادة جــدد ولا للانفصال، وعلى الرغم من أن هذه اللاءات لا تتضـمن الشـحنة الثورية اللازمة لاسترجاع الاسـتقلال الوطـني، إلا أن تبنيهـا، في ذلك الوقت، من طرف السيد فرحات عباس كان يعتبر انتصاراً كبـــيراً بالنســـبة للحركة الوطنية خاصة وأن حـــزب الشـــعب الجزائــري كـان عند تأسيســه، قد رفع نفس الشـعار من أجل استمالة من كانوا يسمون بالمعتدلين، علماً بأن ذلك اعتــبر في وقته، انحرافاً وقاد إلى استقالة السيد عمار عيمش الـذي كـان مساعداً للسيد الحاج مصالي(5). أما تبني السيد عبـاس لـذات الشعار، فإن المقصود منه لم يكن سـوى مراعـاة الـرأي العـام الفرنسي، كان مناهضاً لفكرة الكفاح المسـلح كوسـيلة وحيـدة لتقويض أركان الاستعمار.

ومن جهة أخــرى تضــمن البرنــامج المــذكور مجموعة من المحاور ارتأى عباس أنها ضرورية لتشـييد الجزائر "على أسس واقعية وتاريخية تكــون كفيلة بــأن تعبد لها طريق الديمقراطية العالمية"(6). ومن أهم تلك المحاور مايلي:

1-المسـاواة المطلقـة: ويكـون ذلك بواسـطة القضـاء على الاختلافـات العرقية وعلى الأحقــاد الــتي تنخر في جسم المجتمـع، وعلى واقع التحقـير الـذي كـان مسـلطاً على الجزائـريين. والمقصـود من واقع التحقـير تلك القـوانين والمراسيم والإجراءات العسفية التي كانت تحمل أسماء متعــددة لكنها تــرمي في مجملها إلى تهميش الشــعب الجزائري وإبقائه في حالة التبعية الدائمة.

2-التربية التي تسـتهدف الإنسـان من أجل تكـوين مـواطن حر يكون متشـبعاً بـالواجب الاجتمـاعي ومـدركاً لمهمته الحضارية. وفي هـذا المجـال يكـون التركـيز على تعميم الفكـــرة القائلـــة: "إن أبنـــاء الـــوطن الواحد لايكونـــون

بالضرورة على دين واحد"(7).

3-العلم والتكنولوجيا اللــذان لايمكن، بــدونهما، أن تــرقى الجزائر إلى مصـاف الأمم المتقدمـة، لأجل ذلـك، فـإن أبوابهما يجب أن تفتح واسـعة لجميع أبنـاء الجزائــريين بدون أي تميـيز عـرقي أو ديـني كما ينبغي أن يعـاد للغة العربية اعتبارها كلغة وطنية ورسمية في البلاد.

ويرى السيد فرحـات عبـاس أن تجسـيد برنامجه السياسي على أرض الواقع ممكن تحقيقه بدون عوائق تـذكر شـريطة أن يكون منطلق النشـاط هو بيـان الشـعب الجزائـري وأن توظف التجارب التي خاضتها حركة أحباب البيان والحرية.

ولقد كان السيد فرحات عبـاس، قبل نشر النـداء وتوزيعـه، في ســائر أنحـــاء البلاد قد تمكن من أن يجمع حوله كوكبة من الإطارات المؤمنة بأفكاره والمسـتعدة للنضـال في سـبيلها(8)، واتفق معهم على بعث حزب جديد أسماه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" وقدم قانونه الأساسي إلى المصالح المختصة في النصف الثاني من شهر أبريل قصد الاعتماد والحصول على الترخيص القانوني. ومباشرة بعد الاعتماد قررت قيـادة الحـزب المشـاركة في الانتخابـات التشـريعية الفرنسـية الـتي تحـدد إجراؤها يوم 2/6/1946 لتعيين المجلس التأسيسي الثاني الذي خصص فيه للجزائريين ثلاثة عشر مقعداً.

في نفس تلك الفترة، كان حـزب الشعب الجزائـري الـذي ينشط في الســرية التامـــة، قد أصـــدر أوامـــره إلى القواعد المناضلة كي تتحرك في اتجاه مقاطعة الانتخابات(9).

حول هـذه الفـترة من تـاريخ الحركة الوطنية نشـرت بعض المعلومـــات المتناقضة في أساســـها لكنها وجـــدت مكانها في كتابـات المعاصـرين الفرنسـيين والجزائـريين على حد سـواء. فالسـيد محفـوظ قـداش ينقل على سـبيل المثـال أن تأسـيس الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري إنما جـاء نتيجة تخطيط الإدارة الاستعمارية الـتي "أعـدت عشـية العفو الشـامل عملية واسـعة لتقســيم حركة أحبـــاب البيـــان والحرية إلى كتلـــتين متعارضـتين الأمر الـذي جعل حـزب الشـعب الجزائـري يكلف فرقة خاصة يرأسـها السـيد حسـين عسـله(10) من أجل خـرق مصالح الولاية العامة والتصدي لمنـاورة الإدارة الفرنسـية. غـير أن هذه الفرقة لم تتمكن من تغيير وجهة نظر عباس ورفاقـه"(11).

فمثل هـذا الادعـاء باطل في أساسه ولايمكن إخضـاعه لأي معيـار علمي خاصة في الصـيغة الـتي ورد بهـا، ذلك أن حركة أحبــاب البيــان والحرية قد وقع حلها رســمياً بمــوجب قــرار حكــومي يحمل تــاريخ 14/5/1945 وإلى جــانب قــرار الحل حجبت Egalite وتم حجز سـائر أملاك الحركة وسـحب الاعتمـاد من "مدينة الأطفـال" الـتي كـانت قد أنشـئت لتسـوية مشـاكل الطفولة المشــردة والمتســكعة في شــوارع المــدن الكــبرى خاصـــة، بعد كل هـــذا، كيف يمكن الحـــديث عن تـــآمر الإدارة

الاسـتعمارية لتقسـيم قيـادة حركة ليس لها وجـود رسـمي ولا فعلي لأن المنتخبين ومن كانوا يسـمون بالإطـارات المعتدلة قد انسـحبوا، تلقائيـاً، على إثر ما اصـطلحنا على تسـميته بحركة مايو الثورية.

ومهما يكن من أمـر، فـإن عبـاس ورفاقه قد حصـلوا على اعتمـاد الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري، وتحت عنوانه وضعوا قوائم المرشحين لانتخابـات المجلس التأسيسي الثـاني في التاريخ المشار إليه أعلاه.

عن مشروع الدستور الجزائري:

لقد تعـود المؤرخـون، عند الكتابة عن الاتحـاد الـديمقراطي للبيان الجزائري، أن يقولـوا عن السـيد فرحـات عبـاس وأتباعه أنهم يمثلون التيار البورجوازي الإصلاحي في الجزائر(21).

ونحن نعتقد في ذلك خلطـاً وتمويهـاً يتطلبـان وقفة جدية فاحصـــة؛ ذلك أن البورجوازية بمفهومها التـــاريخي، لم تكن موجـــودة في الوسط الجزائـــري بجميع ميولاته السياســـية والثقافيـــة، لأن الحـــديث عنها لايكـــون إلا في إطـــار المجتمع الفرنسي الـــذي يعيش الجزائريـــون على هامشه في أحسن الحالات.

وعلى فـرض أن جل الأعضـاء القيـاديين وجـزءاً كبـيراً من المناضـلين يمارسـون مهنـاً حـرة أوهم من المتعلمين الـذين يشتغلون خاصة بسلك التدريس، فإن ذلك لايعني أنهم انـدمجوا في شرائح المجتمع الفرنسي الذي ظل، في أغلبيته السـاحقة، ينظر إليهم نظرته إلى سـائر أبنـاء المسـتعمرات؛ ولو كـانوا بورجـوازيين بالفعـل، لوجـدوا مكـانتهم في صـفوف الطبقة البورجوازية الفرنسـية الـتي كـانت أسسـها ثابتة في أوسـاط المجتمع الفرنسي(13).

إن المتتبع لمختلف المراحل الـــــتي مر بها الاتحـــــاد الديمقراطي للبيـان الجزائـري خلال عشر سـنوات من الوجـود الفعلي يكتشف بكل سهولة، أن أعضاءه لم يكونوا سـوى جـزء لايتجـزأ من أولئك الـذين كـانوا يسـمون بالأهـالي الـذين تتحكم فيهم فقط إرادة الكولون والحـاكم العـام؛ ولأنهم أدركـوا ذلـك، وعز عليهم أن تتواصل حالة الاضـــطهاد والتهميش والتبعيـــة، فـــإنهم ســـلكوا طريق النضـــال في ســـبيل التصـــدي للهيمنة الاســـتعمارية ومحاربة النظـــام الاجتمـــاعي وقـــوانين العسف والاستبداد المفروضة على الشعب الجزائـري بأكمله ومن أجل إقامة جمهورية جزائرية متحـــدة مع فرنسا بمحض إرادتهـــا، لها ألوانها الوطنية وتسيرها حكومة مستقلة.

وهـذا الطريق المعـبر عنه بكل وضـوح خاصة في مشـروع الدســـتور الـــذي قـــدم للمجلس التأسيسي الثـــاني بتـــاريخ 9/8/1946 لم يتم الوصـول إليه هكـذا صـدفة، بل تطلب الأمر أكثر من عشر سنوات قضاها السيد فرحـات عبـاس في خـبرة

سائر توجهـات الحركة الوطنية وفي محاولة إيجـاد ثغـرة تمكنه من الوصول إلى إقناع السلطات الاستعمارية بضرورة الاهتمـام بمصائر أبناء الشعب الجزائري الذين أثقلت كـواهلهم إجـراءات الاستغلال والتهميش. وعندما يجرأ الدارس، اليوم، على العـودة إلى تلك الفترة والتأمل بموضوعية في مختلف القناعـات الـتي مر بها زعيم الاتحاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري، فإنه يلحظ أهمية الجهد المبذول ويعترف بـأن الطـرح الجديد الـذي اهتـدى إليه عباس وأتباعه إنما هو انتصار كبير بالنسـبة للحركة الوطنية وذلك رغم كل ماتضمنه من هنات ومواطن ضعف ورغم مايبدو للمحلل، اليوم، من أنه كـان من دون مسـتوى التضحيات الـتي قدمها الشعب الجزائري من خلال سلسلة المقاومـات الـتي لم تتوقف أبداً.

وكان دخول الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري معركة الانتخابـات التشـريعية قـراراً وجد معارضة لاجـدال فيها من طرف حزب الشعب الجزائري ومناضـليه الـذين رفعـوا شـعار: من انتخب كفر، ثم راحوا ينعتون كل من خالفهم الـرأي بالغـدر والخيانـة؛ وسـوف يشـكل ذلك عقبة كـأداة في طريق السـيد الحاج مصالي عندما يخرج من السجن ويقرر لأسـباب متعـددة، المشاركة في انتخابـات المجلس الوطـني الفرنسي الـتي كـان قد تحدد إجراؤها بتاريخ 10/11/1946.

وإذا كـان تـأثير حـزب الشـعب الجزائـري قد بلغ أقصى مـايمكن أن يبلغه تـأثير حـزب محظـور وملاحـق، إذ امتنع عن التصويت حوالي نصف عدد الناخبين من المجموعة الثانية، فإن الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري قد فـاز بحصة الأسد بالأصـوات المعـبر عنها إذ نـال أحد عشر مقعـداً من جملة ثلاثة عشر كـانت هي نصـيب الشـعب الجزائـري بأكملـه. ومن ثمة نسـتطيع القـول: إن هـاتين التشـكيلتين السياسـيتين تمثلان، بالفعل، الـرأي العـام الجزائـري حـتى ولو أن الإحصـائيات تـدل على أن الحركة المصالية هي الأكثر تجذراً في أوساط الشـعب وأن أعـداداً كـبيرة من مناضـليها لم يلـتزموا بـأوامر قيـاداتهم وصوتوا إلى جانب مرشحي الاتحاد.

وسـواء كـان الاختلاف أو الاتفـاق بين تلك التشـكيلتين الوطنيتين، فإن السيد فرحات عباس ورفاقه النواب قد أحـدثوا المفاجأة الكبرى بمشروع الدستور الآنف الذكر(14) خاصة وأن الـرأي العـام الفرنسي قد تعـود على سـماع "المعتـدلين الجزائـريين" يـدعون إلى تحقيق المسـاواة وبعض الحقـوق الاجتماعية والسياسية.

فالمـادة الأولى من مشـروع القـانون تنص على أن فرنسا تعترف بالجمهورية الجزائرية وحكومتها وألوانها الوطنيـة، وذلك على الـرغم من أن المـادة الثانية تجعل السياسة الخارجية والـدفاع مشـتركين مع فرنسـا. أما المادتـان الثالثة والرابعة فتنصان على أن للجمهورية الجزائرية كامل السيادة على ترابها الوطني وأن هذه السيادة يمارسها النـواب الـذين تنتخبهم الأمة

الجزائرية بواسطة الاقتراع العام والذين يشكلون البرلمان الجزائري.

إن مجرد تقديم مثل هذه الوثيقة إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي يعتبر انتصاراً ثانياً بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية. وتعد انتصاراً كذلك، استماتة منتخبي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الدفاع عن مشروعهم الذي استبعد، في النهاية، لفائدة مايسمى بالقانون الأساسي الذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الفرنسي يوم 20/9/1947 والذي سنعود إليه فيما بعد.

-الاتحاد والعمل الميداني:

إن هذه الوقفة الخاطفة مع مشروع الدستور الجزائري لم تكن لتنسينا الحديث عن بدايات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي شرع منذ تأسيسه ينشط على ثلاث جبهات متكاملة هي على التوالي:

1-جبهة التنظيم الحزبي حيث شرعت القيادة مباشرة إثر الحصول على الاعتماد، في تنصيب الخلايا والقسمات والاتحادات مستثمرة رصيد حركة أحباب البيان والحرية ومستغلة حالة السرية التي كان يمر بها حزب الشعب الجزائري. وفي يوم 13 أكتوبر سنة 1946 عقد الاتحاد مؤتمراً تحضيرياً(15) قيم فيه سير الانتخابات ونتائجها ثم حدد استراتيجية المستقبل على ضوء الأفكار الأساسية الواردة في مشروع الدستور، وعين لجنة مديرة مكونة من السادة: عباس، فرانسيس، طالب، بويجر، وابن خداش.

2-الجبهة الأيديولوجية قصد ضبط منظومة الأفكار التي كانت تشكل مشروع المجتمع الجزائري كما كان يتصوره قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي مقدمتهم السيد فرحات عباس.

لقد استفاد السيد فرحات عباس من تجربته النضالية الخاصة واقتنع، بعد لأي، أن فكرة دمج الشعب الجزائري في الشعب الفرنسي غير قابلة للتنفيذ لأنها لم تأخذ في الاعتبار واقع الشعبين ولأن الكولون يرفضونها دفاعاً عن مصالحهم الخاصة، ويحاربها الوطنيون الجزائريون لأنها تتنافى مع مقومات الأمة وثوابتها. واستفاد، أيضاً، من تجربة العلماء والمصاليين في مجالي الفكر والنضال، واستطاع، بذكاء فائق، أن يحوصل ناتج التجربتين مركزاً على محاور أساسية هي:

أ-تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الاستعمارية أي كان نوعها، مع احترام مبدأ الجنسيات، وبتعبير آخر، بناء مستقبل البلاد على أسس الواقع والتاريخ(16).

ب-إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً ومتوحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة، والمناهضة للاستعمار

وللإمبريالية. وكـان يـرى السـيد فرحـات عبـاس أن ذلك يــأتي نتيجة منطقية لتطــور التــاريخ إذ يقــول: "لقد اســتعمرت الجزائر وهــذه حقيقة وفي أوســاطنا زرع الاسـتعمار مليـون أوروبي مسـيحي وهـذه حقيقة ثانيـة. وتعـايش المسـلمون والمسـيحيون مـدة أكـثر من قـرن وهي حقيقة ثالثة وكل هذه المعطيـات هي الـتي أسست الجمهورية الجزائرية الـتي فرضت وتفـرض نفسـها على جميع الملاحظين"(17).

ج-الدولة الجزائرية يجب أن تكـون متعـددة المجموعـات لأن السيد فرحات عباس لايرى لزاماً على جميع أبناء الوطن الواحد أن يكونــوا على دين واحـــد، وأن الجزائـــري المسـيحي أو اليهـودي يجب أن يكـون أخـاً للجزائـري المسـلم بعيـداً عن كل عمليـات الاسـتغلال والإقصـاء والاستعباد (18).

د-التعليم الإجباري والمجاني بالنسبة لجميع أطفـال الجزائـر، والنضـــــال من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية ولأنها بالنسبة للإسـلام "مثل الكنيسة بالنسـبة للمسـيحية فالمسـجد، يقـول السـيد فرحـات عبـاس، لايعـني شـيئاً عنـدنا ولكن تلاوة القـرآن هي كل شيء"(19) لأجل ذلك، يرى الاتحاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري أن الاهتمام باللغة العربية أساسي لأنه يشـكل قاعدة الإيمان.

هـ-تخليص الإسـلام من الواقع الـذي آل إليه بفعل اعتـداءات الإدارة الأســتعمارية عليـــه، وهو واقع يصـــفه الســـيد Lechatelier مـدير مجلة العـالم الإسـلامي بقولـه: "لقد أوجدنا، في الجزائر، إسـلاماً وحيـداً من نوعـه: الأوقـاف منعدمة والمســـاجد خاضـــعة للإدارة بواســـطة أئمة مأجورين، والقضاة موظفون والحج بإذن والقانون عبارة عن نتــاج هجين لالتقــاء الشــريعة الإســلامية بــالعرف الفرنسي"(20).

و-إلغاء الملكية الإقطاعية والتركيز على إصلاح زراعي واسع لفائــدة الخماســين المعــدمين من ســكان الريف ومما لاريب فيه أن هذه الفكرة مقتبسة مباشرة من البرنـامج السياسي الذي كـان نجم شـمال أفريقيا قد صـادق عليه سنة 1933، هـذا في الظـاهر لكن الواقع غـير ذلك لأن نصوص الاتحاد الرسمية تؤكد بما لايـدع أي مجـال للشك أن "الحكومة الجزائرية تضـــــــــمن الملكية العقارية الإسـلامية والفرنسـية على حد سـواء، ولايمكن أن يلجأ إلى التأميم إلا إذا كان للصـالح العـام في إطـار القـانون وبعد تعويض عادل"(21).

1-الجمهورية الجزائرية علمانيــة، وعلى هــذا الأســاس فــإن موقفها حيادي من جميع الأديان، وهي إذ تضمن حرية العبادة لكل مواطنيهـــــا، فإنها تخضع النظر في منازعـــــاتهم إلى

المحاكم المدنية التي تطبق القانون الفرنسي. إن هذه النقطة تتناقض مع موقف الاتحاد من الإسلام لكننا نعتقد أنها مستمدة من الرغبة في الالتزام بما جاء في النقطة الثالثة.

2-نبذ العنف كوسيلة لتقويض أركان الاستعمار، وحمل فرنسا على تلبية مطلب الشعب الجزائري كما هو مسطور في نصوص الاتحاد، والاكتفاء، فقط، بالنضال السياسي في إطار ما يسمح به القانون الفرنسي. في هذا الإطار كتب السيد فرحات عباس يوم أول مايو 1946: "على الرغم من جرائم الاستعمار وعلى الرغم من تجافي بعض النفوس الكريمة والتي ماتزال مكدورة، وعلى الرغم من الانتفاضات الأخيرة لنظام يحتضر، فإن الجزائر الجديدة، المتحدة بحرية مع فرنسا الجديدة، سوف ترى النور بفضل تضافر جهود الديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين"(22).

3-جبهة النشاط السياسي وتتميز خاصة بعمل القيادة الحثيث على إعادة الربط مع الشركاء في حركة أحباب البيان والحرية من جهة، وعلى محاولة إقناع الرأي العام الفرنسي بسلامة توجه الحزب الجديد من جهة ثانية.

وإذا كانت قيادة الاتحاد لم تجد أدنى صعوبة لاستمالة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خاصة بعد أن تبنت أهم مطالبها وثبتت عدداً من أهدافها في النصوص الأساسية للحزب(23)، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للعلاقة مع حزب الشعب الجزائري وسيلته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن السيد الحاج مصالي بادر، أثناء أول مهرجان شعبي حضره في باريس مباشرة بعد إطلاق سراحه يوم 11/8/1946 إلى الدعوة للاتحاد حول حزب الشعب الجزائري، فإنه لم يقدم أي اقتراح ملموس للسيدين سعدان وبومنجل اللذين قصداه في نفس المناسبة ملتمسين توضيح الفكرة(24). وكان إحجام السيد مصالي مدفوعاً برغبته في عدم تجاوز موقف القيادة المؤقتة التي كانت تشرف على أجهزة الحزب أثناء غيابه والتي سبق لها أن عابت على السيد فرحات عباس وجماعته عدم التزامهم بمحتوى بيان الشعب الجزائري وبروح النشرة التي صادق عليها مؤتمر مارس سنة 1945.

لكن الاتحاد لم يقف مكتوف الأيدي أمام ذلك التردد، واغتنم السيد فرحات عباس فرصة انعقاد المؤتمر التأسيسي في نفس اليوم الذي وصل فيه السيد مصالي إلى الجزائر فجعل المؤتمرين يصادقون على نشرة يدعون فيها إلى الاتحاد مع حزب الشعب الجزائري وأخرى يرحبون فيها بعودة الزعيم إلى أرض الوطن ويطالبون بتمكين حزبه من العودة إلى الحياة العلنية في إطار النضال الشرعي(25).

وكان من الممكن أن يساعد ذلك المسعى على تقريب وجهات النظر وفتح طريق التعاون من جديد بين الجناحين

الرئيســيين في الحركة الوطنية الجزائريــة، لكن الاســتقبالات الشـعبية الـتي لاقاها السـيد الحـاج مصـالي حـالت دون ذلك بطريقة غير مباشرة إذ جعلت الزعيم يعتقد أن حزبه هو الأقوى وأنــه، والحــال هـذه، ليس في حاجة إلى الاتحـاد مع أية قــوة سياسية أخرى لربح معركة الانتخابات التشـريعية الـتي كـان قد تقرر إجراؤها بتاريخ 10/11/1946.

وعندما يعود الدارس اليوم إلى الحجج الذي تذرع بها حـزب الشـعب في ذلك الـوقت ليفـرض عـرض الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري، فإنه لا يجد لها أساسـاً سـليماً لأن الاختلاف الإيديولوجي الذي قيل، يومها، إنه يحول دون اتحـاد التشـكيلتين السياسيتين لم يكن مطروحاً بفعل قبـول الطـرفين المشـاركة في انتخابـات المجلس الوطـني الفرنسـي. ومعلـوم أن مجـرد المشاركة في تلك الانتخابات تعتبر اعترافاً بالسـيادة الفرنسـية على الجزائر. وعلى الرغم من أننا لا نريد مناقشة هذا الموقف ولانرغب في التوقف عند الـذرائع الـتي يسـتظهر بها كل جـانب لتبرير إقدامه على المشـاركة في الانتخابـات، فإننا لا نـرى بـداً من التأكيد على أن رفض مصالي عـرض عبـاس لم يكن بـدافع إيديولوجي.

ولم يكتفِ الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري بتسـجيل ذلك الرفض، بل إنه قـرر الامتنـاع عن المشـاركة في انتخابـات المجلس الوطـــني الفرنسي ليس لتوجه إيـــديولوجي ولكن، فقــط، ليــترك المجـال فسـيحاً أمـام الحركة من أجل انتصـار الحريـــات الديمقراطية وحـــتى يتجنب الصـــراع بين قـــوتين سياسيتين هـدفهما الأساسي هو تحرير الشـعب الجزائـري. في هــذا الصــدد كتبت "Egalité" تحت عنــوان: "لن يكــون هنــاك تنــافس بين مصــالي وعبــاس". إن مصــالي ورفاقه قد أبــدوا رغبتهم في خوض المعركة دون الأشتراك مع أي حزب سياسي آخر. وقد رأينا أنه ليس من حقنا الاعتراض على هذه التجربة أو الإنقاص منها خاصة وأنها شرعية تماماً ومليئة بالعبر للجميـع".(26).

أما فيما يتعلق بمحاولة إقناع الرأي العام الفرنسي بسـلامة توجه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فإن السـيد فرحـات عبــاس قد جند لها وســيلتين كانتــا، يومهــا، في منتهى الأهمية وهمــا: الصــحافة ومنــبر كل من المجلس التأسيسي ومجلس الجمهوريــة. ولقد كـانت المهمة شـاقة وتحتـاج إلى كثـير من المهارة السياسية والثقافية الواسعة والإيمـان الراسخ بالقضـية العادلة.

وعلى الــرغم من ذلــك، فــإن ممثلي الاتحــاد لم يهنــوا واسـتطاعوا، في مناسـبات عديـدة، أن يقومـوا بـأكثر مما كـان ينتظر منهم.

فعلى مستوى الصحافة، وظفت أعمـدة اللسـان المركـزي للحزب من أجل التعريف بمشروع الدستور الجزائـري والـدفاع عنه والعمل على تعميمه، فكـرة وهـدفاً، في أوسـاط الجمـاهير

الشعبية ولدى الـرأي العـام الفرنسي بجميع مكوناتـه، هـذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الأعضاء القيـاديين كـانوا يلجـأون إلى علاقاتهم الشخصية قصد النفاذ إلى ميادين الإعلام الفرنسي.

وفيما يخص منـبر المجلس التأسيسـي، فـإن الصـراع كـان مريــراً بســبب نشــاط غلاة الكولــون الــذين تمكنــوا، بفضل إمكانياتهم المادية، من تعبئة جميع الأوساط السياسية الفرنسية كي تغلق جميع الأبـواب في وجه نـواب الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري، وأن إطلالة سـريعة على فحـوى المـداولات المنشورة على أعمدة الجريـدة الرسـمية للجمهورية الفرنسـية خلال السداسي الأخــير من ســنة 1946 والسداسي الأول من عـام 1947، تكفي وحـدها للتـدليل على ماكـان يلقـاه عبـاس ورفاقه من معانــاة للتعبــير عن آرائهم المجســدة لفكــرة الجمهورية الجزائرية المسـتقلة. فعلى سـبيل المثـال، فقـط، نذكر أن الدكتور سعدان، في جلسة المجلس التأسيسي الثـاني المنعقدة بتاريخ 22/08/1946، قد حاول الحـديث مطـولاً عن الظـــاهرة الوطنية في الجزائر لكنه منع من ذلك بواســـطة المقاطعـات ووسـائل الإزعـاج المختلفـة. وفي اليـوم المـوالي تــدخل رئيس الجمهورية المؤقتة الســيد جــورج بيــدو (27) Georges Bidault وختم مداخلته قـائلاً: "إن فرنسا سـتبقى في الجزائر، لأنها فرنسا ولأنها إنسانية"(28).

وبعد انتخابــات المجلس الوطــني الفرنسي وما تخللها من عمليات التزييف والتحليل في تفسـير القـوانين ابتكـرت الإدارة الاستعمارية أسلوباً جديداً في التعامل مع الحركة الوطنية التي أصـبحت، بالفعـل، تحظى بتأييد أغلبية الشـعب الجزائـري، وقد تميز ذلك الأسـلوب بقـرار اتخذته وزارة الداخلية يلغي انتخـاب أعضاء مجلس الجمهورية بواسطة الاقـتراع العـام، ويسـند تلك المهمة الخطــــيرة إلى المستشــــارين في البلــــديات كاملة الصـلاحيات ورؤسـاء الجماعـات في البلـديات المختلطة الـذين كانوا قد انتخبوا في شهري يوليو وأغسطس(تمـوز/يوليـو/آب/)، سنة 1945(29).

وبما أن الحركة من أجل انتصــــار الحريــــات الديمقراطية كـانت تعـرف أن أولئك المنتخـبين موالـون، في أغلبهم للإدارة الاستعمارية، فإنها فضلت عدم تقـديم مرشـحين عنها للمجلس الجمهـوري، الأمر الـذي فسح المجـال للسـيد فرحـات عبـاس فبادر إلى دخول المعركة وخرج منها منتصـراً حيث انـتزع حزبه أربعة مقاعد من جملة السـبعة المخصصة للمجموعة الثانيــة.(30).

ومن الجدير بالـذكر أن ممثلي الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري لدى مجلس الجمهورية هم الذين تولوا إثراء مشـروع الدستور الـذي كـان قد عـرض على المجلس التأسيسي الثـاني بتاريخ 09/08/1946 ثم صـاغوه في شـكل مشـروع قـانون لم يحظ إلا بأصوات أصحابه.

موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من قانون الجزائر التنظيمي:

لقد كـان لتحركـات ممثلي الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائــــري في المجلس التأسيسي الثــــاني وفي مجلس الجمهورية تـأثير بـالغ الأهمية على منتخـبي المجموعة الثانية الـذين اسـتطاعوا بـدورهم أن يتخلـوا عن فكـرة الانـدماج والمساواة والمطالبة بالحقوق الإجتماعيـة، بل إن بعضهم مثل السيد ابن شـنوف الـذي صـرح أمـام نـواب المجلس الوطـني الفرنسي قـائلاً: "أعـترف أن الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري، من بين جميع الأحزاب، هو الوحيد الذي أجـاد عـرض الطرح الاتحادي.. وأعـترف أيضـاً، أن برنامجه هو الـذي قدمته للمواطنين أثنـاء الحملة الانتخابية إذ لم يكن لمجموعـتي أفضل من تبـني مقترحاته مع تعـديلات طفيفـة. إن هـذا المشـروع المتعلق ببعث الجمهورية الجزائرية هو الـذي سـوف أدافع عنه في إطـار لجنة الشـؤون الداخلية وفي سـائر أشـغال المجلس الوطني. وبكل راحة ضمير، أعتبر أن الجزائر قادرة، ابتـداءً من اليـوم، على الارتقـاء إلى وضع الدولة المشـاركة (المتحـدة مع فرنسـا). فكل مؤسسـات هـذه الدولة قائمة ولم يبق سـوى العمل على تسييرها.(31).

لكن نشاط ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائـري لم يحرك همم المنتخبين الجزائريين فقط، بل إنه زرع الـرعب في أوسـاط الكولـون الـذين راحـوا يلتفـون حـول غلاتهم لتهديد الحكومة الفرنسـية بـالتمرد على قراراتها الـتي قد لا تكـون لصالح الجزائر الفرنسية.(32).

ففي هـذا الإطـار، مثلاً، نشـرت جريـدة "Démocratie" في عددها الصادر بتاريخ 09/08/1947 مقالاً بعنـوان: "Un brelan de trait M. Depreux, Chataigneàu Aldhuy" جـاء فيه على الخصـوص: "ليس ثمة قـوة بشـرية ولا غيرها باسـتثناء كفن الموتى تستطيع حماية هـذا الثـالوث الخـائن من عدالة الشـعب الجزائـري"، أما السـيد Boyer Bance المـدير السـابق بالولاية العامة والكولـون المسـيطر على أغلبية أراضي ناحية بابا علي، فإنه وجه رسـالة إلى وزير الخارجية الفرنسي جـاء فيهـا:"إذا كـانت فرنسـا، بـالتخلي عنـا، سـوف تتسـربل بالعـار، فإننا فيما يخصنا سنكون مضطرين لمطالبة الأمم المتحـدة بحقنا كشـعب تخلت عنه فرنسـا، ويومها سـيكون عليكم أنتم وزير الشـؤون الخارجية واجب تقـديم الأسـباب الـتي قد تكـون دفعت فرنسا لخيانتنا".(33).

وفي نفس هــذا السـياق التمــردي، نشر رئيس مجلس العموم لعمالة الجزائر رسـالة موجهة إلى بـاريس وعليها توقيع ثلاثة وعشـرين من رفاقه جـاء فيها على الخصـوص:"لـوأن المجلس الوطـني يـزود الجزائر بقـانون لا يخـدم مصـالح

الاسـتعمار، فـإن ممثلي الأقلية الأوربية لن يـترددوا في التوجه إلى غـــير الميـــتروبول"(34). وفي رحـــاب المجلس الوطـــني الفرنسي تعرض النائب جـاك شـوفالي Jacques Chevalier إلى مشـروع القـانون الـذي تقـدم به ممثلـوا الاتحـاد الـديمقراطي للبيان الجزائـري وتوقف طـويلاً عند إجبارية تعليم اللغة العربية حيث قـــال: "إن جعل تعلم اللغة العربية إجبـــاري يعـــني دفع المسـلمين(35) أكـثر فـأكثر إلى الإسـلام، ويعـني ذلـك، نشر الإسلام وتمتين العلاقة مع الجامعة العربية وكل الـذين يريـدون استقلال الجزائـر. وأخـيراً، فـإن ذلك يعـني إدخـال الـبربر تحت سلطة الإسلام عن طريق اللغة العربية"(36).

ومما لاشك فيه أن تهديـــدات الكولـــون قد أثمـــرت لأن الحكومة الفرنسية جندت كل طاقاتها لاستبعاد مشـروع قـانون الاتحاد الديمقراطي للبيـان الجزائـري وجعل المجلس الوطـني الفرنسي يهتم فقط بالمشروع المقدم من قبلها وهو عبارة عن وثيقة مستمدة في أساسـها من مشـروع كـانت حكومة Bidault قد أعدته في شـهر سـبتمبر 1946 بواسـطة الأسـتاذ Viard(37) ثم لم تقدمه للمناقشة.

لقد عرف المشروع الحكومي المذكور باسم La statut de L'algérie ونحن نعربه بعبارة: قـانون الجزائر التنظيمي. أما عند غيرنا فله تسـميات متعـددة منهـا: دسـتور الجزائـر، والقـانون الأساسي أو قـانون الجزائـر... الخ ومهما كـانت التسـمية فإنه يبقى وثيقة لا يمكن القـول عنها إنها جـاءت بجديد للخـروج من الأزمة السياســـية أو لامتصـــاص غضب النـــواب الجزائـــريين الممثلين للمجموعـــتين الانتخـــابيتين على حد ســـواء، بل إن القـانون جـاء جامعـاً وملخصـاً لمحتويـات المراسـيم والقـوانين والأمريات الاستعمارية التي فرضت على الجزائر منذ السـنوات الأولى من الغزو.

وللمتمعين في ذلك القـــانون الـــذي وقع عليه الـــرئيس فانسان أوريول(38)، يرى أنه يشتمل على ثمانية أبواب وستين مـــادة، وأنه يهـــدف، بالدرجة الأولى، إلى فصل من يســـمون بالنخبة الـتي تتمتع بحق المواطنة عن الجمـاهير الشـعبية الـتي ترغب سـلطات الاسـتعمار في إبقائها في حالة التبعية الدائمـة. لأجل ذلك فإنه لاقى معارضة مطلقة من جميع المنتخـــــــبين الجزائريين على اختلاف مشاربهم السياسـية، وعلى الـرغم من أنه لم يغـير شـيئاً من وضع المسـلمين المـزري، فـإن ممثلي المجموعة الانتخابية الأوربية قد حاربوه بكل ما أوتـوا من قـوة، وعلى غرار النواب الوطنيين فإنهم رفضوا التصويت عليه.

إن إقـرار القـانون التنظيمي والمصـادقة عليه في غيـاب ممثلي الشعب الجزائري قد أحـدثا رد فعل عـنيف لـدى الاتحـاد الديمقراطي للبيان الجزائري الـذي أمر مستشـاريه بالاسـتقالة من مجلس الجمهورية وقد تم ذلك بواسطة رسـالة(39) تحمل تاريخ 31/08/1947 نورد نصـها فيما يلي نظـراً لأهميتها وعمّق ماجـــاء فيها من أفكـــار.": السـيد رئيس مجلس الجمهوريـــة،

باريس". "مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية".

"وبدون الإلحاح كثيراً على المساومات التي قامت بها الأحزاب الميتروبولوليتانية في غيابنا حول هذا القانون، فإننا نلحظ عليه العيوب الثلاثة التالية:

1 - لقد صوت عليه في غياب المنتخبين المسلمين ودون أن تؤخذ في الاعتبار طموحات شعب الجزائر الشرعية. فتآمر غلاة المعمرين من جهة وتأثير رئيس حكومة سابق (40) خارج البرلمان من جهة أخرى، قد حالا دون حرية سير المؤسسات الجمهورية. لقد وقع تحالف فعلي ضد الجزائريين المسلمين، وواجبنا هو التنديد بذلك.

2 - إن إلغاء قانون الخامس أكتوبر 1946 المجدد للقانون الصادر سنة 1940 فيما يخص مرسوم Crémieux يخرق الدستور الذي تنص مادته 82 في فقرتها الثانية على أن الأحوال الشخصية، "لا يمكن بحال من الأحوال، أن تشكل سبباً لرفض الحقوق والحريات اللصيقة بصفة المواطنة الفرنسية، أو الحد منها".

والحال أن حقوقاً مكتسبة قد سحبت من المسلمين الحاصلين على الشهادة الابتدائية لسبب حالتهم الشخصية. إنه لخرق يجب التراجع عنه خاصة إذا علمنا أن عدداً كبيراً من المنتخبات والمنتخبين الأوربيين لا يقرأون ولا يكتبون.

لقد حاول السيد رئيس مجلس الوزراء أن يعطي التفسير التالي لهذا الخرق الذي تعرض له الدستور. أن هؤلاء المنتخبين المسلمين قد يكونون قد سجلوا أنفسهم في قوائم المجموعات الانتخابية الأولى فقط للمشاركة في الانتخابات التشريعية".

وإنها لمفارقة أن يرى المرء في إطار الجمهورية الفرنسية الواحدة التي لا تتجزأ تقسيماً للمنتخبين إلى مجموعتين وفقاً لجنسهم وعقائدهم الدينية. لكن وبعد وضع هذه القوائم، إذا نقل المنتخب من قائمة إلى أخرى حسب نوع الاستشارة الانتخابية، فإن ذلك يخرج من إطار القانون ليسقط في دائرة النزوات والعسف الكولونيالي.

3 - إن الحكومة وبعض البرلمانيين قد استندوا إلى وجود ممثلين عن الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي لتجريد الجمعية الجزائرية من كل سلطة تشريعية.

إن منتخبي البيان، سواء في المجلس التأسيسي الثاني أو في مجلس الجمهورية، لم يتوقفوا، أبداً، عن التأكيد على

الطابع المؤقت لذلك التمثيل. لقد شاركنا ومازلنا نشارك في البرلمان الفرنسي، ليس للمساهمة في ممارسة السيادة الفرنسية ولكن للمشاركة في إنشاء وإقامة الهيئات الاتحادية يعني البرلمانات المحلية والحكومة الفدرالية ومجلس الاتحاد. ولم يخطر في بالنا أن نعتبر نهائية عهدة البرلمان الفرنسي الممنوحة للجزائريين على سبيل الأهلية. إن دورنا ليس هو أن نشرّع للميتروبول، وبالنسبة للبيان فإن كل ذلك يعتبر مبدأ مقدساً. فالجزائري يجب أن يمارس سيادته في الجزائر وفي مجلس الاتحاد.

وباستقالتنا، فإننا نذكر بذلك المبدأ كما أننا نذكر بالطابع المؤقت للتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي، وهو تمثيل يجب أن ينتهي بمجرد أن تكتسب الجمعية الجزائرية سيادتها الداخلية كاملة"(40).

وقبل هذه الاستقالة، كان الدكتور سعدان قد تحدث في مجلس الجمهورية عن القانون التنظيمي فوصفه باللعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطاراً لحل معضلتي الحرية والديمقراطية اللتين يعاني منهما شعب الجزائر. وبعد أن أكد أن القانون المذكور مؤسس فقط على الكذب والغموض وهو من وضع رجال لم يتخلصوا، بعد، من التعصب الكولونيالي، والتقاليد الامبريالية التي تنمي في نفوسهم غريزة السيطرة على الآخر وتجعلهم لا يترددون في استعمال القوة والعنف للاحتفاظ بمتاع الغير، ختم يقول: "إن المأساة، في هذه القضية، تتمثل في كوننا وفرنسا لا نتكلم لغة واحدة. فالحكومة الفرنسية والمجلس الوطني يشرعان لبلدنا الذي يعتبرانه مزرعة متجاهلين أنه وطن وأننا لم نعد خدماً ولا أقناناً"(42).

وحول نفس القانون التنظيمي استقبل السيد فرحات عباس من طرف رئيس الحكومة الفرنسية السيد Paul Ramadier الذي كان يعتقد أن في استطاعته تغيير موقف زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. خاصة بعد أن أطلعته مصالح المخابرات على محتوى المكالمات الهاتفية التي كان يجريها مع الجزائريين الممثلين للإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي والتي دلت في مجملها على أنه تمكن من التأثير عليهم وجعلهم، الواحد تلو الآخر، يتخلون عن قناعاتهم الأولى ويتبنون، عملياً، فكرة النضال من أجل إقامة الجمهورية الجزائرية المتحدة بمحض إرادتها مع فرنسا.

ويذكر السيد عمار نارون أن المقابلة بين عباس ورمادي لم تطل كثيراً نظراً لتمسك كل منهما بموقفه وبسبب الكراهية التي كان رئيس الحكومة يضمرها لمؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. ولقد احتفظ التاريخ، من ذلك اللقاء القصير، بحوار ممتع يدل دلالة قاطعة على ما كان للرجلين من ثقافة واسعة وقدرة فائقة على التعبير قال عباس: إن جسم الجزائر محصور في اللباس المفروض عليه. أنه في حاجة إلى التنفس. حاولوا، إذن، أن تخيطوا له لباساً عصرياً".

وبدون تردد أجاب رمادي: "أجل، سيد عباس إننا سنخيط لكم لباساً جديداً لكن تفصيله سيكون دقيقاً على الطريقة الفرنسية"(43).

هكذا، إذن، ناضل ممثلوا الجزائريين على اختلاف مشاربهم ضد القانون التنظيمي لكنهم فشلوا في كل ماقاموا به من مساعي ولم يستطيعوا منع البرلمان الفرنسي من تأبيد حالة الاستبداد على الشعب الجزائري، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى يأس قيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: غير أن السيد عباس ظل وفياً لمقولة رينان التي تؤكد: "أن العالم لا يعرف فتور الهمم، بل إنه يعيد العمل المجهض إلى ما لا نهاية: فكل فشل يتركه شابا نشطا ومفعماً بالانبهارات"، والتي ضمنها بيانه الموجه إلى الشبيبة الجزائرية بمناسبة الفاتح مايو 1946(44).

لأجل ذلك فإن الإتحاد لم ير في الاستقالة من مجلس الجمهورية هزيمة كما أنّه لم يعتبر عدم التواجد في البرلمان الفرنسي خسارة، وراح ينفق طاقته في مجالات أخرى مثل الربط مع الجماهير الشعبية والاستعداد لخوض المعارك الانتخابية، والعمل على إيجاد الظروف الموضوعية الملائمة لتوحيد سائر أجنحة الحركة الوطنية وفق تصوره للمجتمع الجزائري الجديد.

العمل الميداني والمعارك الانتخابية

مباشرة بعد المصادقة على القانون التنظيمي شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقه على الطريقة الاستعمارية: انتخابات بلدية في أكتوبر 1947 وانتخابات الجمعية الجزائرية في أفريل 1948 دائماً في إطار المجموعتين ووفقاً لما تتطلبه الحرية والمساواة كما يفهمها غلاة الكولون. رغم ذلك، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد قررا خوض تلك المعارك كل حسب ايديولوجيته.

فالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رأى أن الانتخابات البلدية التي تقرر إجراؤها يومي 19 و26 أكتوبر 1947 يجب أن يكون الإعداد لها تحت شعار الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري ومن ثمة ينبغي إقناع المنتخبين بأن اختيارهم لممثليه يعني الدعم المطلق للنضال ضد الجهل والأمية والأمراض بجميع أنواعها وللقضاء على الأكواخ والأحياء القصديرية، ومن أجل تنمية أفضل لمجالات الحياة اليومية مع التركيز على التعليم والتربية والتكوين المهني وتوفير مختلف حاجات الغذاء.

وكانت هذه الرؤية في تناقض كلي مع تلك التي جاءت بها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والتي رأى هذه الحركة، كانت ترى أن الحملة الانتخابية المذكورة يجب أن تتحول إلى تظاهرة سياسية وأيديولوجية يتم من خلالها. تجذير العداء للقانون التنظيمي الآنف الذكر إلى جانب تعميم فكرة

اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الجزائرية الـتي اغتصـبتها الامبريالية الفرنسـية والـتي لم يتوقف الشـعب الجزائري عن المقاومة بكل أنواعها في سبيل استعادتها.(45).

إن هذا التباين في الموقف من الانتخابـات البلدية هو الـذي حـال دون تحقيـق: "الوحـدة الوطنية والديمقراطية للـدفاع عن مصالح الجزائريين"، التي نادى بها الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري مدعوماً بالحزب الشيوعي الذي كان يرى أن التركـيز ينبغي أن يكون فقط على المطالب ذات الصبغة البلدية.

ومما لاشك فيه أن تجـاوب الجمـاهير الشـعبية مع الحركة من أجل انتصـــار الحريـــات الديمقراطية وما نتج عن ذلك من انتصـــار قوائمها رغم كل العوائق والتكتلات، وقد دفع عبـــاس وجماعته للتأمل،مرةأخـرى، في الواقع الاسـتعماري والتأكد من أن جماهير الشعب الجزائـري لم تعد قـادرة على تعبئتها سـوى البرامج الداعية إلى التخلص النهائي من السيطرة الأجنبية.

هذه النتيجة قد توصل إليها الحزب الشيوعي الذي لم يتردد في الاعـتراف بها صـراحة ضـمن افتتاحية Alger Républicain الصادرة في عدد يوم 24/10/1947. حيث كتب السـيد Rouzé: "لقد حققت قـــوائم الحركة من أجل انتصــــار الحريـــــات الديمقراطية نجاحاً في عدد من النـواحي: فالجمـاهير الشـعبية التي خيبت آمالها فيما كانت تطمح إليه من حرية قد عبرت عن استيائها بتلك الطريقة... وبديهي أن التفاعل مع برنامج الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديمقراطية إنما يـدل دلالة قاطعة على عمق التغيير الذي طرأ إيجابياً على فكرة الـوعي الوطـني في أوساط الجماهير الشعبية".

وعلى الرغم من تسجيل الهزيمة أمـام منافسة الأول، فـإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد حـاول، منذ الإعلان عن النتـائج الأولى، التظـاهر بـروح رياضـية حيث نشر على أعمـدة لسـانه المركـزي مقـالات متعـددة فيها تأكيد على أن اختيـار الجماهير الشعبية يعد ترسيخاً وتثبيتاً لفكـرة الـوطن الجزائـري التي يتطلب انتصارها النهائي تضـافر جهـود كل الطاقـات الحية في البلاد(46)..

وإذا كـــانت الخطـــوة الأولى في طريق توحيد الطاقـــات الوطنية قد بـــدرت عن الحركة من أجل انتصـــار الحريـــات الديمقراطية، فإن قيادة الاتحاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري لم تتردد في تقـديم العربـون على اسـتعدادها لتحقيق الوحـدة الجدية والدائمــة. أما خطــوة الحركة فتمثلت في كتــاب وجهه السيد الحاج مصـالي في اليـوم الثـامن من نوفمـبر إلى اللجنة المركزية للاتحـاد يـدعوها فيه إلى الحـوار قصد إيجـاد السـبيل الأمثل لإخــراج البلاد من دائــرة السـيطرة الاسـتعمارية، وأما عربون الاستعداد الذي قدمه الاتحاد فقد جـاء في شـكل نشـرة صـــادق عليه المكتب السياسي في اليـــوم التاسع من نفس الشـــهر وضـــمنها عزمه كقيـــادة عليا على: "العمل من أجل جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية بحكومتها وبرلمانها

وألوانها الوطنيــة"(47). كـانت تلك نشــرة اللائحة إيـذاناً ببـدء الحوار بين الطرفين، ودليلاً واضحاً على أن تقاربـاً إيـديولوجياً كبيراً قد وقع بين التشكيلتين السياسيتين اللتين أصـبحتا بالفعل قـادرتين على إبــرام الاتفـاق من أجل توحيد العمل في سـبيل تقويض أركان الاستعمار وبعث الدولة الجزائرية من جديد.

وبالفعل، فإن المحادثات بين مندوبي التشكيلتين، قد جـرت في جو يســوده كثـير من الوئـام والتفــاهم وتــوجت بتصــريح مشترك مذيل ببرنامج عمل من ثلاث نقاط أساسية هي:

أ - وحــدة العمل من أجل التوحيد الإيــديولوجي والتنظيمي للحركة في كفاحها ضد الامبريالية.

ب - إلغاء كل أنواع الاستعمار.

ج - دستور دولة جزائرية ذات سيادة مطلقة.

أما التصــريح فقد تضــمن اتفــاق الطــرفين على ضــرورة استرجاع السيادة الوطنية التي اغتصـبتها الامبريالية الفرنســية، وفي نفس السـياق رفض الاتحـاد الفرنسي الـذي يتنـاقض في أساسه مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر لجميع الشعوب حقها في تقرير مصيرها بنفسها.

من جهة أخـرى فـإن الطـرفين قد اتفقا على تشـكيل لجنة للتنسـيق تتـولى متابعة تطـبيق برنـامج العمل وتنشـط، باسم التشكيلتين، من أجل توسيع الاتحاد إلى تنظيمات أخـرى تكـون مســتعدة للمســاهمة في الحركة الواســعة الرامية إلى إقامة الجمهورية الحرة الديمقراطية والاجتماعية.

إن الــذي يطلع على كل هـذه النتــائج الإيجابيــة، في واقع الأمر، لا يسعه سـوى الإقـرار بـأن الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائري قد اهتدى، عن وعي، إلى الطريق المؤدية إلى تحرير الـوطن لكن ذلك لم يطل إذ أن اللجنة المركزية للاتحـاد أعلنت أنها تخضع استمرار العمل الوحدوي إلى مجموعة من الشروط في مقــدمتها عــدم رفض التمثيل البرلمــاني وعــدم إدانة الاتحادالفرنسي والتخلي عن دســـتور الدولة الجزائرية ذات الســيادة المطلقة وهو ما رفضــته الحركة من أجل انتصــار الحريــات الديمقراطية وجعل الســيد الحــاج مصــالي يصف "الجمهورية الفدرالية" التي رفع شعارها السيد فرحـات عبـاس بـالمولود الامبريـالي لأنها تـترك الـدفاع الوطـني والشـؤون الخارجية بين أيدي الامبريالية الفرنسـية وتسـوي مليـون أوربي بعشرة ملايين من الجزائريين.(48).

وفي نفس الــوقت الــذي كــانت فيه قيــادة الاتحــاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري تـدعو إلى الالـتزام بالشـروط المـذكورة أعلاه كشـرط أساسي لوحـدة الصف الوطـني، فـإن السيد فرحات عبـاس كـان يوظف أعمـدة الجمهورية الجزائرية "la République Algerinne" للتنديد بالحركة من أجل انتصــار الحريــات الديمقراطية الــتي لم تــأمر نوابها بالانســحاب من البرلمــان الفرنســي، ولكتابة أشــياء غــير معقولة مثــل: "أن

سياسة الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديمقراطية تشـبه العنصـرية الـتي لا تطـاق والدكتاتورية الأكـثر دنـاءة والفاشـية الجديدة ذات الحظ الصاعد"(49).

المشـــاركة في انتخـــاب الجمعية الجزائرية:

هكذا، وبكل هذه السهولة، تحلل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائـري من وثيقة الاتفـاق الـذي أبرمه مع الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديمقراطية وراح يسـتعد لانتخابـات الجمعية الجزائرية وفق البرنامج السابق المتأرجحة أهدافه بين السـيادة المشروطة والجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا والرافضة في الحالتين للانفصال عن فرنسا وللاتحاد مع الحركة المصـالية الداعية إلى تقـويض أركـان الاسـتعمار وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة المطلقة.

وعلى الرغم من أن الرأي العام الوطني، في الجزائر، كان ينتظر من التشـــكيليتين موقفـــاً موحـــداً لمواجهة الجبهة الاستعمارية الـتي بـدت متماسـكة للاحتفـاظ بـالجزائر فرنسـية ولإبقـــاء شـــعبها المســلم في حالة التهميش الــتي تمنعه من ممارسة حقه في الحرية والسـيادة، فـإن الاتحـاد الـديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد قـررا مواصـلة السـير منفـردين، ودخـول المعركة الانتخابية مشتتي الصفوف وببرامج متباينة إلى أبعد الحدود.

إن مجـرد المشـاركة في انتخابـات الجمعية الجزائرية كـان يعتبر هزيمة للحركة الوطنية لما في ذلك من قبـول بـالعودة إلى ماقبل حركة أحباب البيـان والحريـة. فالمـادة الثانية من القـانون التنظيمي الـذي أنشـئت الجمعية بموجبه تؤكد إبقـاء الجزائر في شـــكلها الســـابق لســـنة 1947 أي مجموعة عمـــالات مـــزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي"(50)، وفي المادة الواحدة والثلاثين من نفس القانون تثبيت للمجموعتين الانتخابيتين وعودة لمقـاييس مشـروع فيـوليت من أجل تعـيين المسـلمين الـذين يمكنهم الارتقـــاء إلى المجموعة الأولى أي مجموعة المواطـــنين الفرنسيين.

ومن جهة أخرى، فإن التشكيلتين السياسيتين الوطنيتين، إذ تقدمان على المشاركة في انتخابـات الجمعيةالجزائريـة، فإنهما تتنكران لموقفهما من القانون التنظيمي الذي كانتا قد رفضـتاه جملة وتفصـيلاً واعتبرتـاه اعتـداء سـافراً على سـيادة الشـعب الجزائـري(51). بل إن مـؤتمر البليـدة الـذي عقـده الاتحـاد الديمقراطي للبيان الجزائري أيام 3-4 و5/10/1947 لم يـتردد في التنديد: "بالاتحاد الفرنسي المؤسس على الإكراه والسيادة الأحادية"، وفي إدانة القانون التنظيمي المفروض على الشـعب الجزائري الذي يسعى "لإقامة جمهورية جزائرية مزودة بألوانها الوطنية وبحكومة مسؤولة أمام برلمان جزائري"(52).

في هـذا الجو المليء بالتناقضـات وعـدم الاسـتقرار على موقف واحد، أعد الاتحاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري قـوائم مرشـحيه للجمعية الجزائرية الـتي قـال عنها السـيد فرحـات عبـاس: "إنها غـير مرضـية ولا غـير مجديـة، وسـوف تكـون بين أيدينا أداة لتحسين وضعنا وتسليحنا لخوض معارك أخرى"(53).

لقد كانت قيادة الاتحـاد، في معظمها تعتقد أن الابتعـاد عن الحركة المصـالية بجميع تسـمياتها سيسـاعدها على الفـوز بثقة الإدارة الاستعمارية وتفهم الحكومة الفرنسـية، ومن ثمة تعطي لها فرصة إيجاد ديناميكية جديدة لصـالح حل لا يخـرج عن إطـار الاتحاد الفرنسي لكنه يمنح الجزائر نوعاً من الاستقلال الداخلي الذي يكون محطة في طريق الاستقلال الكامل.

إن ذلك الاعتقـاد لم يكن صـحيحاً، لأن غلاة الكولـون الـذين لم يكونـــوا مســـتعدين للتعامل مع أي من أطـــراف الحركة الوطنيـة، قد تمكنـوا من التغلغل بسـهولة في أوسـاط الأغلبية الحاكمة في فرنسا، وزيادة على تجـذيرهم، في تلك الأوسـاط، لفكرة الجزائر الفرنسـية، فـإنهم اسـتطاعوا أن يكونـوا ممثلين في حكومة السيد روبارت شـومان Robert Schuman بواسـطة واحد منهم وهو نـائب قسـنطينة Réné MAYER(54). الـذي أدت ضـغوطاته إلى اسـتبدال السـيد YVES Chataigneau بالسـيد مارسيل ايدموند نيجلان Marcel édmond naegelen واليـاً عامـاً للجزائر ابتداءً من يوم 11/02/1948.

لقد كـــان نيجلان اشـــتراكياً في مذهبه السياســـي، لكنه بالنسبة للجزائر كان يمينياً متطرفـاً يـرى في اسـتقلالها، "نهاية للإنجــازات الفرنســية وتوقفــاً لبنــاء المــدارس والطرقــات والمستشفيات والقـامرات الهاتفية ولتحسـين المحصـولات كما أنه يعـــني رحيل معلمينا وأطبائنا ومهندســينا وحكامنـــا"(55). وحتىلا تحدث "هذه الكارثة" فإنه شرع بمجـرد تنصـيبه في وضع أسس مدرسة تزييف الانتخابـات الـتي سـوف تعـرف باسـمه، وذلك رغم كل ماقام به من جهد ليقدم نفسه كمنقذ لتعليمـات كان سابقه قد ضمنها نشرية تحمل تاريخ 28/08/1947.

وتأمر بالقضـاء على المشوشـين الـذين يتـبين أن نشـاطهم مضر، والحفـاظ، من جهة أخـرى، على هيبة السـلطة بواسـطة قمع مخالفات القانون والمس بالنظام العام"(56).

إن نايجلان لم يكن مخطئاً تماماً، لكنه لم يكن في مسـتوى ذكاء الوالي العام السابق إيف ستاتينيو الذي كاد، بفضل مرونته العجيبة، أن يقنع الجزائريين على اختلاف ميولاتهم ومسـتوياتهم بتعاطفه معهم في الــوقت الــذي توجد فيه أدلة ملموسة على محاربته للحركة الوطنية بكل الوســائل. نكتفي هنـا، بالإشـارة إلى تعليماته الصــارمة بمنع منتخــبي الحركة من أجل انتصــار الحريـات الديمقراطية من عقد مـؤتمرهم يـوم 25/01/1948، أي قبل تنحيته بأســبوعين فقــط، وكــذلك حملة الاعتقــالات والاعتداءات على المرشحين والمقـرات على حد سـواء ابتـداء من فاتح جانفي سنة 1948.

مثل هـذه الإجـراءات التعسـفية هي الـتي لجأ إليها السـيد نيجلان لمنع تشـكيلات الحركة الوطنية وحـتى الشـيوعيين من الفـــــــــــوز بمقاعد المجموعة الانتخابية الثانية في الجمعية الجزائريـــة. وأكـــثر من ذلك فإنّه جند الصـــحافة الاســتعمارية الصادرة في الجزائر للتحذير من خطر الانتخاب على مرشـحي الحركة المصـالية "الـذين لا يمكن إلا أن يكونـوا قـوة معرقلة ومعادية لكل ما هو فرنسي"(57).

ولم يكتف نيجلان باضطهاد إطارات الحركة الوطنية موجهاً لهم تهمة المس بالسيادة الفرنسية والعمل على إربـاك النظـام العام، وإنما تجاوز ذلك إلى الأمر باعتقـال المرشـحين أنفسـهم كما جـــــاء في تقرير اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؛ومن جهة أخــرى صدرت الأوامر الصارمة إلى المصـالح الإدارية بالبلـديات كي لا تــوزع بطاقــات النــاخبين في المراكز الــتي شك في ميــولات سكانها الوطنية.

وعندما بدأت عملية الاقـتراع، تضـاعفت إجـراءات الـتزييف مثل إسناد الإشراف على مكاتب التصـويت إلى الأوربـيين فقط أو إلى من يعينون من طرفهم.

وفي بعض الحـــالات الــتي ذكرتها اللجنة المركزية للإعلام والتوفيق التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، فإن الإدارة الاستعمارية قد حولت عنـاوين المكـاتب دون إخبـار المواطنين، أو نقلتها إلى بيـوت خاصة يغلقها أصـحابها في وجه المنتخبين(58). وفي كثير من الحالات وبأمر من عامل العمالة، حجبت قـــوائم مرشـــحي الحركة الوطنية ومنع ممثلـــوهم من الـدخول إلى المكـاتب للمشـاركة في الرقابة القانونيـة(59). وأحياناً، وربحاً للوقت، كانت الإدارة الاسـتعمارية تملأ الصـناديق كما تشاء أو تقيم محاضر النتـائج عشـية الانتخـاب(60)، وحيث ظهرت المقاومة أو بدت علامات الاحتجـاج، فـإن الولاية العامة قد لجـأت إلى الجيش أو إلى سـائر قـوات الأمن من تقـوم، كعادتها، بأعمال القمع والترهيب(61).

هكذا ورغم أن المنتخبين منحوا أصواتهم لمرشـحي الحركة الوطنيـــة، فـــإن الإدارة الاســتعمارية العاملة تحت الإشـــراف المباشر للســـيد نيجلان، قد ألغت الإرادة الشـــعبية وقـــررت بمفردها إعطاء تسعة مقاعد للحركة من أجل انتصـار الحريـات الديمقراطية وثمانية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بينما خصصت البـاقي لعملائها الـذين لم يكونـوا ليفـوزوا بمقعد واحد لولا إجراءات التزييف على الطريقة النايجلانية.

النضال داخل الجمعية الجزائرية:

لقد كـــان واضـــحاً منذ الإعلان عن النتـــائج، أن الإدارة الإستعمارية لم تكن مستعدة لتمكين الوطنـيين الجزائـريين من تأدية دورهم في التعبـير عن إرادة منتخـبيهم. وكـان واضـحاً، أيضاً، أن مندوبي التشكيلتين الوطنيتين لن يكتفـوا، في أشـغال

الجمعيــة، بــدور المتفــرج الســلبي. وكما كــان متوقعــاً، فــإن الاصـــطدامات بـــدأت مع الاجتمـــاع الأول. حـــدث ذلك على مرحلتين: الأولى: عندما طلب السيد فرحات عباس الكلمة ولم تعـطِ لـه(62)، فاضـطر إلى مغـادرة القاعة متبوعـاً بمنـدوبي حزبه، والثانية: بمناسبة التنصـيب الرسـمي لمكتب الجمعية من طرف الوالي العام السيد ناجيلان. فمندوبو الاتحاد الديمقراطي للبيــان الجزائـري انسـحبوا من القاعة بمجـرد أن بـدأ النشـيد الوطني الفرنسي(63).

وأثناء تكوين اللجـان، وبحكم العـدد، أقصي منـدوبو الحركة الوطنية، وبـذلك أصبح وجـودهم شبه صـوري ومقتصـراً على بعض الاحتجاجات التي يعبر عنها من حين لآخر خلال الجلسـات العمومية والـــتي لا يكـــون لها أي تـــأثير إيجـــابي على ســـير المداولات. وحينما فشل الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائـري في تغيــير الوضع وإقنــاع الأغلبية بضــرورة إشــراك الأقلية في أعمال اللجان، فإنه قرر يوم 17/03/1950 سـحب مندوبيه في انتظار تراجع الإدارة الاستعمارية الـذي لم يحـدث إلا في شـهر نوفمبر 1951 وبكيفية لا تكاد تـذكر، فغلاة الكولـون، الـذين عز عليهم أن يقطعـوا شـعرة معاويــة، وبعد أن قـررت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سحب كل منـدوبيها، وافقـوا على تمكين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من المشاركة كعضو أساسي في لجنـــتين ليس لهما أي تـــأثير على حيـــاة الشعب الجزائري(64).

إن ســـلوكات الإدارة الاســـتعمارية لم تكن غريبة بل هي امتداد طبيعي للخطة التي وضـعت من أجل تزييف الانتخابـات، إذ لا يعقل أن يجند الـــوالي العـــام كل إمكانيـــات فرنســـا، في الجزائر، لإقصــاء ممثلي الحركة الوطنية من الجمعية الجزائرية ثم يقبل هونفسه إشــراك من وصل منهم، رغم أنفــه، إلى تلك الجمعية في أعمال اللجان.

صـــحيح أن القـــانون التنظيمي، في حد ذاتـــه، والجمعية الجزائرية الـتي أنشـئت بموجبه يتناقضـان تمامـاً مع طموحـات الشـعب الجزائـري المعـبر عنها بواسـطة كل من التشـكيلتين الوطنيتين اللتين كانتا تدركان ذلك حق الإدراك، لكن القيــاديين، في التشـــكيلتين، كـــانوا يريـــدون، من خلال المشـــاركة في الانتخابـات، التـدليل على أن الجمـاهير الشـعبية تسـير وراءهم وهي تمنحهم كل الثقة لتمثيلهـــا. لقد كـــانوا، بقـــرارهم ذلـــك، سذجاً، لم يأخذوا في الحسبان موقف الإدارة الاستعمارية الـتي لم توجد إلا لتنفيذ إرادة غلاة الكولون.

ومن ثمـة، كـان عليهم أن يعلمـوا، مسـبقاً، أن الطريق إلى قصر كارنو(65) سوف تكون مسدودة أمـامهم وأن المقـررين، باسم الكولون، لن يمكنـوهم من اسـتعمال منـبر أعد للاحتفـاظ بالجزائر فرنسية.

ومن الممكن، في نظرنـــا، أن يكـــون تراجع الاتحـــاد الديمقراطي للبيان الجزائـري عن الخطـوات الـتي كـان قطعها

في طريق توحيد الطاقة الوطنيـــة، ناتجـــاً عن رغبة قيادته في تقـديم تنـازلات جوهرية للأوربـيين الـذين كـانت تخيفهم فكـرة الانفصـــال عن فرنسا وما يحيط بها من طروحــات يزخر بها برنامج حزب الشـعب الجزائـري... فالسـيد فرحـات عبـاس إذ تخلى فجأة، عن الدعوة إلى الجمهورية الجزائرية ذات السـيادة المطلقة وعاد من جديد، إلى مشروع الاتحاد الفرنسي، لم يكن يقصد سـوى طمأنة الحكومة الفرنسـية وإقنـاع الـرأي العـام الفرنسي بأنه مختلف في نظرته إلى مسـتقبل الجزائـر، عن الحاج مصالي الذي يسعى بجميع الوسائل إلى بنائه خارج دائرة النفـوذ الفرنسـي. ومع ذلـك، فـإن الكولـون لم يقتنعـوا بـأن الاتحادالديمقراطي للبيان الجزائري يمكن أن يكون صـادقاً في مواقفه، ولذلك، فإنهم وضـعوه في نفس خانة الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديمقراطية وراحـوا يعملـون على إقصـائهما معاً.

وكـان رد الفعل الكولونيـالي درسـاً ثمينـاً بالنسـبة للاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري الـذي أيقنت قيادته أن الإدارة الاسـتعمارية مصـممة على حرمــان الشـعب الجزائــري من ممارسة حقه في تقرير مصـيره بنفسه وتأكـدت أن التنـازلات التي قدمتها لم تجدِ نفعاً وأن الحلول الوسـطى غـير مفيـدة مع من يـدينون بـالتطرف. كل هـذه الحقـائق عرضت على أعضـاء المؤتمر الـذي انعقد بمدينة سـطيف أيـام 25/26/27/9/1948 وبعد الدراسة المستفيضة والتحاليل المعمقـــة، جـــاءت اللائحة السياسـية معـبرة بوضـوح عن موقف القواعد المناضـلة من النقاط الهامة التالية:(66).

1 - *إن الاتحاد الديمقراطي للبيـان الجزائـري ينـدد بالاتحـاد الفرنسي باعتباره امتداداً للامبراطورية القديمة، ويدين نظــام العسف والاسـتبداد المفــروض على الشــعب الجزائـري بعد ثلاث سـنوات من تحرير فرنسـا، ويعلن عن اسـتعداده للنضـال حـتى يحقق الشـعب الجزائـري طموحاته الوطنية الـتي تجسـدها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية.*

2 - *إن الاتحــاد الــديمقراطي للبيــان الجزائــري يؤكد من جديد أن الجزائر لا يمكن فصـلها عن جارتيها المغــرب وتــونس اللـتين يربطها بهما التـاريخ والجغرافيا واللغة والدين والاقتصاد.*

3 - *إن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يحتج على جو الرعب والقمع الذي سبق الانتخابات ومايزال مفروضاً على البلاد إلى غاية اليــوم، كما أنه يطــالب بإلغـــاء الانتخابـات المـذكورة وبضـمان حرية التصـويت وتحرير جميع المعتقلين السياسيين.*

وســوف يظل هــذا الموقف ثابتــاً لــدى قيــادة الاتحــاد الديمقراطي للبيان الجزائري التي راحت تبـذل جهـوداً معتـبرة لتعبيد الطريق أمام القـوى الوطنية الحية المسـتعدة للعمل من

أجل تحرير البلاد من النير الاستعماري.

صـــراع الأشـــقاء وتـــدخل الحـــزب الشيوعي الجزائري:

لقد بـــدأت الجهـــود المـــذكورة تظهر في أعمـــال الجمعية الجزائرية حيث وجد منـــدوبو الحركة الوطنية أنفســـهم عرضة لمناورات دنيئة تمنعهم أحياناً، من مجرد التـدخل في الجلسـات العمومية وتسد جميع المنافذ في وجه اقتراحـــــاتهم. ولم يكن المنـدوبون الأوربيـون وعملاؤهم من المسـلمين يمـيزون، في ذلـك، بين منـدوبي الاتحـاد الـديمقراطي للبيـان الجزائـري ومندوبي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطيـة، بل إن الاعتـداءات وإجـراءات العسف لم تكن تحاشي أحـداً، وكـان مندوبو الكولون وعملاؤهم يقاطعون كل متحدث يحاول الخروج عن بيت الطاعة.

بالإضافة إلى الموقف الـرافض لمساهمة منـدوبي الحركة الوطنية في أعمـال الجمعية الجزائريـة، وخوفـاً من أن تتحقق الوحـدة الفعلية بين التشـكيلتين السياسـيتين، شـهرت الإدارة الاستعمارية سلاحها المعهود المتمثل في إذكاء نـار الفتنة وزرع بذور الانقسام في صفوف الأشقاء مستعملة أوصـاف الاعتـدال والتطرف ومركزة على التلميح إلى إمكانية التفـاهم مع ممثلي الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـري باعتبـارهم متحضـرين ومتشبعين بالثقافة الفرنسية وقـابلين لترقية الجزائر في إطـار الاتحـــاد الفرنسي ووفقـــاً للخط الـــديمقراطي الـــذي لا يلغي الجالية الأوربية من الحياة السياسية.

وكـان لمسـعى الإدارة الاسـتعمارية أثر في تـدهور العلاقة بين التشـكيلتين السياسـيتين الوطنيـتين، ثم تـدخل الحـزب الشـيوعي الجزائـري ليشـجع الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـــري على الابتعـــاد عن "الثـــوريين المـــزيفين"(67)، والانضمام معه إلى لجنة العمل الثقـافي الـتي يرأسـها الأسـتاذ MANDOUZE.

وفي نفس الوقت الـذي كـانت فيه "الجمهورية الجزائريـة" تجند أقلامها الجيـدة للحط من قيمة الحـاج مصـالي ولتقـزيم الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديموقراطية ووصف قيادتها بـالعجز السياسي وعـدم القـدرة على معالجة قضـايا الشـعب الجزائـري وانتهـاج الديماغوجية الـتي تقـود إلى الهاويـة، فـإن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كان يوجه النداء تلو الآخر إلى الحكومة الفرنســية كي تضع حــداً لــتزييف الانتخابــات ولسياسة الاستبداد التي يمارسها الوالي العام وسـائر المصـالح التي يشرف عليها في الجزائر(68).

وازداد الصراع المزيف بين الأشقاء حدة بمناسبة الانتخابات الجهوية التي جرت يومي 20 و27 مـارس 1949. فالحركة من أجل انتصـــار الحريـــات الديموقراطية قـــررت تجـــاوز الخلاف

وعرضت على الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري تقديم قوائم مشتركة.وأمام رفض هذا الأخير أعلنت عن عدم مشاركتها، الأمر الذي جعل "الجمهورية الجزائرية"، تعنون "الامتناع انصياع"، مؤكدة أن مشاركة الاتحاد قد مكنته من أن يرفع إلى الإدارة الاستعمارية اقتراحات إيجابيةمثل:"ضرورة إلغاء البلديات المختلطة وإدانة الاندماج المبني على خرافة العمالات الثلاث، وكذلك الاتحاد الفرنسي الذي هو شكل من أشكال الامبريالية الجديدة، وتزويد الجزائر بقانون تنظيمي جديد بالإضافة إلى إلغاء انتخابات الجمعية الجزائرية"(69).

كل هذه الاقتراحات لم تجد طريقها إلى آذان ممثلي الكولون الذين حركوا ميكانزمات التزييف التي تم بموجبها إقصاء مرشحي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بكيفية ينـدى لها جبين كل عاقل.وعلى سبيل المثال نشرت "الجمهورية" النتائج المسجلة في بعض الدوائر فيها كثير من الغباء السياسي ومن التحدي الذي لا يعرف حدوداً(70)، ومن أغرب ما نشر أن ممثل الإدارة في عين تموشنت وهو السيد عبد القادر بن شيحة حصل على جميع الأصوات المعبر عنها بما في ذلك صوت منافسه من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وأصوات أقاربه وأحبائه وأصدقائه: وفي مدينة تبسة، كذلك، حصل مرشح الإدارة السيد مشري على كافة الأصوات المعبر عنها(71).

كانت هذه الانتخابات هي القطرة التي أفاضت الكأس والشعرة التي قصمت ظهر البعير، وكانت نتائجها سبباً كافياً لتراجع قيادة الاتحاد مواقفها السياسية وخاصة موقفها من الحركة المصالية: وساعد على تجاوز ماكان بينهما من صراع تأسيس اللجنة الجزائرية لتحضير المشاركةفي المؤتمر العالمي للسلم بتاريخ 19/04/1949. غير أن تجاوز الصراع، وحده، لم يكن كافياً للقضاء، نهائياً، على تخوف السيد فرحات عباس من تكرار تجربة "أحباب البيان والحرية".

وإذا كان الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري مدركاً لصحة النهج المتبع من طرف الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية ومقتنعاً بأن ما يجمع بين التشكيلتين أكثر بكثير مما يفرق بينهما لكنه لم يقوَ على اجتياز الخطوة الحاسمة لتحقيق الوحدة الايديولوجية لأسباب انتهازية فقط، فإنه، على العكس من ذلك، لم يجد في عروض التحالف الصادرة عن الحزب الشيوعي الجزائري مايدعو إلى التوقف عندها نظراً لما تتضمنه من تنكر للسيادة الوطنية ومن نظرة خاطئة للنضال التاريخي الذي مافتئ الشعب الجزائري يخوضه ضد الامبريالية الفرنسية منذ سنة 1830.

لقد بدأ الحزب الشيوعي يحاول ركوب قاطرة الحركة الوطنية منذ سنة 1946، يريد أن يكفر عن الجرائم التي شارك في ارتكابها خاصة في شهر مايو 1945 عندما كان الحزب الشيوعي الفرنسي شريكاً قوياً في الحكم بفرنسا، وكان وزير

الحرب الفرنسي الذي أمر بقنبلة الجزائريين العزل شيوعياً، يومها وقف الحزب الشيوعي الجزائري موقفاً متطرفاً في العداء للحركة الوطنية عامة وللحركة المصالية بصفة خاصة.

لأجل ذلك، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية لم تكن مستعدة لتغفر له خطايا اقترفها متعمداً ومن منطلق ايديولوجي ولأجل ذلك، أيضاً، توجه إلى الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري معتقداً أن خلاف هذا الأخير مع الحركة المصالية يسهل التقارب معه، خاصة وأن السيد فرحات عباس صرح في مرات عديدة، أنه مستعد للعمل على تسوية القضية الجزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي وبواسطة الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا بمحض إرادتها.

فالحزب الشيوعي الذي كان يتابع معاناة مندوبي الحركة الوطنية أثناء أشغال الجمعية الجزائرية والذي استخلص، بعد تجربة طويلة، أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر ترفض اشتراكه في الحكم وتتعامل معه تماماً كما تتعامل مع الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية اختار مطلع السداسي الثاني من سنة 1948 لينظم حملة إعلامية واسعة يدعو، من خلالها، إلى توحيد القوى الوطنية والديموقراطية مع الطبقات الكادحة في فرنسا قصد المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإبطال انتخابات الجمعية الجزائرية(72).

وإذا كانت الحركة المصالية، بجميع أجنحتها، لم تكلف نفسها حتى مجرد دراسة العروض الشيوعية لاقتناعها بتناقضها، في الأعماق، مع طموحات الشعب الجزائري، فإن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري قد توقف، ملياً، عند أدبيات الحزب الشيوعي يفحص ويتمعن قبل أن يجزم قولاً وكتابةً أن نقاطاً أساسيةً تمنعه من الاستجابة للعروض المذكورة، ومن الممكن تعداد أهم تلك النقاط كالآتي:

1 - إن الحزب الشيوعي يتصور الجمهورية الجزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي وعلى غرار جمهوريات الاتحاد السوفياتي(73).

2 - إن الحزب الشيوعي يرفض اللغة العربية والعروبة والإسلام(74). بالإضافة إلى وحدة شمال إفريقيا.

3 - إن الحزب الشيوعي لم يتخل عن نظريته الخاصة بالأمة الجزائرية في طور التكوين(75)، ويرى أن الجزائر لا يمكن أن تكون محايدة بل لابد من التموقع "إلى جانب الحلفاء الطبيعيين، أي الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين وخمسمائة مليون صيني والديموقراطيات الشعبية"(76).

ولم يكتف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بذكر نقاط الاختلاف بل إنه وظف كل إمكانياته لنقدها وإبراز مواطن الضعف فيها حتى يدرك المواطن والمناضل على حد سواء لماذا تبقى نداءات الحزب الشيوعي صرخة في واد مهجور، فالامبريالية الأمريكية، في نظر قيادة الاتحاد، لا تشكل خطراً

على بلدان شمال إفريقيـا... وخلاص الجزائر غـير منتظر لا من الجامعة العربية ولا من روسيا السوفيتية ولا من أمريكا"(77).

ومن جهة أخرى، فإن التموقع إلى جانب الاتحاد السـوفياتي يتنـاقض مع مصـلحة الشـعب الجزائـري إذا أخـذنا في الاعتبـار الموقف الشـيوعي" من تقسـيم فلسـطين والعمل على فصل الجزائر المسلمةعن الوطن العربي" (78).

أما فيما يخص الاتحـــاد الفرنسي ووحـــدة شـــمال إفريقيا واللغة العربية والأمة الجزائرية، فـإن نظـرة الحـزب الشـيوعي الجزائري إليها تختلف كلية عن الرأي الذي أبداه حولها المؤتمر الـذي عقـده الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـري بمدينة سطيف أيام 25-26-27/09/1948 والذي تعرضنا له بإيجاز في الصفحات السابقة.

نحو جبهة وطنية موحدة

كـــان لابد من تفاعل عوامل كثـــيرة كي تعـــرف الســـاحة السياســـية، في الجزائـــر، انقلابـــاً جـــذرياً، بعض هـــذه العوامل إيجـــابي من حيث منطلقاته الأيديولوجية وتـــأثيره الحسن على مسار الحركة الوطنية ونتائجه الخيرة بالنسبة لمستقبل الشعب الجزائـــري، وبعضـــها الآخر ســـلبي من حيث خلفياته السياســـية وأهدافه التي رغم تباينها في الظـاهر، كـانت متحـدة فيما يخص تعارضـــها بطريقة أو بـــأخرى مع اســـترجاع الجزائر ســـيادتها واستقلالها كاملين.

العوامل الإيجابية:

أ - إن قيادة الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـري الـتي جـــــــــــربت المرونة بجميع أنواعها في التعامل مع الإدارة الاسـتعمارية لعلها تحظى باسـتمالتها إلى ضـرورة العمل على إنهاء النظـام الاسـتعماري القـائم في الجزائر منذ سـنة 1830، قد اقتنعت بأن الكولون يسيطرون فعلاً، على الحياة السياســية في بـــاريس خاصة فيما يتعلق بمصـــير الجزائـــر، وهم غـــير مسـتعدين للتنـازل عن شـيء يـذكر يكـون من شـأنه تمكين الجزائريين من المشاركة الفعلية في تسـيير شـؤون البلاد، كما أنهم عازمون على استعمال جميع مالديهم من إمكانيـات العنف والقمع واللجوء إلى كل أساليب التزييف لمنع الجماهير الشعبية من اختيـار ممثليها الحقيقـيين في جميع المجـالس المنتخبة بما في ذلك الجمعية الجزائرية.

وتأكد السـيد فرحـات عبـاس، من جهة أخـرى، إن الإدارة الاستعمارية لا تنظر إلى المسألة الجزائرية إلا من زاويتها الـتي لا تـــرى من خلالها غـــير الجزائر الفرنســـية. أما كل محاولاته لاقناعها بالسير معه في طريق الاتحاد الفرنسي الذي لا يقصي أحـداً، أو في سـبيل إقامة جمهورية جزائرية متحـدة مع فرنسا بمحض إرادتها وحيث تبقى الخارجية والـــدفاع من اختصـــاص

الحكومة الفرنسية، فإنها باءت بالفشل ولم تتمكن إلا من منع التلاقي بين الأشقاء وتأخير أجال التوحيد المنتظر واللازم لتخليص الوطن من السيطرة الأجنبية.

وكان هذان الاستنتاجان كافيين ليشدد الاتحاد موقفه وليعيد النظر في برنامجه السياسي وفي علاقاته مع الحركة المصالية وحتى مع الحزب الشيوعي الذي كان السيد فرحات عباس، كغيره من مسؤولي الحركة الوطنية، ينظر إليه كتنظيم تابع للحزب الشيوعي الفرنسي ولا يتحرك إلا في إطار المخططات السوفيتية"(79).

ب - إن الحركة المصالية التي كانت تعتقد أنها تستطيع وحدها تقويض أركان الاستعمار وتمكين الشعب الجزائري من استرجاع سيادته المغتصبة والتي كان قادتها يظنون أنهم يحتكرون الوطنية الحقة ويتهمون غيرهم بالعمالة للإدارة الاستعمارية وبالعجز عن الارتقاء إلى مستوى طموحات الجماهير الشعبية في الجزائر، قد اقتنعت بأن تحرير الجزائر يتطلب تضافر جهود جميع أبنائها المخلصين.

ولقد كان في أساس هذا التحويل العقيدي عددمن الأزمات التي مرت بها الحركة(80)، وكثير من إجراءات العسف والاستبداد التي سلطتها الإدارة الكولونيالية على إطاراتها ومناضليها وهيآتها(81)، كما أن موقف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي، خاصة بعد مؤتمره الخامس(82). من تدابير القمع الموجه ضد المناضلين الوطنيين ومن عمليات التزييف والإحباط التي كانت الولاية العامة تتفنن في وضعها وتنفيذها، كل ذلك ساهم في إقناع السيد الحاج مصالي ورفاقه بضرورة التفتح على سائر القوى الحية في البلاد قصد الاستفادة من جميع الطاقات لإرغام الحكومة الفرنسية على تلبية رغبة الشعب الجزائري في استرجاع سيادته واستقلاله.

ج - لم تعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تكتفي بالدعوة الدينية والعمل التربوي والنشاط التعليمي، بل إن تواتر الأحداث السياسية قد فرض على قيادتها تجاوز إطار قانونها الأساسي والدخول، علناً، إلى معركة النضال ضد الوجود الاستعماري وليتمكن الجزائريون من تقرير مصيرهم بأنفسهم.

د - إن الحزب الشيوعي الفرنسي قد فقد كل أمل في استعادة مكانته في أعلى هرم السلطة الفرنسية بسبب موقف الاتحاد السوفياتي من مخطط مرشال سنة 1947، قد أشار على الحزب الشيوعي الجزائري بإعادة النظر في مواقفه من الحركة الوطنية الجزائرية التي برهنت الانتخابات على تجذرها في أوساط الجماهير الشعبية. فعملاً بنصيحة الأخ الأكبر، وابتداءً من سنة 1949، شرعت قيادة الحزب في الانفتاح على الإطارات الجزائرية وتخلت بالتدريج على كثير من قناعاتها حتى أصبحت، في نهاية سنة 1950، تطالب، هي أيضاً، بجمهورية جزائرية مستقلة وبتكوين جبهة وطنية ديموقراطية لتحقيق تلك

الغاية(83).

2 - العوامل السلبية:

أ - على الرغم من أن اسم السيد نايجلان قد أصبح، بالنسبة للجزائريين، رمزاً لتزييف الانتخابات، فإن تغييب إرادة الشعب الجزائري إنما تندرج في إطار استراتيجية إجمالية وضعتها الإدارة الكولونيالية وأشرف على تطبيقها، بنفس العزم والصرامة، كل الولاة بما فيهم السيدايف شاتينيو الذي استطاع أن يصنع لنفسه مكانة الصديق والمتعاطف مع القضية الجزائرية.

ولقد أدركت كل الأحزاب السياسية، خاصة بعد انتخابات افريل سنة 1948، أن الكولون هم الموجهون الحقيقيون لسياسة فرنسا في الجزائر: وإن هذه السياسة لا تخدم سوى مصلحة بعض غلاتهم كما جاء ذلك في وصية الرئيس Queuille للسيد روجي ليونار(85) قبل التحاقه بمنصبه الجديد خلفاً للسيد نايجلان: "عليك أن تعرف أن قسنطينة هي روني ميار، والجزائر العاصمة هي بورجو، أما وهران فيحتمل أن تبقى في يد عامل العمالة مالم يقترح غلاة الكولون واحداً من بينهم"(86). ولكي يوضح تعليماته أكثر، أضاف بلهجة متشددة: "أما لعباس ومصالي فقل لهما: القوة هي الفصل بيننا وبينكم"(87).

فالإدارة الاستعمارية كانت تعرف جيداً أن جماهير الشعب الجزائري تساند الحركة الوطنية بجميع قواها، استخلصت ذلك من نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أكتوبر سنة 1947 والتي حققت فيها الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية فوزاً مطلقاً، وعليه فإنها أقرت التزييف وجعلت منه مؤسسة تسخرها، في جميع المستويات، لتعيين المندوبين الذين تراهم صالحين للسير في ركابها.

وعلى الرغم من أن التشكيلات السياسية الوطنية لم تبق مكتوفة الأيدي، بل لم تترك باباً إلا وطرقته للتنديد بتلك الممارسات اللامشروعة، وعلى الرغم من ارتفاع أصوات بعض المنتخبين الفرنسيين لإدانة التزييف باعتباره منافياً للأخلاق الجمهورية ومرفوضاً رفضاً باتاً في عصر المطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها"(88)، فإن المسؤولين الذين تعاقبوا علىولاية الجزائر، خاصة منذ شهر فيفري، سنة 1948،(89) قد جندوا كل إمكانيات الإدارة الكولونيالية لخنق أصوات الجزائريين ومنع الحركة الوطنية من ممارسة النضال السياسي بعيداً عن التفكير في وسيلة العنف الثوري.

ب - إن تزييف الانتخابات لا يتم في أجواء الأمن والهدوء والاستقرار، بل لابد للقيام به على الطريقة الفرنسية، من إجراءات القمع والإرهاب والاعتقالات التي من شأنها شل نشاط الطاقات التي تعتمدها الحركة الوطنية في تطبيق برامجها. هكذا كانت جميع الانتخابات، على كل الأصعدة، تعرف

مشـادات عنيفة ومواجهـات دموية في كثـير من الأحيـان، بين قـــوات الجيش والشـــرطة والـــدرك الفرنســـية وبين ممثلي الأحــزاب الوطنية وأنصــارهم من أبنــاء الشـعب الجزائــري. وبديهي، كما جاء على أعمدة "المنار" أن القوات المتقابلة غـير متكافئة ومختلفة السـلاح. فـالقوات التحريرية لا سـلاح لها إلا التقيد بالقـانون والإيمـان بـالإرادة الشـعبية والمواثيق الدوليـة، والقـوات الرجعية مع الإدارة سـلاحها عـدم المبـالاة بالقـانون، وهي الخصم والحكم، لا تخشى عقابـاً على اعتـداء، ولا تـؤمن بالعدل ولا بالكرامة الإنسانية ولا بالمواثيق الدولية"(90).

ج - إن غلاة الكولـــون، بعد أن أحكمـــوا ســـيطرتهم على الإدارة الاسـتعمارية، اسـتطاعوا النفـاذ، بالفعـل، إلى أوسـاط الطبقة الحاكمة في فرنسـا، وتمكنـوا عن طريق الرشـوة، من جعل أبـــرز عناصـــرها لا يؤمنـــون، مثلهم، إلا بوجـــود الجزائر الفرنسـية، المشـكلة نظريـاً، من عمـالات ثلاث، وماعـدا العمل من أجل هـــذه الجزائــر، فـــإن كل مســعى مرفـــوض شـــكلاً ومضـــموناً، ويجب أن يحـــارب بجميع الوســـائل وفي مقـــدمتها القمع بسائر أنواعه.

من هذا المنطلق، أصبحت باريس لا تتحـرك إلا في الاتجـاه الـــذي يحـــدده غلاة الكولـــون،وصـــارت محـــاولات الاتحـــاد الديموقراطي للبيـان الجزائـري المعتدلة غيرمجدية تمامـاً مثل مساعي الحركة من أجل انتصار الحريـات الديموقراطيـة. إذن، لم يعد هناك مايجعل التشكيلتين الوطنيتين تتـأخران عن تحقيق الاتحـاد الـذي بـات مطلبـاً جماهيريـاً كما تـدل على ذلك الآراء المعبر عنها على أعمدة "المنار"(91) والصادرة عن شخصـيات تنتمي إلى كل التيـــارات السياســـية وعن غيرها من النـــاطقين بأســـمائهم الخاصة أو بأســـماء الجمعيـــات الخيرية والرياضـــية والتربوية.

كل هـــذه العوامل متضـــافرة هي الـــتي قـــادت إلى تغيـــير الأوضـاع السياسـية في الجزائر وجعلت الاتحـاد الـديموقراطي للبيان الجزائري يوجه نداء إلكافة التشـكيلات الوطنية يـدعوها، من خلالـه، إلى إقامة وحـدة تعمل على تحقيق خمسة أهـداف هي: (92):

- *إلغاء الانتخابات التي جرت يوم 17/06/1951.*
- *التطبيق الفوري لقانون 1947.*
- *تطبيق الديمقراطية في المجالس بجميع أنواعها.*
- *استصدار قانون يقضي بتخصيص مبلغ 10 مليـارات فرنك لبناء المدارس والطرقات في الريف الجزائري.*

ووجد النداء استجابة لدى الحركة من أجل انتصار الحريـات الديموقراطية وجمعية العلماء المسـلمين الجزائـريين والحـزب الشيوعي الجزائري.

وبعد تشـاور ونقـاش وقع الاتفـاق يـوم 27/07/1951 على تكوين لجنة تحضـيرية(93) لتأسـيس جبهة جزائرية للـدفاع عن

الحرية واحترامها.

الأعمال بنتائجها:

ولم يمض سوى أسبوع واحد حتى أسفرت اللقاءات بين الأشقاء عن مؤتمر التام في سينما دنيازاد(94)، بالجزائر العاصمة دعت إليه اللجنة التحضيرية المذكورة وحضره جمع غفير من الجزائريين وبعض الجزائريات يمثلون كافة أنحاء الوطن وينتمون إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية. ودامت أعمال المؤتمر يوماً واحداً هو اليوم الخامس من شهر أغسطس/أب وتوجت بالإعلان عن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي يشرف عليها مجلس إداري مشكل من ثلاثين عضواً(95)، ويسيرها مكتب دائم من عشرة أعضاء(96).

وبالإضافةإلى هذه الهيكلة صادق المؤتمرون على البرنامج المعد من قبل اللجنة التحضيرية وقوامه خمس نقاط مستوحاة في معظمها من مقترحات الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المذكورة أعلاه(97).

ويرى الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري أن الهدف من تأسيس الجبهة الجزائرية هو بالدرجة الأولى إيجاد الإطار الملائم لتوحيد الجبهة الوطنية من أجل التصدي "لمظالم الشرطة ومحركيها ولإحباط المؤامرات الحمقاء التي تعرض حياة شبابنا للخطر"(98). كما أن الجبهة سوف "لن تتوقف عن العمل حتى يتحطم القمع الأعمى الذي يقهر شعبنا وحتى يتمكن الجزائريون جميعهم من التمتع بحقهم في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية التنقل"(99).

هناك من يرى(100) أن الجبهة ولدت ميتة، لكن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري له رأي آخر على الرغم من أنه لا ينكر، في أدبياته، أنها لم تكن في المستوى اللازم لدفع عجلة التقدم في طريق القضاء على النظام الاستعماري وأنها ضمنت منذ البداية، أطرافاً متناقضة يصعب على بعضها الارتقاء إلى واقع الشعب الجزائري العربي المسلم(101).

وعندما وجه السيد فرحات عباس النداء المشار إليه أعلاه، فإنه إنما كان يبغي، في مرحلة أولى، إيجاد الأرضية التي يمكن أن تقف عليها جميع التشكيلات السياسية والهيئات الاجتماعية والثقافية إلى جانب أكبر عدد ممكن من الشخصيات المستقلة،وذلك من أجل الانتقال معاً إلى المرحلة الثانية التي يكون فيها العمل على إقامة الجمهورية الجزائرية وما يتبع من مؤسسات أصبحت مألوفة لدى المواطن الجزائري. ومما لاريب فيه أن الحركة الوطنية الجزائرية قد استطاعت، رغم كل شيء، أن توظف الجبهة إلى أبعد الحدود، وتمكنت من تسخير هياكلها لتحسيس الجماهير الشعبية بمعاناة المناضلين(102).

ولتوفـير المنـاخ الملائم لتقـريب وجهـات النظر السياسـية عندما يكون صعباً توحيد المنطلقات الإيديولوجية.

وبالإضافة إلى النشـاط المكثف في إطـار الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، فإن الاتحاد الـديموقراطي للبيـان الجزائري الـذي تخلص نهائيـاً من قناعاته الفكرية الـتي كـانت تشده إلى الاتحاد الفرنسي، لم يدخر جهداً للإسـهام في معركة توحيد الطاقـــــات الحية المغاربية في جبهة قوية تعمل بجميع الوسـائل على "إنهـاء النظـام الاسـتعماري وإقامة أنظمة مبنية على السيادة والديموقراطية تحرر شـعوبها سياسـياً واجتماعيـاً واقتصادياً وتضمن لجميع السكان حقوقهم وحرياتهم"(103).

لقد شارك الاتحاد مشاركة فاعلة في الاجتماع الـذي عقدته الأحزاب الوطنية المغاربية في مقر إقامة الزعيم الحاج مصالي بحي شانتي الباريسي يـوم 28/01/1952 قصد التشـاور حـول القضية التونسية، علمـاً بـأن الاجتمـاع المـذكور قد توجه ببيـان معـبرعن المسـاندة المطلقة للكفـاح الـذي يخوضه الشـعب التونسي بقيادة زعيمه الأستاذ الحبيب بورقيبة.(104).

وبعد ذلك بيومين فقط، وقع السـيد فرحـات عبـاس ميثـاق الجبهة المغاربية إلى جانب رفاقه زعماء الأحـزاب المعـبرة عن رأي شعوب شمال إفريقيا. وبموجب التوقيع على ذلك الميثـاق إثر اجتماع باريس المشار إليه أعلاه، تم تأسـيس "لجنة شـمال إفريقيا للاتحـاد والعمــل" Comitéd’union et d’action nord-africain وكذلك لجنة المتابعة التي أسـندت لها مهمة الإشـراف على حسن تنفيذ الميثاق(105).

وهكذا، لم يتوقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائـري عن التطور والنمو السريع في الاتجاه الوطـني السـليم.وكلما تقـدم خطـــوة تضــاعفت الصــعوبات وازدادت الإدارة الاســتعمارية شراسة وحقداً على قيادته. وفي خضم التطور السياسي طفت على السطح كثير من القضـايا الإيديولوجية الـتي ظلت تـتراكم في انتظار الحلول الملائمـة، وما كـادت تحل سـنة 1954 حـتى أصبح الصراع الإيديولوجي حقيقة ملموسة في صـفوف الاتحـاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

الأمر الـذي سـيمكن جبهة التحرير الوطـني من الوصــول، بســهولة، إلى أغلبية أنصــاره ومناضــليه كما ســنرى ذلك في معالجتنا لفترة الكفاح المسلح.

■■■

■ الهوامش:

1- *Amar Naroun , Ferhat Abbas, ou les chemins de la souveraineté, Paris 1961, p12.*

(2) المصدر نفسه:

3- *Claude Collot- Jean Robert Henry , Le mouvement national Algérien - Textes, 1912-1954(2éme*

Edition)Alger OPU 1981, p221.

(4) المصدر نفسه، ص 222.

(5) انظر، آجرون، ص 355، لكن السيد الحاج مصالي في مذكراته، ص: 245، يؤكد أن السـيد ميش كـان من بين المؤسسـين لحـزب الشعب الجزائري.

(6) كولو، المصدر نفسه، ص 222.

(7) المصدر نفسه.

(8) من بين هـؤلاء الإطـارات تجـدر الإشـارة إلى أن المحـامين أحمد بومنجـل، وقـدور صـاطور، والـدكاترة، فرانسـيس وسـعدان وابن خليل وكذلك الأستاذ المبرز محداد.

(9) رفع المناضلون بتلك المناسـبة شـعار من انتخب كفـر، ويبـدو أن ذلك كان واحـداً من الأسـباب الـتي دفعت قيـادة الحـزب إلى تأسـيس الحركة من أجل انتصار الحريـات الديمقراطية عنـدما قـرر الحـاج مصالي المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التي جـرت يـوم 10/11/1946.

(10) من مواليد سـنة 1917 ببلدية فـراع المـيزان، إنخـرط في صـفوف حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه كان كاتباً عموميـاً وذا قـدرة فائقة على تنظيم الجماهير وتعبئتها، شارك في قيـادة الحـزب من سنة 1943 إلى أن توفي في شهر جانفي 1948.

11- Keddache (Mahfoud). Histoire du Nationalisme Algérien Question Nationale et politique Algérinne 1919-1951. Tome II , Alger 1980, p729.

12- Mesbah (Med -Chalik) , Idéologie Politique et mouvement national en Algérie Thése Pour le doct2-06-

1981p54 et Suivantes.

(13) مع العلم بـأن البورجوازية في فرنسـا، كـانت مهيكلة كما ينبغي وتتشـكل من: البورجوازية العليا والبورجوازية الوسـطى والبورجوازية الصغرى ولكل تعريفها ومميزاتها.

(14) انظر النص الكامل للمشروع في كولو، ص:247، ومابعدها.

(15) انظر المساواة في عددها الصادر بتاريخ 18/10/1996.

(16) كولو، ص 222.

(17) مصباح، ص83.

(18) نداء إلى الشباب، كولو، ص: 235.

(19) عمار نارون، ص163.

(20) نفس المصدر، ص 173.

(21) كولن، ص 259.

(22) انظر نداء السيد فرحات عباس بمناسبة الفاتح مـاي 1946 وكـذلك مشـروع الدسـتور المقـدم للمجلس التأسيسي الفرنسي بتـاريخ 09/08/1946 ومشروع القانون المقدم للبرلمان الفرنسي بتاريخ 21/03/1947 من طرف السـادة: سـعدان صـحراوي، مصـطفاي وابن خليل.

(23) انظر جريـــدة "المســـاواة" Egalité عـــددها الصـــادر بتـــاريخ 10/10/1947.

(24) انظر نص اللائحـــتين في Egalité عـــددها الصـــادر بتـــاريخ 18/10/1946.

(25) Egalité عددها الصادر بتاريخ 23/10/1946.

(26) أحد رجال السياسة في فرنسا ولد سنة 1899، حصل على التـبريز في التـاريخ وقـام بـدور أساسي في حركة المقاومة الفرنسـية. يعتـبر من المـدافعين الشرسـين على بقـاء الجزائر فرنسـية وقد عبر عن ذلك بتشكيله حركة " الديمقراطية المسيحية" في جـوان 1958.

(27) الجريـــدة الرســـمية للجمهورية الفرنســية، مــداولات جلسة يـــوم 23/08/1946.

(28) تـــذكر الإحصـــائيات الرســـمية أن نســـبة امتنـــاع المســـلمين (أي الجزائـريين) عن الانتخابـات، يومهـا، بلغ في عمالة الجزائر 83% في حين تجـاوز 70% في كل من قسـنطينة ووهــران، رغم ذلك اعتبرت نتائج صحيحة.

(29) فـــاز بتلك المقاعد كل من الســـادة: ســـعدان، محـــداد، ابن خليل ومصـطفاي، علمـاً بـأن الانتخابـات جـرت يـومي 24 نوفمـبر و8 ديسمبر 1946.

(30) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مـداولات سـنة 1947، ص 1696.

(31) في إطار الحملة الانتخابية الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي وجه التجمع الجمهوري للدفاع عن الجزائر الفرنسية نداء جاء فيـه:"إننا مستعدون للتضحية القصوى للاحتفاظ بالجزائر".

(32) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، سنة 1947، ص 4219.

(33) المصدر نفسه، ص 4227.

(34) كلمة "المسلمين" تعني هنا، الجزائريين تماماً مثل كلمة "العرب".

(35) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، سنة 1947، ص 4689.

(36) كان السيد فيار نائباً في البرلمان باسم الحركة الجمهورية الشـعبية وأستاذاً للحقوق بجامعة الجزائر إضافة إلى منصبه كمدير لجريدة الجزائر Journal d'Algér

(37) من مواليد سنة 1884 توفي سنة 1966، مارس المحامـاة قبل أن يتفرغ للسياسة. كـان اشـتراكي المـذهب وقد عين وزيـراً للمالية بحكومة الجبهة الشـعبية سـنة 1936 ثم وزيـــراً للعــدل ســنتي 37/38 ســـاهم في حـــرب التحرير الفرنســـية وانتخب رئيســـاً للجمهورية سنة 1947.

(38) نص الرسالة بالفرنسية في: عمار نارون، ص 174، ومابعدها.

(39) المقصود هو الجنرال ديغول، الـذي بـذل كل مـافي وسـعه لإفشـال فكرة الجمهورية الجزائرية.

(40) وقع الرسالة كل من السادة، محداد، مصطفاي، سعدان وابن خليل.

(41) عمار نارون، ص 170.

(42) المصدر نفسه.ص117.

(43) كولو، ص 222.

(44) انظر اللائحة السياسية التي صادق عليها المجلس الوطني للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية بتاريخ 07/09/1947.

(45) Egalité عددها الصادر بتاريخ 22/10/1947.

(46) Egalité عددها الصادر بتاريخ 14/11/1947.

(47) المغرب العربي، العدد الصادر بتاريخ 26/03/1948.

(48) الجمهورية "الجزائرية" عددها الصادر بتاريخ 01/04/1948.

(49) الزبيري (محمد العربي) الثورة الجزائرية في عامها الأول، الملحق رقم 5، ص 225 ومابعدها.

(50) الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، لائحة السياسة العامة الصادرة بتاريخ 5/10/1947، لقد جاء في هذه اللائحة: "إن المؤتمر يندد بكون الحكومة الفرنسية فرضت على الشعب الجزائري قانوناً تنظيمياً يبقي النظام الاستعماري ولا يعترف للشعب الجزائري بأية سيادة.

(51) نفس المصدر.

(52) La République Algérienne عددها الصادر بتاريخ 01/04/1948.

(53) من مواليد 1909 كان اشتراكي المذهب وقد انتخب نائباً سنة 1946، بعد أن شارك في المقاومة الفرنسية بقيت عهدته النيابية تتجدد إلى غاية عام 1958، عين وزيراً للشغل في حكومة روبارت شومان، ولم يغادر الحكومة إلا سنة 1949، في سنة 1958 انتخب على رأس رابطة حقوق الإنسان الفرنسية.

54- Naegelen (ME) , Mission en Algérie, Paris 1965, p67.

(55) المصدر نفسه، ص 130.

56- I,Echo d'Algér, 18 mars 1948.

(57) الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق، انتهاكات حرية التصويت، ص: 92.

(58) نفس المصدر، ص 64.

(59) الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 9/4/1948.

(60) انتهاكات حرية التصويت، ص: 99، أما صدى الجزائر الصادر بتاريخ 05/4/1948 فإنها قد تعرضت لنفس الأحداث لكنها قدمتها في صورة مغايرة ومتناقضة في نفس الوقت مثل قولها: "في أولاد فرحة على بعد 15 كلم من صور الغزلان هجم مابين 1000-و 1500 من أعضاء حزب الشعب الجزائري مكتباً للتصويت، وعندما توجهت دورية عسكرية للحفاظ على الأمن واعتراض سبيل حولي 2000 متظاهر فاعتدوا على الشاحنة وركابها، الأمر الذي جعل الحرس الجمهوري يتدخل ويطلق النار متسبباً في قتل سبعة أشخاص وعدد من الجرحى".

(61) كان السيد فرحات عباس يريد الاحتجاج على عملية الاعتقال التي تعرض لها بعض مندوبي الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية.

(62) أما مندوبو الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، فإنهم لم يغادروا القاعة وانتظروا نهاية النشيد الوطني الفرنسي ليرفعوا أصواتهم عالية بنشيد الحزب، مما أحدث كثيراً من الفوضى وجعل الوالي العام ينسحب ومعه باقي المندوبين.

(63) اللجنة الأولى خاصة بإعـــادة التأهيل المهـــني لمرضى السل وقد انتخب لها الـدكتور قاضـي. أما الهيأة الثانيـةفهي مجلس تطـوير معهد باستور وقد انتخب لعضويته الدكتور محمد فرانسيس.

(64)

(65) الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 01/10/1948.

(66) عبـاس(فرحـات) "نـزع القنـاع عن الثـوريين المـزيفين" الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 10/12/1948.

(67) الاتحاد الديموقراطي للبيـان الجزائـري، "رسـالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية" الجمهورية الجزائرية، عددها الصـادر بتـاريخ 27/05/1949.

(68) الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، "الإمتناع انصـياع" الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 18/03/1949.

(69) الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 25/03/1949.

(70) المصدر نفسه.

(71) الحرية Liberté ، عددها الصادر بتاريخ 17/06/1948.

(72) الحرية، عددها الصادر بتاريخ 30/11/1950.

(73) الحرية، عددها الصادر بتاريخ 09/06/1949.

(74) الحرية، عددها الصادر بتاريخ 02/06/1949. وتجدر الإشـارة إلى أن الحزب الشيوعي ظل متمسكاً بنظرية موريس توريز التي تقـول: "هناك أمة جزائرية يجري تكوينها بواسطة عشرين جنساً".

(75) الحرية ، عددها الصادر بتاريخ 09/06/1949.

(76) الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 07/04/1950.

(77) الجمهورية الجزائرية، عددها الصادر بتاريخ 04/03/1950.

(78) آجـرون، ص 613، يـذكر المؤلف أن السـيد فرحـات عبـاس صـرح بتــاريخ 17/09/1950، أنه "لا يريد التعــاون مع حــزب تــابع لستالين".

(79) مثل الأزمة البربرية وما اصطلح على تسميته بقضية تبسة.

(81) الجمهورية الجزائرية، مداولات يوم 21/02/1951، ص : 1063.

(82) انظر النـداء الـذي وجهه إلى الشـعب الجزائـري المـؤتمر الخـامس للحزب الشيوعي الجزائري، يوم 29/05/1949. كولو، ص 278.

(83) ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 30/11/1950.

(84) طـــبيب فرنسي تحـــول إلى سياسي من مواليد ســـنة 1884 تقلد مناصب وزارية كثيرة وترأس الحكومة الفرنسـية ثلاث مـرات في الفترة مابين 1948-1951، وشغل مناصب نائب رئيس الحكومة من سنة 1952 إلى سنة 1954.

(85) عمار نارون، ص 124.

(86) المصدر نفسه.

(87) انظر خاصة تصريحات السيدين Raymond laquiére و Fonlupt Esperaber في آجرون، ص 614.

(88) تعيين نايجلان يوم 11/02/1948 خلفاً للسيد شاتينيو.

(89) "المنـار" عـددها الصـادر بتـاريخ 30/07/1951، "ملاحظـات حـول المعركة الانتخابية"، بدون توقيع.

(90) المنار، أعدادها الرابع ومابعده.

(91) يحمل النداء تاريخ 29/06/1951، وقد نشرته الجمهورية الجزائرية في عددها الصادر بنفس التاريخ.

(92) ضمت اللجنة التحضيرية الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور أحمد فرانسيس والأستاذ قدور ساطور في الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وأحمد مزغنة ومصطفى فروخي عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، وبوكاباليرو وأحمد محمودي عن الحزب الشيوعي الجزائري.

(93) تقع هذه السينما في شارع عيان رمضان حالياً.

(94) حسب ما نشر على أعمدة المنار في عددها الصادر بتاريخ 15/08/1951 فإن أعضاء المجلس الإداري هم: عن العلماء: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، السيد أحمد بوشمال، السيد جمال سفينجة والسيد طاهر حدود، وعن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، الأستاذ كيوان والسادة، أحمد مزغنة، عمر سحبوب، صالح معيزة سويح الهواري والمسيري، وعن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الأساتذة: أحمد بومنجل، قدور ساطور، حاج سعيد الشريف، عبد الحميد بن سالم والدكتور أحمد فرانسيس والسيد أحمد مزيان، وعن الحزب الشيوعي الجزائري السادة، بول كاباليرو، أحمد محمودي، كوش يونس، أحمد بن خلاف، عبد الحميد بو الضياف والدكتور كاسي لاريبر، وعن الشخصيات المستقلة، الجنرال توبير، الأستاذ دوميرق، الأستاذ توفيق المديني، الأستاذ مندوز، الأستاذ العربي روله والسيد محمد الأبلق.

(95) أعضاء المكتب الدائم هم: الشيخان العربي التبسي ومحمد خير الدين عن العلماء، وأحمد بومنجل وقدور ساطور عن الاتحاد، وأحمد مزغنة والأستاذ كيوان عن الحركة، وكاباليرو ويونس كوش عن الحزب الشيوعي وأحمد توفيق المدني والأستاذ مندوز عن المستقلين.

(96) نشرت "المنار" النقاط الخمس كالآتي:

- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17/06/1951.
- احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني.
- احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير والفكر والصحافة والاجتماع.
- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية على الحاج مصالي.
- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

(97) (98) بومنجل (أحمد)، "يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري" المنار، عددها الصادر بتاريخ 15/08/1951، علماً بأن الأستاذ أحمد بو منجل كان أميناً عاماً مساعداً للاتحاد.

(99) شفيق مصباح، ص : 418.

(100) المقصود بذلك هم الشيوعيون واللائكيون لأسباب مختلفة سنتعرض لها بالتفصيل عندما نعالج المنطلقات الإيديولوجية لثورة نوفمبر 1954.

(101) المكتب الدائم للجبهة "نشاط الجبهة" المنار، عددها بتاريخ 04/01/1952.

(102) مقتطف من ميثاق الجبهة المغاربية الذي صدر بباريس يوم

02/02/1952 ووقع عليه من الجزائر كل من الاتحـــــــــــــــاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطيـــة، انظر نص الميثـــاق كـــاملاً بالعـــدد رقم 19 من "المنار" الصادر بتاريخ 28/03/1952.

(103) تضمين البيان النقاط الأربع التالية:

- الإيقاف العاجل للضغط في جميع صوره بالبلاد التونسية.

- الإفســـــاح عن الأســـــتاذ الحـــــبيب بورقيبة وجميع المعتقلين والمبعدين.

- الاعـتراف للشـعب التونسي بسـيادته واسـتقلاله طبقـاً لمبـادئ الأمم المتحدة.

- تدخل الأمم المتحدة لتطـبيق ميثاقها الـذي هو عامل من عوامل السلم والطمأنينة بشمال إفريقيا.

(104) انظر نص الميثاق في المنار، عددها الصادر بتاريخ 28/03/1952.

■■■■

الفصل الخامس

حــزب الشـــعب الجــزائري

الجزائرية، وكلما كان ذلك ضرورياً، كان يشرح موقف حزبه من الواقع الاستعماري ويدعو إلى تأييد مساعيه الرامية إلى استرجاع سيادة الجزائر واستقلالها كاملين.

ونتيجة كل تلك التحركات المكثفة في تلك المدة القصيرة من الزمن، كتب بعض المؤرخين(1) أن الساسة الفرنسيين، سواء منهم الذين زاروا برازافيل أو الذين اكتفوا بمحادثات باريس، هم الذين اقنعوا زعيم حزب الشعب الجزائري بضرورة المساهمة في الحياة الانتخابية الفرنسية، لكن ذلك، بعد الدراسة المتمعنة، يبدو غير صحيح، لتناقضه مع شهادة السيد بلقاسم راجف(2) التي ذكرها الدكتور شفيق مصباح والتي تؤكد أن قرار المشاركة في الانتخابات "قد اتخذه الأعضاء القياديون الذين كانوا متواجدين في باريس"(3) ومهما يكن من أمر، فإن السلطات الفرنسية قد رخصت للسيد مصالي الدخول إلى الجزائر يوم 13/10/1946 وهونفس اليوم الذي جرى فيه الاستفتاء حول مشروع الدستور الفرنسي(4) الذي كان حزب الشعب الجزائري والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري قد أعلنا عن قرارهما بمقاطعته.

وفي الجزائر، وجد الحاج مصالي غلياناً كبيراً في صفوف حزب الشعب خاصة فيما يتعلق بمن يتحمل مسؤولية الأمر باشعال فتيل الثورة(5) والأمر المضاد الذي وصل بعض المناطق ولم يبلغ لبعضها الآخر. وكذلك فيما يخص الميل إلى الحياة الانتخابية الذي بدأ يتسرب بسرعة إلى الأوساط القيادية. وإلى جانب ذلك الغليان، وجد الزعيم أن مكانته عالية بين المناضلين ولدى جماهير الشعب في آن واحد. لأجل كل ذلك وافق على أن تعقد ندوة وطنية لإطارات الحزب دامت أعمالها ثلاثة أيام برهن خلالها رئيس الحزب على قدرة فائقة في التسيير والإقناع حتى إن الأغلبية الرافضة للدخول في الانتخابات قد تحولت، في آخر جلسة، إلى شبه إجماع على تقديم مرشحين لتمثيل الشعب الجزائري في البرلمان الفرنسي.

وعلى هامش الندوة الوطنية للإطارات، التقى كل من السيدين الحاج مصالي وفرحات عباس واقترح هذا الأخير أن تضع الحركتان الوطنيتان استراتيجية مشتركة لمواجهة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 10/11/1946، غير أن زعيم حزب الشعب رفض الاقتراح بسبب التباعد الإيديولوجي بين التشكيلتين السياسيتين. ونحن نعتقد أن إثارة التباعد الإيديولوجي في ذلك الظرف بالذات لم يكن في محله لأن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية تجعل الحزبين في مرتبة واحدة من حيث اعترافهما بسيادة فرنسا على الجزائر.

وعلى أية حال، فإن موافقة الندوة الوطنية للاطارات، على

الدخول إلى معركة الانتخابات في ظل الشرعية الفرنسية لم تكن سوى تنازل بمقابل، لأن الرافضين للأسلوب الجديد الذي هو في الواقع نقيض الأسلوب الذي ظلت الحركة المصالية تتمسك به منذ نشأتها والذي هو العنف الثوري أو الكفاح المسلح، قد حصلوا على قرار الندوة بعقد مؤتمر يتولى البت النهائي في التوجهات الأساسية للحزب.

ومما لاشك فيه أن دعاة المشاركة في الانتخابات كانوا يدركون جيداً أن إرسال ممثلين عنهم إلى المجلس الوطني الفرنسي ليس هو الطريق الأسلم إلى شاطئ السيادة الوطنية. كما أنهم كانوا يعلمون أن الحياة البرلمانية عقيمة وأن "الشعب الجزائري يجب أن يعتمد على نفسه لإنجاز ثورته الوطنية"(6) ومن جهة أخرى، فإن حزب الشعب الجزائري "لا يرى في المشاركة أو في الامتناع عن الانتخاب إلا فرصة إضافية بالنسبة للشعب الجزائري كي يبرهن على دقة تنظيمه وانضباطه ونضجه السياسي".(7)

وبقدر ما كان الصراع شديداً بين دعاة المشاركة في الإنتخابات ودعاة المقاطعة بجميع أنواعها، كان التفاف جميع الأطراف قوياً حول قرار الندوة وذلك طبقاً لمبدأ المركزية الديموقراطية وحفاظاً على وحدة الحزب. وليس أدل على قوة انضباط الإطارات القيادية من امتشاق السيد حسين لحول قلمه السيال لإقناع القواعد المناضلة بسلامة القرار بينما كان هو الوحيد الذي ظل متماسكاً بموقفه الرافض المناهض لفكرة المساهمة باعتبارها تراجعاً خطيراً في سياسة حزب الشعب الجزائري.

وتطبيقاً لقرار الندوة، وبتاريخ 23/10/1946، قدم السيد الحاج مصالي قوائم المرشحين، لكن الإدارة الاستعمارية رفضت ترشيحه شخصياً بالنسبة لدائرة العاصمة باعتباره من المحكوم عليهم قضائياً(8)، كما أنها رفضت قائمتي وهران وسطيف(9). وبديهي أن في مثل هذه الإجراءات التعسفية تكذيباً صارخاً للقائلين(10) أن الدخول إلى الانتخابات كان نتيجة اتفاق بين رئيس حزب الشعب الجزائري والسلطات الرسمية في فرنسا.

وعلى الرغم من كل المضايقات والمناورات التي لجأ إليها ممثلوا الإدارة الاستعمارية، فإن مرشحي حزب الشعب الجزائري قد فازوا بنصف المقاعد التي تنافسوا عليها(11). ذلك أنهم لم يدخلوا الانتخابات إلا في خمس دوائر فازوا فيها بخمسة مقاعد مقابل خمسة لممثلي الإدارة الاستعمارية. أما في دائرتي سطيف ووهران حيث لم يسمح لهم بالمشاركة، فإن المقاعد الخمسة المتبقية قد توزعها الشيوعيون وممثلوا الإدارة(12). وللتذكير، نشير إلى أن الذين ذهبوا إلى قصر البربون باسم حزب الشعب الجزائري هم: الدكتور محمد الأمين دباغين، الدكتور جمال دردور والمهندس مسعود بوقدوم عن قسنطينة والسيدان أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن الجزائر

العاصمة.

ولما أدركت السلطات الاستعمارية أن جماهير الجزائر ملتفة حول حزب الشعب الجزائري فإن وزارة الداخلية قد أصدرت قراراً يغير طريقة انتخاب أعضاء مجلس الجمهورية، وبموجب ذلك القرار ألغيت الإدارة الشعبية وأسندت مسؤولية الاختيار إلى المنتخبين البلديين وأعضاء الجماعات ورؤسائها حيث البلديات المختلطة. ولقد لجأت وزارة الداخلية إلى هذه الطريقة لكون كل أولئك المنتخبين قد وقع اختيارهم على إثر حركة مايو الثورية عندما كان معظم القياديين الوطنيين في السجون، وكان حزب الشعب الجزائري قد دعا جميع الجزائريين إلى مقاطعة الانتخابات "من أجل المحافظة على مستقبل الوطن الجزائري وللتأكيد على التمسك بسياسة التحرير الوطني وعلى الوفاء لأرواح الشهداء وللمناضلين والزعماء المعتقلين"(13).

وأمام هذه المناورة الاستعمارية، فضل حزب الشعب الجزائري الامتناع عن المشاركة في انتخابات مجلس الجمهورية تاركاً المكان للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي استطاع أن يفوز بأربعة مقاعد من جملة السبعة المخصصة للمجموعة الانتخابية الثانية كما أشرنا إلى ذلك في غير هذا المكان.

ولم يكن قرار مقاطعة الانتخابات مفيداً للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فحسب، بل إنه شكل فرصة ثمينة لقيادة حزب الشعب الجزائري وظفها، إلى أقصى الحدود، من أجل تحضير وثائق المؤتمر وإعداد الترتيبات المادية والأدبية الضرورية لنجاحه. وبالفعل، فإن الفترة الممتدة إلى غاية الخامس عشر من شباط سنة 1947 قد تميزت بنشاط سياسي مكثف مكن القواعد المناضلة من التفاعل مع قياداتها في معالجة سائر القضايا المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر، كما أنه أوجد أجواء من الحماس الذي كان لابد منه لمواجهة مثل ذلك الحدث الذي دعت إليه جميع التيارات -وكل منها- يعتقد أن نتائجه سوف تكون لصالحه وحده.

لم يكن المؤتمر تأسيسياً ولا مؤتمراً أول للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية كما يذهب إلى ذلك جل المؤرخين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية، لكنه كان المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائري(14) كما تدل على ذلك الكتابات المعاصرة والشهادات التي لجأنا إليها لتسليط الأضواء على تطور الحياة السياسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1939 و 1947(15).

هذا من ناحية الشكل، أما من حيث الموضوع، فإن المؤتمر كان أخطر مؤتمرات حزب الشعب الجزائري لأنه جاء نتيجة ضغط الإطارات القيادية الواعية التي استنكرت على السيد الحاج مصالي قرار الدخول في المعركة الانتخابية رغم ما في

هذا القرار من تناقض مع أيديولوجية الحزب، مع أنه أسفر عن إثراء أيديولوجي سمح بتجاوز الأمة وتجنب الانقسام الذي كاد أن يعصف بالحزب كله.

قبل هذا المؤتمر، لم تشهد الحركة الوطنية معارضة بمثل قوة ما وقع في تلك الأشهر الأخيرة من سنة 1946. إطارات شابة مثقفة وواعية تعلن عن رفضها اتباع الزعيم وتشكل لجنة إنقاذ ويقظة توكل إليها مهمة تعبئة القواعد المناضلة ضد التوجه الجديد الذي لم يشارك أحد منهم في تحديده وإقراره.

وقبل هذا المؤتمر، أيضاً، لم يحدث أن استمع المؤتمرون إلى مسؤولين قياديين يناقشون بصراحة، لا تعرف الحدود، برنامج الحزب ويبدون آراءهم بحرية مطلقة حول واقعه ومستقبله.

وعلى الرغم من السرية التي أحاطت الاجتماعات(16)، وعلى الرغم من الجو المكهرب الذي سبق انعقاد المؤتمر، فإن هذا الأخير قد استمع إلى تقريرين في منتهى الأهمية.

أما التقرير الأول فقد قدمه السيدان حسين لحول وشوقي مصطفاي وهو يتعلق بموقف الحزب من الانتخابات. فقيادة حزب الشعب الجزائري ظلت، طيلة سنوات الحرب الإمبريالية الثانية، تدعو إلى مقاطعة كل أنواع الاقتراع، وقد كانت، في تشددها، ترفع شعار: "من انتخب كفر". وبالتدريج، انتشرت الفكرة في أوساط القواعد المناضلة التي عممتها، بدورها، في أوساط الجماهير الشعبية. ثم هاهو الزعيم، وبدون سابق إنذار، يقرر المشاركة في المعركة الانتخابية. هنا يطرح السؤال نفسه: كيف يكون إقناع المناضلين بضرورة هذه الردة؟ وكيف يمكن للمناضلين أن يقنعوا جماهير الشعب بجدوى هذا التحول السريع خاصة وأن الأوضاع السياسية لم تتغير؟ لكل هذه الأسئلة ولغيرها قدم التقرير إجابات إعتبرها السيد أحمد بودة سحرية(17) لأنها جعلت أغلبية الأعضاء يصفقون للنشاط السياسي في ظل الشرعية والقانون الاستعماريين.

وكان التقرير الثاني من تقديم السيد حسين آيت أحمد الذي ضمنه آراء وأفكار مجموعة من الشباب المثقف والمتحمس للكفاح المسلح الذي كانت قواعده قد تبلورت في تلك العشيرة الممتدة من سنة 1937 إلى سنة 1947 بفضل التجارب والخبرات المتراكمة من جراء نشاط اللجنة الخضراء ولجنة شمال إفريقيا للعمل الثوري والجيش الثامن والقوات العربية في الداخل ومنظمتي الشباب في بلكور والقصبة. ومما لا شك فيه أن ذات التقرير الذي امتاز بالدقة في التعبير وبالتركيز الإيديولوجي سوف يكون هو الهيكل الذي سيعتمده السيد آيت أحمد في إعداد تقريره الشهير إلى اللجنة المركزية المنعقد اجتماعها الموسع بزدين والبليدة في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1948.

على ضوء ذينك التقريرين ناقش المؤتمر واقع الحزب وأعد مخططاً مستقبلياً وظفه، منذ البداية، للفصل في موضوع

النزاع القائم بين الأطراف الثلاثة على النحو التالي:

1- يتواصل نشاط حزب الشعب الجزائري رغم الحظر المضروب عليه ورغم رفض الإدارة الاستعمارية الترخيص له بالعمل في إطار الشرعية السياسية الفرنسية.

2- استجابة لإلحاح دعوة الكفاح المسلح يتم تأسيس المنظمة الخاصة أو المنظمة السرية قصد مواصلة العمل الذي قامت به مختلف التنظيمات المشار إليها أعلاه. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمة بهيكلتها وأعضائها هي التي سوف تكون منطلقا لبناء جيش التحرير الوطني بعد إشعال فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.

3- الإبقاء على الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية كواجهة لممارسة العمل السياسي في إطار الشرعية والقانون الفرنسيين.

وإذا كان المؤتمرون قد ألحوا على أن يختار للمنظمة الخاصة أكثر المناضلين حيوية وصلابة، وعلى أن تزود بأفضل الإطارات وعياً وتكويناً، فإنهم قرروا، بالنسبة للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، أن تستفيد من المنخرطين الجدد ومن المناضلين والإطارات التي اكتشفت أمرهم المصالح الاستعمارية وأصبحوا غير قادرين على حياة السرية التي يستوجبها العمل في إطار التنظيمين السياسي والعسكري.

وانتخب المؤتمر بالإجماع السيد الحاج مصالي رئيساً للحزب وزكى السيد حسين لحول للاستمرار في منصب الأمين العام، كما أنه عين لجنة من ستة أعضاء(18) أوكل لها مهمة تعيين اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ويذكر السيد ابن يوسف بن خدة(19) أن اللجوء إلى هذه الطريقة، إنما كان بدافع الحفاظ على أعضاء القيادة السياسية الذين يستدعي واقع الحزب أن تبقى أسماؤهم سرية بقدر الإمكان.

أما من أعضاء المكتب السياسي، فإن السيد حسين آيت أحمد(20) يذكر أن عددهم كان اثني عشر، لكن السيدين مسعود بوقادوم وابن خدة، فإنهما يعددان أربعة عشر عضواً(21).

وفيما يتعلق بتوزيع المهام، فإن كل المصادر متفقة على أن مسؤولية المنظمة الخاصة أسندت إلى السيد محمد بلوزداد والتنظيم السياسي إلى السيد أحمد بودة بينما كلف أحمد مزغنة بالحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية وتركت الشؤون الخارجية إلى الدكتور محمد الأمين دباغين.

هكذا ختم المؤتمر أشغاله بقرارات مرضية لجميع الأطراف، وراح كل طرف يسعى بكل ما لديه من إمكانيات للتدليل على أن أسلوبه هو الأنجع وطريقته هي الأمثل

لاسترجاع الاستقلال الوطني. ولكي نتمكن من فهم الفترة الفاصلة بين تاريخ ذلك المؤتمر وميلاد جبهة التحرير الوطني فإننا لا نجد بداً من التعرض لجميع المراحل التي قطعها حزب الشعب الجزائري بوسيلتيه العسكرية والسياسية.

1- الواجهة السياسية أو الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية.

هناك من يطلق على هذه التشكيلة السياسية تسمية: حركة انتصار الحريات الديموقراطية(22)، وهناك من يسميها: حركة الانتصار للحريات الديموقراطية(23) ونحن نعتقد، بعد التأمل في أصل التسمية الفرنسي، أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية هي أفضل ترجمة لعبارة: Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques التي تضمنها الملف الإداري الذي قدمه السيد الحاج مصالي لإضفاء طابع الشرعية على نشاطه السياسي وليتمكن، باسم حزب الشعب الجزائري، من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية الثانية التي كان قد تقرر إجراؤها يوم 10 نوفمبر سنة 1946.

وليس الاختلاف حول التسمية، وحده، هو الذي يستدعي التأمل والتفكير ملياً، بل إن المؤرخين لم يتمكنوا، حتى الآن، من الفصل نهائياً، فيما إذا كان يمكن التعامل مع تلك التشكيلة السياسية ككيان مستقل جاء بديلاً لحزب الشعب الجزائري الذي حلته الإدارة الاستعمارية، رسمياً، بتاريخ السادس والعشرين من شهر سبتمبر سنة تسع وثلاثين وتسعمائة وألف(24)، أم هل يجب اعتبار الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية مجرد تسمية يلجأ إليها الحزب، فقط، لإضفاء طابع الشرعية على جزء مما يقوم به من نشاط يومي على مختلف الأصعدة وفي جميع الميادين.

وفيما يخصنا، فإننا نرجح الافتراض الثاني، ونعتقد أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية لا يمكن التأريخ لها في معزل عن حزب الشعب الجزائري الذي لم يختف مثل نجم شمال إفريقيا الذي غادر الساحة السياسية نهائياً، يوم 11 مارس سنة 1937.

فالحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، إذن، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم تكن سوى واجهة استعملها حزب الشعب الجزائري لتقديم مرشحية إلى الانتخابات التشريعية الفرنسية ثم أبقاها قناعاً لممارسة النشاط السياسي العلني. وعلى هذا الأساس، فإن اعتبارها حزباً قائماً بذاته يكون مغالطة تاريخية. وحتى عندما يقرن ذكرها بحزب الشعب الجزائري، فإن ذلك غير معقول لأننا، عندها نقول كذلك: حزب الشعب الجزائري/ المنظمة الخاصة (OS/PPA) تماماً مثلما نقول: MTLD/ PPA ومهما يكن من أمر، فإن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية كانت تجربة فاشلة لأن الإدارة الاستعمارية لم تكن مستعدة لتغيير نظرتها

الاستعمارية للجزائر التي أدرجتها المادة ستين من دستور 13/10/1946 ضمن العمالات الفرنسية فيما وراء البحار. وطبقاً للمادة المذكورة وضعت السلطات الرسمية مشروعاً حكومياً أول بتاريخ 24 سبتمبر 1946 يهدف إلى ضبط القوانين التي تتحكم في تنظيم الجزائر وتسيير شؤونها. لكن المشروع لم يبرح قمطرات وزارة الداخلية بسبب تغيير الحكومة التي وضعته(25) ونظراً لما أبداه غلاة الكولون من معارضة له رغم كل ما تضمنه من تجذير لفكرة الجزائر الفرنسية. وفي التاسع والعشرين من شهر ماي سنة 1947 قام وزير الداخلية بإخراج المشروع من جديد إلى حيز الوجود وسلمه إلى اللجنة الدستورية ليأخذ طريقه الطبيعي من أجل أن يكون قانون الجزائر التنظيمي.

لم يكن ذلك المشروع الحكومي خطراً على الوجود الاستعماري في الجزائر، وعلى الرغم من ذلك، فإنه لاقى معارضة شديدة من طرف ممثلي الكولون الذين جندوا لمحاربته كل ما لديهم من إمكانيات. أما ممثلوا حزب الشعب الجزائري، فإنهم رفضوا مناقشته رفضاً مطلقاً لإيمانهم بأن مصير الشعب الجزائري لا يصنعه البرلمان الفرنسي، بل لابد من مجلس تأسيسي جزائري "ينتخب بواسطة الاقتراع العام من طرف كل المواطنين الجزائريين ويكون تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب الجزائري"(26). فمثل هذا المجلس وحده هو الذي يستطيع وضع دستور تحدد بمقتضاه منطلقات وأسس الدولة الجزائرية.

لقد كان هذا هو موقف الحركة المصالية منذ مستهل الربع الثاني من القرن العشرين، ولم يتغير، في أساسه، حتى عندما كانت قيادة نجم شمال إفريقيا أو حزب الشعب الجزائري، فيما بعد تلجأ تكتيكياً، إلى مسايرة بعض التشكيلات الوطنية في دعوتها إلى تغليب الحل السياسي في ظل الشرعية الفرنسية. وكان ذلك الموقف مستمداً من إيمان تلك الحركة بأن الاستعمار لا يفهم سوى لغة العنف وبأنه لا يعطي للمستعمرين (بفتح الميم) إلا ما يؤخذ منه بالقوة.

على الرغم من هذا الموقف الواضح المستمد من تلك القناعة الراسخة، فإن القيادة السياسية لحزب الشعب الجزائري قد وافقت، بالإجماع، على إرسال ممثليها إلى المجلس الوطني الفرنسي حتى تتمكن من إيجاد ظروف جديدة تساعدها على إعادة تنظيم الحزب بشقيه السياسي والعسكري. ولقد استغل نواب الحزب فرصة تواجدهم في البرلمان الفرنسي ليعلنوا من أعلى منبره عن إرادة الشعب الجزائري في استرجاع سيادته وبعث دولته من جديد(26).

لم يكن حزب الشعب الجزائري ينتظر من نشاطه السياسي العلني أن يبلغ حد إقناع غلاة الكولون بالتخلي عن تمسكهم بفكرة الجزائر الفرنسية. فالأوربيون كانوا يؤمنون بأن القوة وحدها هي التي أكسبتهم حق الهيمنة وحق العسف

والاستبداد التي استطاع، بالتدريج، أن يهمش جماهير الشعب الجزائري ويجعلها تعيش غريبة في وطنها. ولأنهم كانوا يدركون ذلك جيداً فإنهم لم يكونوا يترددون في توظيف جميع إمكاناتهم المادية والأدبية من أجل الضغط على الأوساط السياسية الفاعلة في فرنسا حتى يسدوا كل المنافذ في وجه عناصر الحركة الوطنية الجزائرية.

هكذا، وفي الوقت الذي ظهر فيه نشاط الوطنيين الجزائريين داخل البرلمان الفرنسي وفي اتجاه التشكيلات السياسية المختلفة قصد إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي بضرورة تمكين الشعب الجزائري من انتخاب مجلس تأسيسي يكون منطلقاً لتسوية القضية الجزائرية التي ظلت قائمة منذ الخامس يوليو/ تموز سنة 1930، فإن النواب الكولون قد ضاعفوا من التصريحات المشتملة على كل أنواع الترهيب والتهديد، مؤكدين"أن الأقلية الأوربية قد لا تتردد في الاستنجاد بغير الميتروبول إذا وافق المجلس الوطني على منح الجزائر قانوناً تنظيمياً يتنافى مع مصالح الكولون"(27). وفي نفس السياق صرح السيد جاك جوفالي الذي سيكون فيما بعد رئيس بلدية الجزائر العاصمة: "إن أرض الجزائر هي أرضنا، وفيها نحن بين أهلنا.. إنها أرض فرنسية ومهما كان القول أو الفعل أو القرار من أية جهة كانت، فإن الجزائريين الفرنسيين لن يغادروها"(28).

وكان حزب الشعب الجزائري يدرك، بدوره، أن ممثلي الكولون كانوا يسيطرون بالفعل على مصادر القرار في فرنسا، وعليه، وبالموازاة مع نشاطه السياسي في إطار الشرعية الفرنسية، فإنه خصص سنة 1947 لإرساء قواعد المنظمة الخاصة والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية حتى تتمكن كلاهما من تأدية الدور المحدد لهما من طرف المؤتمر.

وبينما كان الرأي العام منشغلاً بمشروع الحكومة الخاص بقانون الجزائر التنظيمي وبالمشاريع المضادة المقدمة من طرف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري وبمعارضة الكولون المتزمتة لكل هذه المشاريع، كان حزب الشعب الجزائري يعمل على ترسيخ قواعده في أوساط الجماهير الشعبية، وقبل أن يصادق المجلس الوطني الفرنسي على قانون الجزائر التنظيمي استطاع أن يعقد أول مجلس وطني للحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في الفترة ما بين 4 و 7 سبتمبر 1947(29).

إن بعض المؤرخين، على غرار السيد محفوظ قداش(30)، لم يضعوا ذلك الحدث في إطاره الطبيعي، واعتقدوا أن المجلس الوطني مؤتمر تأسيسي وكتبوا: "أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية قد نظمت نفسها كحزب سياسي" معتمدين في ذلك على كون أشغال المجلس قد أسفرت عن تعيين لجنة مديرة(31) وتوجت بالمصادقة على

مجموعة من اللوائح(32) تماماً مثلما يقع في المؤتمرات. إن مثل هذا التقييم غير سليم لأن المنطق لا يقبل حزباً في حزب، ولأن انتخابات اللجنة المديرة المشار إليها لم تلغ المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، بل أن رئيس اللجنة السيد أحمد مزغنة ظل عضواً بالمكتب السياسي المذكور ومسؤولاً عن التنظيم السياسي العلني تماماً مثلما كان السيد محمد بن الوزداد عضواً بنفس المكتب السياسي ومسؤولاً عن المنظمة الخاصة.

وحينما يتوقف الدارس عند اللوائحالمصادق عليها، فإنه يرى، بسهولة، أنها لم تكن سوى انعكاس مبسط للخط السياسي الذي ما فتئ حزب الشعب الجزائري يدعو إلى الالتزام به وللمنطلقات الإيديولوجية التي ظل يعتمدها في وضع سائر برامجه.

فلائحة السياسية العامة ترتكز على كون الإمبريالية الفرنسية التي اعتدت على الأمة الجزائرية لم تتمكن من القضاء على هذه الأخيرة رغم نجاحها في إلغاء الدولة الجزائرية ورغم كل العسف والاستبداد المسلطين على جماهير الشعب الجزائري منذ سنة 1830. تعتمد اللائحة أيضاً، على كون الوطن الجزائري لم يستسلم أمام بطش الاستعمار وظل يقاوم بجميع الوسائل من أجل استرجاع الحرية والسيادة والكرامة. لأجل ذلك، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية مطالبة بالعمل في سبيل أهداف ثلاثة هي:

1-إلغاء السيطرة الإمبريالية واسترجاع سيادة الشعب الجزائري.

2- بعث الدولة الوطنية بكل مقتضيات السيادة ومتطلباتها، أي ممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

3-تطبيق مبادئ الديموقراطية وفقاً للشعارات التالية: الكلمة للشعب، المجلس التأسيسي الجزائري المنتخب بواسطة الاقتراع العام والمباشر بواسطة هيأة انتخابية واحدة.

وترى لائحة العلاقات مع التشكيلات السياسية الجزائرية أن الاتحاد أداة حاسمة في الكفاح ضد الإمبريالية وضمان أساسي لانتصار القضية الجزائرية. وعلى هذا الأساس، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية تلتزم بالترفع فوق كل الاعتبارات، مهما كان نوعها، في سبيل تحقيق الاتحاد الوطني حول الأرضية الأكثر عدلاً والأكثر فائدة للشعب الجزائري، أي حول العمل من أجل مجلس تأسيسي ذي سيادة كاملة.

ومن خلال اللائحة الخاصة بقانون الجزائر التنظيمي، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية تذكر بأنها كانت قد حاربته في مستوى البرلمان الفرنسي عندما أنكرت على الأخير حق التشريع للشعب الجزائري.

وبما أن السلطات الاستعمارية لم تأخذ في الاعتبار موقف

كـل النـواب الجزائـريين الـذين رفضـوا مجـرد المشـاركة في مناقشة القانون المـذكور، فـإن الحركـة قـد حـددت لمناضـليها مجموعة من الأهداف العاجلة في مقدمتها:

أ- تشجيع معاداة الشعب الجزائري للقانون المزعـوم الـذي صـادق عليـه المجلس الوطـني الفرنسـي دون استشارته.

ب- تعبئـة الجمـاهير الشـعبية الواسـعة ضـد سياسـة القـوة والطغيان التي تمارسها الإمبريالية الفرنسية.

ج- إيجـاد اتحـاد حقيقي في سـبيل المجلس التأسيسـي الجزائري.

د- اعتبار محاربة قانون الجزائـر التنظيمي مظهـراً أساسـياً من مظاهر الكفاح في سبيل الأمة الجزائرية ومن أجل الديموقراطية.

وتجسـيداً لهـذه اللـوائح، وجهت قيـادة حـزب الشـعب الجزائري نداء إلى مؤتمر الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المنعقد بمدينة البليدة في الفترة ما بين 3 و 5/10/1947 تدعو من خلاله إلى تحقيق "وحدة متينة مبنية على أسس أيديولوجية وبعيـدة عن كـل الاعتبـارات الانتخابيـة وذلـك من أجـل تحريـر الشعب الجزائري من الهيمنة الإمبريالية"(33).

وكجواب على هذا الاقتراح ضمن المؤتمر برنامج السياسـة العامة فقرة خاصة بقضايا الوحدة النضالية أكد فيها "أن الاتحـاد يجب أن يشمل كل الأحزاب الديموقراطيـة دون تمييـز عـرقي، وأن تحرير الشـعب الجزائـري من نـير الاسـتعمار إنمـا يتم في إطار سياسة ديموقراطية تستهدف الـرقي الاجتمـاعي وإصـلاح الهياكل إصلاحاً جذرياً"(34).

وإذا كان هذا الجواب مشـوباً بكثـير من الغمـوض والتهـرب من المسؤولية، فإن باقي اللائحـة قـد تضـمن مـا من شـأنه أن يقـرب بين التشـكيلتين الوطنيـتين. وبالفعـل، فـإن الاتحـاد الديموقراطي للبيـان الجزائـري قـد أدان بكـل صـراحة الاتحـاد الفرنسـي والقـانون التنظيمي المفـروض على الجزائـر، وأكـد إيمانـه بوحـدة شـمال إفريقيـا وبضـرورة إقامـة الجمهوريـة الجزائرية بألوانها الوطنية وبرلمانها وحكومتها المسؤولة أمامه(35).

وعلى الرغم من كل هذا التقارب الإيديولوجي، فـإن حـزب الشعب الجزائري قد دخل الانتخابات البلدية منفرداً بينما حـاول الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري تشـكيل قـوائم مشـتركة بينه وبين الحزب الشيوعي الجزائري في عدد من المدن وذلـك تحت شعار "في سـبيل اتحـاد وطـني وديمـوقراطي ومن أجـل حماية المصالح البلدية"(36).

الانتخابات وعواقبها:

على خلاف التشـكيلات السياسـية الأخـرى، دخلت الحركـة

من أجـل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة معركـة الانتخابـات البلديـة بهـدف توظيفهـا لتعميم إيديولوجيـة حـزب الشـعب الجزائري، لأجل ذلك ضبطت شعارات واضحة وقريبـة جـداً من فهم سـائر الفئـات الاجتماعيـة(37) وراحت تركـز، من خلال الاجتماعات والتجمعات، على ضرورة التزام المواطن الجزائري ببرنامجها السياسي إذا كـان يريـد اسـترجاع حقوقـه المغتصبة والخروج من دائرة التخلف والتهميش والحرمان.

وبفضل وعي المناضلين وحماسهم، استطاع حزب الشـعب الجزائري أن يحول المناسبة إلى عرس وطني كبير سادته روح الأخوة والتضامن وتجندت، من خلالـه، جمـاهير الشـعب لتقـول "لا" لغير العمل من أجل اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني ولتعلن، أمام الملأ، أنها تتبنى في معظمهـا، مرشـحي الحركـة من أجـل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة، وأنهـا بـذلك، تتحـدى الإدارة الاسـتعمارية وتـرفض كـل الـبرامج الـتي لا تـدعو إلى محاربـة قانون الجزائـر التنظيمي ولا تهـدف، أولاً وقبـل كـل شـيء إلى بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة المطلقة.

وكـانت نتيجـة الانتخابـات تعبـيراً آخـر عن تفاعـل الجمـاهير الشعبية مع سياسة حزب الشعب الجزائـري، فمرشـحوا الحركـة من أجل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة فـازوا بأغلبيـة المقاعـد المتنافس عليهـا وسـيطروا كليـة على أكـثر من مائـة بلديـة، ولم يتمكن مـا سـمي في ذلـك الـوقت بالتحـالف الـديموقراطي من الوقوف في وجه التيـار الجـارف الـذي جعـل الحـزب الشـيوعي يعترف على أعمدة صحافته بأن جماهير الشعب الجزائري قـد اختارت قوائم الحركة في كثير من البلديات(38).

وكان من الممكن أن يكون انتصار حزب الشعب الجزائـري في الانتخابـات البلديـة حـافزاً لتحقيـق الاتحـاد مـع الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـري وجمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين غـير أن ذلـك لم يحـدث رغم جميـع المحـاولات والمساعي التي توقفنا عندها في دراستنا الخاصة بحزب السيد فرحـات عبـاس. ولأن التشـكيلات السياسـية الوطنيـة لم تجـد طريقها للاتحاد، فـإن الإدارة الاسـتعمارية قـد اسـتطاعت، بكـل سهولة، أن تحول انتصار الوطنيين إلى نـوع من الهزيمـة تمثلت في رفض منتخـبي المجموعـة الأولى التعامـل معهم وتمكينهم من تأدية مهامهم كما هي محددة في القانون.

واستخلص غلاة الكولون الدرس من تلك الانتخابات البلديـة فتأكدوا أن معظم الجزائريين يؤيدون حزب الشعب في نشاطه الهادف إلى استرجاع الاستقلال الوطـني، ولكي لا تتكـرر نتـائج الانتخابات البلدية في مستويات أخرى، عملوا بواسـطة ممثلهم في حكومة باريس(39) على استبدال الوالي العام السـيد ايـف شاتينيو بوزير التربية السابق السيد ايدموند نايجلان الاشـتراكي المـذهب والـذي جئ بـه خصيصـاً لسـد جميـع الطـرق وبكـل الوسائل في وجه كافة التشكيلات السياسية الوطنية.

ولقد استطاع الوالي العام الجديد، خلال الفترة التي قضاها

في الجزائر، أن يربط اسمه بتزييف الانتخابات حتى صارت الطريقة النايجلانية مضرب الأمثال في سائر أنحاء البلاد. وكانت الانتخابات الأولى التي أشرف عليها هي تلك الخاصة بالجمعية الجزائرية التي نص على تأسيسها قانون الجزائر التنظيمي في مادته السادسة(40).

ومرة أخرى لاحت في الأفق آمال الاتحاد بين التشكيلتين السياسيتين الوطنيتين لكن ذلك الأمل سرعان ما تلاشى بسبب موقف الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية التي اشترطت أن تكون الحملة الانتخابية تحت شعار: "الأمة الجزائرية ذات السيادة المطلقة" وأن تكون حصتها من المقاعد الثلثين غير أن ذلك لم يكن هو السبب الوحيد، بل لابد من الإشارة إلى رفض الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ثنائية العمل وإلحاحه على ضرورة إشراك الحزب الشيوعي الجزائري في ما يمكن تسميته بالجبهة الديموقراطية التي تكون قادرة على التصدي للمناورات الاستعمارية التي يقوم بها "تجمع الشعب الفرنسي"(41) الذي جعل شعاراً له "الجزائر ووهران وقسنطينة عمالات فرنسية وستبقى كذلك"(42).

إن السببين المشار إليهما أعلاه لم يكونا كافيين لإجهاض عملية الاتحاد بين التشكيلتين الوطنيتين لأن اشتراط العمل تحت شعار: "الأمة الجزائرية ذات السيادة المطلقة" يلتقي في الأعماق مع الدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية تتصدى لبرنامج تجمع الشعب الفرنسي الذي يهدف إلى الإبقاء على الجزائر الفرنسية. ولو أن قيادتي الحزبين تحاورتا جدياً في الموضوع لوجدتا طريقهما إلى ضبط إطار تتضافر فيه الجهود الرامية إلى تخليص الجزائر من السيطرة الأجنبية.

إن هذا الافتراض لا يعني أن قيام الاتحاد بين الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كان قادراً على تغيير نتائج الانتخابات. فهذه الأخيرة خطط لها بدقة كي تكون في غير صالح التوجه الوطني الذي ترى الإدارة الاستعمارية أنه "يهدد أمن الفرنسيين في الجزائر ويقضي على سمعة فرنسا ويؤدي إلى إلغائها نهائياً من شمال إفريقيا"(43).

أما الموقف الأسلم بالنسبة للتشكيلتين الوطنيتين فكان هو المقاطعة، لأن الجمعية الجزائرية تتناقض كلية مع مشروع المجتمع الذي تدعو إليه كل واحدة منهما. ولأن الإدارة الاستعمارية كانت تدرك ذلك وتعلم أيضاً، أن انتخاب مرشحيهما سيمنع الجمعية المذكورة من أن تؤدي الدور المحدد لها في القانون التنظيمي ويسعى لتحويلها إلى مجلس تأسيسي يتنافى مع مصالح فرنسا في الجزائر، فإنها اختارت الحل الأسهل والأنجع بالنسبة إليها وهو التزييف بجميع أنواعه حتى يكون أعوانها هم الأغلبية الساحقة من بين ممثلي المجموعة الانتخابية الثانية.

وكان حزب الشعب الجزائري يعرف ذلك، ويعرف، أيضاً،

أنه لا يستطيع منع الإدارة الاستعمارية من القيام بما يحلو لها، لكنه رغم كل ذلك، أصدر تعليمات واضحة إلى الإطارات والمناضلين في القاعدة يأمرهم، من خلالها، باستعمال جميع الوسائل بما في ذلك العنف بسائر أنواعه، للتعبير عن رفض تلك الإجراءات التعسفية. ومن جملة ما أمر به المناضلون في صفوف المنظمة الخاصة أن يضرموا النيران في الصناديق وفي المكاتب ذاتها عندما تقدم الإدارة الفرنسية على منع المواطنين من ممارسة حريتهم في التصويت على من يريدون. (44)

هكذا خيم على الحملة الانتخابية جو من الرعب، وعم الساحة السياسية كثير من الاضطهاد الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية قصد ترهيب الوطنيين وحملهم على التخلي عن حزبهم. وقد شمل الاضطهاد جميع المجالات بدءاً من عدم الترخيص بعقد ندوة المنتخبين التي اعتزمت الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية عقدها بالعاصمة يوم 25/1/1948 وانتهاء باعتقال العديد من إطارات ومرشحي حزب الشعب الجزائري، مروراً بوقف "المغرب العربي" وتنظيم حملات التفتيش عبر مختلف أنحاء البلاد. وزيادة على كل ذلك، أعطيت التعليمات للمسؤولين، على جميع المستويات، كي يمنعوا ممثلي الحركة الوطنية من مراقبة سير الاقتراع ومن المشاركة في عملية الفرز، وأذن لهم، في حالة ظهور أدنى مقاومة، أن يستعملوا ضدهم مختلف أنواع العنف بما في ذلك الضرب والاعتقال وحتى القتل في الحالات المعقدة.

ففي هذا السياق، وضعت العدالة تهمتين يمكن إلصاقهما بكل من يراد حبسه. فهناك، أولاً، المساس بأمن الدولة وسيادتها إذا كان المتهم مناضلاً بارزاً أو إطاراً في حزب الشعب الجزائري. أما إذا كان مناضلاً بسيطاً أو من المحبين فقط فتهمته الإخلال بالنظام العام، وفي الحالتين يطبق القانون دون إعمال الظرف المخفف.

وبالرجوع إلى "الجمهورية الجزائرية" في عدديها الصادرين بتاريخ 9 و 16/4/1948.

يجد الدارس نماذج متعددة من الاعتداء على حرية الانتخاب. فأحياناً تفتح الإدارة المكاتب في بيوتات بعض الأعيان الذين يغلقون أبوابهم إلا على الأصدقاء.(45) وأحياناً أخرى تنقل المكاتب من أماكنها الرسمية دون إشعار المواطنين(46). وفي أثناء الفرز يؤتى بصناديق جديدة مملوءة بأصوات أغلبيتها الساحقة لفائدة مرشحي الإدارة. وبالإضافة إلى كل هذه الإجراءات الاستبدادية كان الأجناد وأفراد الشرطة بأنواعها والجندرمة ورجالات الإدارة يلاحقون المنتخبين ويستعملون شتى الوسائل لإرغامهم على عدم إعطاء أصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية الذين هم "عملاء ستالين والشيوعية" (47) والذين لاهمَ لهم سوى "العمل على تحويل الجمعية الجزائرية

إلى مجلس تأسيسي يرسي قواعد الدولة الجزائرية المستقلة"(48).

كل هذه الإجراءات العسفية لم تنل من عزم المناضلين على الذهاب إلى أبعد الحدود في العمل من أجل تجسيد تعليمات الحزب على أرض الواقع، كما أنها لم تمنع إراقة الدماء بل إنها ساعدت كثيراً على تعبئة الطاقات الحية في البلاد كرد فعل للتدليل على أن جماهير الشعب في الجزائر تسير وراء حركتها الوطنية وأنها مستعدة للتضحية القصوى من أجل إقامة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن المعارك التي طبعت يوم الانتخابات والتي جرت بين أفراد القوات المسلحة الفرنسية وجحافل المواطنين في أماكن عديدة من أنحاء الوطن قد أسفرت عن استشهاد كثير من الجزائريين وجرح أعداد كبيرة منهم. ولقد عملت الصحافة الاستعمارية على تصوير بعض تلك الأحداث على طريقتها المتميزة بتناقض الأخبار وتزييف الحقائق وعلى سبيل المثال نورد نبأ ما وقع في قرية أولاد فرحة الكائنة على بعد 15 كلم من سور الغزلان نقلاً عن "ليكودلجي" في عددها الصادر بتاريخ 5/4/1948. "اجتاح مكتب الانتخاب ما بين 1000 و 1500 من مناضلي حزب الشعب الجزائري. فغادرت مجموعة من الحرس المتنقل سور الغزلان قصد استرجاع النظام والأمن، لكن حوالي 2000 متظاهراً استوقفوا شاحنتهم واعتدوا عليها وعلى ركابها مما جعل الحرس الجمهوري يطلق النار محدثاً سبعة قتلى وكثيراً من الجرحى".

وعلى الرغم من يقظة المناضلين واستبسالهم في المقاومة وفي التصدي لاعتداءات الإدارة الاستعمارية، فإن هذه الأخيرة قد سيطرت كلية على عملية الفرز وزيفت النتائج بحيث أعطت لمرشحيها واحداً وأربعين مقعداً من جملة الستين المخصصة للمجموعة الانتخابية الثانية. أما الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية فإنها لم تأخذ سوى تسعة في حين كان ينبغي أن تفوز بالأغلبية الساحقة وذلك بشهادة السيد فرحات عباس نفسه(49).

إن النتائج، في حد ذاتها، لم تكن هي المعنية بالنسبة لحزب الشعب الجزائري الذي لم يغير سياسته الرافضة للقانون التنظيمي نفسه والتي ظلت، منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا، تهدف إلى تقويض أركان الاستعمار وبعث الدولة الجزائرية من جديد. أما ما عدا ذلك فوسائل لابد من توظيفها لتحقيق الغرض الأساسي. ومن هذا المنطلق، فإن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية تكون، رغم قلة المقاعد التي منحت لمرشحيها، قد أحرزت نجاحاً باهراً تمثل خاصة في تعبئة جماهير الشعب حول البرنامج الإجمالي لحزب الشعب الجزائري وفي تأكد القيادة السياسية لهذا الأخير من ربحها ثقة الأغلبية الساحقة من الجزائريين.

ولأن هدف الحزب السياسي لم يكن هو المشاركة في

أشغال الجمعية الجزائرية التي كان يـدرك جيـداً أنهـا لن تكـون سوى أداة طيعة في خدمة مصالح الكولـون، فـإن منتخبيـه قـد تلقوا تعليمات صـارمة كي يبـذلوا كـل مـا في وسعهم لتحويـل جميع جلسات الجمعية المذكورة إلى مناسـبات للتـذكير بـإرادة الشـعب الجزائـري في مواصـلة النضـال ضـمن إطـار الحركـة الوطنية من أجل استرجاع السـيادة الوطنيـة المغتصـبة وإقامـة الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـــة الاجتماعيـــة ببرلمانهـــا وحكومتها وألوانها الوطنية.

ولأجل ذلك تجدر الإشارة إلى أن المؤرخين الـذين يجعلـون تزييف الانتخابات من الأسباب الرئيسـية الـتي أدت إلى إشـعال فتيل ثورة نوفمبر 1954 مخطئون في تحليلهم، لأن الانتخابـات في جميع مستوياتها إنما كانت تجري، فقط، في إطـار السـيادة الفرنسية التي هي إلغـاء للسـيادة الوطنيـة الجزائريـة الـتي لم تبرح جماهير الشعب تناضـل بقيـادة الطلائـع الواعيـة من أجـل اسـترجاعها. إن هـذه الحقيقـة كلمـا تكـررت ازدادت وضـوحاً وتجلت الحاجة إلى تكرارها مرات ومرات.

حزب الشعب الجزائـري وما يسـمى بالأزمة البربرية.

يذكر السيد محفوظ قداش أن "الأمة البربرية ظهـرت بعـد انتخابات 1948 وهي وليدة النقاش الذي دار حول عـدم جـدوى سياسة المشاركة في البرلمان الفرنسي".(50) إن هذا الطـرح لا يختلف في شيء عن رأي السيد روبرت أجرون الـذي يـزعم مثـل السـيد قـداش، أن الأزمـة المـذكورة تنـدرج في إطـار الانقسامات الداخلية التي تعرض لهـا حـزب الشـعب الجزائـري ابتداء من شهر أغسـطس سـنة 1948(51). وفي الواقـع فـإن الطرحين بعيدان كل البعد عن الحقيقـة الـتي يلامسـها كـل من السيدين محمد حربي(52). وابن يوسف بن خدة (53) اللذين يرجعان المسألة إلى التناقض الإيديولوجي الذي تبلور، في تلـك السـنة، بسـبب إقـدام بعض العناصـر المدسوسـة في قيـادة الحزب بفرنسـا على الجهـر بمعاداتهـا للعروبـة والإسـلام وعلى الدعوة الصريحة لبناء جزائر لائكية بروليتارية.

ومن بين كل الذين عالجوا هـذا الموضـوع، فـإن السـيد ابن يوسـف بن خـدة هـو الأكـثر وضـوحاً في الرؤيـة والأقـرب إلى الحقيقـة حيث يرجـع المسـألة إلى حجمهـا الطـبيعي مؤكـداً أن السياسـة الاسـتعمارية هي الـتي مهـدت لتلـك الأزمـة قصـد توظيفهـا من أجـل تقسـيم أبنـاء الشـعب الواحـد وتعميم بعض المصطلحات المساعدة على تكريس "الأمة الجزائرية في طور التكوين" وهو الشعار الذي كان قد رفعه، في الثلاثينـات السـيد موريس توريز، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي وتبنـاه، بـدون مناقشـة، سـائر الشـيوعيين الجزائـريين(54). ولتوضـيح فكرتـه، يضـيف السـيد ابن خـدة قـائلاً: "يعـود ظهـور النزعـة البربريـــة في صـــفوف الحـــزب إلى ســـنتي 1946-ـ 1947".

وبالرجوع إلى كل هذه المعطيات والتوقف عندها ملياً، نستطيع التأكيد على أن ما يسمى بالأزمة البربرية إنما هي مؤامرة خططت لها الإدارة الاستعمارية لزرع الشقاق في أوساط حزب الشعب الجزائري قصد منعه من توظيف الدروس المستخلصة من حركة مايو الثورية التي برهنت بما لا يدع أي مجال للشك على أن الشعب الموحد وراء قيادة متنورة قادر على صنع المعجزة. وقد استفاد من مراحل تنفيذ المؤامرة كل من الشيوعيين واللائكيين الذين يهمهم ضرب الإيديولوجية الوطنية في أعماقها. الشيوعيون وجدوا فيها ضالتهم التي ركبوها للتدليل على أن الأمة الجزائرية لم توجد بعد وما العرب والقبائل إلا بعض العناصر المكونة لها وهي ملزمة بالعمل على أن تتعايش مع بقية العناصر التي من جملتها: اليهود والفرنسيون والإيطاليون والمالطيون والإسبان والأتراك، وأما اللائكيون، فإنهم استغلوا الوضع الجديد للمطالبة بتحييد الإسلام عن كل نشاط سياسي خاصة وأن معظمهم من ضحايا حركة التنصير في الجزائر.

ولقد كان السيد كريم بلقاسم(55) من المسؤولين الأوائل الذين تفطنوا للمؤامرة، وتصدوا لها بكل إمكانياتهم المادية والأدبية، يكفي أنه كان يردد في سائر الاجتماعات التي كان يترأسها عبر مختلف أنحاء ولاية تيزي وزو: إن النزعة البربرية لا يمكن إلا أن تضر مساعينا الوطنية. إنها سلاح فتاك نضعه بأنفسنا بين أيدي عدونا الاستعمار "وفي يوم من الأيام، سوف تقودنا هذه الفكرة إلى التناحر فيما بيننا نحن الذين توحدنا عقيدة واحدة"(56).

لم يكن هذا الموقف الواعي وليد الصدفة ولا من محض تفكير السيد بلقاسم كريم، بل أن إيديولوجية الحزب وسائر برامجه السياسية هي التي فرضت ذلك وهي التي لم تتوقف الإدارة الاستعمارية عن السعي للقضاء عليها بجميع الوسائل. فالعروبة والإسلام يشكلان الأرضية الصلبة التي تتركز عليها مقومات الأمة، وقد كان حزب الشعب الجزائري يتخذ منهما تعبيراً عن الذاتية الجزائرية ويأتي بهما في مقدمة مقومات الأمة التي تترابط بها أجزاؤها وتتوحد ميولات أبنائها من أجل الاستماتة في سبيل استرجاع السيادة المغتصبة والكرامة المهدورة وبعث الدولة المغيبة. كل هذا، كان المناضلون يعرفونه ويؤمنون به ويعملون لنشره في أوساط الجماهير الشعبية، وكان القياديون، أكثر من غيرهم، يجهدون النفس في سبيل ذلك ويرفضون أن يعتدى عليه من أي كان.

ولقد كانت الإدارة الاستعمارية تدرك جيداً الدور الإيجابي الذي تؤديه العروبة والإسلام في عملية التوعية والتجنيد الضرورية لتنظيم الشعب الجزائري وإعداده لخوض المعركة الحاسمة، ولأنها كانت تدرك ذلك، فإنها ومباشرة بعد حركة مايو الثورية قد لجأت إلى اختيار عدد من العناصر(57) المتشبعة بالثقافة الغربية والمتنكرة بجهلها للحضارة العربية الإسلامية، فدفعت بها إلى صفوف حزب الشعب الجزائري

تفجرها من الداخل، وساعدت على إنجاز تلك المهمة مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

1- *خيبة الأمل التي أصابت القواعد المناضلة في حزب الشعب الجزائري من جراء الأوامر المضادة التي منعت الثورة من الانتشار وفقاً للمخطط الذي وضع لها والذي تعرضنا له بالتفصيل في معالجتنا لحركة مايو الثورية.*

2- *ملل الإطارات القيادية الشابة والمتعلمة منها على وجه الخصوص من الرتابة، وجنوحها إلى كل ما من شأنه أن يحدث الانقلاب الجذري في مناهج التسيير الحزبي التي طغى عليها القرار الفردي بحجة الالتزام بمبدأ الانضباط واحترام السلم التصاعدي.*

3- *ضعف التكوين الأيديولوجي في أوساط القواعد المناضلة وذلك نتيجة اكتفاء القيادات، على جميع المستويات، باجترار بعض المبادئ والأهداف دون اللجوء، من حين لآخر، إلى عمليات الإثراء التي تأخذ في الاعتبار تطور واقع المجتمع وإمكانيات العمل من أجل تحسينه.*

4- *تخاذل الأنظمة العربية أمام الهجوم المنظم الذي شنه الصهاينة على فلسطين، وتلاحق الهزائم العسكرية التي عزتها الدعاية الإمبريالية إلى تخلف الإسلام وعجزه عن مواكبة العصر وتمكين المسلمين من النفاذ إلى ميادين العلم والتكنولوجيا.*

وكان أكثر العناصر المدسوسة حقداً على العروبة والإسلام الطالب رشيد علي يحيى الذي لم يكن مناضلاً معروفاً، بل أن صلة الرحم هي التي جعلت عضو اللجنة المركزية واعلي بناي (58) يتدخل، من سجنه، لدى مسؤول التنظيم السيد أحمد بوده ملتمساً مساعدته على الالتحاق بصفوف فدرالية الحزب بفرنسا وهو ما وقع بالفعل.

ربما أن المساعدة كانت مصحوبة بتوصية، فإن علي يحيى قد تمكن من المشاركة في الندوة الفدرالية التي انعقدت إثر وصوله إلى فرنسا في شهر نوفمبر سنة 1948، وليس ذلك فقط، بل أن التوصية قد فتحت له كذلك باب المسؤولية فعين من بين أعضاء اللجنة المديرة وأسندت له رئاسة تحرير جريدة النجم التي سارع إلى توظيف أعمدتها لنشر النظرية الاستعمارية كما وردت في أدبيات الحزب الشيوعي. "فالجزائر ليست عربية.. وعروبتها ادعاء باطل يتنكر لوجود العناصر البربرية والتركية وغيرها.. وليس صحيحاً ما ينسب للإسلام من دور أساسي في تحديد الهوية السياسية الجزائرية.. ولأجل ذلك يجب أن تكون اللائكية هي السائدة في برنامج حزب الشعب الجزائري".(59)

والحقيقة أن منظري الاستعمار الفرنسي يلتقون مع الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين حول مكونات الأمة الجزائرية. فالأوائل يعتبرون شمال إفريقيا مهداً للكنيسة والبربر حماة لهم وهم، أي البربر يختلفون كلية عن العرب كما

جـــاء ذلـــك في "رســـالة الجزائـــر" الـــتي كتبهـــا Alexis de Tocqueville(60) يـــوم 23/6/1837. أمـــا جـــول فـــيري Jules Ferry(61) فقـد أمـر الحـاكم العـام بضـرورة الإسـراع في فتح أكبر عدد ممكن من المدارس في منطقة القبائل الكـبرى لأنهـا "الأكـثر اسـتعداداً للانـدماج نظـراً لطبـع السـكان وعـاداتهم وتقاليـــدهم"(62) وبتـــاريخ 23/8/1898، عنـــدما أنشـــئت المندوبيات المالية، قررت الإدارة الاسـتعمارية أن يكـون هنـاك فرعان: عربي وقبائلي للتدليل على أن ثمة جنسـين متعايشـان في الجزائر. وأما الشيوعيون، فإنهم ظلوا، إلى نهاية الأربعينات من هذا القرن، متشبثين بنظريـة أمينهم العـام السـيد مـوريس توريز التي سـبقت الإشـارة إليهـا ولا داعي إلى التوقـف عنـدها هنا.

من هـذا المنطلـق، نسـتطيع القـول إن مـا يسـمى بالأزمـة البربرية إنما هي تعبـير، بأسـلوب مغـاير، عن موقـف اللائكـيين والشيوعيين المنادي بمحاربة العروبـة والإسـلام، وممـا لا شـك فيه أن ذلك الموقف ناتج أساساً عن تـأثير الثقافـة الغربيـة في أصحابه الذين زاد في تعصبهم جهلهم المطلق للدين الإسلامي.

إن السيد محمد حربي في معالجته لهذا الموضوع يـذكر أن من العوامل التي أنتجت "الأزمة البربرية" فشل حزب الشـعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطيـة في وضع إيديولوجية تتلاءم مع التنوع الجزائري، وخيبة الانتظار أمام التعبئة السياسية التي عرفتها سنوات 1945/ 1949(63) فهذا الحكم غير صحيح لأنه يعتمد على واقع مزيف أوجده الاستعمار، في الأساس، لضـرب دعـائم المجتمـع الجزائـري، إذ أن التنـوع الـذي يتحـدث عنـه السـيد محمـد حـربي ليس طبيعيـاً بـل هـو مصطنع والمقصود منه كما يعترف بذلك السيد Emil Masquray مدير مدرسة الآداب في الجزائر "وهـو محاربـة الإسـلام عـدونا الأبـدي"(64) ولتجسـيد التمـايز في أوسـاط جمـاهير الشـعب الجزائـري، بـادرت الإدارة الاسـتعمارية منـذ سـنة 1857 إلى ترسـيم "العـرف القبـائلي" كمصـدر للتشـريع في "القبائـل الكـبرى" عوضـاً عن القـرآن والسـنة(65). مـع العلم بـأن مصـطلحات "القبائـل" و"القبـائلي" و"القبائـل الصـغرى" و"القبائل الكبرى" كلها لم تكن معروفة قبـل سـنة 1830 حيث كان المجتمع في أغلبيته الساحقة قبلياً.

فإذا كان هذا التنوع مصـطنعاً وهـو في أساسـه من اخـتراع منظـري الاسـتعمار الـذين اسـتهدفوا توظيفـه لمنـع الطاقـات الوطنية الحية في الجزائر من أن تسلك طريق الوحدة النضالية في سـبيل اسـترجاع الاسـتقلال المغتصـب، فكيـف يطلب من حزب الشعب الجزائري أن يكيف أيديولوجيته معـه؟ ولـو فعـل، فإنه، إذن، يكون قد وقع في فخ الإدارة الكولونيالية.

أما عن خيبة الانتظار التي جعـل منهـا السـيد محمـد حـربي العامل الثاني الذي أنتج "الأزمة البربريـة" فإنهـا لم تكن خاصـة بمناضلي منطقة دون أخـرى، وإذا كـانت فيمـا يسـمى بمنطقـة

القبائل، قد أنتجت "الأزمة البربرية"، فماذا تكون قد أنتجت في المناطق الأخرى من البلاد؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدة المذكورة لم تكن فترة أنتظار، بل كانت، على العكس، كلها إعداد واستعداد كما ذكرنا ذلك في الجزء المتعلق بالمنظمة الخاصة. وإذا كان لابد من تحديد فترة للانتظار الممل، فإنها تكون تلك الممتدة من سنة 1949 إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954. صحيح أن حزب الشعب الجزائري، مثل سائر التشكيلات السياسية في العالم، قد عرف، في بعض مراحل حياته صراعات داخلية حول موضوعات مختلفة، لكن ما يسمى بالأزمة البربرية لم يكن واحداً من تلك الصراعات التي هي ضرورية لتحقيق النمو والتطور، بل أن أدلة كثيرة تبرهن على أن التخطيط لها كان من خارج الصفوف وهو يهدف، بالدرجة الأولى، إلى خلق المشاكل المصطنعة التي تكون قادرة على عرقلة المسار النضالي الذي يتوقف نجاحه على وحدة التوجه ووحدة الهدف. وإذا كنا لا نستطيع، هنا، سرد جميع الأدلة، فإننا نرى ضرورياً التوقف عند ما يلي:

1- *إن الذين تصدوا للمؤامرة بشتى الوسائل كلهم من أبناء ما يسمى بمنطقة القبائل الذين لا يستطيع المزايدة عليهم أحد. فالسيد بلقاسم راجف، الذي قام بالدور الحاسم في تلك المواجهة، كان يحظى باحترام كبير في أوساط المغتربين الذين كان رشيد علي يحيى وجماعته يعتقدون أنهم يشكلون قاعدة متينة لحركتهم، لأجل ذلك فإن العملية سرعان ما خبت نيرانها ولم ينجح المتآمرون في إرساء قواعد ما أسموه يومها بحزب الشعب القبائلي(66).*

2- *إن إطارات حزب الشعب الذين وجدوا أنفسهم، لسبب أو لآخر، متورطين في العملية قد سارعوا إلى التراجع معبرين، على أعمدة الصحافة وبواسطة المنشورات، عن إدانتهم للمتطرفين ومؤكدين "إن حزب الشعب القبائلي لا وجود له ولا يمكن أن يرى النور لسبب واضح وهو عدم وجود غير شعب جزائري واحد"(67).*

3- *إن المؤامرة لم تتجاوز ما يسمى بمنطقة القبائل وفي، فرنسا، ظلت محصورة في أوساط المغتربين منها دون أن تتمكن من الانتشار في صفوف المغتربين الآخرين وخاصة منهم القادمين من المناطق التي بقيت محافظة على الطابع البربري الأصيل مثل الأوراس النمامشة والهقار ووادي ميزاب. ولو كانت هناك قضية بربرية، كما يزعمون، لكانت المناطق المذكورة هي المهد لها والمنطلق.*

4- *إن الذين أخبروا قيادة الحزب بما تدبره العناصر المتآمرة كلهم من أبناء ما يسمى بمنطقة القبائل، ولم يفعلوا ذلك إلا لتشبعهم بإيديولوجية الحركة المصالية التي لم تتوقف، أبداً، عن اعتبار العروبة والإسلام مقوماً حيوياً*

للشـعب الجزائـري. يكفي هنـا، الإشـارة إلى انـدهاش السيد بلقاسم راجـف عنـدما بلغـه نبأ المـؤامرة وقولـه لمسـؤول التنظيم السـيد أحمـد بـوده: "إنـني أرفض أن أتصور مجموعـة من مناضـلي حـزب الشـعب الجزائـري يثمنـون التمـايز العـرقي ويـدعون إلى تشـتيت جمـاهير الشعب"(68).

وبمجرد انتشار نبأ تمرد فدرالية الحزب في باريس وظهـور نزعة تساند ذلك داخل العاصمة خاصة، قـررت القيـادة إرسـال السيدين شـوقي مصـطفاي والصـادق سـعيدي إلى فرنسـا من أجل اجتثاث المرض. وكان اختيـار الـرجلين مقصـوداً لانتمائهمـا معاً إلى ما يسمى بمنطقـة القبائـل. وقـد كـان الأول نائبـاً ثانيـاً لرئيس الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة، بينمـا كان الثاني عضواً بالمكتب السياسـي المنتخب على إثـر مـؤتمر فيفري سنة 1947.

وعلى الرغم من كل تلك المواصفات، فإن مبعوثي المكتب السياسـي لم ينجحـا في مهمتهمـا، الأمـر الـذي جعـل الحـاج مصالي يلجأ إلى السيد بلقاسم راجف الذي وظف كل الوسائل بما في ذلك العنف واسـتطاع أن يسـترجع فدراليـة الحـزب في فرنسـا على إثـر مجلس اتحـادي عقـد في شـهر أفريـل سـنة 1949 واختتم أشغاله بطرد المنشقين وبالمصـادقة على لائحـة تؤكد "التمسك بأيديولوجيـة حـزب الشـعب الجزائـري وبالحـاج مصالي"(69).

وإذا كـانت مهمـة القضـاء على حركـة التمـرد صـعبة في فرنسـا حيث تطلب ذلـك اسـتعمال العنـف واللجـوء إلى شـتى وسـائل الإقنـاع، فـإن الأمـر، في داخـل البلاد، قـد اقتصـر على فصل العناصر المتورطة في العملية الـتي لم تتـأثر بهـا "سـوى قسـمة عين الحمـام من جملـة القسـمات الثلاث عشـرة الـتي تشتمل عليها بلاد زواوة"(70).

ومن خلال شهادات الأحيـاء من المسـؤولين وبـالرجوع إلى ما هو متوفر لدينا من وثائق، نستطيع القول إن الحـاج مصـالي قد وظف ما يسمى بالأزمة البربرية ليتخلص من منافسـه الأول الدكتور محمد الأمين دباغين وعدد من أنصاره الفاعلين.

وإذا كـان صـحيحاً أن حـزب الشـعب الجزائـري قـد تغلب بســهولة على محاولــة التفجــير الــتي أرادتهــا لــه الإدارة الاستعمارية، وإذا كان صحيحاً أيضاً، أن الحاج مصالي قد حقق، بتلك المناسبة، انتصاراً شخصياً فإن صفوف الحزب قد أصـيبت في أعماقها وخسـرت، في ظـرف قصـير جـداً، عـدداً هـائلاً من المناضلين الأكفاء الذين ينتمـون، فعلاً، إلى مـا يسـمى بمنطقـة القبائـل لكنهم لم يكونـوا، في ذلـك الـوقت، يحملـون الفكـرة البربرية المناهضة للعروبة والإسـلام. وفي نظرنـا، فـإن السـيد حسين آيت أحمد كان أكـبر المتضـررين شخصـياً ووطنيـاً، لأنـه أقصي عن مسؤولية المنظمـة الخاصـة قبـل أن ينجـز برنامجـه الثوري الذي كان يطمح أن ينتهي به إلى إشـعال فتيـل الثـورة،

هذا من جهة، ولأنه، من جهة ثانية، تعرض إلى تقزيم عسفي مازال يلاحقه إلى يومنا هذا.

لقد كان في استطاعة قيادة حزب الشعب الجزائري أن تتعامل مع الموضوع بأسلوب مغاير يمكن من اكتشاف المتسللين إلى الصفوف بغرض والمنحرفين عن الخط الإيديولوجي لسبب أو لآخر ومعاقبة كل منهم العقاب الذي يستحقه. وفي المقابل، كان ينبغي أن يفتح الحوار مع المناضلين الذين كانوا قد أبدوا كل الاستعداد للتعاون مع المكتب السياسي من أجل تصفية الأجواء ويأتي السيد حسين آيت أحمد في مقدمة أولئك المناضلين. ولأن قيادة الحزب لم تفعل ذلك، فإنها، رغم ما حققته من نتائج آنية، قد ساهمت في حرمان الحركة الوطنية، من طاقات ثورية برهنت على نجاعتها في الميدان، ودفعت، من حيث لا تدري، بكثير من الإطارات في أحضان الحزب الشيوعي الجزائري الذي فتح لهم ذراعيه ورقاهم إلى كثير من مناصب الحل والربط في صفوفه.(71).

الحزب وسائر الفئات الاجتماعية:

كانت الحركة المصالية، في أساسها، تركز كل آمالها على فئة العمال والمعدمين من أبناء الشعب الجزائري، ثم جاءت حركة مايو الثورية فعززت قناعة قيادة حزب الشعب الجزائري بضرورة تنظيم كل الفئات الاجتماعية حتى تجعل منها امتداداً طبيعياً للتنظيم السياسي، ولكي يسهل تجنيدها وتأطيرها عند الحاجة.

هكذا ومباشرة بعد مؤتمر شباط سنة 1947، شرع حزب الشعب الجزائري في إنشاء هيآت نقابية للحرفيين أسماها الاتحاديات مستفيداً، في ذلك، من التجارب السابقة التي حاول، من خلالها، تأسيس نقابة وطنية على غرار الاتحاد العام للعمال التونسيين والتي كانت في كل مرة، تصطدم بمعارضة النقابات الفرنسية التي كانت تعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. وبسرعة فائقة ظهرت إلى الوجود، وفي نفس الوقت تقريباً، إتحاد الخبازين واتحاد الخضارين واتحاد التجار الصغار واتحاد أصحاب المطاعم واتحاد الحلاقين وغيرها. وقد كانت كلها تسير من طرف مناضلين محنكين. وفي داخل الاتحاد العام للعمال نفسه زرع الحزب خلايا قوية أسند إليها مهمة تكوين المناضلين النقابيين. وقد برزت أسماء كثيرة قامت بأدوار ريادية في مجال التنظيم النقابي خاصة بعد إشعال فتيل ثورة نوفمبر سنة 1954(72).

وفي شهر حزيران (يوليو) سنة 1947، أسس الحزب جمعية النساء المسلمات الجزائريات بتنشيط ورئاسة السيدة مامية شنتوف(73) وعضوية كل من نفسية حمود(74) وسليمة بلحاف (75) ومليكة مفتي (76) وباية نوار(77) بالإضافة إلى السيدتين شرشالي وبومعزة(78). وعلى الرغم من أن هذا

التنظيم النسوي لم يتجاوز نشاطه دائرة الجزائر العاصمة، فإن أهم عضواته قد تميزن بنفس نضالي طويل وبـرهن على قـدرة فائقة في تعبئة أعـداد كبـيرة من النسـاء وتـوعيتهن بمتطلبـات الكفاح التحريري. وبعد استرجاع الاستقلال الوطني كانت نفس السـيدات شـنتوب وحمـود وبلحـاف على رأس الاتحـاد العـام للنساء الجزائريات وذلـك بعـد أن قـامت كـل منهن بـدورها في إطار جبهة وجيش التحرير الوطني.

وفيما يتعلق بالطلبة، فـإن حـزب الشـعب الجزائـري الـذي كـان قـد تغلغـل في أوسـاط جمعيـة طلبـة شـمال إفريقيـا المسـلمين بواسـطة المناضـل الطـالب محمـد يزيـد(79) سـنة 1944، وأنشـأ، بواسـطة خلايـاه النشـطة بـالجزائر، عـدداً من جمعيات التلاميذ في كثير من ثانويات الوطن(80)، فإنــه التفت بحزم وعزم إلى جامع الزيتونة واستطاع، في شهر نوفمبر سنة 1947، أن يفوز بقيادة جمعية الطلبة الجزائريين التي كانت قـد تأسسـت سـنة 1934، وظلت حـتى تلـك السـنة تنشـط تحت إشراف ورعاية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وفي نفس سنة 1947، تمكن حزب الشعب الجزائـري من السيطرة على منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية التي كـانت قد تأسست بمناسـبة مـرور قـرن على احتلال الجزائـر، وظلت تنشـط في إطـار قـريب جـداً من جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين. أمـا في تلـك السـنة، فـإن الجمعيـة العامـة الـتي انعقدت بسيدي فرج في شهر سبتمبر، قد انتخبت قيادة جديدة كلها من مناضلي أو محبي الحركة المصالية(81).

وإلى جانب هذه المنظمـات الوطنيـة، فـإن حـزب الشـعب الجزائري قد بذل جهوداً كبيرة لتأسـيس جمعيـات رياضـية(82) ومراكــز ثقافيــة ومجموعــة من المــدارس الحــرة على غــرار مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كل هذا النشاط التنظيمي قد مكن حزب الشعب الجزائري من الانتشار بقوة في أوساط سـائر فئـات المجتمـع، ممـا دفـع الإدارة الاستعمارية إلى تزييف الانتخابات على جميع مسـتوياتها وبالتالي من استعمال كـل الوسـائل لسـد طريـق السـلطة في وجه كافـة التشـكيلات السياسـية الوطنيـة، ولقـد أدركت قيـادة الحزب هذه الحقيقة وتيقنت القواعد الحزبية من أن مسلك مـا يسمى بالشرعية السياسية لا يمكن أن يقود إلى تسوية القضية الجزائرية التي هي قضية استعمارية ليس لها حـل غـير الكفـاح المسلح، لأجل ذلـك فـإن أنصـار هـذا الأخـير قـد عـادوا، بقـوة، للمطالبة بالتراجع عن السياسة التي أقرها مؤتمر فـبراير سـنة 1947.

اجتماع زدين والبليدة ونتائجه:

هكــذا تعــود المؤرخــون والمهتمــون بالحركــة الوطنيــة الجزائريـة أن يسـمو الـدورة الموسـعة الـتي عقـدتها اللجنـة المركزية لحزب الشعب الجزائري في نهاية شهر ديسمبر سـنة

1948. وكما يستنتج بسهولة من التسمية، فإن المجتمعين قد بدأوا أشغالهم بزدين(83) حيث مزرعة السيد جيلالي عبد القادر بلحاج(84) المفتش العام للمنظمة الخاصة، وأنهوها بمدينة البليدة.

كانت الدورة من أهم اللقاءات التي جمعت قيادة حزب الشعب الجزائري فمن خلال أشغالها تبين أن النشاط السياسي في إطار الشرعية الفرنسية ضرب من الأوهام، ولم يعد أمام الحزب سوى التركيز على تدعيم وتطوير المنظمة الخاصة التي تستطيع وحدها تقديم الحل الجذري للقضية الجزائرية والمتمثل حسب السيد حسين آيت أحمد في "تعميم فكرة الكفاح المسلح والعمل على إقناع جماهير الشعب بأن الأراضي المغتصبة بحد السلاح لن تسترجع إلا بالسلاح" (85).

وعليه، أكد نفس المسؤول "أنه ينبغي الدخول، فوراً، في حرب عصابات تخوضها الطلائع التي تم تكوينها عسكرياً وجماهير الشعب التي وقعت تعبئتها سياسياً وتم تأطيرها على أحسن وجه"(86).

وعلى الرغم من أن التقرير المطول والمركز الذي قدمه مسؤول المنظمة الخاصة لم يحظ بإجماع المشاركين في الدورة، فإن اللائحة الختامية التي صادقت عليها اللجنة المركزية قد أكدت ضرورة تزويد المنظمة الخاصة بكل الإطارات والمناضلين الذين تتوفر فيهم الشروط السياسية والعسكرية لخوض معركة التحرير التي "سوف تكون صعبة وطويلة" كما جاء في ختام التقرير المذكور. ولقد اعتبر السيد علي محساس اللائحة الختامية للجنة المركزية "تعبيراً واضحاً عن فشل تجربة النشاط السياسي في إطار الشرعية الفرنسية"(87).

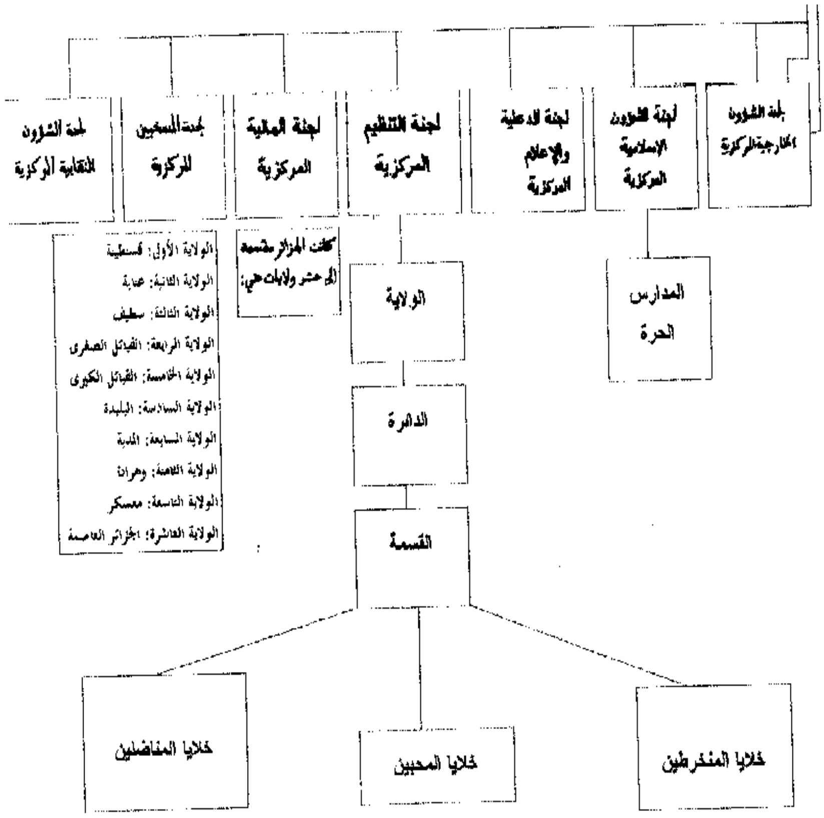
ودائماً في إطار هذا المسعى الثوري اقترح عضو اللجنة المركزية السيد عمار ولد حمودة(88) على الدورة أن تعطي السلطة المطلقة للدكتور محمد الأمين دباغين لتسيير سياسة الحزب الخارجية لكن أعضاء المكتب السياسي رفضوا ذلك وفضلوا الحل الذي جاء به الرئيس مصالي والقاضي بتعيين السيد حسين لحول أمينا عاماً. ورأى الدكتور دباغين في ذلك التعيين إدانة مقنعة للمشاريع التي كان يلوح بها من أجل تقويم الحزب وتطويره في جميع الميادين. لكن مسؤول التنظيم السري، السيد أحمد بودة في ذلك الوقت، يعطي تفسيراً مغايراً ويؤكد أنه كان أول من عارض منح الثقة المطلقة للدكتور رغم ما كان بينهما من صداقة متينة وتفاهم كبير حول أمهات القضايا. أما في تلك الأثناء، "فإن الوضع كان خطيراً وكان ينبغي الاهتمام، أولاً، بتصفية ما يسمى بالأزمة البربرية التي كان أبرز عناصرها من أقرب المقربين للدكتور وفي مقدمتهم يأتي السادة عمار ولد حمودة وواعلي بناي وعمر أو صديق الذين كانوا من أكثر أعضاء اللجنة المركزية نشاطاً وحيوية والذين كانت الإدارة الاستعمارية تعتقد أنهم قادرون

على تحقيق الانفصال وتشكيل حزب الشعب البربري الذي استطعنا أن نقضي عليه في المهد نظراً لما فيه من خطورة على وحدة الشعب الجزائرية"(89).

فالدكتور محمد الأمين دباغين لم يدرك أن أعضاء المكتب السياسي إنما عارضوا اقتراح ولد حمودة لحمايته من أن يتحول إلى أداة مفجرة للحزب من الداخل، ولذلك فإنه غادر الاجتماع واعتزل النشاط السياسي ورفض الاستجابة لكل المحاولات التي قام بها رفاقه على اختلاف ميولاتهم، من أجل حمله على العودة إلى ممارسة مهامه. ولما لم تنجح كل المساعي، فإن اللجنة المركزية قد اتخذت، بالإجماع في جلسة يوم 10/8/1949 قراراً بطرده من الصفوف(90).

وعلى الرغم من ذلك الحادث المؤلم الذي كان نتيجة سوء تفاهم، فإن دورة اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري المنعقدة بزدين قد كانت إيجابية بالنسبة للتوجه الثوري وفسحت المجال للمنظمة الخاصة بتوظيف سائر إمكانيات الحزب من أجل الإعداد والاستعداد لمرحلة الكفاح المسلح، وقد كان قرارها ذلك بسبب ما لاحظه المشاركون من عدم جدوى الاستمرار في طريق ما يسمى بالشرعية السياسية.

غير أن الإقرار بأولوية المنظمة الخاصة لم يمنع حزب الشعب الجزائري من مواصلة هيكلة صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية طبقاً لمقررات مؤتمر شباط سنة 1947، ونشر التكوين السياسي والأيديولوجي في أوساط المناضلين المكلفين بتنفيذ البرامج المختلفة. ففي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الحزب تخلى نهائياً عن بعض التسميات مثل الفدرالية والجهة والقطاع والفرع التي حلت محلها على التوالي: الولاية والدائرة والقسمة والخلية. وفي المستوى الوطني، استحدث اللجان المختصة وحدد أعضاء اللجنة المركزية ما بين ثلاثين وأربعين وأعضاء المكتب السياسي ما بين ثمانية واثني عشر بالإضافة إلى الرئيس والأمين العام، وعندما نريد الاختصار نقول أن تنظيم الحزب ابتداء من سنة 1948 قد أصبح مطابقاً للرسم التالي، وهو الشكل الذي سوف يلازمه إلى غاية اندلاع الثورة في أول نوفمبر سنة 1954(91).


لجنة الشؤون الخارجية المركزية
لجنة الشؤون الإسلامية المركزية
لجنة الدعاية والإعلام المركزية
لجنة التنظيم المركزية
لجنة المالية المركزية
لجنة المسجونين المركزية
لجنة الشؤون النقابية المركزية
المدارس الحرة
الولاية
الدائرة
القسمة
كانت الجزائر مقسمة إلى عشر ولايات هي:
الولاية الأولى: قسنطينة
الولاية الثانية: عنابة
الولاية الثالثة: سطيف
الولاية الرابعة: القبائل الصغرى
الولاية الخامسة: القبائل الكبرى
الولاية السادسة: البليدة
الولاية السابعة: المدية
الولاية الثامنة: وهران
الولاية التاسعة: معسكر
الولاية العاشرة: الجزائر العاصمة
خلايا المنخرطين
خلايا المحبين
خلايا المناضلين

240

ولم تقتصر التغيرات على الهيكل، بل أن عملية انتقاء المناضلين وإعدادهم هي الأخرى قد سجلت تحسناً ملحوظاً. وإذا كانت خلايا المحبين لا تخضع لأي نوع من أنواع الانضباط ولا يفرض على أعضائها دفع الاشتراك أو القيام بأدوار أساسية في أوساط الجماهير الشعبية، فإن خلايا المنخرطين تكون محاطة بكثير من العناية المتمثلة في رقابة اجتماعاتها التي تعقد بانتظام والتي توظف لخبرة أعضائها باستمرار وبكيفية تشبه الامتحانات المتواصلة. وعندما يرى المناضلون المسؤولون عن التكوين والمراقبة أن المنخرط أصبح أهلاً للتمتع بصفة المناضل، فإنهم يستدعونه لتأدية القسم الذي يقرأه أو يردد عباراته ويده اليمنى على المصحف(92). بعد ذلك تحدد له الخلية التي يناضل في إطارها.

أ- التوجهات السياسية ووسائل العمل:

على الرغم من كل ما قيل وكتب حول حزب الشعب الجزائري، فإن توجهاته السياسية والأيديولوجية لم تحد عن مشروع المجتمع الذي ورد بإيجاز في الوثيقة التي صادقت عليها بالإجماع قيادة نجم شمال إفريقيا وتلاها، نيابة عنها، السيد الحاج مصالي أمام المشاركين في مؤتمر بروكسل سنة 1927.

"فالإمبريالية الفرنسية قد استعملت السلاح للقضاء على الدولة الجزائرية ومن أجل السيطرة على الثروات الطبيعية وعلى الأرض بواسطة النهب والاغتصاب. ونتيجة ذلك، فإن السكان الذين كانوا في أوضاع مزدهرة قد تحولوا إلى عبيد جياع معدمين.. وباسم الحضارة المزعومة، انتهكت العادات والتقاليد وتم القضاء على طموحات جماهير الشعب التي صار مصيرها المحتوم معاناة الاستغلال البشع والخضوع للاستبداد السياسي الرجعي الذي يحرمها كل حق في الحرية بجميع أنواعها ويمنعها من المشاركة في النشاط السياسي والتشريعي. "من هذا المنطلق، فإن نضالات الشعب الجزائري موجهة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- استرجاع الاستقلال الوطني.

- سحب قوات الاحتلال الفرنسية وتكوين جيش وطني.

- استرجاع الملكيات الزراعية الكبرى التي استولى عليها الإقطاعيون من عملاء الإمبريالية والكولون والشركات

الرأسمالية الخاصة، وتسليم كل تلك الأراضي إلى الفلاحين الذين اغتصبت منهم.

- احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

- استرجاع الدولة الجزائرية للأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية.(93).

من هذا المنطلق، فإن الدكتور محمد الأمين دباغين قد صرح من أعلى منبر البرلمان الفرنسي يوم 10/9/1947، قائلاً: "لقد كلفنا الشعب الجزائري، نحن المنتخبين الوطنيين، بأن نعلن للشعب الفرنسي وللعالم أجمع أن الجزائر لا تعترف بالأمر الواقع الذي أحدثه احتلال سنة 1830، وأن أي حل لن يكون مقبولاً ما لم يشتمل على الضمان المطلق لاسترجاع السيادة الوطنية".(94) وفي نفس السياق وبنفس المكان صرح السيد مسعود بوقادوم "أن الحل الوحيد المنطقي والإنساني إنما يكمن في السماح للشعب الجزائري بأن يعبر بحرية عن رأيه ويختار النظام الذي يحلوله، وذلك بواسطة مجلس تأسيسي منتخب".(95)

لكن ثبات التوجهات الإيديولوجية لا يعني أن خط الحزب السياسي ظل مستقيماً بدون انحراف خلال فترات النضال، بل أن قيادة الحزب قد اضطرت، مرات عديدة، لتغيير مواقفها، سواء لضرورة التكيف مع الواقع أو من أجل تقديم تنازلات لأطراف وطنية أخرى أبدت استعدادها للتقارب أو لتحقيق الوحدة النضالية الرامية إلى تقويض أركان الاستعمار في الجزائر.

هكذا، كان الحزب قد اضطر، سنة 1937، إلى رفع شعار "لا اندماج ولا انفصال ولكن دعوة إلى التحرر والتطور" وذلك رغم أن برنامج نجم شمال إفريقيا كان، منذ البداية، دعوة إلى النضال من أجل استرجاع الاستقلال الوطني الكامل والانفصال المطلق عن فرنسا، وفي سنة 1946 تخلت قيادة الحزب عن قناعتها بضرورة مقاطعة الانتخابات ودفعت قواعدها إلى قبول النشاط في إطار ما يسمى بالشرعية الجمهورية.

وسواء كان الحزب في حالة الاضطرار التي يأتي معها التغيير التكتيكي والانحراف أو في حالة الاستقامة التي يتجلى فيها التشبث بالمبادئ والالتزام بالعمل من أجل تحقيق الأهداف المسطورة في النصوص الأساسية، فإن اللجوء إلى الكفاح المسلح قد ظل الملجأ الأفضل لاسترجاع السيادة المغتصبة. وفي جميع الحالات، كانت القيادة العليا تعمل، بوسائل مختلفة، للإعداد والاستعداد.

ب- الواجهة العســكرية أو المنظمة الخاصة

إن المنظمـة السـرية، كمـا يسـميها بعضـهم، لم تظهـر إلى الوجود صدفة بـل إن جـذورها تضـرب في أعمـق من المـؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائـري، تغـذت من مقـررات المـؤتمر الثـاني ومن الوثيقـة الـتي صـادقت عليهـا بالإجمـاع قيـادة نجم شمال إفريقيا بالإجماع سنة 1927 والتي أشرنا إليها آنفاً. ولقد تعرضنا بإيجاز إلى مراحل إعـداد الكفـاح المسـلح في معالجتنـا لفترة الحرب الإمبريالية الثانية.

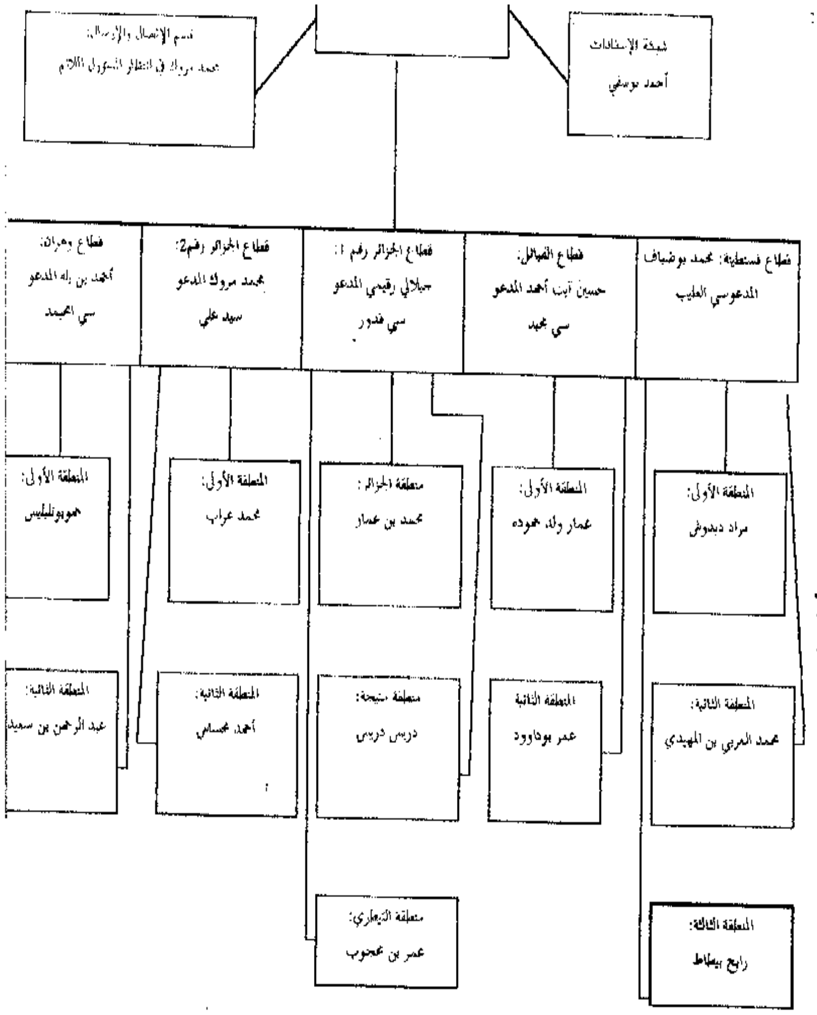
وعلى إثر أشغال المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجزائـري، أسندت رئاسة المنظمـة الخاصـة إلى عضـو المكتب السياسـي السيد محمد بن الوزداد الذي لم يكن عمره، يومهـا، قـد تجـاوز ثلاثة وعشرين عامـاً. كـان حاصـلاً على شـهادة البكالوريـا وهي شهادة عليا بالنسبة للجزائريين في ذلك الوقت، ويشهد له قادة الحزب ومناضلوه بالذكاء الخـارق وبالشـجاعة الهادئـة والقـدرة الفائقة على التنظيم السري وهي صفات كانت قد مكنتـه، وهـو في مسـتهل الشـباب، من أن يكـون أحـد الإطـارات القياديـة البارزة التي أعدت لمحاولات الثورة في شهر مايو سنة 1945.

ولئن كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطيـة قد وجـدت صـعوبات كثـيرة في أعمـال الهيكلـة والتعبئـة، فـإن المنظمة الخاصة قد تمكنت، في ظـرف عـام واحـد، من تجنيـد حـوالي ألفي مناضـل(96) كلهم من الشـباب المـؤمن بـالعنف الثـوري والمخلص لوطنـه إخلاصـاً لا تشـوبه شـائبة، ثم زودتهم بتعليم عســكري في إطـــار حـــرب العصـــابات ودربتهم على اسـتعمال الأسـلحة الكائنــة في سـائر المخـابئ والمتفجـرات بمختلف أنواعها وبعبارة أخرى نستطيع القول "أنها أعدت جيشاً كـاملاً ووفــرت لــه جميــع الشــروط الضــرورية للــدخول في المعركة. وكان من الممكن أن تندلع الثورة سـنة تسـع وأربعين لو لم يقعد مرض السل الخبيث محمد بن الوزداد ولو لم تقع ما يسمى بالأزمة البربرية التي ما كانت لتظهـر لـو لم يكن محمـد طريح الفراش في مصحة بوبيني بباريس.

لقد وهب ابن الوزداد حياته كلها للـوطن وعـاش في سـبيل إنجاح العمل الثوري. كان موظفاً بارزاً(97)، عندما انخــرط في النظام السـري لحـزب الشـعب الجزائـري ثم تـرك كـل شـيء ليصـبح واحـداً من المحركـات الأساسـية لحركـة مـايو الثوريـة وليتــولى، بعــدها، مســؤولية إعــادة تنظيم الحــزب في كامــل الشرق الجزائري. وعندما تقرر إنشاء المنظمة الخاصة، أشرف بنفسه على إعداد هيكلتها وتشكيل قيـادة أركانهـا بالتعـاون مـع بعض أعضـاء المكتب السياسـي أمثـال الـدكتور محمـد الأمين

دباغين الـذي نصـحه بتجنيـد السـيد أحمـد بن بلـة وحسـين آيت أحمد الذي اقترح السيد جيلالي بإلحاج.

ومن الوهلـة الأولى، اسـتطاع ابن الـوزداد أن يضـفي على المنظمـة الخاصـة طـابع السـرية والجديـة والانضـباط، وزودهـا بقانون داخلي ضمنه جميع الضـوابط الـتي تتحكم في مقومـات جيش قوي ومقتدر، بعـد ذلـك وزع المهـام بحيث جـاءت قيـادة الأركان على النحو التالي:



قسم الإتصال والإرسال:
شبكة الإسنادات
أحمد بوسفي
قطاع قسنطينة: محمد بوضياف المدعو سي الطيب
قطاع القبائل: حسين آيت أحمد المدعو سي مجيد
قطاع الجزائر رقم 1: جيلالي رقيمي المدعو سي قدور
قطاع الجزائر رقم2: محمد مروك المدعو سيد علي
قطاع وهران: أحمد بن بله المدعو سي الحميد
المنطقة الأولى: مراد ديدوش
المنطقة الأولى: عمار ولد حموده
منطقة الجزائر: محمد بن عمار
المنطقة الأولى: محمد عراب
المنطقة الأولى: حمو بوتليليس
المنطقة الثانية: محمد العربي بن المهيدي
المنطقة الثانية عمر بوداوود
منطقة متيجة: دريس دريس
المنطقة الثانية: أحمد محساس
المنطقة الثانية: عبد الرحمن بن سعيد
منطقة التيطاري: عمر بن محجوب
المنطقة الثالثة: رابح بيطاط

بالإضافة إلى هذا الرسم، تجدر الإشارة إلى أن كل منطقة تشتمل على عدد من النواحي والناحية مقسمة إلى مجموعة من الفرق، والفرقة إلى عدد من الفروع والفرع إلى عدد من الأفواج وكل فوج مقسم إلى ثلاث مجموعات وتتكون المجموعة من ثلاثة مناضلين وقائدهم والفوج من ثلاث مجموعات وقائدهم.

ويتكون الفرع من ثلاثة أفواج وقائدهم والفرقة من ثلاثة فروع وقائدهم أي من واحد وعشرين ومائة مناضل(98). هذا، وقد عرفت قيادة الأركان ثلاثة تعديلات أساسية بفعل تغيير القائد حيث استمر محمد بن الوزداد إلى غاية مايو سنة 1948 عندما اشتد به المرض ووجه إلى فرنسا للتشافي بمصحة هناك. وبقي خليفته، السيد حسين آيت أحمد، على رأس المنظمة إلى غاية سبتمبر سنة 1949 أما السيد بن بلة، فإنه ظل قائداً للأركان إلى أن ألقي عليه القبض في شهر مارس سنة 1950(99).

ولكي يصبح المناضل عضواً بالمنظمة الخاصة يجب أن ينجح في اجتياز مجموعة من الامتحانات تتعلق بخبرة تكوينه السياسي وشجاعته ومدى استعداده للتضحية في سبيل الله وبسلوكه اليومي وعلاقاته الاجتماعية، وبعد أن يظهر تفوقاً في تلك الامتحانات، يستدعي لتأدية اليمين وتبدأ معه عملية التكوين الميداني مع التركيز على الجانب العسكري.

إن السيد محمد حربي يركز على كون قيادة حزب الشعب الجزائري لم تزود المنظمة الخاصة بالإمكانيات المالية الكافية، ويذكر بهذا الصدد أن ميزانية التسيير حددت في ذلك الوقت المالية بمئة ألف فرنك شهرياً وظلت كذلك إلى غاية شهر ديسمبر سنة 1948".(100) وسار في هذا الاتجاه كل من كتب في الموضوع للتدليل على أن وجود المنظمة الخاصة، سنة 1947، لم يكن سوى صوري. لكن النتائج الملموسة التي تميزت بها تلك السنة تفند كل هذه المزاعم، وتدل، بالعكس، على أن السيد محمد بن الوزداد، زيادة على هيكلة التنظيم وتزويده بالنصوص الأساسية، قد جلب للمنظمة كميات كبيرة، نسبياً، من الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها. وكانت الدفعة الأولى المكونة من ثلاثمائة قطعة سلاح اشتريت من ليبيا قد وصلت إلى وادي سوف بمبلغ إجمالي قيمته مليونا فرنك أي ما يعادل عشرين مرة الميزانية الشهرية التي ذكرها السيد محمد حربي. فميزانية التسيير، إذن، لا علاقة لها بميزانية التجهيز التي يمكن اتخاذها معياراً للتدليل على إمكانيات المنظمة الخاصة المالية. وبديهي أن طابع السرية يحول دون الاطلاع على حقيقة تلك الميزانية.

ومهما يكن من أمر، بالرجوع إلى ما كتبه المعاصرون والمسؤولون في أعلى هرم المنظمة الخاصة، فإن جل الأسلحة التي استعملت ليلة أول نوفمبر 1954 قد اشتريت سواء من ليبيا أو من الجزائر سنة 1947 وكذلك الشأن

بالنسبة للتجهيزات الأولية التي كانت منطلقاً لصناعة المتفجرات.

وعندما تولى السيد حسين آيت أحمد قيادة المنظمة لم يغير شيئاً مما وقع الاتفاق عليه، بل اكتفى بتطويره وإثرائه دون أن يحدث أي انقلاب في مجال التركيبة البشرية. وانطلاقاً مما هو موجود أعد تقريره المطول الذي قدمه في زدين والذي سبقت الإشارة إليه. وبالموازاة مع تحضير التقرير الذي كان موجهاً فقط لأعضاء القيادة السياسية، ودائماً بالتعاون مع مساعديه في قيادة الأركان، وتتمة للتربص الذي أشرف عليه محمد بن الوزداد نفسه، فإن آيت أحمد قد أنجز نشرة خاصة بالتدريب العسكري تشتمل على اثني عشر درساً في كيفية استعمال الأسلحة وخوض حرب العصابات وإعداد الكمائن إلى غير ذلك من فنون الحرب التي يحتاج إليها المناضل في مرحلة الكفاح المسلح. وأعدت قيادة الأركان، كذلك نشرة محدودة التوزيع للتكوين السياسي والإيديولوجي.

وفي عهد السيد آيت أحمد، حرصت قيادة الأركان على ألا يكون التدريب نظرياً فحسب، بل ضبطت مجموعة من العمليات التي تكلف بإنجازها عدد من عناصر المنظمة الخاصة. ومما لا شك فيه أن أهم تلك العمليات هي: الهجوم على بريد وهران(101) والقضاء على أفراد من ميليشيا الباشاغا آيت علي(102)، وإسناد الثائرين في جبال جرجرة وايدوغ والأوراس(103)، ونسف تمثال الأمير عبد القادر في كاشرو(104).

كل هذه العمليات نجحت بدرجات متفاوتة، واتخذت منها قيادة الأركان تجارب يمكن توظيف نتائجها في التخطيط لعمليات المستقبل، لكن ما يسمى بالأزمة البربرية أثرت، سلبياً، على مسار المنظمة الخاصة إذ حرمتها من خدمة عدد من إطاراتها القيادية الذين يأتي السيد حسين آيت أحمد في مقدمتهم.

وإذا كانت تحركات المنظمة الخاصة إلى غاية انتهاء سنة 1949 تنم، في معظمها، على أن الاستعداد للثورة التحريرية تجري على أحسن ما يرام، ولم تتسبب للحزب في مشاكل تذكر، فإن عملية تبسة التي أمرت بها قيادة الأركان ليلة التاسع عشر مارس سنة 1950 قصد إلقاء القبض على المناضل عبد القادر خياري المدعو "رحيم"(105) للتحقيق معه في التهمة الموجهة إليه والقائلة إنه عميل لمصالح الأمن الاستعمارية قد أدت إلى اكتشاف التنظيم السري ومكنت الشرطة الفرنسية من القبض على حوالي خمسمائة من أعضاء المنظمة الخاصة(106) بما في ذلك قائد الأركان السيد أحمد بن بلة وبعض مساعديه أمثال جيلالي بلحاج وجيلالي رقيمي وحموبوتليليس وأحمد محساس وامحمد يوسفي.

إن ما يسمى بالأزمة البربرية هي التي، بطريقة أو بأخرى، أضعفت المنظمة الخاصة وحولتها، بالتدريج، من تنظيم صلب

اقترب جداً من الكمال الذي يمكنه من إشعال فتيل الثـورة إلى كيان هش ينخر السوس أصـوله؛ وعلى هـذا الأسـاس نسـتطيع القـول إن الإدارة الاسـتعمارية الـتي خططت لتشـتيت وحـدة الشـعب الجزائـري قـد نجحت إلى أبعـد الحـدود، إذ لم تكتـفِ بتوجيه ضربات قاضية لصفوف حزب الشعب الجزائـري ولكنهـا تمكنت من تحقيق ما هو أخطر، أي زرع بذور الكراهيـة والحقـد بين أبناء شعب واحد ليس له سـوى وحدتـه للخـروج من دائـرة التخلف وليحتل المكانة اللائقة به في مصـاف الشـعوب الحـرة والمتقدمة.

هكذا، إذن، عاشـت المنظمـة الخاصـة ثلاث سـنوات كاملـة استطاعت قيادة الأركان في العـامين الأول والثـاني أن ترسـي قواعد آلة حربيـة قويـة قـادرة على نقـل النضـال الوطـني إلى مرحلة العنف الثـوري، لكن ذلـك لم يحـدث ليس لأن الظـروف الخارجية لم تكن مواتية كما جـاء في كتـاب السـيد ابن يوسـف بن خدة(107) الذي لم يأخذ في الاعتبار أوضاع فرنسا الـتي لم تكن، هي أيضـاً، في نفس القـوة الـتي أصـبحت عليهـا سـنة 1954، وإنما لأن الإدارة الاستعمارية تمكنت، بشـتى الوسـائل، من خـرق القيـادة السياسـية لحـزب الشـعب الجزائـري ودس بعض العناصر المـترددة فيهـا، ولأنهـا، من جهـة أخـرى، أحكمت التخطيط لما يسمى بالأزمة البربرية الـتي كـان تفجيرهـا إيـذاناً بالشروع في تفجير الحزب.

التصدي لمحاولات التفجير:

بعـد فشـل عمليـة تبسـة، تمكنت الإدارة الاسـتعمارية من العثـور على الأدلـة والـبراهين الماديـة الـتي تثبت وجـود تنظيم عسكري تابع لحزب الشعب الجزائـري، وبواسـطة شـتى أنـواع التعذيب الـتي تعـرض لهـا المعتقلـون الأوائـل توصـلت مصـالح البوليس، بالتدريج وفي ظرف شـهرين فقـط، إلى نتـائج فـاقت كـل التوقعـات وقـادت، بالفعـل، إلى شـل المنظمـة الخاصـة واعتقال المئات من إطارتها ومن مناضليها كما أشرنا إلى ذلك.

ولمواجهة كل تلك المستجدات وحماية صفوف الحـزب من أن تنتقل إليها حملة الاعتقالات قرر المكتب السياسـي التحـرك على جبهتين. فمن جهـة نظم حملـة إعلاميـة لاتهـام السـلطات الاستعمارية بأنها تحيك خيوط مـؤامرة دنيئـة من أجـل التنكيـل بمناضلي الحركة الوطنية، وتدعيماً لصحافة الحزب، وقـع تجنيـد سائر منتخبي الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة الذين وظفوا كل المنابر الرسمية للتنديد بالاعتقالات وبعمليـات التعذيب. إن هذه الجبهة قـد حققت انتصـاراً ملموسـاً إذ تمكنت من أن تعبئ عدداً من الصحف والشخصـيات الأوربيـة التقدميـة بالإضـافة إلى التشـكيلات السياسـية الجزائريـة الـتي شـاركت بفعاليــة في التصــدي للإجــراءات البوليســية الــتي اتخــذتها الإدارةالاستعمارية(108).

أمـا الجبهـة الثانيـة الـتي تحـرك عليهـا المكتب السياسـي

فتتعلق بالعمل في اتجاه المعتقلين قصد إقناعهم بالتراجع عن تصريحاتهم الأولى وعدم الاعتراف بوجود المنظمة الخاصة. ولقد وجد الحزب صعوبة كبيرة في تمرير هذه الأوامر، لأن عدداً من إطارات المنظمة الخاصة كانوا يرون فيها محاولة من القيادة السياسية للتخلص منهم حتى يخلو لها الجو فتركن إلى الراحة في إطار لعبة المشاركة في الانتخابات. وفي شهر مايو قرر المكتب السياسي حل المنظمة الخاصة على أن يعاد تشكيلها بعد أن تهدأ الأوضاع.

وفي خضم تلك النشاطات السياسية المكثفة تبلور تفسير جديد للأسباب التي قادت إلى تفكيك المنظمة الخاصة بتلك السرعة وتلك السهولة. صاحب هذا التفسير هو السيد حسين لحول الذي نبه قيادة الأركان موجهاً أصابع الاتهام إلى جيلالي بالحاج عبد القادر الذي ألقي عليه القبض في مستهل شهر مارس ثم أطلق سراحه، وأكد لها ضرورة الاحتياط مما يكون قد أدلى به لصالح البوليس الفرنسي. إن مثل هذه المعلومة تخفف من مسؤولية المجموعة التي أنجزت عملية تبسة، لأن جيلالي بالحاج كان مسؤولاً وطنياً والمعلومات التي بحوزته تشمل كافة أنحاء الوطن، ونحن نعرف أن الاعتقالات مست سائر أنحاء البلاد، وأن السيد جيلالي، بعد خروجه من السجن، اعتزل النشاط السياسي، وفي أثناء الثورة تحول إلى عميل للاستعمار وأسس جيشاً لمحاربة جبهة التحرير الوطني لكن الولاية الرابعة استطاعت أن تخرق صفوفه وأن تؤلب عليه أنصاره الذين تمكنوا منه وقتلوه في نواحي الشلف سنة 1958.

على الرغم من الانتصارات التي حققها المكتب السياسي على الجبهتين المشار إليهما أعلاه، فإن حزب الشعب الجزائري قد تعرض لكثير من الهزات التي أربكت صفوفه وأضعفت مكانته بسبب اكتشاف المنظمة الخاصة، وكانت أكثر الهزات تأثيراً على مسار الحزب ومستقبله مايلي:

أ - الامتثال للقضاء الاستعماري: فاكتشاف المنظمة الخاصة وما تبع ذلك من اعتقالات وتعذيب قاد بالضرورة إلى حصول قوات البوليس الفرنسي على معلومات ضافية بشأن العمليات التي أنجزت خلال الأشهر السابقة، ومن جملة ما أكدته تلك المعلومات مشاركة النائب البرلماني السيد محمد خيضر في عملية بريد وهران وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تطالب بتجريده من الحصانة البرلمانية. وبينما كانت الإجراءات في حيز التنفيذ وقع خلاف داخل القيادة السياسية لحزب الشعب الجزائري حول معقولية أو لا معقولية الاستجابة للاستدعاء الذي يوجهه القضاء الاستعماري لكادر قيادي. أما المكتب السياسي فلم يكن يرى مانعاً من أن يمثل السيد محمد خيضر أمام القضاء إذا رفعت عنه الحصانة البرلمانية. لكن السيد الحاج مصالي عارض الرأي لما فيه من اعتراف بالسيادة الفرنسية ودعا إلى دورة طارئة للجنة المركزية في سبتمبر 1950 فوافقته بالأغلبية الساحقة. غير أن

المكتب السياسي ومباشرة بعد اجتماع اللجنة المركزية، تجاوز قرار القيادة العليا وطلب من السيد محمد خيضر البحث عن الأعذار والحجج، الأمر الذي أثار غضب بعض أعضاء اللجنة المركزية الذين أستأذنوا رئيس الحزب وتولوا تسفير المعني إلى القاهرة حيث سيتولى تمثيل حزب الشعب الجزائري في المشرق العربي.

ب - سراب التحالف الانتخابي:

لقد كان إكتشاف المنظمة الخاصة وما تبع ذلك من اعتقالات سبباً كافياً ليعود دعاة الشرعية في قيادة حزب الشعب الجزائري إلى المطالبة بضرورة التخلي عن كل أنواع العنف. ويعتبر مثل هذه الموقف تنكراً صارخاً لبرنامج الحزب ودعوة صريحة لممارسة سياسة الإصلاح على حساب التوجه الثوري الذي بدأ مع تأسيس نجم شمال إفريقيا، وكان الحاج مصالي بالمرصاد لأصحاب تلك الفكرة واستطاع أن يجر معه أغلبية أعضاء اللجنة المركزية، لكن الصراع ظل قائماً واتخذ منعرجاً خطيراً مع بداية سنة 1951، خاصة عندما تحركت في هذا الاتجاه بالذات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. فهاتان التشكيلتان الوطنيتان قد تدخلتا بقوة لإقناع الثوريين من قيادة حزب الشعب الجزائري على مراجعة سياستهم قصد المشاركة في تكوين تحالف انتخابي(109).

ولتحقيق التحالف المذكور اشترط ممثلو التشكيلتين المذكورتين على الحاج مصالي "أن يضع حداً لثوريته كي يتحول إلى رجل سياسي"(110). وأن تلتزم الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية بإدانة كل عمل ثوري وإرهابي وقع أو قد يقع والتخلي عن أي مسعى في اتجاه الأمم المتحدة والجامعة العربية ويقطع جميع العلاقات مع حزبي الدستور الجديد والاستقلال بالإضافة إلى الإعلان عن حل حزب الشعب الجزائري.

إن هذه الشروط التي رفضها الحاج مصالي بلا تردد وبدون أدنى مناقشة، قد وجدت قبولاً وتأييداً لدى مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية(111).يقودها عضو المكتب السياسي السيد: شوقي مصطفاي الذي يذكر السيد أحمد بودة أن رئيس الحزب استدعاه وذكره بمقررات المؤتمر ثم قال له: "إن رفاقنا يحاكمون لقيامهم بأعمال ثورية، ألاتدرك أننا ندينهم ونتخلى عنهم بالاستجابة لشروط جماعتك."(112). وأمام هذا الموقف الصارم قرر مصطفاي ومن معه الخروج من الحزب، وكان ذلك إيذاناً ببدء الصراع في داخل اللجنة المركزية على أساس إيديولوجي وبمرور الوقت وبالتدريج سيصبح واحداً من الأسباب التي تقود الحزب إلى الانفجار. أما النتيجة المباشرة فكانت حل اللجنة المركزية وتعيين مجموعة من الإطارات القيادية ترعى نشاط الحزب وتعد تشكيلة اللجنة المركزية الجديدة (113) التي نصبت في شهر أغسطس آب سنة 1951.

وبعد التجديد، ظن الحاج مصالي أنه حيد خصوم التوجه الثوري واطمأن على مصير الحزب فتوجه إلى فرنسا يتفقد القواعد النضالية ويجدد الاتصال بالمهاجرين الجزائريين، ومن هناك أخذ طريق المشرق العربي بحثاً عن المساعدات المالية التي تمكن من التعجيل بإشعال فتيل الثورة. وعكس ما يدعيه السيد محمد حربي (114)، فإن زيارة البلدان العربية قد حققت عدداً من النتائج الإيجابية جعلت رئيس الحزب يستدعي السيد حسين آيت أحمد بمجرد عودته إلى باريس ويطلب منه إعداد مخطط لإعادة تنظيم المنظمة الخاصة، وفي نفس الوقت، ودائماً من باريس، اتصل بالسيد ابن يوسف بن خدة وأمره بانتقاء مجموعة من المناضلين قصد إرسالهم إلى القاهرة يتكونون عسكرياً(115)، لقد كان من المفروض أن يزور الحاج مصالي كل الأقطار المستقلة في الوطن العربي لكن الدورة السادسة للأمم المتحدة التي انعقدت في Chantilly من يوم 06 نوفمبر 1951 إلى يوم 10 فبراير/ شباط فرضت عليه العودة إلى فرنسا ليتمكن من التعريف بالقضية الجزائرية في أوساط الوفود المشاركة في تلك الدورة. لم يكن زعيم حزب الشعب الجزائري يدرك أن غيابه كل تلك المدة قد ترك الفراغ لمناهضي العنف الثوري، يجذرون أفكارهم لدى قسم واسع من أعضاء اللجنة المركزية الذين أصبحوا، بالفعل،يميلون إلى تحقيق التحالف مع التشكيلات الوطنية الأخرى في إطار النشاط السياسي كما تريده قوانين الجمهورية الفرنسية.

هكذا، وفي غياب الحاج مصالي، تأسست الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها(116) بهدف النضال في سبيل حماية الحريات الديموقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الإجراءات الاستبدادية بجميع أنواعها. تكونت هذه الجبهة من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري والحركة من أجل انتصارالحريات الديموقراطية. وكان من الممكن أن تقوم هذه الهيأة بدور أساسي في تحقيق تحالف فعلي بين كل أطراف الحركة الوطنية، لكن الأهداف التي ضبطتها لنفسها كانت كلها نظرية مشوبة بكثير من الغموض، كان ذلك، في نظرنا، طبيعياً لأن المنطلقات الإيديولوجية كانت متباعدة وأحياناً متناقضة خاصة بالنسبة لطرفي النقيض: الحزب الشيوعي وحزب الشعب الجزائري ممثلاً في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية.

وعندما عاد الحاج مصالي إلى أرض الوطن، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب في منتصف شهر مارس سنة 1952 ولدى تقييمها للنتائج التي حققتها الجبهة الجزائرية وافقت، بأغلبية ساحقة، على أن التحالف الذي لا يهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية لا مآل له سوى الفشل وحددت أيام (12-13) ولا (14 يوليو/تموز 1952)، لانعقاد المؤتمر الرابع لحزب الشعب الجزائري من أجل تقييم المراحل المقطوعة وإثراء برنامج الحزب على ضوء المتغيرات الجديدة ووضع

الاستراتيجية الضرورية والملائمة لإنجاز المرحلة الجديدة.

إن السيد ابن يوسف بن خدة الذي كان أميناً عاماً للحزب رأى أن الحاج مصالي، "بدلاً من مشاركة اللجان المختصة التي عينتها اللجنة المركزية لإعداد مشاريع النصوص التي تقدم للمؤتمر، وعوضاً عن الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها الحزب في المجالين المادي والبشري، فإنه قرر القيام بجولة عبر مختلف أنحاء البلاد رغم كل ماكان يمكنه أن ينجر عن ذلك من إجراءات العسف الإدارية. لكن الحاج مصالي الذي كان يدرك ما للاتصال المباشر بالجماهير الشعبية من بالغ التأثير على التعبئة والتجنيد، فإنه تجاوز رغبة أعضاء المكتب السياسي وشرع منذ الخامس عشر /أفريل/ نيسان سنة 1952 في زيارة الشرق الجزائري محدثاً بذلك وضعاً نضالياً جديداً جعل عامل عمالة قسنطينة يتخذ قراراً بطرده بعد أسبوع واحد فقط من بدء الجولة، ولم يبق في بوزريعة طويلاً حتى أخذ طريق الغرب الجزائري عبر الصومعة والبليدة وقصر الشلالة ومليانة والشلف التي وصلها يوم 14 مايو سنة 1952 وعلى الرغم من أنه في كل محطة كان يحرض الجماهير على الاستعداد لخوض معركة التحرير، فإن الإدارة الاستعمارية قد اختارت المحطة الأخيرة لاختطافه ونفيه إلى فرنسا حيث وضع في الإقامة الجبرية بمدينة نيورت Niort وقد كانت مدينة الشلف هي آخر بقعة في الجزائر تدوسها أقدامه لأنه سيظل منفياً وممنوعاً من العودة إلى أهله وذويه إلى أن وافته المنية سنة 1974.

المؤتمر الرابع وبوادر الانقسام:

لقد أدى نفي الحاج مصالي إلى تأجيل تاريخ انعقاد المؤتمر، وبعد كثير من الأخذ والرد ومشاورات بين أعضاء المكتب السياسي ورئيس الحزب وقع الاتفاق على أيام 4-5 و 6 أفريل سنة 1953، وسبق ذلك مؤتمرات جهوية في كل من العاصمة وقسنطينة ووهران وتيزي وزو أشرف عليها السيدان حسين لحول وعبد الحميد سيدعلي. أما أشغال المؤتمر الرابع فقد جرت بمقر الحزب في رقم 2 شارع عمار القامة (شارتر سابقاً) وشارك فيها حوالي مائة مندوب يمثلون القواعد الحزبية والمنتخبين وسائر المنظمات الجماهيرية.

يذكر السيد ابن يوسف بن خدة (117)، أن المناقشات اتسمت بحرية مطلقة وكانت، في كثير من الأحيان، قاسية على المكتب السياسي الذي تعرض لهجومات متعددة من أجل أعضاء اللجنة المركزية ومن رئيس الحزب ذاته وفي الجلسة الاختتامية صادق المؤتمرون على لائحةعامة(118) أكدت على أن الحزب تعرض، منذ سنة 1947، لتأثير عوامل داخلية وخارجية تسببت في ظهور نواقص يتحتم التصدي لها خاصة في الميادين التالية:

1 - في المجال الإيديولوجي حيث لابدمن بلورة التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من المبادئ

الآتية:

أ - الديموقراطية التي تجعل الشعب مصدراً للسيادة وشعارها بالشعب وللشعب.

ب- النظام الجمهوري.

ج - الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بواسطة إعادة تنظيم الفلاحة والإصلاح الزراعي وإنشاء صناعة تأخذ في الاعتبار إمكانيات الجزائر الحقيقية وضرورة تأميم وسائل الإنتاج الكبرى والتنسيق والتكامل بين اقتصاديات بلدان المغرب العربي.

د - رفع مستوى المعيشة بواسطة الازدهار الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل الوطني وحرية العمل النقابي.

هـ - إجبارية التعليم وترقيته مع محاربة الأمية وجعل الثقافة الوطنية ملتحمة بالثقافة العربية الإسلامية.

2 - في المجال العقائدي حيث ينبغي تحديد الوطنية والثورية الجزائريتين وضبط وسائل الكفاح ومناهج العمل مع التركيز على بلورة الطابع الدفاعي والتحريري والديموقراطي للوطنية الجزائرية وعلى توضيح مبادئ العمل الثوري التي هي واقعية وليست يسارية.

3- في المجال الاستراتيجي والتكتيكي حيث يوجد تحديد الأولويات والتحالفات في التعامل مع جميع القضايا.

4 - في المجال السياسي حيث لابد من تزويد الحزب بالوسائل المادية والبشرية التي تمكنه من تأدية دور فعال في الميدانين الداخلي والخارجي. أما خارجياً فيجب الالتزام بالحياد اليقظ وتمتين العلاقات الودية مع البلدان العربية والآسيوية وكذلك استئناف العمل في سبيل وحدة شمال إفريقيا. وأما داخلياً. فإن الحزب مطالب بالالتحام بالجماهير الشعبية قصد إشراكها في العمل النضالي وبالسهر أكثر على تربية المناضلين ورفع مستواهم الثقافي بالإضافة إلى انتهاج سياسة حكيمة للكادر. رفعت كل مقررات المؤتمر إلى رئيس الحزب من طرف أعضاء اللجنة (119) التي انتخبها المؤتمر لتتولى تشكيل اللجنة المركزية كما هو المعتاد.

ويذكر السيد ابن يوسف بن خدة أن اللجنة المركزية تشكلت في مستهل شهر مايو 1953، ثم ظلت تنتظر اقتراح الرئيس بترشيح الأمين العام الجديد إلى غاية يوم 04/07/1953 (120) حيث كلف السيد مولاي مرباح بنقله وتضمن إمكانية الاختيار بين كل من لحول وابن خدة ومزغنة. وبما أن السيد حسين لحول عبر عن تنازله حتى يبقى منسجماً مع قرار استقالته، فإن التنافس قد وقع بين السيدين مزغنة وابن خدة الذي لم ينتخب إلا في الدور الثاني.

ومباشرة بعد الانتخاب كون الأمين العام الجديد قيادة

جماعية اعترف، بعد أربعين سنة، أنه أخطأ خطأً فادحاً عندما لم يضمنها مولاي مرباح وأحمد مزغنة اللذين كانا يحظيان بثقة الرئيس المطلقة(121)، هذا التصرف الذي لم يكن مقصوداً منه سوى ضمان الفعالية للحزب هو الذي كان السبب المباشر في تفجير الأزمة بين الحاج مصالي وقيادة اللجنة المركزية. فالسيد مصالي رأى في ذلك الإجراء محاولة لعزله خاصة وأن لجنة الترشيحات كانت قبل ذلك، قد استبعدت من عضوية اللجنة المركزية كلاً من السادة: فيلالي، محفوظي، وعبد اللي الذين تبنى هو شخصياً ترشيحهم؛ هذا بالإضافةإلىأنه لاحظ في برنامج العمل المقدم إليه من طرف السيد ابن خدة مجموعة من المشاريع التي كانت اللجان المركزية المختلفة قد رفضتها بإيعاز منه مثل المؤتمر الوطني الجزائري وسياسة التعاون بين المجموعتين الأولى والثانية على المستوى البلدي (122) لأجل ذلك كله تجاوز الأمانة العامة والمكتب السياسي وطلب من اللجنة المركزية السلطة المطلقة قصد تقويم الحزب وإصلاح ماقد تسرب إليه من الفساد؛ لكن اللجنة المركزية رفضت الاستجابة لرغبة الزعيم وبذلك دفعته إلى إعلان الحرب عليها متهماً بعض أعضائها أمثال السيد عبد الرحمن كيوان بالعمالة لجاك شوفالي الذي كان يقود جوق الإدارة الاستعمارية.

لقد قررت اللجنة المركزية رفض السلطة المطلقة لرئيسها في شهر سبتمبر سنة 1953، وبعد ذلك بشهرين فقط، كان الحاج مصالي قد جند لصالحه كافة قسمات فدرالية فرنسا ثم كلف رجاله المخلصين وفي مقدمتهم مبارك فيلالي لتعميم مواقفه على القواعد الحزبية في داخل الوطن. وبمناسبة الذكرى السابع عشرة لتأسيس حزب الشعب الجزائري وجه نداء مباشراً إلى المناضلين يدعوهم، من خلاله، إلى التمرد على "الباشاوات" وقد فعل ذلك بعد أن قام في شهر يناير/كانون الثاني سنة 1954 بسحب ثقته من الأمين العام ومن المكتب السياسي بأكمله، وبعد أن أسس "لجنة الإنقاذ العمومية"، وأمر كل قسمات الحزب بأن تجمد الأموال وتقطع علاقاتها مع المكتب السياسي وبأن تتعامل فقط مع مولاي مرباح وأحمد مزغنة اللذين يمثلانه شخصياً.

من هذا المنطلق، وخوفاً من أن تؤدي الأزمة إلى القضاء النهائي على حزب الشعب الجزائري وما يجسده من آمال وطموحات شرعية، قام عدد من الإطارات بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وقع ذلك في مدرسة الرشاد في النصف الثاني من شهر مارس(124)، وتعهد المؤسسون على أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل الحفاظ على القوى الحية في صفوف الحزب وتوفير الشروط الملائمة لعقد مؤتمر وطني يضع حداً للخلاف ويعيد القطار إلى السكة.

كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل مشكلة من أعضاء من اللجنة المركزية مثل حسين لحول وسيد علي عبد الحميد ومصطفى بن بولعيد وبشير دخلي ومن مسؤولين سابقين في

المنظمة الخاصة مثل محمد بوضياف ومراد ديدوش ورابح بيطاط ومحمد العربي بن مهيدي. وبدأت نشاطها في اتجاه القواعد النضالية مستعملة جريدة "Le patriote" لشرح وجهة نظرها ولتعميم الفكرة التي تنوي تحقيقها؛ وعندما ارتفعت أصوات المصاليين متهمة المولود الجديد بالتحيز للجنة المركزية، انفصل أعضاء المنظمة الخاصة وراحوا يحضرون لإشعال فتيل ثورة أول نوفمبر، وكانت بداية التحضير بتأسيس ما قد اصطلح على تسميته بجماعة الاثنين والعشرين.

■■

■ ■ الهوامش:

(1) أنظر خاصة:

Kaddach (Mahfoud), Histoire du Nationalisme Algérien , Question Nationale et politique Algérienne 1919-1951 TII P. 756

Harbi (Mohamed), Le FLN Mirage et réalité, Paris, -

.jeune Afrique 1980,p.34

(2) انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا سنة 1933، عضو اللجنة المديرة ثم عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري 1937-1954.

(3) Mesban (Med Chafik), Idéologie politique et Mouvement National en Algérie 1936-1956, Alger .1981.p.166

(4) نفس المصدر، ص 165، علماً بأن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري قد افتتح مؤتمره الأول بذلك التاريخ أيضاً.

(5) المقصود هنا هي ثورة مايو 1945 التي تقرر إشعال فتيلها ليلة الرابع والعشرين من مايو ثم أعطي أمر مضاد بسبب وحشيةالقمع الذي سلطته السلطات الاستعماريةعلى سكان الشرق الجزائري خلال الأسبوعين الأول والثاني من ذات شهر.

(6)مع الإشارة إلى أن العدد صدر في يوليو Oct 194 "La nation Algérienne

(7) نفس المصدر.

(8) القائمة التي ترأسها السيد الحاج مصالي كان شعارها "من أجل تحرير الشعب الجزائري"، ولما رفضتها الإدارة الاستعمارية لهذا السبب ولغيره، اقترح السيد إبراهيم معيزة أن يستبدل بالحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية وعندها ترأس القائمة كل من محمد خيضر وأحمدمزغنة وعلى الرغم من أن الرجلين سجنا عدة مرات قبل ذلك التاريخ، فإن القائمة لم ترفض.

(9) كانت قائمة وهران برئاسة السيد حسين لحول وعضوية السيدين محمد معشاوي والهواري سويح أما قائمة سطيف فكان على رأسها السيد عبد الله فيلالي. وماتجدر ملاحظته هنا، هو أن حزب الشعب الجزائري كان قد قضى على الروح الجهوية ليس بالنسبة للمناضلين فقط ولكن حتى في أوساط الجماهير الشعبية. دليلنا

على صحة ما نقـول عمـل الإطـارات وترشـحهم في غـير مسـقط رأسهم.

(10) مصباح، ص :166.

(11) دخـل حـزب الشـعب الجزائـري معركـة الانتخابـات في دائـرتين من قسنطينة كان التنافس فيهما على خمسة مقاعـد، نـال ثلاثـة منهـا. وفي دائرة العاصمة، حاز مقعدين بينما فاز ممثلو الإدارة بثلاثة.

(12) في دائرة سطيف انتخب الشـريف جمـاد عن الشـيوعيين وابن علي الشـــريف عن الإدارة وفي دائـــرة وهـــران انتخب المكي بن رزوق والعـــربي غلام اللّـــه عن الإدارة، ومحمـــد مختـــاري عن الحـــزب الشيوعي بينما لم يسمح لحزب الشعب الجزائري بتقديم مرشـحيه في الدائرتين بحجة عدم قـابليتهم للانتخـاب حيث سـبق أن سـجنوا لأسباب سياسية.

(13) منشور حزب الشعب الجزائري المحفوظ بأرشيف مركز الدراسـات العليا حول إفريقيا وآسيا في باريس بفرنسا (انظر ملف توبير).

(14) على عكس مايزعم غيرنا من أن ذلك كان هوالمؤتمر الأول للحركـة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية فالمؤتمر الأول والتأسيسي انعقد في نفس الوقت يوم 11/03/1937 ثم انعقد المؤتمر الثـاني يوم 24 يوليو سـنة 1938 وهـو المـؤتمر الـذي قـرر إنشـاء اللجنـة الخضراء التي أشـرفت على تأسـيس لجنـة شـمال إفريقيـا للعمـل الثوري.

(15) تلـك هي فـترة الحظـر الـذي ظـل مفروضـاً على حـزب الشـعب الجزائري. أما الشهادات التي اعتمدناها فهي على التوالي:

أ - لقـــاء مطـــول أجرينـــاه مـــع الســـيد أحمـــد بـــودة بتـــاريخ 14/07/1982.

ب - ثلاثـة لقـاءات مـع السـيد مسـعود بوقـادوم أيـام 6-7-8 و9 فيفري سنة 1982 عندما كنا نعـد كتابنـا: الثـورة الجزائريـة في عامها الأول.

ج - لقاء مع السيد حسين لحول بيوم 18/04/1984.

(16) بدأ المؤتمرون أشغالهم في بوزريعة بمنزل المناضل مهدي عمـاري وفي اليـوم الثـاني انتقلـوا إلى حي بلكـور (بلـوزداد حاليـا) حيث اختتمـوا أشـغال مـؤتمرهم في مصـنع للمشـروبات الغازيـة تـابع للمناضل مولود أم العين.

(17) لقاؤنا مع السيد أحمد بوده بتاريخ 14/07/1982.

(18) يقول السـيد مسـعود بوقـادوم أن تعـيين اللجنـة جـاء بعـد أن رفض المؤتمرون إسناد المهمة لرئيس الحزب وحده وتتكون هـذه اللجنـة من السادة: الحاج مصالي، الأمين دبـاغين، حسـين لحـول، مسـعود بوقادوم، عبد الله فيلالي وأحمـد بـوده (لقاؤنـا مـع السـيد بوقـادوم بتاريخ 18/04/1995).

19- Benkhedda (Benyoucef), Les Origines du Ler Novembre 1954, Alger 1989. p128.

20- Ait Ahmed (Hocine) , Mémoires d'un combattant, l'esprit d'indépendance, Paris 1983, p99.

(21) إبن خدة، المصدر السابق، ص 129 وبوقادوم (لقاؤنا المشـار إليـه آنفـا). أمـا أعضـاء المكتب السياسـي المتفـق عليهم فهم على التوالي: الحاج مصالي، حسين لحول، محمـد الأمين دبـاغين، أحمـد بوده، محمد بلوزداد، حسين آيت محمـد، أمحمـد بن سـهل، مبـارك فيلالي، شوقي مصطفاوي، مسـعود بوقـادوم محمـد خيضـر وأحمـد مزغنة.

(22) حـــزب جبهـــة التحريـــر الوطـــني، الطريـــق إلى نوفمـــبر، ديـــوان

المطبوعـات الجامعيـة، الجزائـر بـدون تـاريخ ص 31، ومـا بعـدها وكذلك الدكتور محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائريـة في عامهـا الأول، دار البعث قسنطينة 1984، ص 78 ومابعدها..

(23) المنار، جريدة سياسية ثقافية، دينيـة حـرة،من عـددها الأول الصـادر بتاريخ 29/03/1951 إلى عددها 51 الصادر بتاريخ فاتح جانفي سنة 1954.

(24) لقد وقع خطأ مطبعي في كتابنا: الثورة الجزائرية في عامها الأول إذ جاء في الصفحة 75 أن تاريخ الحل كان يوم 26/07/1939.

(25) وضعت هذا المشروع حكومة السيد جورج بيدو التي دامت من شهر جوان إلى شهر نوفمبر 1946.

(26) حديثنا مع الدكتور محمد الأمين دباغين (28 أكتوبر 1967).

(27) انظر مداولات المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 20/08/1947.

(28) نفس المصدر.

(29) علمـاً أن المجلس الوطـني الفرنسـي صـادق على قـانون الجزائـر التنظيمي بتاريخ (20/09/1947)، أي بعد انعقـاد المجلس الوطـني بأسبوعين أما نتائج الانتخاب فكانت كـالآتي: 325 ضـد 86 وامتنـاع النواب الشيوعيين الذين كان عددهم 163 وكذلك الجزائريين الذين كان عددهم 17.

30- Kaddach (Mahfoud), Histoire du Nationalisme Algérien, Question Nationale et politique Algerienne 1919-1951 T II Agler 1980 p 781.

(31) تشـكيل اللجنـة المـديرة كمـا نشـرتها جريـدة المغـرب العـربي في عـددها الصـادر بتـاريخ 15/09/1947 هي كـالآتي: أحمـد مزغنـة، رئيساً- أحمد غرسي، نائبا أول- الصادق سعيدي، نائبا ثـان للـرئيس، حسين لحول ، أميناً عاماً - محمـد خيضر وخليفـة بن عمـار، نـائبين للأمين العام ، عيسى العبد اللي ، أميناً للمال، محمد مستول، نائبـاً لأمين المال- الأعضاء الشاذلي بن عثمان، مسـعود بوقـدوم، جمـال دردور، محمد الأمين دباغين، سويح الهواري.

(32) انظر كل اللوائح في كولو، ص 262، ومابعدها.

(33) انظـر نص الرسـالة في عـدد المغـرب العـربي الصـادر بتـاريخ 13/10/1947.

34 - UDMA, Résolution de Politique générale volée par le congrés “Egalité” du 10-10-1947.

(35) نفس المصدر.

(36) الجزائر الجمهورية، عددها الصادر بتاريخ 16/10/11947.

(37) أهم هذه الشعارات هي: "مع أوضد النظام الاستعماري" - "مع الأمة الجزائرية أو ضدها"- "مـع قـانون الجزائـر التنظيمي أو ضـده- "مـع المجلس التأسيسي الجزائري أو ضده".

(38) الحرية، عددها الصادر بتاريخ 23/10/1947.

(39) هونائب قسنطينة السيد روني مـايير الـذي أشـرنا إليـه في دراسـتنا عن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

(40) انظر نص القانون مترجمـاً في كتابنـا: الثـورة الجزائريـة في عامهـا الأول، الملحق رقم 5.

(41)أسسـه الجـنرال ديغـول سـنة 1947 للقضـاء على نظـام الأحـزاب ولتدعيم السلطة التنفيذية في فرنسا.

(42) "الجمهورية الجزائرية" عددها الصادر بتاريخ 12/03/1948؟

43 - Naegelen (Marcel Edmond), Mission en Algérie ,

.Paris, 1965,p34

(44) حـديثنا مـع السـيد مسـعود بوقـادوم في بيت السـيد محمـد الصـالح بوسلامة بتاريخ 22/04/1994.

(45) الحركة من أجل انتصـار الحريـات الديموقراطيـة، اللجنـة المركزيـة للإعلام والتوثيق "انتهاكات حرية الانتخاب"، ص: 99.

(46) نفس المصدر.

47 - Echo d' Algér , du 5 avril 1948.

48 - Echo d' Algér , du 22/23 mars 1948.

(49) لقاؤنا مع السيد فرحات عباس في بيته بتاريخ 28/04/1982.

(50) محفوظ قداش، ص: 804.

(51) آخرون، ص 589.

52 - Harbi (Med) Aux origines du FLN le populisme révolutionnaire en Algérie , Paris 1975,, p35.

53 - Benkhedda (Benyoucet) , Les Origines du lex novemgre 1954 Edition Dahab , Alger 1989, p 169.

(54) نفس المصدر

(55) كان السيد كـريم، في ذلـك الـوقت، قـد عين حـديثاً للإشـراف على ولاية الحزب التي تشمل كافة المنطقة.

56 - Hamdan (Amar) Krim Belkacem, Le Lion des Djebels, Alger1993, p103.

(57) كان المسمى رشيد علي يحيى هو الأكثر تمثيلاً لتلـك العناصـر. فقـد كان من أسرة متجنسة وكان تكوينه فرنسيا بحتاً. وعلى الـرغم من أنه لم يكن مناضلاً، فإن واعلي بنـاي عضـو اللجنـة المركزيـة وأحـد مسؤولي المنظمـة الخاصـة بمنطقـة القبائـل، قـد كتب من سـجنة إلىمسـؤول التنظيم أحمـد بـوده يوصـيه بإرسـاله إلى فرنسـا حيث شـارك في أشـغال مجلس فيـدراليتها المنعقـد في نوفمـبر 1948 واستطاع أن يكون به عضواً بارزاً.

(58) مصباح ، ص : 179.

59 - L'Etoile Algérienne 20 Fevrier 1949.

(60) كاتب وسياسي فرنسي (1809-1859)، زار أمريكا سـنتي (1831-1959)، وألف عن "الديموقراطية في أمريكـا" - وفي سـنة 1956 كتب "العهد القديم والثورة" عين وزيراً للخارجية سنة 1949.

(61) عـاش مـابين (1832 و1893 درس الحقـوق ثم مـارس المحامـاة واشتغل بالسياسـة. عين رئيسـاً لبلديـة بـاريس يـوم 16/11/1870 وفي سـنة 1880 عين رئيسـاً للحكومـة وبـالموازاة احتفـظ بـوزارة التعليم العمومي التي وظفها إلى أقصـى الحـدود في سـبيل ترقيـة الشعب الفرنسي وإرساء قواعد الاستعمار كان في أساس قـوانين ذات أهمية بالغة مثل قـانون حريـة الاجتمـاع (يونيـو 1881)، حريـة الصـحافة (يوليـو 1881)، مجانيـة التعليم وإجباريتـه ثم لائكيتـه (1881-1882).

(62) شفيق مصباح، ص 184.

63 - Harbi (Med) L'algérie et son destion croyant ou citoyens. Paris 1992 .74]

(64) شفيق مصباح، 184.

65 - Ageron (Charls Robert). La France at - elle eu une politique kaby le "in Revue Historique, n454. .1960, p . 326

(66) علبغرار ذلك كان المتآمرون يهدفون إلى تأسيس حزبين آخرين هما: حزب الشعب الشاوي PPC وحزب الشعب الميزابي PPM ، لكن يقظة المناضلين حالت دون تنفيذ هذا المشروع الذي يدل دلالة قاطعة على أن التآمر خارجي وهو يهدف إلى تقسيم الجزائر قصد إبقائها تحت نير الاستعمار مهما كان شكله.

(67) شفيق مصباح، ص 188.

(68) نفس المصدر.

(69) المغرب العربي، عددها الصادر بتاريخ 02/05/1949.

(70) بن العقون (عبد الرحمن)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1945، الجزائر 1986، ص 112.

(71) من أبرز هؤلاء نذكر على سبيل المثال الدكتور صادق هجرسي الذي سيشغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، وعبد الحميد بن زين الذي ظل، مدة طويلة، أميناً وطنياً ومديراً لمنشورات الحزب وعمر أو صديق وآخرون.

(72) نذكر خاصة الشهيد عيسان إيدير المؤسس الفعلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورابح جرمان الذي سير المركزية النقابية سنوات طويلة بعد استرجاع استقلال الوطني وبوعلام بوروية ونور الدين اسكندر...

(73-78) كلهن واصلن النشاط في إطار جبهة التحرير الوطني. وبعد استرجاع الاستقلال الوطني ساهمن بفعالية في تنشيط الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الذي ترأسته الدكتورة نفيسة حمود إلىغاية التاسع عشر جوان سنة 1965.

(79)عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري سنة 1950. داهمته الثورة وهو في القاهرة فانضم إلى جبهة التحرير الوطني وأصبح ممثلاً لها في نيويورك. ومع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19/09/1958 عين وزيراً للاخبار وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى غاية استرجاع الاستقلال الوطني. انتخب نائباً بالمجلس الوطني (1962-1965) بعدها عين سفيراً في بيروت ثم سفير الجامعة العربية في باريس عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1979.

(80) نذكر على سبيل المثال ثانوية بيجو التي تميز فيها عبد الرحمن كيوان ومحمد ساطور، وثانوية ابن عكنون التي أعطت للحزب علي العيش وحسين آيت أحمد وعمر أو صديق، والمدرسة الفرنسية اسلامية التي تميز فيها كل من بوزيان ومحفوظي وفروخي وابن سهل وآخرون.

(81) انتخبت الجمعية العامة السيد محمود بوزوزو رئيساً، وعمر لاغا نائباً له في حين انتخب محفوظ قداش أميناً عاماً وحمدان بن عبد الوهاب أميناً للمال.

(82) على سبيل المثال: مولودية الجزائر،والاتحاد الرياضي الإسلامي وشباب بلكور في العاصمة ومولودية قسطنينة ومولودية وهران الخ...

(83) بلدية روينة في وادي الشلف. وبها تقع مزرعة والد جيلالي بلحاج المفتش العام المكلف بالتدريب العسكري وبقسم المفرقعات في المنظمة الخاصة.

(84) ألقي عليه القبض في مستهل شهر مارس سنة 1950 فضعف

تحت تأثير العذاب، واعترف بمسؤولياته داخل المنظمة الخاصة، ويذكر السيد حسين لحول أنه تحول منذ ذلك الحين إلى عميل للإدارة الاستعمارية.

(85) انظر تقرير السيد حسين آيت أحمد إلى الدورة المذكورة وقد نشر السيد محمد حربي مقتطفات منه في "جبهة التحرير الوطني: الواقع والسراب"، ص : 50، ومابعدها.

(86) المصدر نفسه.

87 - Mahsas (Ahmed), Le mouvement révolutionnaire Algérien de la premiére guerre mondiale à 1954. Paris 1979, p 275.

(88) التحق بصفوف حزب الشعب سنة 1942 وأصبح عضواً باللجنة المركزية على إثر مؤتمر فيفري 1947، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني لكن قيادة الثورة أعدمته لمواقفه مما يسمى بالأزمة البربرية.

(89) لقاؤنا مع السيد أحمد بودة في بيته بتاريخ 24/04/1983.

(90) انظر جريدة "حزب الشعب الجزائري L'Algérie Libre" في عددها الرابع الصادر يوم 1/12/1946 على خلاف السيد محمد حربي الذي أورد في كتابه Aux origines du FLN، ص 38 أن الدكتور محمد الأمين دباغين تم فصله يوم 02/12/1949.

(91) لقد وضعنا هذا الرسم اعتماداً على لقاءاتنا المتكررة مع الأعضاء القياديين أمثال أحمد بودة ومسعود بوقادوم ود/محمد الأمين دباغين وحسين بن الميلي وحسين لحول، وبالرجوع كذلك، إلى المصادر التي استقينا منها بعض المعطيات.

(92) نص القسم كما تلاه علي السيد أحمد بودة وهو:"أقسم بالله العلي العظيم أن أعمل بكل ما أملك في هذه الدنيا لتحرير الجزائر، وأن أضحي بالنفس في سبيل الحزب وأن لا أخون أسراره".

(93) انظر نص الوثيقة في كولو، ص: 33.

(94) مصباح، ص:128.

(95) المصدر نفسه.

(96) يذكر السيد محمد بوضياف أن هذا العدد يتراوح مابين 1000- و 1500، انظر "الجريدة" في عددها 15 الصادر في نوفمبر/ديسمبر 1974، أما السيد أحمد بودة فيقول أن محمد بن الوزداد أكد له أن صفوف المنظمة الخاصة كانت في سنة 1948 تضم مابين 1500و1750 مناضلاً (لقاؤنا مع بودة يوم 23/04/1984).

(97) حتى في المستشفى لم يتوقف محمد بن الوزداد عن مواصلة النشاط، وقد توفي في شهر جانفي سنة 1952 عن عمر لم يتجاوز 28 سنة.

(98) لقد شكلنا هذا الرسم وجمعنا معلوماته من مختلف اللقاءات التي اجريناها مع مسؤولي الحركة الوطنية ومن كتابات السادة: أحمد محساس، امحمد يوسفي، ابن يوسف بن خدة، محمد حربي، ومحفوظ قداش.

(99) هناك تناقض ورد في أطروحة السيد محفوظ قداش حول المدة التي بقيها حسين آيت أحمد قائداً للأركان. ففي الصفحة 777 يذكر أن بن الوزداد قاد المنظمة الخاصة إلى غاية عام 1948 وفي الصفحة 974 يشير إلى أن آيت أحمد تولى قيادة المنظمة ابتداء من سنة 1974 وهذا غير صحيح.

(100) حربي، جبهة التحرير الوطني، ص 42.

(101) وقعت صباح يوم 05/04/1949 وشارك في تنفيذها كل من

سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب ومحمد علي خيفر وعمر حداد وجلول بختى نميش، وتولى نقل الأموال المغنومة إلى العاصمة السيد محمد خيضر مكلفاً من طرف الأمين العام السيد حسين لحول.

(102) بعد أن حقق حزب الشعب الجزائري انتصارات ظاهرة في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر 1947، قررت الإدارة الاستعمارية تنظيم أعمال القمع ضد إطاراته ومناضليه، وقد وظفت لهذا الغرض، في منطقة القبائل الباشاغا آيت علي الذي جند مجموعة من المرتزقة المسلحين يقودهم المدعو أو قارة وكان دوار الريش بنواحي البويرة هو أول الأماكن المستهدفة ولما كثرت شكاوي المناضلين أصدر المكتب السياسي أوامره إلى المنظمة الخاصة التي قضت على اثني عشر من المرتزقة في عملية واحدة، ثم لاحقت مسؤولهم وأعدمته في قصباء العاصمة.

(103) عندما كثر الثائرون في مختلف مناطق البلاد، كلف الحزب المنظمة الخاصة بالإشراف عليهم، فتولى العملية مصطفى بن بولعيد في الأوراس وأحمد بن بلة في الغرب الجزائري.

(104) سارت العملية كما ينبغي بقيادة محمد مروك، لكن التمثال لم ينسف بسبب فساد الفتيل الذي أتى عليه البلل.

(105) للقيام بهذه العملية، عينت قيادة الأركان مجموعة من المناضلين يقودها مراد ديدوش وتتكون من عمار بن مصطفى بن عودة، محمد بن زعيم وعبد الباقي بكوش.

(106) "الجزائر الحرة"، العدد الصادر يوم 15 ماي 1950.

(107) جذور أول نوفمبر 1954، ص 150، ومابعدها.

(108) انظر على سبيل المثال: (Alger Républicain) في أعداده الصادرة في شهر أفريل سنة 1950 وكذلك محاضر مداولات مجلس العموم لعمالة قسنطينة في دورة أفريل 1950 وكذلك البيانات الصادرة عن اللجنة الجزائرية لاتحاد المسيحيين التقدميين.

(109) لمواجهة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها بتاريخ 17/06/1951.

(110) محمد حربي، 84.

(111) لقاءنا مع السيد أحمد بودة.

(112) من بين أولئك الأعضاء، عبد الرزاق شنتوف، سعيد عمراني والحاج شرشالي.

(113) جاءت التشكيلة الجديدة خالية من السادة مصطفاوي ومن تبعه. وبينما يذكر السيد ابن خدة أن عدد أعضائها 27، فإن السيد محمد حربي يعدد 25، فقط، وذلك بالإضافة إلتناقض في القائمتين انظر حربي ص 406، وابن خدة ص 332.

(114) حربي، ص 87.

(115) نفس المصدر، لكن ابن خدة في كتابه، ص 197، يذكر أنه هو الذي سافر إلى باريس للقائه، ولا يقول شيئاً عن التعليمات.

(116) تأسست رسمياً يوم 05/08/1951.

(117) ابن خدة، ص : 221.

(118) انظر نص اللائحة في وثائق المؤتمر.

(119) هؤلاء الأعضاء هم السادة: حسين لحول وابن يوسف بن خدة ومولاي مرباح وأحمد مزغنة أما رئيس اللجنة المنتخب فهو السيد الحاج مصالي نفسه.

(120) ابن خدة،ص: 225.

(121) نفس المصدر، ص : 226.
(122) صاحب هذه السياسة هو المحامي عبد الرحمن كيوان الذي اختاره السيد ابن يوسف بن خدة ليكون واحداً من مساعديه المقربين.
(123) أي في أواخر شهر ديسمبر سنة 1953.
(124) يوم 23 مارس 1954 حسب جميع الروايات.

■■■■

الفصل السادس

جمعية العلماء المسلمين

على الـرغم من أن إطـارات جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائريين قداستفادوا جميعهم من قرار العفـو الشـامل الـذي أصدرته الحكومة الفرنسـية يـوم 16 مـارس سـنة 1946، فـإن الإدارة الاسـتعمارية لم تطلـق سـراح البصـائر إلى سـنة 1947(1) ومـع ظهـور العـدد الأول، بـدأ الشـيخ محمـد البشـير الإبراهيمي ينشر البرنامج الإجمالي للحركة وذلـك بعـد أن مهـد له بتقييم إضافي للمراحل المقطوعة قبيـل الحـرب الامبرياليـة الثانية وبعيدها.

إن أول أهـداف الجمعيـة بلا منـازع إنمـا هـو تعليم اللغـة العربية "التي لها على الأمـة حقـان أكيـدان كـل منهمـا يقتضـي وجوب تعلمها فكيف إذا اجتمعـا، حـتى من حيث أنهـا لغـة دينهـا وحق من حيث أنهـا لغـة جنسـها"(2). لأجـل ذلـك فـإن جمعيـة العلماء تسعى، بشتى الوسائل، لحمل الإدارة الاسـتعمارية على إلغـاء القـرارات العسـفية الـتي ظلت تعرقـل التعليم العـربي واسـتبدالها بقـانون "يكـون للأمـة رأي فيـه"(3)، ويسـاعد على إيجاد الظروف الملائمة لنشـر اللغـة العربيـة بكـل حريـة قصـد ترقية المجتمع الجزائري.

وبما أن الإعلام وسيلة أساسـية لتثقيـف المـواطن وتكـوين الـرأي العـام، فـإن الجمعيـة قـد جعلت من أهـدافها، أيضـاً الاستماتة في النضال من أجل إلغاء مرسوم شـوطان(3) الـذي يجعـل اللغـة العربيـة أجنبيـة في الجزائـر،وتباعـاً، فإنـه يعامـل الصحافة الصادرة بها كصحافة غـير وطنيـة تخضـع للمضـايقات وللرقابة المشددة.

وكتدعيم للمدرسـة وتـرويج لمـا تنشـره الجريـدة، اختـارت جمعية العلمـاء الجزائـريين إقامـة النـوادي عـبر مختلـف أنحـاء الوطن، ولتسيير تلـك المؤسسـات التربويـة والترفيهيـة قـررت إدارة الجمعية أن يتولى المشرفون على النادي بيع المشروبات الحلال بأسـعار معقولـة، لكن الإدارة الاسـتعمارية حـاربت ذلـك الإجـراء وأصـدرت من القـرارات مـايمنع بيـع أي مشـروب في النـوادي، الأمـر الـذي جعـل الجمعيـة تـدرج ضـمن مسـاعيها الأساسية المطالبـة بإلغـاء قـرار المنـع وبجعـل تسـيير النـوادي والإشراف عليها من أختصاص لجانها فقط.

ونظراً لمكانة المساجد وأوقافها بالنسـبة للـدين الإسـلامي، ولأن الاستعمار الفرنسي قام، منذ بداية الاحتلال، بالتركيز على اغتصـابها والاسـتحواذ على معظمهـا، فـإن جمعيـة العلمـاء المسلمين الجزائريين قـد جعلت من أهـدافها المطالبـة بإرجـاع المساجد المحولة إلى كنائس أو متـاحف وبتحريـر الأوقـاف من السيطرة الأجنبية وتمكينها من تأدية الدور الاجتماعي والثقـافي الذي وجدت من أجله، ففي هذا الإطار ارتأت الجمعيـة التركـيز على النضال في سبيل تطـبيق القـانون(4) القاضـي بفصـل الـدين عن الحكومـة وبـالموازاة مـع إعـادة تأهيـل المسـجد

والأوقاف، يقوم رجالات الجمعية بتطهير الدين من كل ما علــق به من شوائب وبمحاربة التشويه والبدع وسائر أنواع الانحــراف التي تفننت الإدارة الاستعمارية في تجــذيرها على أرض الواقــع الجزائـري، كمـا أنهـا تعمـل على تحريـر القضـاء وإعـادة ربطـه بالشريعة الإسلامية.

وإذا كانت هـذه الأهـداف لاتخـرج في مجموعهـا، عن إطـار القــانون الأساســي الــذي تشــكلت، بموجبــه، جمعيــةالعلماء المســلمين الجزائــريين يــوم 05/05/1931، فــإن النشــاط السياسـي كمحـور أساسـي في برنـامج عمـل الجمعيـة يعتـبر تجديداً يدعم الحركـة الوطنيـة وتسـتنكره الإدارة الاسـتعمارية، ففي هذا السياق يقـول الشـيخ محمـد البشـير الإبـراهيمي:"أن وراء السياســة شــيئاً اســمه الكياســة، وهي خلــق ضــروري للسياسي، وأن السياسي الذي يحترم نفسه يحترم غـيره مهمـا خالفه في الرأي، ومهما كان الخلاف جوهريـاً، فـإذا لـزم النقـد، فلا يكـــون البـــاعث عليـــه الحقـــد، وليكن موجهـــا إلى الآراء بالتمحيص لا إلى الأشخاص بالتنقيص" (5).

إن جمعية العلمـاء المسـلمين الجزائـريين تـرى من واجبهـا السياسـي أن تتصـدى للإنـدماج في جميـع مظـاهره وتجـارب العنصرية التي يغذيها الاستعمار ويستعملها سـلاحاً حـاداً لقطـع أوصـال الشـعب الجزائـري الواحـد، وتقـف ضـد أمريـة السـابع مارس 1944، لما تنطوي عليه من دسـائس ولأنهـا وسـيلة إلى الاندماج وبالإضافةإلىذلك، فإن الجمعية تعمل، ضـمن برنامجهـا السياســي، على تحريــر المســاجد والأوقــاف ورجــال الــدين والقضاء الإسلامي والحج والصيام، وهي، لذلك مستعدة للجهـاد بكل مافي وسعها من إمكانيات.

وبمجـرد أن تم إنتخـاب الجمعيـة الجزائريـة واسـتقبلت في رحابهــا ســتين نائبــاً جزائريــاً مســلماً إلى جــانب الســتين من الفرنسيين المسيحيين واليهود، وجهت جمعيةالعلماء المسلمين الجزائــريين نــــداء إلى المســـلمين ليطلبـــوا من الحكومـــة الفرنسيةأحد أمـرين: إمـا أن تـدخل الـدين المسـيحي بكنائسـه وأمواله ورجالـه،والـدين اليهـودي ببيعـه وأحبـاره وأوقافـه تحت سلطتها بحيث لا يجري شيء إلا بأمرها وعلى مـا يرضـيها وإمـا أن تعامل الإسـلام كمـا تعامـل الـدينين المـذكورين خاصـة وأن المسلمين ومعابـدهم أكـثر عـدداً، ومن الـواجب أن يكونـوا هم القاعدة في المعاملة والأصل في وضع الأحكام"(6).

وللتصدي إلى هذا المسعى، وخوفاً من أن يجد السند اللازم لدى كل المنتخبين المسلمين، جندت الإدارة الاستعمارية عــدداً ممن يســمون برجــال الــدين(7) وفي مقــدمتهم المفــتي الحنفي(8) فأعــدوا تقريــراً موجهــاً إلى الجمعيــة الجزائريــة يلتمسون فيه عدم الاهتمام بمطالب جمعية العلمـاء المسـلمين الجزائــريين ويزعمــون أن تســعة ملايين من المســـلمين لا يستطيعون المشاركة في انتخـاب الجمعيـات الدينيـة الـتي قـد تتولى، بدورها، انتخاب المجلس الإسلامي الأعلى طبقاً للاقتراح

الـوارد في مـذكرة الجمعيـة المؤرخـة في الرابـع من شـهر أغسطس سنة 1944 والـتي عالجناهـا بإسـهاب في حـديثنا عن فترة الحرب.

ويقــول الشــيخ محمــد البشــير الإبــراهيمي الــذي نشــر مقتطفات من التقرير المذكور إن هذا الأخير من وضع أساطين الإدارة الكولونيالية وهوعبارة عن قطعـة فنيـة من الـتزوير لأنـه يحمـل تـاريخ 21/03/1948 وهـو موجـه إلى أعضـاء الجمعيـة الجزائرية المنتخبة يوم 04/04/1948.

أما عن كون انتخاب الجمعيات الدينية والمجلس الإسـلامي الأعلى عملية من شـأنها أن تجـر السياسـة إلى المسـجد، فـإن جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين ردت عليهـا قائلـة: "أن تسلط الإدارة الفرنسـية على مسـاجدنا وأوقافنـا -وهي لائكيـة- هـوعين السياسـة، وإسـناد الوظـائف الدينيـة إلى من تختـاره وترتضيه هو رأس السياسة ووضع هذا التقرير باسـم العاصـمي هـو ذنب السياسـة، ولـولا السياسـة ماكـان للمفـتي الحنفي وجود"(9).

وفي ســنة 1949 وجهت جمعيــة العلمــاء المســلمين الجزائريين كتاباً مفتوحاً(10) إلى رئيس الجمهوريـة الفرنسـية(11) جاء فيه على الخصوص:

1- أن الجزائـر وطن تسعةأعشـار من فيـه رقيـق زراعي وخـدم صـناعي مفـروض عليـه الحرمـان من كـل حـق، وعشره العاشـر سـادة مفروضـة لهم التمتـع بكـل حـق، وبين الفـريقين فريـق انفصـل عن الأول ولم يصـل إلى الثاني وهو الذي ترونه.

2- إن الدين الإسلامي مملوك للإدارة، تحتكر التصـرف في مساجده ورجاله وأوقافه وقضائه.

3- التعليم في هــذا الــوطن المســلم معطــل بتعطيــل المساجد، ومئـات الآلاف من شـباب المسـلمين تتشـوق إليـه، والتعليم العـربي في هـذا الـوطن العـربي جريمـة يعاقب مرتكبها بما يعاقب به المجرم من تغريم وتغـريب وسجن، ومدارسه تعـاني من التضـييق والتعطيـل ألوانـاً متجـددة، ورجالـه عرضـة في كـل حين للمحاكمـات في المحاكم الجمهورية التي تتسم بوسمتكم.

4- إن الشـعب الجزائـري قـد أصـبح -من طـول مـا جـرب ومــارس- لا يــؤمن إلا بأركــان حياتــه الأربعــة: ذاتيتــه الجزائرية، وجنسيته ولغته العربيتين، ودينـه الإسـلامي، لا يسـتنزل عنهـا بـرقي الخطب والمواعيـد، ولا يبغي عنهـا حولاً، ولا بها بديلاً.

5- إن الشـعب الجزائـري مـريض يتطلـع للشـفاء وجاهـل متـوثب إلى العلم وبـائس متشـوق للنعيم، ومنهـوك من الظلم مستشرف إلى العدالة، ومسـتعبد ينشـد الحريـة، ومهضـوم الحـق يطلب حقـه في الحيـاة وديمـوقراطي

الفطرة والدين يحن إلى الديموقراطية الطبيعية ولكنه ليس كما يقال عنه: جائع يطلب الخبز فإن وجده سكت.

6- لا يسيغ منطق ولا عقل كيف تكون الوحدة بين سيد وبين مسود، وكيف تتصور بين حاكم مزهو بعصبية جنسية تظاهرها عصبية دينية وبين محكوم؟ وكيف تتفق في وطن ساكنوه صنفان وقوانينه صنفان؟ وكيف تتم في بلد كنيسته حرة وبيعته حرة ومسجده مستعبد؟

إن المتمعن في محتوى هذه الوثيقة يدرك، بكل سهولة، أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تعد تكتفي بالبرنامج المسطور في قانونها الأساسي، بل إن تجربتها الطويلةفي مجالات التربية والتعليم والإصلاح الديني قد جعلتها تدخل عالم السياسة لعلمها بأن الإصلاح لا يستقيم إلا إذا كانت السلطة وراءه، ولا سلطة إلا لمن كان في الحكم، لأجل ذلك، نراها تتعمد توضيح مجموعة من المفاهيم التي يأتي في مقدمتها العدل الذي هو أساس الملك والحق في الحياة الذي نعبر عنه اليوم بحقوق الإنسان، والديموقراطية التي تتنافى مع الممارسات الاستعمارية وتعريف الشيوعيين الجزائريين لها.(12).

وإذ تدعو إلى التمسك بهذه المفاهيم بعد توضيحها وإلى التركيز على ما أسمته بالأركان الأربعة لحياة الشعب الجزائري،فإنها لم تتردد في الجهر بمعاداتها للاتحاد الفرنسي الذي يتناقض مع العقل والمنطق إذ لا يمكن للمظلوم المستبد به أن يتحد مع ظالمه والمستبد به. ومما لا ريب فيه أن مناهضة فكرة الاتحاد الفرنسي تعتبر موقفاً سياسياً داعماً لموقف حزب الشعب الجزائري الذي يرى أن الحل الوحيد للمشكل الجزائري إنما يكمن في استرجاع الاستقلال الوطني كاملاً غير منقوص، فذلك وحده هو الذي يعيد الاعتبار للإنسان الجزائري ويعيد الحرية للمسجد ويعتق الأوقاف التي تضمن حرية الفكر وازدهار الثقافة.

وخصص الشيخ محمد البشير الإبراهيمي سنة 1950 كلها لتعميم ايديولوجية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي يمكن تلخيص منطلقاتها في العمل على تحرير المجتمع الجزائري من آثار الغزو الاستعماري الذي جند أربع وسائل لتقويض أركان الدولة الجزائرية التي كانت قائمة قبل اتفاقية الخامس من يوليو سنة 1830.

تتمثل الوسيلة الأولى التي عمد إليها الاستعمار لإلغاء الدولة الجزائرية وحذفها من رقعة الخلافة الإسلامية في الجندي الذي يعبر عن القوة العسكرية التي تعتبر "أخف الأسلحة فتكاً وأقصرها مدى".(12). أما الوسيلة الثانية فهي الطبيب الاستعماري الذي جيء به إلى الجزائر"، ليداوي علة بعلل،ويقتل جرثومة يخلق جراثيم ويجرب معلوماته في أبناء الجزائر كما يجربها في الأرانب".(13). ويمثل المعلم الاستعماري الوسيلة الثالثة التي اعتمدتها فرنسا "لتفسد على

أبناء المسلمين عقولهم، وتستنزلهم عن لغتهم وآدابهم وتشوه لهم تاريخهم وتقلل سلفهم في أعينهم وتزهدهم في دينهم"(14) ثم تأتي الوسيلة الرابعة ممثلة في الراهب "يفتن المسلمين عن عقائدهم ويشككهم بتثليثه في توحيدهم".(15).

"إن الاستعمار القائم على الجندي والمعلم والطبيب والراهب هيكل حيواني يمشي على أربع... وأن الاستعمار قد قضى بواسطة هؤلاء الأربعة علىعشرة ملايين من البشر، فرمى مواهبهم بالتعطيل، وعقولهم بالخمود، وأذهانهم بالركود،وأفكارهم بالعقم"(16) .

ولكي تتصدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للنتائج المتوخاة من استعمال كل هذه الوسائل، فإنها جندت جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتمنع الاستعمار الفرنسي من تكوين الإنسان الجزائري الذي يكون مقطوع الأسباب من جميع المسلمين ومن تكوين سلك للرهابنة يمتهنون لتوظيف الدين من أجل تأييد الاستعمار.وفي هذا الصدد كتب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في افتتاحية البصائر الصادرة في عددها الخامس بعد المائة: "واضيعتاه!...ووإذلاه!...أفي الوقت الذي تتشوق فيه الأمم المتحدة كلها إلى نيل حقوقها السياسية،وحريتها وحقها في الحكم الذاتي والتصرف المطلق، وفي الوقت الذي يتفق فيه مجلس الأمم المتحدة على تحرير سبعين مليوناً من جزر الهند الشرقية من الاستعمار الهولندي، وعلى تحرير القطر الليبي... في هذه الظروف التي أصبح فيها طعم الاستعمار المادي الحلو اللذيذ مراً كريهاً حتى في حلوق غلاة الاستعمار، يبقى الدين الإسلامي بمعابده وأوقافه ورجاله مستعمراً مستعبداً في الجزائر وحدها".

هكذا أصبح نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ملموساً في مجلسين السياسة والإصلاح بشقيه التربوي والديني، ولقد جندت، لذلك، كل مالديها من إمكانيات بدءاً بأعمدة الصحافة وانتهاءً بالمسجد والنادي والمدرسة مروراً بالمناسبات الاجتماعية والأعياد الدينية والوطنية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة لأن الإدارة الاستعمارية قد تفطنت لما يمثله دور العلماء في توعية الأمة وإعدادها للمعركة الفاصلة، فراحت تسعى، بشتى الوسائل، لسد كل المنافذ في وجه المربين والدعاة.

وحيث أيقنت جمعيةالعلماء المسلمين الجزائريين أن العمل الفردي مهما علا شأنه لا يجدي نفعاً مع تعنت الإدارة الاستعمارية واستماتتها في تهميش الشعب الجزائري وحرمانه من كل وسائل الرقي والتقدم، فإنها لجأت إلى الدعوة لاتحاد سائر الطاقات الحية في البلاد، وبسرعة كبيرة، وجدت الدعوة المذكورة طريقها إلى كل التشكيلات السياسية التي كانت تعاني، بدورها، من عسف الإدارة الاستعمارية وتبحث عن طريقة ناجعة للدفاع عن حق الشعب الجزائري في المشاركة

بحرية في تسيير شؤونه بنفسه.

الجبهة الجزائرية للـدفاع عن الحرية واحترامها:

في نهاية شهر يوليو/تموز سنة 1951 نشرت جريدة المنـار بلاغاً صادراً عن "العلماء والاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريـات الديموقراطيـة".(17). مفـاده أن التشـكيلات المـذكورة قـد أنشأت لجنة تحضيرية لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحريـة واحترامها وذلك بهدف الوصول إلى النتائج التالية:

أ - إلغـــاء الانتخابـــات التشـــريعية الـــتي جـــرت في 17/06/1951 والتي تولت الإدارة الاسـتعمارية خلالهـا تعيين أشخاص لا يمثلون جماهير الشعب الجزائري.

ب - احترام حرية التصويت في المجموعة الانتخابية الثانية.

ج - احـترام الحريـات الأساسـية أي: حريـة الضـمير، حريـة الفكر، حرية الصحافة وحرية الاجتماع.

د - محاربـة القمـع بجميـع أنواعـه والعمـل على تحريـر المعتقلين السياسـيين وإلغـاء الإجـراءات العسـفية المتخذة ضد الحاج مصالي.

هـ - إنهـاء تـدخل الإدارة الفرنسـية في شـؤون الـدين الإسلامي.

لقـد تأسسـت الجبهـة، رسـمياً، يـوم 05/08/1951. تم الإعلان عن ذلـك في قاعـة سـينما دنيـازاد بالعاصـمة. بتلـك المناسبة ألقى رئيسها الشيخ العـربي التبسـي خطابـاً جـاء فيـه على الخصوص: "هـذه جبهـة لا تسـأل أحـداً إن كـان مسـلماً أو مسيحياً أو يهودياً، إنما تسأله هل هو مناضـل في سـبيل الحـق، مكافح في سبيل الحرية... ولو كانت لنا حكومة إسلامية بقطـر الجزائـر لمـا وجـدت بيننـا فـروق ولمـا وقـع التبـاين بين أحمـد وموريس ولا بين فاطمـة ومـاري". (18) وبـديهي أن الـدارس يستشف من خلال هـذه الجمـل السـبب الرئيسـي الـذي جعـل ظهور الجبهـة يبـدو للـرأي العـام وكأنـه مفـاجئ. فالمؤسسـون للجبهـة كلهم معـنيون بالأهـداف الخمسـة المـذكورة أعلاه. وبالتالي فإن استجابتهم لنداء التأسيس لم تتطلب أي جهـد ولم تفرض على أحد التنازل عن أي شيء، بل إن الجميـع قـد وقـع، بدرجات متفاوتـة، ضـحية اسـتبداد الإدارة الاسـتعمارية وتزييـف الانتخابات على جميع المستويات.

وبعد أسبوعين من تاريخ التأسيس، دعت رئاسة الجبهة إلى مهرجـان شـعبي انعقـد في الملعب البلـدي بحسـين داي يـوم 19/08/1951 وحضره آلاف الجزائريين.(19). وبتلك المناسـبة ركز الشيخ العـربي التبسـي وهـو يخـاطب الجمـاهير الشـعبية، على ضرورة فصـل الـدين عن الحكومـة واسـتنكر على الإدارة

الاستعمارية معاملتها الشاذة للإسلام والمسلمين. ومما جاء في خطابه: "أيها الملأ الكريم! مضى قرن وبعض قرن والحكومة معتدية على الديموقراطية في شخص الديانة الإسلامية، ساخرة بأصولها، عابثة بمقدساتها، مستخفة بأصولها وفروعها"(20).

وفي إطار نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، ساهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تعبئة جماهير الشعب حول مطلب تقرير المصير، وشاركت في كثير من المهام التي لها علاقة مباشرة بحماية حقوق المواطنين ومصالحهم، ويأتي في مقدمة تلك المهام العمل الجماعي الذي أنجزه وفد الجبهة الذي انتقل إلى ناحية أريس من أجل التحقيق في أعمال العنف والإرهاب التي تعرض لها سكان القرى المكونة للناحيةبسبب معارضتهم لمحاولات التزييف التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بمناسبة انتخابات 17/06/1951. (21).

وفي يوم 30/09/1951 عقدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤتمرها الثاني بعد انتهاء الحرب الامبريالية الثانية، وقد كان التقرير الأدبي الذي قدمه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي مشتملاً على ثلاثة محاور هي: المشروعات والمواقف والنصائح، أما البيان الختامي فقد ألقاه الشيخ العربي التبسي وجاء فيه على الخصوص:"إن جمعية العلماء لجميع الجزائريين المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة. وهي تتمتع بعطف جميع الديموقراطيين لأنها تعترف بالديموقراطية وحقوق الإنسان. إذ الإسلام يقر العدالة الإجتماعية.. إننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية، لأن السياسة تدخلت في الدين ولأننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ"(22).

لم تغير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين موقفها الأساسي، بل ظلت متمسكة بدورها في التربية والتعليم وفي الإصلاح الديني، واستطاعت، بعد الحرب الامبريالية الثانية، أن توسع نشاطها إلى التراب الفرنسي نفسه حيث يعيش مايقرب من ربع مليون جزائري، وحيث حوالي عشرين ألف طفل في أمس الحاجة إلى الارتباط بدينهم ولغتهم.وكما أنها جندت جماهير الشعب لبناء المدارس الحرة ولبعث معهد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس وفتح العديد من النوادي في مختلف أنحاء الوطن، فإنها استطاعت أن تنشر نفس الفكرة في أوساط المغتربين الجزائريين في فرنسا، لكن الإدارة الاستعمارية كانت لها بالمرصادومنعتها من تجسيد برنامجها على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بتمكينها، قانونيا، من شراء المحلات أو كرائها للتدريس أو للوعظ والإرشاد.

وفي المجال السياسي، انتقل الشيخ البشير الإبراهيمي إلى باريس في مستهل شهر ديسمبر 1951 للمشاركة مع قادة التشكيلات الوطنية في الاتصال بالوفود العربية والإسلامية

التي تحضر أعمال هيئة الأمم المتحدة (23) ولقد كان لوجود رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تأثير بالغ الأهمية في تحسيس كثير من الشخصيات العربية والإسلامية كما أنه إغتنم فرصة تواجده بالعاصمة الفرنسية ليكثف الاتصالات مع أبناء الجالية الجزائرية. وكان لوفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاط حثيث في المساعي الرامية إلى إقامة حفلة كبيرة احتفاء بالوفود العربية والإسلامية في يوم 08/12/1951. ولقد كان في الحسبان أن يحضر هذه الحفلة مايربو على خمسين ألف جزائري"(24). لكن الحكومة الفرنسية قررت منع الحفل وأمرت بإلقاء القبض على ما يزيد عن ستة آلاف من الجزائريين، وهو الأمر الذي جعل الشيخ العربي التبسي - بصفته رئيساً للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها - يرسل برقية استنكار إلى "رئيس الوزارة الفرنسية" جاء فيها خاصة: "إن الجبهة تستنكر بشدة منع الحكومة الفرنسية للحفلة... وتحتج ضد القرار الجائر الذي يمس من كرامة الدبلوماسيين العرب والمسلمين وتبدي عواطفها نحو هذه الوفود التي أثبتت تضامنها مع الشعب الجزائري"(25).

عودة إلى فصل الدين عن الحكومة:

أمام إلحاح جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ورغبة من الحاكم العام في إضفاء طابع الشرعية على سيطرة الإدارة الاستعمارية على الدين الإسلامي، بواسطة من وصفهم أوغستين بارك مدير الشؤون الأهلية" موظفين دينيين يسيطر عليهم الجهل المركب والطمع وعدم التهذيب ولا حد لرغباتهم في أن يحمدوا بما لم يفعلوا... فعدم الكفاءة والمبالغة في الخضوع والانقياد هي الشهادات الوحيدة التي يمكن لهم أن يعتزوا بها"(26)، أحيلت مسألة فصل الدين عن الحكومة أمام الجمعية الجزائرية في تشكيلتها الجديدة التي أسفرت عنها انتخابات 1/06/1951.

ولقد توجهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلىأعضاء الجمعية الجزائرية تحذرهم من أن يكونوا وسيلة في يد الحاكمية العامة التي تريد أن يكون رفض الفصل صادراً عن المنتخبين المسلمين أنفسهم. وعلى الرغم من أن الشيخ البشير الإبراهيمي لم يكن يعترف لأولئك المنتخبين بحقهم في تمثيل الشعب الجزائري بسبب ماكانت تمتاز به الانتخابات من تزييف وتزوير، فإن النداء الموجه إليهم قد كان صريحاً وواضحاً، جاء في ختامه"إن أقواماً قبلكم وصلوا إلى ما وصلتم إليه، وارتقوا على أكتاف الأمة إلى كراسي النيابة ولكنهم خانوا العهد وأضاعوا الحقوق، فسجل عليهم التاريخ خزي الأبد. فحذار، حذار أن تكونوا مثلهم(27).

ولتذكيرهم بالطريقة التي وصلوا بها إلى ما وصلوا إليه، جاء في النداء: "إن من المناظر التي تثير العبر وتسيل العبرات في

هـذه الانتخابـات أنكم كنتم تـرون كمـا يـرى النـاس صـندوقين للانتخـاب في قريـة واحـدة أو شـارع واحـد يـدخل الأوربي إلى أحدهما منشرح الصدر، باسم الثغر، حرّ التصرف مطلق الإدارة والاختيـار، فيعطي ورقتـه لمن يشـاء، معتقـداً أنـه أدّى شـهادة خالصـــة للحـــق لم يـــراع فيهـــا إلا مصـــلحة جنســـه ورضـــى ضميره...ويدخل العربي إلى الآخر خائفاً وجلا منزعجاً، مسلوب الإرادة والحرية، لا يرى حوله إلا إرهاباً وسـلاحاً وألسـنة تتوعـد، وأيديا تتهدد وأعينا ترمي بالشرر، فيعطي ورقته لمن يراد منـه لا لمن يريد.. إن من يرى هذا المنظر لا يعجب إذا رأى بعد ذلك أن الفائزين في الصندوق الأول نواب وإن اختلفوا في المبادئ، وأن الفائزين في الصـندوق الثـاني نـوائب وإن سـموا أنفسـهم مستقلين"(28).

لكن الأعضاء المسلمين في الجمعيـة الجزائريـة لم يكونـوا مؤهلين للنظر في المسألة بغير المنظار الذي يريده الاستعمار، وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الجمعية الجزائرية نفسه يتناقض مع فصل الدين عن الحكومة لأنـه مؤسـس على ضـرورة تأبيـد الواقع الاستعماري. لأجـل ذلـك، وعلى الـرغم من نـداء جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين ومن المقـالات المنشـورة على أعمدة المنار بأقلام مختلفة المشـارب السياسـية والمنطلقـات الإيديولوجيـــة، والداعيـــة جميعهـــا إلى وجـــوب تحريـــر الـــدين الإسلامي وتمكينه من اسـترجاع أوقافـه ومسـاجده، فـإن لجنـة الديانة قد لجأت إلى المماطلـة زاعمـة على لسـان رئيسـها أن "التريث فيه مصلحة للقضية".(29).

ومرت الدورة العادية ودار لقمان على حالها. وكتب الشـيخ العـربي التبسـي بصـفته النـائب الأول لـرئيس جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين على أعمـدة المنـار في عـددها الثـالث عشر الصادر بتاريخ 12/12/1952، لـو كـان هـؤلاء السـادة من علمـاء الفقـه الإسـلامي لأسـمعونا حكم اللـه في تـأخير هـذه المســألة وفي العبــادات المعطلــة انتظــاراً لهــذا الفصــل، ولأسمعونا، أيضاً، حكم الله في الصلوات الـتي تـؤدى في هـذه المساجد قبل الفصـل... إن هـذا التـأخير اعتـداء صـريح متعمـد على الشريعة الإسلامية وعلى معابدها".

وإلى جانب كل هذا النشاط السياسي، فإن جمعيـة العلمـاء المسلمين الجزائريين لم تتوقف عن أعمالها التربوية، بل ماكاد يطلق سراح الشيخ محمـد البشـير الإبـراهيمي على إثـر العفـو الشامل، بتاريخ 16/03/1946،حتى عادت المدارس التي كانت معطلة بقرار حكومي ونشطت النوادي وعمرت المساجد ومن جديد بعثت جريدة البصائر التي كان تعطيلها مـع بدايـة الحـرب بأمر من الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس نفسه.

وفي ظـرف خمس سـنوات فقـط ارتفـع عـدد المـدارس الابتدائية إلى حوالي أربعمائة يجلس على مقاعـدها مايزيـد عن مائة ألـف تلميـذ وتلميـذة وهوعـدد قياسـي بالنسـبة لإمكانيـات الجمعية ونظراً لمضايقات الإدارة الاستعمارية.

وفي سنة 1952 كلفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رئيسها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي السفر إلى المشرق يلتمس من الحكومات العربية منحا لبعثات الطلبة الجزائريين وإعانات مالية لتمكين الجمعية من مضاعفة نشاطها خاصة في مجالي التعليم والإصلاح الديني. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الشيخ الإبراهيمي نفسه قد تحدث عن هذه المهمة أمام أعضاء ندوة الأصفياء(30) ولخصها على النحو التالي:

أ - تمكين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من إضافة مائة وخمسين مدرسة ابتدائية على الأقل كل خمس سنوات حتى يصل العدد إلى ألف كاملة.

ب - بناء ثلاثة معاهد ثانوية للذكور واثنان للبنات كل خمس سنوات حتى تغطي الحاجة إلى استقبال خريجي المدارس الابتدائية.

ج - معهدان كبيران على الأقل للمعلمين وواحد للمعلمات حتى تسد حاجة المدارس الابتدائية جميعها.

قضية الاتحاد في الجزائر.

وفي مستهل سنة 1953 عندما نظمت جريدة المنار استفتاءً واسعاً حول مسألة الاتحاد ولماذا لم يتحقق بين كافة القوى الوطنية في الجزائر رغم إيمان الجميع بضرورته من أجل جبهة واحدة ترمي إلى غاية واحدة بوسائل مختلفة، قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من خلال أعضائها البارزين، بدور أساسي في تغذية العملية وتوفير أسباب نجاحها.

أما الشيخ العربي التبسي فقد اغتنم تلك الفرصة ليقول: "إن الحالة بالجزائر لا تبرر تعدد الأحزاب فبقاء الأحزاب فيها إطالة لعمر الاستعمار. والاتحاد الشعبي هو الذي يستطيع أن يغير الحال في البلاد..."(31) وأما الشيخ أحمد رضا حوحو فإنه سار في نفس الاتجاه، لكنه يضفي على الاقتراح طابع العلمية والمنهجية الصحيحة إذ يخلص، بعد تحليل مطول إلى أن الاتحاد الحقيقي هو الذي يبني على أساس شعبي متين تتقدمه دعاية واسعة يعتبر الاستفتاء فاتحتها، بعد ذلك يعقد مؤتمر شعبي يعيد الأحزاب إلى جادة الصواب الذي يعبّر عنه قائلاً:"لقد أنشئت المبادئ لخدمة الأحزاب، وأنشئت الأحزاب لخدمة الوطن. لكن القضية انعكست عندنا. فالأحزاب أسست لخدمة مبادئها، والوطن يستغل لخدمة هذه الأحزاب. لقد أردنا أن تكون هذه الأحزاب وسائل فأصبحت غايات، وأردناها خادمة فأصبحت مخدومة. فضيق المبادئ الحزبية في ضيق النفوس كونت، كلها، أكبر العراقيل في سبيل الاتحاد"(32).

وبينما كانت عملية الاستفتاء حول الاتحاد ووسائل تحقيقه في الجزائر تشغل بال أعداد كبيرة من المثقفين والمناضلين،

عقـدت اللجنـة السياسـية للجامعـة العربيـة اجتماعـاً خاصـاً استمعت فيـه إلى تقـارير منـدوبي المغـرب الأقصـى وتـونس والجزائر عن الأحوال في كل قطر من الأقطار الثلاثـة، وبتلـك المناسبة طلب الشـيخ محمـد البشـير الإبـراهيمي من الجامعـة العربيـة أن: "تعـنى عنايـة خاصـة بالقضـية الجزائريـة وتسـاعد الشعب الجزائري على الحصـول على حقـه في تقريـر مصـيره بنفسه".(33)

■■

■ الهوامش:

1- مباشـرة بعـد العفـو الشـامل، استرخصـت جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين لبعث البصـائر من جديـد وعلى الـرغم من اسـتجابة الإدارة الاستعمارية بسرعة إلا أن العدد الأول لم يصدر سـوى سـنة 1947 وذلك بسبب رفض الجهـات المختصـة تمكين إدارة الجريـدة من الورق اللازم للطباعة، وبديهي إن ذلك نوع من العرقلة.

2- الإبراهيمي (محمد البشير) "الحقائق العريانة" البصائر، العدد 1.

3-

4- المقصود هو قانون عام 1905 الذي جدد سنة 1907 والذي طبق على الدينين المسيحي واليهودي دون الإسـلام الـذي ظـل تحت سـيطرة الإدارة الاستعمارية.

5- البصائر، عددها الرابع سنة 1947.

6- البصائر، عددها 57 الصادر سنة 1948.

7- أن الإسـلام لا يعـترف بالرهبانيـة لكن التقريـر يركـز على كـون العهـد التركي كان ينظم رجال الدين في سلك مستقل، وهذا غـير صـحيح ويمكن للدارس أن يراجع التاريخ.

8- كان في ذلك الوقت هو الشيخ محمدالعاصمي.

9- البصائر عددها 58 الصادر سنة 1948.

10- انظر نص الرسالة المفتوحة على أعمدة البصائر في عدد 81 الصادر سنة 1949.

11- يرى الشيوعيون الجزائريون في أدبياتهم التي ظلت سائدة إلى غاية سنة 1948 أن الشعب الجزائري لا يريد شيئاً آخر غير الخـبز، فـإذا وجده دخل الصف وانصاع للإدارة الاستعمارية.

12- 15 - الإبراهيمي (محمد البشـير) البصـائر العـدد 103 الصـادر سـنة 1950.

16- نفس المصدر.

17- المنار، العدد 6، الصـادر بتـاريخ 30/07/1951 . أمـا الموقعـون على البلاغ فهم: الشيخ العـربي التبسـي والشـيخ محمـد خـير الـدين عن جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين، الـدكتور أحمـد فرانسـيس والأستاذ قدور ساطور عن الاتحاد الـديموقراطي للبيـان الجزائـري،

أحمد مزغنة ومصطفى فروخي عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، أحمد محمودي وبول كاباليرو عن الحزب الشيوعي الجزائري.

18- نفس المصدر، العدد 7 الصادر بتاريخ 15/08/1951.

19- نفس المصدر، العدد 8 الصادر بتاريخ 31/08/1951.

20- نفس المصدر.

21- انظر تقرير الجبهة في الموضوع بجريدة المنار، عددها التاسع الصادر بتاريخ 05/10/1951.

22- نفس المصدر.

23- البلدان العربية والإسلامية المشاركة في تلك الدورة هي: المملكة العربية السعودية - العراق- مصر- اليمن- سوريا- لبنان- إيران- تركيا- باكستان وأندونيسيا.

24- المنار، العدد 15 الصادر بتاريخ 21/12/1951.

25- نفس المصدر.

26- بارك (أوغستين) "العلماء والمرابطون" البحر الأبيض المتوسط، ج 11- جوليت/أوت1951.

27- الإبراهيمي، (محمد البشير)، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة 1963، ص 192.

28- نفس المصدر، ص 188.

29- التبسي (الشيخ العربي) "قضية لا قاضي لها" المنار، العدد 13 الصادر بتاريخ 12/12/1952.

30- هي جمعية كونها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بمجرد وصوله إلى القاهرة سنة 1952 وتضم في صفوفها مجموعة من قادة الفكر والسياسة والأدب والدعوة الإسلامية وقد كانت تعقد اجتماعاتها مساء كل يوم خميس في بيت واحد من أعضائها.

31- المنار، السنة الثانية، العدد الصادر بتاريخ 6/2/1953.

32- نفس المصدر.

33- المنارة، السنة الثالثة، العدد 40- الصادر بتاريخ 10/04/1953.

■■■■

الفصل السابع

موقف الشيوعيين من الحركة الوطنية
الجزائرية وثورة نوفمبر 1954

في البدايـة، كـان الحـزب الشـيوعي الفرنسـي يضـم في صـفوفه كـل الشـيوعيين العـاملين عـبر مختلـف أنحـاء "الإمبراطورية" التي كانت مجـزاة إلى اتحاديـات أو فـدراليات. وكـانت أهم الفـدراليات في الجزائـر تلـك الـتي يوجـد مقرهـا بمدينة بلعباس الكائنـة جنـوب مدينـة وهـران على بعـد حـوالي أربعمائة كلم من العاصمة.

ومن غـرائب الصـدف أن "سـيدي بلعبـاس" هي في نفس الـوقت مقـر اللفيـف الأجنـبي الـذي كـان يضـم جيشـاً من المتطـوعين الأجـانب تأسـس سـنة 1831 لخدمـة فرنسـا وهـو مكـون أساسـاً من المشـاة والمظلـيين ولم يغـادر المدينـة إلا عندما غادر الجزائر نهائياً سنة 1962.

لقـد كـان الشـيوعيون الجزائريـون يسـمون مدينـة سـيدي بلعبـاس: "مكـة الحمـراء"، وحينمـا قـامت الأمميـة يـوم 20/5/1922 بتوجيـه نـداء لتحريـر الجزائـر وتـونس من أجـل تقويض أركان الإمبريالية الفرنسية وضربها في الأعمـاق"، فـإن اتحادية بلعباس قد نشرت لائحة صادقت عليهـا بالإجمـاع تعتـبر فيهـا النـداء" جنونـاً خطـيراً" وتـدعو من خلالهـا إلى معارضـة استقلال الجزائر لأن "سـيادة آكلي لحـوم البشـر غـير مرغـوب فيها".

وعلى الرغم من أن الكومنترن، على لسـان تروتسـكي، لم يـتردد في إدانـة اللائحـة المـذكورة ووصـف الشـيوعيين في بلعبـاس بتجـار الرقيـق، فـإن قيـادة هـؤلاء قـد ظلت متمسـكة بآرائها القائلة "بأن تحرير البروليتاريا في شمال افريقيا لا يمكن أن يتم إلا بـالثورة في الـوطن الأم". ولم يكن موقـف قيـادة الحزب الشـيوعي الفرنسـي أفضـل من ذلـك، فهي تـرى، على غرار الإدارة الاستعمارية، أن الجزائريين الأصليين (الأهالي كمـا كانوا يسمونهم) عـاجزون عن تسـيير شـؤونهم بأنفسـهم وغـير أهل للاستقلال.

ولم يحـدث التغيـير في اسـتراتيجية الحـزب الشـيوعي الفرنسـي إلا سـنة 1935 وذلـك من خلال الدوريـة الـتي وقـع عليها السـيد Jean Chaintron المـدعو بارتيـل ((1)Barthel) والتي تعرضت بصراحة للجبهة الفرنسية اليهودية ضد "الشـعب العربي" ودعت إلى تكوين جبهة مضادة تفتح صفوفها لمن كان يطلـق عليهم تسـمية "الإصـلاحيون الوطـنيون" (يعـني التيـار الوطني بتشكيلتيه المعروفتين).

فالـدعوة إلى تكـوين جبهـة مضـادة بالكيفيـة المشـار إليهـا أعلاه قد أحدثت خلافاً كبيراً في أوسـاط المثقفين الـذين كـانوا يعـبرون عن التيـارات السياسـية السـائدة في قيـادة الحـزب الشيوعي الجزائري الـذي أسـندت لـه مهمـة "تعـريب القواعـد

المناضلة" أي فتح باب الانخراط أمام العرب وهي التسمية التي كانت تطلق على الجزائريين الأصليين(2) ونتيجة لذلك أيضاً، نشر السيد نشمان ليست Nechman List كتاباً تحت عنوان "القضية الجزائرية"(3) يدعو من خلال صفحاته القليلة إلى "أنجاز الثورة الزراعية المناهضة للامبريالية والكفيلة وحدها بإعطاء الجزائر استقلالها وبتمكينها من تنمية قواها الإنتاجية التي كبلها الاستعمار".

ففي تلك الأجواء التي تميزت بكثير من التردد حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه حيال الجزائر المستعمرة وشعبها المضطهد، برزت أسماء مجموعة من القياديين الشيوعيين الذين يأتي في مقدمتهم السادة عمار أوزقان وابن علي بوقرط وقدور بلقاسم الذين نزلوا إلى ميادين العمل النضالي متشبعين بالأيديولوجية الشيوعية ومركزين على تحقيق هدفين أساسيين هما:

السعي لإنجاح الجبهة الشعبية في إنجاز اصلاحاتها وخاصة منها مشروع بلوم فيوليت، والإسهام بفعالية في عقد المؤتمر الإسلامي وتمكينه من تحقيق أغراضه.

أما مشروع بلوم فيوليت(4) فنوع من التنويم المغناطيسي الذي قدمته الإدارة الاستعمارية في شكل إصلاح سياسي يرمي إلى ترقية شريحة محدودة من المجتمع المسلم في الجزائر، لكنه، في الحقيقة، لم يكن سوى وثيقة تعطي حق الانتخاب فقط للجزائريين الذين يتوفر فيهم واحد من تسعة شروط(5) لا يمكن العثور عليها في أكثر من خمسة وعشرين ألف جزائري. وعلى الرغم من ذلك، ومن أن المشروع حظي بقبول أغلب التيارات السياسية بما في ذلك الشيوعيين الجزائريين والمنتخبين والعلماء المسلمين الجزائريين، فإن الكولون قد رفضوه رفضاً مطلقاً وتمكنوا في النهاية من تجميده وإفشاله.

وأما المؤتمر الإسلامي فلا علاقة له بالمؤسسات الإسلامية كما قد يتبادر إلى الذهن، بل سمي كذلك لأنه دعي إلى الانعقاد للنظر في شؤون المسلمين أي سكان الجزائر الأصليين لأن مصطلح "الجزائريين" كان في ذلك الوقت مقصوراً على الأوربيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية. وفي مفهوم الإدارة الاستعمارية، فإن الشعب الجزائري قد ولد فقط سنة 1889 عندما صدر القانون الذي يعطي الجنسية الفرنسية آلياً، لكل من يولد في الجزائر من أبوين أوربيين.

ولقد انعقد المؤتمر في نفس الشهر والسنة اللذين تولى فيهما السيد بلوم رئاسة الحكومة الفرنسية، أي في الشهر السادس من عام 1936، وكانت أهم مطالبه إلحاق الجزائر بفرنسا وبالتالي إلغاء القوانين الاستثنائية والولاية العامة والمندوبيات المالية والمجموعات الانتخابية المزدوجة وذلك بالإضافة إلى تمكين كل الجزائريين من حق الانتخاب والترشح لجميع المناصب ومن التمثيل البرلماني كل ذلك مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية والاستفادة من قانون فصل الدين عن

الدولة وحرية التعبير وتعليم اللغة العربية.

وعلى إثر انتهاء أشغال المؤتمر رحل إلى باريس وفد رفيع المستوى من أجل تسليم لائحة المطالب المسطورة إلى الحكومة الفرنسية لكن وزير الدفاع السيد دالادي في ذلك الوقت قابل أعضاء الوفد بكثير من الاستخفاف ودعاهم لزيارة بعض مستودعات الأسلحة الثقيلة وعلى إثر ذلك قال لهم: "إن لفرنسا كل هذه المدافع وغيرها، وهي عازمة على استعمالها للدفاع عن نفسها في الجزائر" وكان لهذا التهديد أثره البالغ في نفس الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس فكتب بعد عودته مقالاً بعنوان: "مدافع ربي أقوى من مدافع فرنسا".

ومن الجدير بالذكر أن نجم شمال افريقيا كانت هي التشكيلة السياسية الوحيدة التي رفضت المشاركة في المؤتمر الإسلامي، وأكثر من ذلك، فإنها جندت كل وسائلها الإعلامية لمحاربته وللتنديد بمطالبه التي وصفها السيد الحاج مصالي في ذلك الوقت بالاستعمارية والإمبريالية وهو ما جعل قادة الحزب الشيوعي الجزائري يتهمونه بالفاشية والتطرف خاصة عندما ألقى خطابه أثناء المهرجان الشعبي الذي انعقد يوم 2/8/1936 بالملعب البلدي في العاصمة لتمكين أعضاء الوفد العائد من فرنسا من تقديم عرض حال عن مهمته لأبناء الشعب الجزائري. ففي ذلك الخطاب دعا زعيم الحركة الوطنية الجزائرية إلى اعتبار مطالب المؤتمر عملاً مناقضاً للطبيعة وأكد على أن أرض الجزائر ليست للبيع وأن محاولة إلحاقها بفرنسا أمر مستحيل لن يكتب له النجاح لأن التربة ما زالت مبللة بدماء قوافل الشهداء.

كان لخطاب الحاج مصالي وقع كبير في نفوس الحاضرين واستطاعت أفكاره الرئيسية أن تشق طريقها بقوة في ثلاث اتجاهات هي:

ا-قيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تفطنت إلى أن الإلحاق لا يختلف عن الإدماج، وأن الحكومة الفرنسية لن توافق على ذلك لأسباب عرقية ووطنية وحتى لو وافقت، فإن الشعب الجزائري لا يمكن أن يكون فرنسياً. وللتعبير عن هذا الموقف الجديد كتب الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس قصيده المشهور الذي تحول بسرعة فائقة إلى نشيد وطني ترددده سائر الشرائح الاجتماعية الرافضة للاستعمار، وللتذكير نورد الأبيات التالية:

شعب الجزائر مسلم   وإلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله   أو قال مات فقد كذب

أو رام إدماجا له   رام المحال من الطلب

ب-المثقفون الوطنيون الذين كان محمد الذيب في مقدمتهم والذين راحوا يوظفون تلك الأفكار في كتاباتهم النثرية والشعرية.

ج-الحزب الشيوعي الجزائري الذي اعتبرت قيادته الخطاب كله

استفزازاً وتحريضاً على الانفصال الذي هـو عمـل فاشـي ولا يخدم، من نظرها، سوى مصالح الإمبرياليين". وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد قدور بلقاسـم الأمين الوطـني للحـزب كـان يصرح في مناسبات عديدة: إن دعاة الانفصـال أقليـة وهم لا يمثلــون ســوى أنفســهم أو ســادتهم كبــار الكولــون. أمــا المسلمون (يعني الجزائريين) فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا خاصـة بعـد أن حققـوا مبتغـاهم واليـوم، أكـثر من أي وقت مضى، فإن وحدة الشعب في الجزائر وفي فرنسـا ضـرورية وستبقى كذلك(6).

هكــذا، ابتعــد الحــزب الشــيوعي الجزائــري عن توصــيات الأممية التي كانت ترى أن تحرير الجزائر وتونس من شــأنه أن يضرب الإمبريالية الفرنسـية في الأعمـاق، ولن يتوقـف الكفـاح من أجل تحريـر الجزائـر إلا بعـد انتصـار العبيـد"(7). وألغى من أدبياته "استقلال الجزائر" و"البرلمان الجزائري" وحق الشــعب الجزائري في تقرير مصيره بنفســه"، ليتمســك فقـط بضـرورة العمل على "اتحاد الشعب الجزائري مع شقيقه الأكـبر الشـعب الفرنسي"، وليبـذل كـل مـا في وسـعه لإنجـاح برنـامج حكومـة الجبهة الشعبية من جهة ولتعميم مطالب المؤتمر الإسلامي من جهة ثانية. وقد جاء كل ذلـك مجسـداً في الشـعار التـالي "ليس أمامنـا سـوى طريـق واحـد يضـمن الاتحـاد في إطـار المـؤتمر الإسلامي الشعبي والتحالف مع الجبهة الشعبية، أي مع الشعب في فرنسا".

في هذا السياق، وتطبيقاً لهذه السياسة، شرع قادة الحزب الشيوعي الجزائـري في شـن حملـة واسـعة النطـاق ضـد نجم شمال افريقيا ولم يهدأ لهم بـال حـتى أقـدمت حكومـة الجبهـة الشعبية على حلهـا في شـهر ينـاير 1937 بتهمـة "الـدعوة إلى الانفصال والعمل على مناهضة فرنسا". وعنـدما اسـتبدل النجم بحــزب الشــعب الجزائــري يــوم 11/3/1937، فــإن الحملــة العدائية قد وجهت ضد هذا الأخـير الـذي قـال عنـه جريـدة La Lutte Sociale إنه يخدم الفاشية العالمية بدعوتـه إلى اسـتقلال الجزائر".

ويفسر السيد الحاج مصالي عداء الشيوعيين بخيبـة "الأمـل التي أصابتهم نتيجـة فشـل مشـروع بلـوم /فيـوليت وهـو الأمـر الذي أفقـد حـزبهم ثقـة العمـال الجزائـريين وسـاعد، في نفس الـوقت على انتشــار مبـادئ حـزب البعث الجزائـري والتفـاف جماهير الشعب حول أكثرها وضوحاً وهو العمـل على اسـترجاع الاسـتقلال الوطـني"(8) لكن الحقيقـة تكمن في كـون الحـزب الشيوعي الجزائري كان، فقط، مجـرد بـوق للحـزب الشـيوعي الفرنسي الذي كان يـرفض عن قناعـة كـل عمـل من شـأنه أن يــؤدي إلى انفصــال الجزائــر عمــا كــان يســمى بــالوطن الأم، وبعبارة أخرى، فإن وطنية الحزب الشـيوعي الفرنسـي لم تكن تسمح بتجسـيد الفكـر اللينيـني فيمـا يتعلـق بمسـتقبل الجزائـر المستعمرة.

لقد كان الشيوعيون الجزائريون، على غرار الشيوعيين الفرنسيين، يؤمنون بأن موسكو هي الشمس التي تسطع على عالم المستضعفين، لكنهم كانوا، في نفس الوقت، يرفضون عروبة الجزائر وإسلامها ويناهضون حزب الشعب الجزائري لأنهم لا يعترفون بوجود شعب واحد في الجزائر، ولأن برنامجهم السياسي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاندماج كحل جذري لقضية الاستعمار في الجزائر.

وحتى في هذا التفكير الغريب، فإن الشيوعيين الجزائريين لم يكونوا سوى أمعيين ومعمعيين لأن السيد موريس توريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي جاء بفكرة الأمة الجزائرية في طور التكوين، وهو الذي قرر أن في الجزائر شعوباً متعددة وأجناساً مختلفة عدد منها: "البربر" والقرطاجنيين والرومان والعرب والأتراك واليهود واليونانيين والمالطين والألبانيين والإيطاليين والفرنسيين "ثم أكد أن العدد يصل إلى عشرين وأن "الجميع هم أبناء الثورة الكبرى التي لا تميز بين الأجناس والأديان والتي جعلت الجمهورية الفرنسية واحدة لا تتجزأ"(9).

بهذه النظرة الجديدة للجزائر وبكل ما تتطلبه من مناهضة للحركة الوطنية التي تهدف إلى بعث الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها، استقبل الشيوعيون الحرب الإمبريالية الثانية. فالجزائر، حسب الحزب الشيوعي الجزائري، ليست هي الجزائر التي اعتادت عليها فرنسا سنة 1831.

****

اندلعت الحرب الإمبريالية الثانية إذن، بعد أن تراجع حكم الجبهة الشعبية وفشل مشروع بلوم/ فيوليت وبعد أن اندثر المؤتمر الإسلامي. وبينما كان موقف الحركة الوطنية الجزائرية من الأطراف المتحاربة واضحاً إذ أن الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس صرح وكتب على أعمدة الصحافة أن "لا ناقة لنا ولا جمل في هذه الحرب، وعلى الجزائريين أن لا يشاركوا فيها بأية طريقة كانت"، ووجه حزب الشعب الجزائري تعليماته إلى المناضلين والإطارات يدعوهم إلى رفض التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي والهروب منها في حالة التواجد فيها، فإن الحزب الشيوعي الجزائري، رغم حله قانونياً وعودته للنشاط تحت اسم "جبهة الحرية" قد تخلى عن كل القيم النضالية وراح يدعو إلى تعبئة جميع الإمكانيات المادية والبشرية من أجل "تحرير فرنسا التي سقطت تحت ضربات النازية القاضية".

ولقد دخل الشيوعيون الجزائريون فترة الحرب الإمبريالية الثانية مهزومين بسبب قرار الحل الذي ترتب عنه إلقاء القبض على عدد كبير من قادتهم الذين يأتي في مقدمتهم السيد قدور بلقاسم الانف الذكر، ومقسمين نتيجة استقالة بعض القادة الأساسيين أمثال ابن علي بوخرط(10) وانسحاب أعداد غفيرة من المناضلين الذين رأوا أن سياسة الحزب الشيوعي الجزائري لا تتماشى مع مصالح الشعب الجزائري، فهي تقف

ضد توجهات حزب الشعب الجزائري الرامية إلى استرجاع الاستقلال الوطني وتخدم الإدارة الاستعمارية ممثلة في الجبهة الشعبية التي لم تقدم أي شيء إيجابي للجزائر.

وعلى غرار معظم التشكيلات السياسية الفرنسية انضمت "جبهة الحرية" إلى المقاومة ضد حكومة فيشي "حتى لا تكون الجزائر مستعمرة نازية وفي سبيل الدفاع عن الفلاحين والشباب الجزائريين". وفي الحقيقة، فإن الشيوعيين الجزائريين أو من تبقى منهم مهيكلاً في التنظيم الجديد قد تخلوا، نهائياً، عن المبادئ اللينينية الماركسية ولبسوا عباءة الوطنية الضيقة التي تفرض عليهم الدفاع عن الإمبريالية والاستعمارية بحجة الدفاع عن حرية الشعب الفرنسي.

ولأن الحركة الوطنية الجزائرية بفرعيها دعت أفراد الشعب الجزائري إلى عدم المساهمة في الحرب إلا إذا تعهدت فرنسا في مقابل ذلك بالتخلي عن الاستعمار وتمكين الجزائر من ممارسة حقها في تقرير مصيرها، فإن الحركة الشيوعية قد اتهمتها بالخيانة وبالعمل في ركاب الفاشية والنازية. واعتقد الشيوعيون أن في استطاعتهم النفاذ إلى أوساط الجماهير الشعبية فرفعوا شعار الأخوة والعدل والمساواة زاعمين أن مشروع بلوم فيولات يحمل كل ذلك في طياته ومذكرين بأن المؤتمر الإسلامي كان قد وافق عليه وسعى لتجسيده على أرض الواقع.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري عاجزاً عن التفاعل مع قضايا الجماهير الشعبية وغير قادر على الارتقاء إلى مستوى الصراع الحضاري الذي لم يتوقف في الجزائر، منذ سنة 1830، لأجل ذلك، فإنه كان يرتكز في أدبياته، على أن مشكل الجزائريين لا يتعدى مسألتي الخبز والشغل، فإذا تمكنت الإدارة الفرنسية من أن توفر لهم ذلك من أن تكفيهم شر الاستبداد الذي يمارسه غلاه الكولون، فإنها ستضمن الهدوء والاستقرار من جهة وتجعلهم يقدمون، بمحض إرادتهم، على المشاركة الفعلية في التصدي للنازية من جهة ثانية.

وحينما توحدت تيارات الحركة الوطنية حول "بيان الشعب الجزائري" الذي سلم للسلطات الفرنسية ولممثلي الحلفاء في الجزائر، والذي كان يدعو إلى الاعتراف بالمواطنة والجنسية الجزائريتين وإلى التعهد بتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه وبعث دولته المستقلة بعد استرجاع سيادته المغتصبة، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد اعتبر ذلك خيانة وجعل سياسته تتمحور حول المطالبة بتحسين الأجور وتطبيق المساواة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية من جهة، وحول ما يسمى بالإصلاحات التي بشر بها مشروع بلوم فيوليت وتبنتها أمرية الجنرال ديغول من جهة ثانية(11).

من هذا المنطلق، فإن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن سوى تابع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان، منذ اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية، شريكاً قوياً في حركة المقاومة التي

تزعمها الجنرال ديغول، وبتلك الصفة لبس عباءة الوطنية الضيقة التي تسعى إلى استرجاع السيادة الفرنسية وهو أمر طبيعي، وإلى الحفاظ على حدود الإمبراطورية الاستعمارية الشاسعة وهو موقف يتناقض تماماً مع الماركسية اللينية ومع أهداف الأممية الشيوعية التي كانت، يومها، ترفع شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

فالشيوعيون الفرنسيون والجزائريون، على حد سواء، كانوا، إذن، مجندين، فقط، لخدمة المصلحة الفرنسية غير آبهين بمصير الشعب الجزائري الذي لم يخف عنه ذلك، هو أيضاً، فراحت طاقاته الحية تلتف حول حركة "أحباب البيان والحرية" التي ترأسها السيد فرحات عباس، في ذلك الوقت، والتي جاءت كرد فعل على أمرية الجنرال ديغول وشاركت فيها، فعلياً، كل تيارات الحركة الوطنية.

لقد أنشئت الحركة المذكورة يوم 14/3/1944 من أجل الدفاع عن "بيان الشعب الجزائري" وللمطالبة "بحق جميع الجزائريين في ممارسة الحرية وللمساهمة في تكوين إنسانية جديدة تكون فيها كل الشعوب حرة وموحدة طبقاً لما أوصى به مؤتمر رابطة حقوق الإنسان المنعقد سنة 1931"(12) ولمزيد من الوضوح، جاء في المادة الرابعة من القانون الأساسي للحركة أن هذه الأخيرة تسعى بجميع الوسائل لتعميم فكرة الأمة الجزائرية ولتتأسس، في الجزائر، جمهورية مستقلة متحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة والمناهضة للاستعمار وللإمبريالية"(13).

ولم يكن الحزب الشيوعي الجزائري مستعداً لتبني فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة، ولا ليقبل بغير التطور في إطار الإمبراطورية الفرنسية حلاً للمشكل الجزائري الذي هو مجرد مطالبة بالخبز وبالحقوق المادية، أما الحديث عن استرجاع الاستقلال فهو عين الديماغوجية لأن الجزائر لا يمكن أن تكون إلا تابعة لقوة خارجية(14). لأجل ذلك، فإنه رفض عرض السيد فرحات عباس فيما يخص الانضمام إلى "حركة أحباب البيان والحرية" معبراً عن إدانته لها باعتبارها "وكر للمغامرين والوطنيين المزيفين"(15).

ولم يكتف الشيوعيون الجزائريون بعدم الانضمام إلى حركة "أحباب البيان والحرية" بل إنهم سارعوا إلى تأسيس حركة مضادة أسموها: "أحباب الديموقراطية"، ضبطوا لها مجموعة من الأهداف تأتي في مقدمتها محاربة الانفصاليين وتعبئة المسلمين الجزائريين في سبيل تحرير فرنسا"(16).

وقد ذهب السيد عمار أوزقان إلى أبعد من ذلك عندما قال عن أقطاب الحركة الوطنية: "إنهم تخلوا عن حمار النازية ليركبوا باخرة الميثاق الأطلسي"(17). وفي مناقشات الندوة المركزية التي نظمها الحزب الشيوعي الجزائري يوم 23/09/1944 صرح نفس السيد أوزقان: "إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال

مستحيل وهو لا يخدم سوى إمبرياليات أجنبية أخرى". وفي ذات الندوة أكد الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري أنه يرفض بشدة شعارات "الانفصال عن فرنسا" و"الجزائر العربية" لكن "أحباب الديموقراطية" كانت محاولة يائسة لم تجد طريقها إلى جماهير الشعب الجزائري الذي كان مسلماً في أعماقه ويرفض كل أنواع الإلحاد، لأجل ذلك، فإن الأمين العام للحزب الشيوعي السيد عمار أوزقان قد أمر بمحاربة "عصابات الأوباش والأشرار - عملاء الفاشية- الذين يتذرعون بالدين لمكافحة المشروبات الكحولية"(18).

كل هذه المواقف التي لا علاقة لها بالواقع الجزائري والتي لا تخدم مصلحة الجماهير الشعبية هي التي جعلت الجزائريين في معظمهم ينظرون إلى الحزب الشيوعي الجزائري نظرتهم إلى كل تنظيم أجنبي ويرفضون اعتباره واحدة من التشكيلات الوطنية. وكان الشيوعيون بالنسبة للرأي العام الإسلامي (أي الجزائري) أقرب إلى المواطنة والجنسية الفرنسيتين وأكثر التحاماً مع الشيوعيين الفرنسيين الذين تخلوا، نهائياً، عن مبادئ الأممية الشيوعية، وتعاليمها لصالح النضال الوطني الضيق في إطار المقاومة الفرنسية التي كانت تهدف إلى استرجاع الإمبراطورية الاستعمارية والحفاظ عليها بجميع الوسائل.

وعندما وضعت الحرب الإمبريالية الثانية أوزارها وحقق الحلفاء تفوقهم على ألمانيا وأعادوا لفرنسا حريتها وسيادتها، استطاع الشيوعيون الفرنسيون أن يشاركوا، فعلياً، في تسيير الحكومة الوطنية التي أقامها الجنرال ديغول.

واعتبر الشيوعيون الجزائريون ذلك انتصاراً وراحوا يتعاملون مع الإدارة الاستعمارية التي كانت قد رفعت إلى ممثلي الحلفاء "أن الشعب في الجزائر يرفض الانفصال عن فرنسا، وأن تشكيلات الحركة الوطنية لا تمثل سوى نفسها وأنها تعمل في ركاب قوات أجنبية همها إضعاف فرنسا وإرباكها داخلياً حتى لا تتمكن من إعادة البناء بجميع أنواعه".

وللتدليل على خطأ هذه المزاعم وعلى النفاذ المحكم في أوساط الجماهير الشعبية ولتبرهن على أنها الناطق الشرعي باسم الشعب الجزائري الذي صار، في معظمه، يصبو إلى استرجاع سيادته المغتصبة وإقامة الجمهورية الجزائرية بجميع مؤسساتها، فإن الحركة الوطنية قد قررت القيام بنشاط واسع النطاق وحددت، لذلك، فاتح مايو سنة 1945.

ونظراً لما كان لحزب الشعب الجزائري من مكانة فاعلة بين التشكيلات المكونة لتلك الحركة، فإن قيادته هي التي تولت الإعداد المادي والبشري لتنظيم مظاهرات شعبية توظفها للمشاركة في احتفالات الطبقة الشغيلة من جهة ولتختبر مدى قدرتها على تعبئة الجماهير وتجنيدها، ولتعلم إلى أي حد تستطيع هذه الأخيرة أن تسير وراءها بكل الثقة التي لابد منها لنجاح المشاريع الحيوية من جهة ثانية.

على هذا الأساس سهرت قيادة الحزب السرية على أن

تكون المظاهرات المشار إليها مغايرة تماماً، شكلاً ومضموناً، للمظاهرات التي تعودت النقابات تنظيمها بتلك المناسبة. أما من حيث الشكل، فإنها قررت أن تجعل منها نموذجاً للعمل المتقن وللجدية والانضباط اللذين ينمان عن وعي المشاركين بخطورة الموقف وقدرتهم الفائقة على تطبيق التعليمات، وأما فيما يخص المضمون، فإنها، رغم احترامها للمطالب العادية التي ينادى بها العمال في مثل تلك التجمعات، قد قررت أن يرفع المتظاهرون شعارات وطنية فيها مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم زعيم الشعب الجزائري السيد الحاج مصالي، وبحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها وفي استرجاع سيادتها وإقامة المؤسسات الوطنية المستقلة.

ويتفق كل الذين كتبوا حول الموضوع، أن قرارات اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري قد اتبعت ونفذت بدقة شديدة، لكن القمع الاستعماري كان وحشياً في جميع قرى البلاد ومدنها. وبينما تمثل رد فعل الإدارة الاستعمارية في إجراءات العسف والقتل والاعتقال العشوائي، ولجأت مجموعة من الإطارات القيادية في حزب الشعب إلى الجبال تحتمي بقممها ووديانها وشعابها، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد اغتنم تلك الفرصة لتوزيع منشور مطول يتهم فيه التظاهرات الوطنية "بأنها لوثت انتصارات الطبقة الشغيلة بدماء الأبرياء في الوقت الذي كان يجب أن تتحد فيه جهود المحرومين من أجل تحقيق انتصارات جديدة"(18).

هكذا، كان فاتح مايو 1945 محطة أولى استعملتها فصائل الحركة الوطنية الجزائرية لتبرهن للرأي العام في فرنسا وفي العالم على أنها تحظى بثقة الجماهير الشعبية، وأمام رد الفعل الاستعماري المعزز بموقف الشيوعيين الجزائريين، قرر حزب الشعب الجزائري المحظور توظيف محطة ثانية -تتمثل في مناسبة الثامن من مايو- بقصد لفت انتباه الحلفاء عامة وحكومة الجنرال ديغول بصفة خاصة، إلى الواقع الجديد الذي آل إليه الشعب الجزائري وهو واقع الاستعداد المطلق لتحمل مسؤولياته كاملة في تسيير شؤونه بنفسه.

ولقد كانت السلطات الاستعمارية تعرف أنها أمام حركة سياسية نوعية استطاعت أن تنفذ بسرعة وبحكمة إلى جميع الأوساط الشعبية، وتمكنت من نشر الوعي اللازم لجر الجماهير الواسعة إلى العمل الثوري بكل أنواعه ومن إقناعها بضرورة الإقدام على التضحية القصوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني الكامل، لأجل ذلك فإنها لم تبق مكتوفة الأيدي بل لجأت إلى كل ما لديها من إمكانيات مادية وبشرية قصد التخطيط لقمع منظم وإبادة جماعية بقي التاريخ يحفظ أنها أودت بحياة حوالي ثمانين ألف جزائري وتسببت في هدم وتخريب ما يزيد عن مائة من القرى والمداشر، بالإضافة إلى كل ما خلفته من أيتام وأرامل وآفات اجتماعية متعددة وبالإضافة، أيضاً، إلى تشغيل الأفران المحرقة خاصة في نواحي مدينة قالمة.

وعلى الرغم من كل ما نشر حول الموضوع، حتى الآن، فإن نتائج القمع الرهيب لم تضبط بدقة وبصفة نهائية، لكن الذي لا يعتريه أدنى شك هو أنها تأتي في مقدمة جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية قبل غيرها من الجرائم التي تحظى اليوم، بعناية المؤرخين ورعاية الدول العظمى والمنظمات الدولية وخاصة منها منظمة الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الفرنسي، بصفته شريكاً فعلياً وقوياً في حكومة الجنرال ديغول، يومها، يتحمل أكبر جزء من المسؤولية. والغريب أن قيادته لا تنكر ذلك، بل إن محفوظاتها الرسمية تؤكد أنها كانت، منذ اللحظات الأولى، قد طالبت "بتسليط أشد العقوبات على منظمي التمرد وأعوانهم ممن قادوا المظاهرات"(19).

وركب الحزب الشيوعي الجزائري موجة رائدة، فراح يكيل الاتهامات لإطارات حزب الشعب الجزائري محملاً إياهم مسؤولية إراقة الدماء، ومدعياً أنهم يعملون في ركاب النازية ويطبقون تعليمات هتلر "التي لا تخدم سوى مصالح الاقطاعيين الذين ينادون بالانفصال عن فرنسا"(20).

وإذا كان السيد عمار أوزقان الذي كان أميناً وطنياً للحزب، في ذلك الوقت، قد كتب في ليبرتي يصف قادة حزب الشعب الجزائريين "بالمجرمين عملاء الفاشية والمغامرين الذين أسقطوا قناع المسلمين والوطنيين المزيفين" فإن السيد كاباليرو وهو أمين وطني آخر، لم يجد مانعاً من اتهام المطالبين باسترجاع الاستقلال الوطني "بالعمالة للامبريالية عن وعي أو بكيفية غير واعية"(21).

من هذا المنطلق، فإن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري كانت تنكر على حركة مايو 1954 طابعها الثوري وتحصرها، فقط، في إطار التظاهر من أجل الخبز، ولأجل ذلك فهي ترى أن الجرائم المرتكبة من طرف الإدارة الاستعمارية نوعاً من الدفاع عن السيادة الوطنية، وتقر أن أفراد الميليشيا ومصالح الشرطة والأجناد على اختلاف وحداتهم لم يتجاوزوا حدود ما كان مطلوباً منهم. وحتى بعد مرور الزمن، فإن الشيوعيين قد ظلوا متمسكين بموقفهم الخاطئ والقائل "لا وجود لثورة عربية، بل هي مؤامرة فاشية.. ولقد أشار الحزب، يومها، إلى ما يجب فعله ليعم الأمن في الجزائر أي: تزويد السكان المسلمين بالغذاء وتشديد العقاب على القتالين الهتليريين الذين ساهموا في أحداث الثامن مايو، واعتقال المسؤولين الحقيقيين الذين كانوا بالأمس يزودون "رومل" بما يحتاج إليه"(22).

****

ظل الحزب الشيوعي الجزائري، هكذا، في غيه بعيداً كل البعد عن الحقيقة، ومجانبا للواقع الجزائري يلهث فقط وراء نظريات الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان بدوره، تابعاً كلية للحزب الشيوعي السوفياتي. وعلى هذا الأساس يقول أمينه

العام السيد العربي بوهالي: "كان الشيوعيون، في الجزائر، يعيشون في عزلة عن الحركة النضالية بل وفي تناقض معها"(23). لكن نهاية الحرب الامبريالية وما نتج عنها من تطورات على الساحة الدولية جعلت فرنسا تميل إلى العالم الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي وتباعاً خرج الشيوعيون من السلطة خاصة بعد انسحاب الجنرال ديغول. كل ذلك مضافاً إلى نتائج حركة مايو الثورية التي أثبتت تجذر الحركة الوطنية في الجزائر، وإقدام أغلبية الشعب الجزائري على انضوائه تحت لوائها، أدى بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري إلى إعادة النظر في سائر المواقف الشيوعية وإلى تقييم المراحل المقطوعة منذ بداية الثلاثينات، وهو العمل الذي جاء مجسداً في نداء يحمل تاريخ 21/7/1946.

وأهم ما ورد في ذلك النداء "أن الحزب الشيوعي الجزائري هو الحزب الوحيد الممثل للأمة الجزائرية التي هي في طور التكوين"(24). وعلى هذا الأساس فهو يرى أن الحل الأوحد والأكثر ديموقراطية بالنسبة للقضية الجزائرية إنما يتمثل في تحويل الجزائر إلى "شريك لفرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي".

وعلى الرغم من الأسلوب الجديد في المعالجة، فإن الحزب الشيوعي لم يغير موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية قيد أنملة. فهو لم يتخل عن فكرة ولم يكن قد نسي بعد، الدور الإجرامي الذي قام به الشيوعيون في عمليات الإبادة التي مارستها حكومة الجنرال ديغول خلال شهر مايو سنة 1954 وأكثر من ذلك، فإن الوطنيين كانوا يدركون أن الحزب الشيوعي الجزائري مجرد دودة زائدة في جسم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان بدوره -كما يعلم الجميع- تابعاً في كل قراراته الأساسية للحزب الشيوعي السوفياتي وحتى لو كان الحزب الشيوعي الجزائري مستقلاً في نشاطه وينطلق في كل ما يقوم به، من مرجعية فكرية خاصة به، فإن مواقفه المعبر عنها في ذلك الوقت وسلوكاته السياسية المختلفة كانت تمنع التشكيلات الوطنية الجزائرية من الاتحاد معه في إطار مشروع بعيد المدى يكون الهدف منه تحرير الجزائر وذلك لعدة أسباب أهمها:

1-إن الحزب الشيوعي الجزائري، عندما أعاد النظر في مواقفه السياسية، صار يرفع شعار الجمهورية الجزائرية ويدعو للنضال من أجل تحقيق استقلالها، ويندرج ذلك في إطار أيديولوجيته التي تنطلق من كون الجزائر أمة في طور التكوين. والذي يتكون من جديد إنما يسعى فقط للحصول على الاستقلال. لكن حزب الشعب الجزائري الذي ينطلق في نضاله من الواقع الوطني، يدرك أن الاستعمار الفرنسي هو الذي غيب الدولة الجزائرية التي كانت قائمة بجميع مؤسساتها، وعليه فهو يعمل بكل الوسائل من أجل "استرجاع الاستقلال الوطني وبعث الدولة الجزائرية المعتدى عليها سنة 1830"(31)، مؤكداً

في جميع المناسبات أن "إلغاء الدولة الجزائرية بالقوة لم يترتب عنه بالضرورة إلغاء الأمة الجزائرية"(32) وهو الأمر الذي جعل الطلائع الجزائرية تعبئ جميع الإمكانيات وتلجأ إلى جميع الوسائل في سبيل "بعث الحياة الوطنية الحرة الكريمة واسترجاع السيادة المغتصبة"(33). هذه اللغة لا يفهمها الشيوعيون الذين يقولون مع موريس توريز "هناك أمة جزائرية تتشكل باختلاط عشرين جنساً"(34).

2-إن الحزب الشيوعي يرفض اللغة العربية والعروبة والإسلام فبالنسبة إليه لا يمكن للغة الضاد أن تكون هي اللغة الوطنية لأن مليون أوربي يجهلها أو يتجاهلها ولأنها لغة القرآن. أما العروبة والإسلام فإنهما صنوان للتخلف والرجعية. لكن الحركة الوطنية، على لسان السيد الحاج مصالي، تناضل لتحرير الشعب الجزائري المسلم "الذي له لغته ودينه وماضيه المجيد ومفكروه وأبطاله وعاداته وتقاليده.. والإسلام على غرار الحركة الوطنية، ديمقراطي وهما في غنى عن الدروس التي يلقيها السيد بوخرط"(35).

3-إن الحزب الشيوعي الجزائري يدعو، في جميع الحالات إلى إلحاق الجزائر بالاتحاد الفرنسي الذي يشكل "الحل الواقعي الوحيد"(36) لكن الحركة الوطنية وخاصة منها حزب الشعب الجزائري ترى أن الحل الواقعي الوحيد هو الانفصال عن فرنسا وتمكين الجزائر من استرجاع سيادتها واستقلالها كاملين، ومن جهة أخرى، فإن حزب الشعب الجزائري يرى أن "الاتحاد الفرنسي" نوع من الامبريالية الجديدة التي تهدف في النهاية، إلى منع الشعوب المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير مصيرها.

4-إن الحزب الشيوعي الجزائري منحاز إلى الاتحاد السوفياتي وملحقاته لأن "الجيش الأحمر أهل لكل ثقة وسطالين هو رمز الأمل في العودة إلى أكثر ما يمكن من الحرية والعدالة والمساواة"(36) لكن الحركة الوطنية إذ ترفض الامبريالية الفرنسية وتحاربها، فإنها لا ترى أي أمل في الانضواء تحت لواء الامبريالية السوفياتية التي تستعمر شعوباً إسلامية كثيرة والتي لا يختلف موقفها عن موقف الامبرياليات الغربية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تهم الوطن العربي وخاصة منها القضية الفلسطينية.

5-إن الحزب الشيوعي الجزائري، على غرار الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية، قد اعترف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين المغتصبة من أصحابها بتواطئ جميع الدول العظمى. أما سائر تشكيلات الحركة الوطنية، في الجزائر، فإنها تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الأساسية، ورغم الواقع الاستعماري فإنها كانت،

منـذ البدايـة، تعـبئ الجمـاهير الشـعبية للمسـاهمة، بقـدر الإمكان في تحرير البقاع المقدسة.

6-إن الحـزب الشـيوعي الجزائـري يـرفض فكـرة المغـرب العربي الموحد لأنها تتناقض مع قناعاته الخاصـة بـالجزائر "أمـة في طـور التكـوين"، لكن الحركـة الوطنيـة، بجميـع تشـكيلاتها، تـرى أن الجزائـر لا يمكن فصـلها عن الحركـة الوطنية، بجميع تشكيلاتها، ترى أن الجزائر لا يمكن فصلها عن المغـرب العـربي "الموحـد جغرافيـاً وتاريخيـاً ودينيـاً ولغوياً واقتصادياً وثقافياً" كما جاء ذلك في لائحة السياسة العامـة الـتي صـادق عليهـا مـؤتمر الاتحـاد الـديموقراطي للبيان الجزائري المنعقـد في مدينـة البليـدة مـا بين 3 و5 أكتوبر 1947.

****

رغم كل هذا التباين في المواقـف الأساسـية، ورغم الأسـر الأيديولوجي الذي كان يعيشه، ورغم كل ما كان قد قام بـه من عمل ضد تشكيلات الحركة الوطنية وخاصة منها حزب الشـعب الجزائري، فإن الحزب الشـيوعي الجزائـري، الـذي فتح أبـواب قيادته الوطنية لعدد من الشباب الجزائري المسلم المتعلم، قـد اختار أسلوباً جديداً في العمـل السياسـي وضـبط مجموعـة من الشعارات التي تدل في ظاهرها على أنه فهم الدرس وعاد إلى الرشـد يسـعى لـربح ثقـة جمـاهير الشـعب الجزائـري ولإقنـاع أطـراف الحركـة الوطنيـة الجزائريـة بأنـه تخلى عن قناعاتـه القديمة وأصبح يؤمن بالكيان الجزائري المستقل عن فرنسا.

أول هذه الشعارات جاء مجسداً في نـداء اللجنـة المركزيـة للحزب الشيوعي الذي نشرته جريدة ليبرتي في عددها الصـادر بتاريخ فاتح جـانفي سـنة 1948 والـذي تضـمن دعـوة الأحـزاب الوطنية للتكتل في "جبهة وطنيـة ديموقراطيـة جزائريـة تعمـل في سبيل الحرية والأرض والسلام قصد السير بالجزائر إلى أن تصبح جمهورية ديموقراطية لها دستورها وبرلمانها وحكوماتها". لكن الجزائر التي يعنيها الشيوعيون هي "ذلك البلد الذي يسكنه ويناضل فيه العرب والقبائل والأوربيون واليهـود ومن ثمـة فهي ليست عربية أكثر منها بربرية وتركية وفرنسية"(37).

فالجمهورية الديموقراطيـة الجزائريـة الـتي يهـدف الحـزب الشيوعي الجزائري لإقامتها منحازة للاتحاد السوفياتي باعتبـاره القـوة العظمى المناهضـة للامبرياليـة ومندمجـة في الاتحـاد الفرنسي بزعامة فرنسا "الديمقراطية والمناهضـة للاسـتعمار" وبعبارة أدق، فإن الجزائر التي يعنيها الشيوعيون إنمـا هي تلـك التي تأوي الأمـة الجديـدة الـتي كـان قـد بشـر بميلادهـا السـيد موريس توريز سنة 1939 أما الحركة الوطنيـة الجزائريـة فهي تـرفض الانحيـاز لأيـة واحـدة من الكتلـتين وتـرى "أن الخطـر الامبريـالي الأمـريكي اقتصـادي، ومن ثمـة فهـو لا يهـدد سـوى البلدان المصنعة التي لا تعد بلدان شمال افريقيا من جملتها".

الشعار الثـاني الـذي رفعـه الحـزب الشـيوعي معتقـداً أنـه

يستطيع تعبئة الجماهير الشعبية يتعلق بالسلام. فالشيوعيون الذين شاركوا إلى جانب تشكيلات الحركة الوطنية في المؤتمر العالمي للسلم يرون أن التحرير الوطني لا يمكن فصله عن النضال من أجل السلام في العالم، لكنهم، في نفس الوقت، لا يتصورون تحرير الجزائر خارج الاتحاد الفرنسي "وبدون مساعدة حليف الجزائر الحقيقي الذي هو شعب فرنسا"(38) وحتى يكون لهذا الشعار وزن في نظر الجزائريين أضاف إليه الحزب الشيوعي الجزائري مسألتي تحرير المعتقلين السياسيين وحرية التعبير للجميع.

لكن تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية كانت تدرك جيداً حقيقة الحزب الشيوعي، لذلك فإنها لم تنخدع له ولم تأخذ في الاعتبار كتاباته المتناقضة، وإذا كان حزب الشعب الجزائري لم يكلف نفسه عبء دراسة العروض الشيوعية لاقتناعه بعدم تطابقها مع طموحات الشعب الجزائري، فإن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري قد توقف، ملياً، عندها، يفحص ويتمعن قبل أن يجزم قولاً وكتابة أن نقاطاً أساسية تمنعه من الاستجابة لها.

ولم يكتف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بذكر نقاط الاختلاف، بل إنه وظف كل إمكانياته لنقدها وإبراز مواطن الضعف فيها حتى يدرك المواطن والمناضل على حد سواء لماذا تبقى نداءات الحزب الشيوعي صيحة في واد مهجور.

انطلاقاً من كل هذه المعطيات يمكن القول: إن الحزب الشيوعي الجزائري قد توصل، في ذلك العقد الرابع من القرن العشرين، إلى بلورة رؤيته للجزائر وهي تلكم الرؤية التي ما زال محتفظاً بها إلى غاية هذا اليوم رغم كل التغيرات التي طرأت على اسمه، ورغم كل المراحل التي قطعتها الجزائر بدونه أحياناً وضده بجميع الوسائل أحياناً أخرى. وبكل إيجاز فإن الجزائر، حسب هذه الرؤية، ليست عربية، وعروبتها إدعاء باطل يتنكر لوجود العناصر الأخرى التي ساهمت في تكوين الأمة.. وليس صحيحاً ما ينسب للإسلام من دور أساسي في تحديد الهوية الوطنية وتوحيد الشعب بالإضافة إلى أنه دين الرجعية والتخلف كما أن اللغة التي جاء بها يجب أن تبقى مهمشة لصالح اللغة الفرنسية، لأجل ذلك، يجب أن تكون اللائكية هي السائدة وأن تركب حصاني الديموقراطية والتعددية الزائفتين لمغالبة الحركة الوطنية ومنعها، بكل الوسائل بما في ذلك العنف- من تجسيد مشروع المجتمع الذي استطاعت أن تبلوره في العقد الثاني من هذا القرن وظلت ترعاه وتعمل على تطويره إلى أن أصابه الزلزال في شهر أكتوبر سنة 1988 ثم توقف نهائياً بموجب ما يسمى بدستور فبراير سنة 1989.

والحقيقة، فإن الزلزال المشار إليه لم يكن سوى نتيجة منطقية لتضافر جهود منظري الاستعمار الفرنسي والشيوعيين الجزائريين الذين كانوا يلتقون حول "مكونات الأمة الجزائرية"

فالأوائل يعتبرون شمال افريقيا مهداً للكنيسة والبربر حماة لها وهم، أي البربر، يختلفون كلية عن العرب كما جاء ذلك في "رسالة الجزائر" التي كتبها الكيس دوتوكفيل وأما الشيوعيون، فإنهم ظلوا، إلى نهاية الأربعينات من هذا القرن، متشبثين بنظرية أمينهم العام السيد موريس توريز التي سبقت الإشارة إليها ولا داعي للتوقف عندها هنا.

ومن هذا المنظور، فإن ما يسمى اليوم بالأزمة الأمازيغية أو الأمة البربرية كما سميت في نهاية الأربعينات، ليست سوى تعبير، بأسلوب مغاير عن موقف اللائكيين والشيوعيين المنادي بمحاربة العروبة والإسلام. ومما لا شك فيه أن ذلك الموقف ناتج، أساساً، عن تأثير الثقافة الغربية في أصحابه الذين زاد في تعصبهم جهلهم المطلق للدين الإسلامي.

إن السيد محمد حربي، في معالجته لهذا الموضوع، يذكر إن من العوامل التي أنتجت الأزمة البربرية في الجزائر "فشل حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية في وضع أيديولوجية تتلاءم مع التنوع الجزائري، وكذلك خيبة الانتظار أمام التعبئة السياسية التي عرفتها سنوات، 1949/1954 (39) فهذا الحكم غير صحيح لأنه يعتمد على واقع مزيف أوجده الاستعمار، في الأساس، لضرب دعائم المجتمع الجزائري، إذ أن التنوع الذي يتحدث عنه ليس طبيعياً بل هو مصطنع والمقصود منه "هو محاربة الإسلام عدونا الأبدي" كما يعترف بذلك المدير السابق لمدرسة الآداب في الجزائر السيد إميل ماسيكري. لم يأبه الحزب الشيوعي برفض التشكيلات الوطنية لعروضه، وبعد مرور الفترة الفاصلة بين دورتي لجنته المركزية وبالضبط يوم 12/11/1950 جدد محاولاته لإقناع أطراف الحركة الوطنية بضرورة الانضمام إليه "حول ميثاق وحدة وعمل يرمي إلى تحقيق الاستقلال الوطني بالإضافة إلى الدفاع عن حرية التعبير والنضال في سبيل إطلاق سراح المساجين واسترجاع الأجناد الجزائريين العاملين في فيتنام"(40) لكن الشيوعيين لم يكونوا صادقين في هذه المرة أيضاً، إذ سرعان ما أدخلوا تعديلات خطيرة على الميثاق المذكور وراحوا يعطون تفسيراً خاصاً بهم للاستقلال الوطني المقصود والذي هو فقط "إلغاء الاستبداد والظلم والقضاء على اللامساواة في جمهورية مفتوحة للجميع في إطار الاتحاد الفرنسي، إذ أن الاستقلال لا يعني بالضرورة الانفصال ولنا قدوة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي"(41).

ومرة أخرى تفطنت التشكيلات الوطنية للفخ المنصوب لها فرفضت العمل في إطار الميثاق الذي لم يكن سوى وثيقة شكلية غير ملزمة للحزب الشيوعي الذي لم يستطع التخلص من قناعاته القديمة المتجددة والتي تنطلق أساساً من أدبيات السيد موريس توريز.

****

في الفترة ما بين 1947-1950 بينما كان الحزب

الشيوعي يضبط الخطوط العريضة لمشروع المجتمع الذي يطمح إلى إقامته في الجزائر، ويقدم العروض تلو العروض لاستقطاب أطراف الحركة الوطنية الجزائرية واقناعها بضرورة العمل معه لبناء الجزائر كما يتصورها، كان حزب الشعب الجزائري يستعد، ميدانياً، للكفاح المسلح الذي كان يرى أنه اللغة الوحيدة التي يفهمها الاستعمار والوسيلة الأكثر نجاعة لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة وبعث الدولة الجزائرية المغيبة منذ سنة 1830.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري، في تلك الفترة، يعتقد أن شروط بعث الأمة الجزائرية اكتملت وأصبح ممكناً أن يستقل الشعب الجزائري ذلك الإستقلال الذي أشرنا إليه، آنفاً، والذي لا يفهمه غير الشيوعيين لأنه يستلزم عدم الانفصال عن الشعب الفرنسي الذي يجب أن تتضافر جهود الجميع لتتمكن طبقته العاملة من قيادة الانقلاب الجذري الذي يحول الامبراطورية الفرنسية الاستعمارية إلى اتحاد فرنسي يضم جمهوريات مختلفة الأجناس والأعراق على غرار الاتحاد السوفياتي.

أما حزب الشعب الجزائري فيرى "إن الامبريالية الفرنسية اغتصبت، بواسطة عدوان غاشم، سيادة الأمة الجزائرية التي لم يؤد إلغاء الدولة وسياسة الالحاق والإدماج إلى ضياعها النهائي، ويؤكد أن الوطن الجزائري لم يتوقف لحظة واحدة عن العمل بجميع الوسائل من أجل استرجاع حريته وكرامته"(42). وعلى هذا الأساس يوضح حزب الشعب الجزائري أن الهدف الأساسي الذي يرمي إليه يتمثل قبل كل شيء في: "إلغاء السيطرة الامبريالية وتمكين الشعب الجزائري من استرجاع سيادته وبعث دولته الوطنية بكل صلاحياتها ومؤسساتها"(43).

ولم يكن توجه حزب الشعب الجزائري ليخفى على قيادة الحزب الشيوعي التي كانت تدرك أن جماهير الشعب ملتفة حول البرامج السياسية التي تعمل أطراف الحركة الوطنية على إنجازها، كما أنها كانت تدرك أن الحزب الشيوعي الجزائري ليس له مكانة في إطار الحركة الوطنية التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ تتغذى منه وتستلهم دروسه وعظاته. ولأنها كانت تدرك ذلك وتعلم أن ثمة ثوابت لا تتخلى عنها جماهير الشعب وهي بمثابة العوامل الجامعة والمعبئة للطاقات الوطنية الحية، ويأتي الإسلام واللغة العربية في مقدمة تلك الثوابت. لأجل ذلك، وعلى الرغم من عدم إيمان الشيوعيين بجدوى اللغة العربية والدين الإسلامي في الجزائر، فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد غير مواقفه، تكتيكياً في الفترة المشار إليها أعلاه، وراح يدرج ضمن لوائحه السياسية وعروضه الوحدوية "المطالبة بترسيم اللغة العربية وجعل تعليمها إجبارياً في جميع مراحل الدراسة، وفصل الإسلام عن الدولة مع إرجاع ممتلكاته وأوقافه إلى الجمعيات الإسلامية"(44).

استطاع حزب الشعب الجزائري في الفترة ما بين 1947-1950 أن يكون تنظيماً عسكرياً أسماه المنظمة الخاصة. وقد تمكن المسؤولون عليه من اقتناء كميات معتبرة من الأسلحة بعضها تم شراؤه من مخلفات الحرب الامبريالية الثانية وبعضه استورد من ليبيا عن طريق التهريب. وقبل أن تعطى المنظمة الخاصة الإشارة الخضراء للدخول في مرحلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال الوطني اكتشف أمرها لأسباب ليس هذا مكان الحديث عنها وتمكنت السلطات الاستعمارية من خرق صفوفها وملاحقة عناصرها حتى إن معظم القيادات والإطارات الأساسية قد اعتقلت قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1950 التي صارت تسمى في أوساط المناضلين سنة المؤامرة.

أمام كثرة الاعتقالات وإجراءات القمع الأعمى قامت الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية بتأسيس لجنة وطنية للدفاع عن عائلات الضحايا وحمايتهم. وفي ظرف قصير تكونت، في مختلف أنحاء البلاد، لجان فرعية تابعة لها وأعربت أطراف الحركة الوطنية عن استنكارها للعسف الذي كانت تمارسه الإدارة الاستعمارية، وركب الحزب الشيوعي موجة النشاط الوطني وعبرت قيادته عن وقوفها إلى جانب لجان المساندة وجددت الدعوة إلى توحيد الطاقات الحية في إطار "جبهة وطنية ديموقراطية جزائرية" تدافع عن الحرية والأرض والسلام.

كان ذلك الموقف من الحزب الشيوعي خطوة اعتبرها حزب الشعب الجزائري إيجابية وراح يدفع إلى تعزيزها بخطوات أخرى، وكانت انتخابات يوليو سنة 1951 مضرب المثل من حيث التزييف حتى إن بعض مرشحي الإدارة الاستعمارية قد حصلوا على جميع أصوات الناخبين بما في ذلك أصوات منافسيهم، واغتنم الشعب الجزائري تلك الفرصة ليجعل قيادة الحزب الشيوعي الجزائري تقوم بالدعوة إلى تأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

وفي نظر الشيوعيين فإن الحرية لا تتعدى مجالي الانتخابات والتعبير. لكن حزب الشعب الجزائري كان في حاجة إلى مساندة الحزب الشيوعي الفرنسي للدفاع عن المعتقلين السياسيين ولحماية المضطهدين والمتمردين، وعليه فإنه أبدى استعداده للمساهمة في الجبهة المذكورة ولم يتردد في إظهار ابتهاجه بالمبادرة الشيوعية التي نشرت على أعمدة ليبرتي في عددها الصادر بتاريخ 12/7/1951.

وبعد عشرة أيام من ذلك التاريخ تأسست لجنة تحضيرية ضمت ممثلي الأحزاب الثلاثة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالإضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة، واشتغلت اسبوعين كاملين عقدت على إثرهما جمعية عامة حضرها حوالي ألف مندوب وانبثقت عنها لجنة مديرة وأمانة دائمة كلفت بصياغة مذكرة شاملة حول أهداف الجبهة ترسل على

جناح السرعة إلى سائر المنظمات الدولية.

ومما لا شك فيه أن مجرد تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها كان يعد انتصاراً بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري الذي وجد نفسه، لأول مرة، جالساً مع ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية.

ولم يكن برنامج الجبهة الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 50/8/1954 سوى تذكير بما كان يجب القيام به من أجل التصدي للعسف الاستعماري ولحمل الإدارة على إلغاء انتخابات شهر يوليو التي بلغت قمة الغش والتزييف، وعلى التعهد بعدم التدخل في عمليات الاقتراع على جميع المستويات. على هذا الأساس قررت الجمعية العامة تأسيس لجان محلية لتحسيس الرأي العام الجزائري بخطورة الموقف وتجنيده وراء قيادة الجبهة، ولابلاغ الرأي العام العالمي ممارسات القمع والإرهاب التي تلجأ إليها السلطات الفرنسية في الجزائر كلما أحست بأن الحركة الوطنية باتت تشكل نوعاً من الخطر على مصالحها الاستعمارية.

أما في الأساس، فإن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وحمايتها لم تأت بما من شأنه أن يدفع الشعب الجزائري في طريق استرجاع الاستقلال الوطني وذلك لسبب بسيط هو أن الشركاء لم يكونوا ينطلقون من أرضية واحدة ولا متشبعين بفكر واحد، كما أنهم، والحال هذه، لم يكونوا يعطون المفاهيم والمصطلحات نفس المعنى ولا للأهداف المعلن عنها نفس المغزى ونفس التفسير.

فأطراف الحركة الوطنية، رغم اختلاف وجهات النظر، ينطلقون من عمق حضاري واحد يؤمنون بأنه قادر على تمكينهم من تعبئة الطاقات الحية في البلاد وتوعيتها بضرورة النضال في سبيل استرجاع المغتصبات وبناء المستقبل على أسس تختلف كل الاختلاف عن واقع فرنسا سواء كانت استعمارية أم لا، أما الحزب الشيوعي الفرنسي، فإنه كان يتنكر للعمق الحضاري المشار إليه وكان يرفض انتساب الشعب الجزائري للعروبة، ويرى أن مستقبل الجزائر لا يكون إلا في إطار الاتحاد الفرنسي الذي لا بد أن يدخل، بدوره فلك الاتحاد السوفياتي الذي يسعى لحماية الطبقة الشغيلة وفرض دكتاتورية البروليتارية في العالم.

وبينما كان الحزب الشيوعي الجزائري يرفع شعار الديموقراطية معتقداً بالإمكان وإقامة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية في إطار الانتساب لفرنسا المتحررة من الاستعمار والامبريالية والتابعة في سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفياتي، ويرى أن مفهوم الديموقراطية لا يتعدى الاعتراف بتعايش الأجناس في الجزائر وبرفض الإسلام كدين للدولة "لأنه يمنع الجزائريات والجزائريين من تناول المشروبات الكحولية كيفما يشاؤون وفي أي مكان يريدون"، فإن أطراف الحركة الوطنية جميعها متمسكة بالإسلام وتدعو

إلى اتخاذ جميع الإجراءات لإحترام تعاليمه وتطبيقها، وهي تذكر، في جميع المناسبات، بأن الدين المحمدي يرعى سائر الحريات ويرفع الانسان إلى أعلى الدرجات ويشتمل في نصوصه الأساسية على ضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية وتحرير العقل وإشراك الناس في تسيير شؤونهم بأنفسهم على أساس الشورى والطاعة والانضباط والحوار واحترام الآخر. وفيما يخص الديموقراطية فإن أطراف الوطنية تخضع ممارستها إلى توفر مجموعة من الشروط أهمها استرجاع السيادة والاستقلال كاملين إذ لا يعقل أن يكون ديموقراطياً من كان يعيش في ظل الآخرين وعالة عليهم أو مستغلاً من طرفهم.

ولأن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وحمايتها لم تبن على وحدة فكرية أو تقارب أيديولوجي فإنها لم تصمد لأول هزة أصابتها بعد شهرين من ميلادها فقط، ذلك أن قيادة الجبهة قررت عدم المشاركة في انتخابات أكتوبر الجهوية احتجاجاً على قرار السلطات المعنية بصحة انتخابات يوليو سنة 1951 التي أجمعت الأحزاب، بالأدلة الملموسة، على أنها مزيفة. لكن الحزب الشيوعي الفرنسي رأى من الأليق بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري أن يدخل المعركة الانتخابية فأمره بذلك ودفعه إلى تقديم مرشحيه في الوقت القانوني وهو ما فعل ضارباً عرض الحائط قرار الجبهة الذي شارك في اتخاذه، وبهذا التصرف تسبب في هدم البناء الذي طالما دعا لإقامته وقدم الدليل على أنه لم يكن حزباً وطنياً بل تشكيلة سياسية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي. والغريب في الأمر أن مشاركته في الانتخاب كانت خيبة أمل إذ لم يحصل منها سوى على مقعد واحد على مستوى الجزائر بأكملها.

هكذا، إذن، خرج الحزب الشيوعي الجزائري من الصف الوطني الذي لم يبق فيه سوى حوالي شهرين ولم يكن خروجه خسارة بالنسبة لأطراف الحركة الوطنية الذين قرروا مواصلة توظيف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وحمايتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وعندما نفذت أوامر الحزب الشيوعي الفرنسي، فإن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري كانت تعتقد أنها ترضي العنصر الأوروبي في الهياكل القاعدية وتخفف من سخط المجموعة الانتخابية الأولى التي صارت تتهمها بالتواطئ مع المتطرفين ودعاة الانفصال عن فرنسا، لكن الواقع أثبت أن ذلك لم يتحقق لها بينما خسرت ثقة أغلبية العنصر العربي الذي راح يبحث عن مكان له في صفوف التشكيلات الوطنية، وتسببت، مع مر الأيام، في تجذر العداء بين العنصرين حتى إن المسؤولين عن التنظيم أصبحوا يوصون بضرورة فصل خلايا المسلمين عن خلايا الأوربيين ويستعملون لغة مزدوجة في تنشيط الحياة السياسية وهو الأمر الذي سيقود بالتدريج، إلى انسحاب الأغلبية الساحقة من المناضلين والإطارات الجزائريين.

وحينمـا انـدلعت ثـورة نوفمـبر سـنة 1954، كـان الحـزب الشيوعي الجزائري قـد بلـغ منتهى ضعفه لكنـه ظـل متمسـكاً بقناعاته القديمة التي ألبسها ثوباً جديداً قصد تمريرهـا بسـهولة في أوساط الجماهير الشعبية وقصد مخادعة التاريخ.

واليوم، فإن إطارات الحـزب الشـيوعي الجزائـري يعملـون جاهدين على تبرير موقف حزبهم المتخـاذل من نضـال الحركـة الوطنيـة الجزائريـة ومن ثـورة نوفمـبر 1954، فيلجـؤون إلى اللوائح التي صادقت عليها اللجنة المركزية في مختلف دوراتهـا منذ نهاية عام 1949 ويبرزون بـالحرف الغليـظ العـروض الـتي كـانت تقـدم من أجـل إقامـة الجبهـة الوطنيـة الديموقراطيـة والمواقف الداعية إلى النضـال في سـبيل الاسـتقلال والتحريـر الوطنيين.

وبالفعل، فإن اللجنة المركزية للحزب الشـيوعي الجزائـري كانت في كل دوراتها وحتى نهاية عـام 1951 تطـالب "بمجلس وحكومة جزائريين لتسيير شؤون الجزائـريين"(45) وتـدعو إلى "أن ينتخب المجلس الجزائري بكيفيـة ديموقراطيـة وأن يكـون التمثيل فيـه نسـبياً. أمـا الحكومـة فتنتخب من طـرف المجلس وهي مسؤولة أمامه"(46).

وفي تقريره إلى المؤتمر السادس أيام 21-22- 23 فبراير 1952 (47)، ركز الأمين العام للحزب السـيد العـربي بوهـالي على "ضرورة توحيد العمـل في أرض الـوطن من أجـل جزائـر حرة مستقلة. معنى ذلك أن الحزب الشـيوعي مـازال مثـل مـا كان في السـابق يـرفض نشـاط لجنـة تحريـر المغـرب العـربي ويرفض انتساب الجزائر للعروبة والإسلام.

وبتعبـير آخـر، إن الحـزب الشـيوعي الجزائـري لا يعـترف بالجزائر الـتي تعمـل الحركـة الوطنيـة على اسـترجاع سـيادتها واستقلالها وعليه، فـإن أطـراف الحركـة الوطنيـة، الـتي كـانت تدرك ذلك، لم تكن ترغب في الوحدة معه وكانت تعتـبره حزبـاً أجنبياً.

ولم يكن الحزب الشيوعي الجزائري يرفض عروبة الجزائـر وإسـلامها فقـط، بـل إنـه كـان، أيضـاً، يـرفض وحـدة المغـرب العربي، أي أنه كان يرفض كـل مـا من شـأنه أن يبعث الجزائـر المعتـدى عليهـا سـنة 1830 ويحـول دون الانـدماج في الاتحـاد الفرنسي والارتباط بالاتحاد السوفياتي.

وكــانت أطــراف الحركــة الوطنيــة المتمســكة بعروبتهــا وإسلامها، تندد بـالموقف الشـيوعي تجـاه القضـية الفلسـطينية الـتي تعتبرهـا قضـية كـل الشـعب الجزائـري، وبمـا أن الاتحـاد السوفياتي -وصي الأحـزاب الشـيوعية في العـالم- كـان ضـالعاً في تنفيـذ المـؤامرة على فلسـطين وشـعبها، فـإن الوطنـيين الجزائريين كانوا يعتبرون كـل الشـيوعيين أعـداء للأمـة العربيـة الإسلامية.

وكمـا أن إطـارات الحـزب الشـيوعي اليـوم، يعملـون على توظيف مفاهيم الاسـتقلال والحريـة والتحريـر بعـد إفراغهـا من

محتواها الحقيقي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإنهم يحاولون توظيف القمع الوحشي الذي تمارسه الإدارة الاستعمارية. وعلى سبيل المثال، فإن الأمين العام السيد العربي بوهالي، في تقريره إلى المؤتمر السادس، يتعرض إلى الاعتقالات العشوائية التي كانت، منذ مارس 1950، تستهدف إطارات ومناضلي حزب الشعب الجزائري فيقول "لم ينج الشيوعيون من الاعتقال. وأن عشرين من بين أعضاء اللجنة المركزية الخمسين قد كان لهم شرف المثول أمام المحاكم الاستعمارية، ومن بينهم: مجدوب بن رحو الذي قاد إضراب العمال الفلاحين في سبتمبر 1951 ومصطفى سعدون الذي كان ينشط ضد الحرب في فيتنام الخ.."(48) وفي الواقع، لا مجال للمقارنة بين من يعتقل لمشاركته في تنظيم يعد للكفاح المسلح قصد استرجاع الاستقلال الوطني وبين من يلقي عليه القبض بسبب نشاطه النقابي الذي هو في جوهره اعتراف بالأمر الواقع الاستعماري.

إن مؤرخي الحزب الشيوعي، اليوم، يكتفون بالعودة إلى ما كان ينشر باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في الفترة ما بين 1949 و1952 ويركزون على المفهوم اللغوي دون إرجاع الوثيقة إلى إطارها التاريخي ودون إخضاعها للمعايير والمقاييس الحقيقية.

فالقارئ الذي يعرض عليه أن الحزب الشيوعي الجزائري أصدر يوم 1/11/1953 نداء موجهاً إلى سائر التشكيلات الوطنية الجزائرية من أجل "تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية"(49) لا يفهم لماذا بقي ذلك النداء بدون جواب. لكنه عندما يرجع بالتحليل إلى الوثيقة المذكورة يعرف الأسباب التي منعت الوطنيين الجزائريين من أخذه مأخذ الجد ناهيك عن الاستجابة له. ومن أهم تلك الأسباب ما يلي:

1-إن النداء يتحدث عن جمهورية ديموقراطية جزائرية متعددة الأجناس وكأن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة قبل سنة 1830 وبينما يرى حزب الشعب الجزائري أن بعث الدولة الجزائرية لن يكون حقيقة إلا بواسطة الكفاح المسلح لأن الاستعمار لا يفهم لغة أخرى، فإن الحزب الشيوعي يرفض العنف الثوري ويؤكد أن توحيد الجزائريين يكفي لحمل السلطات الاستعمارية على تمكينهم من انتخاب مجلس يمثل الشعب ويكون مؤهلاً للتفاوض مع ممثلي فرنسا حول مستقبل الجزائر وحول العلاقات المستقبلية بين البلدين.

فالطرح الشيوعي، إذن، يعتبر أسلوباً جديداً في النضال متناقضاً تماماً مع أسلوب حزب الشعب الجزائري الذي لم يتوقف، منذ سنة 1938 خاصة، عن الإعداد العسكري ليسترجع بالقوة ما أخذ بالقوة.

2-إن النداء يركز على ضرورة إدراج نشاط الجبهة الوطنية الديموقراطية المقترح تأسيسها في إطار النضال العالمي المناهض للإمبريالية الأمريكية والذي "يقوده الأخ الأكبر

الذي أجتث جذور الامبريالية في كامل الاتحـاد السـوفياتي" لكن الحركة الوطنية الجزائرية ترى أنها غير معنية بمحاربـة الامبرياليـــة الأمريكيـــة والجزائـــر مســتعبدة من طـــرف الامبريالية الفرنسية، ومن جهة ثانية فهي لا تفـرق بين كـل الامبريالية التي يعتبر الاتحـاد السـوفياتي واحـدة منهـا لأنـه يستعمر شعوباً اسلامية قهرهـا بـالقوة وأخضـعها لسـيطرته المطلقة.

3-إن النـداء، بقـدر مـا يؤكـد ضـرورة الاعتمـاد على مسـاعدة الحزب الشيوعي الفرنسـي والاتحـاد السـوفياتي ويلح على مساندة كفاح الشعب الفيتنامي وحركات السلم في العالم، فإنه لا يتعرض للقضية الفلسطينية ولا للثورة المصرية كمـا أنـه لا ينـدد بتـواطئ الاتحـاد السـوفياتي مـع الامبرياليـات الأخرى الذي قاد إلى تقسيم فلسطين وإلى تجـذير الهيمنـة الغربية على مختلف أجزاء الوطن العربي.

4-إن النـداء يتعـرض إلى النظـام الاسـتعماري بصـفته نظامـاً يسـتغل الجمـاهير الشـعبية ويبـني الـثروات الطائلـة على حسـاب الشـغيلين والبطـالين، لأجـل ذلـك فإنـه يركـز على ضرورة التحرير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي معتـبراً أن وحـدة الطبقـة العاملـة هي اسـمنت الوحـدة الوطنيـة، وأن الهدف الأسمى من النضـال يتمثـل في التمكن من تطبيـق الاشـتراكية وتوزيـع الأرض على من يفلحهـا، أمـا أطـراف الحركة الوطنية، فإنها تـرى أن النظـام الاسـتعماري كيـان غريب فرض على الجزائر بعد الاعتـداء عليهـا سـنة 1830، وعليه فإن الحل الوحيد هو تقويض أركانـه بجميـع الوسـائل وذلـــك من أجـــل بعث الدولـــة الجزائريـــة "الـــتي تنـــاهض الامبريالية بجميـع أنواعهـا وتقـف إلى جـانب الشـعوب في كفاحها من أجل تقرير مصيرها بنفسـها وتعمـل جاهـدة في سبيل توحيد المغـرب العـربي الـذي هـو جـزء لا يتجـزأ من العالم العربي الإسلامي"(50) أما في المجـال الاقتصـادي، فإن الجزائر المستقلة تطبق إصـلاحاً زراعيـاً شـاملاً وتقـدم كـل التسـهيلات للفلاحين الصـغار، كمـا أنهـا تـؤمن البنـوك والمنـاجم وسـائر الـثروات الطبيعيـة الـتي يجب أن تـوزع بالعدل على سائر أفراد الشعب.

إن النداء يشـير إلى الجبهـة الجزائريـة من أجـل الـدفاع عن الحريـة واحترامهـا ويعتبرهـا مرحلـة هامـة وتنظيمـاً اسـتطاع أن يـؤدي دوراً إيجابيـاً" لكن أطـراف الحركـة الوطنية يرون أن ذلك التنظيم مُنع من القيام برسالته الـتي وجد من أجلها بسـبب خيانـة الحـزب الشـيوعي الجزائـري الذي فضل الاستجابة لأوامـر الحـزب الشـيوعي الفرنسـي على الالتزام بقرار القيادة الموحدة، وزيادة على ذلك، فـإن النداء يركز، فقط، على مجموعة من المطـالب الآنيـة مثـل العفو الشامل، واحترام الحريـات الديموقراطيـة ومسـاندة المطـالب الاقتصـادية والاجتماعيـة وإخـراج الجزائـر من الحلف الأطلسي ورفض استعمال الجزائريين في الحـروب

الامبرياليــة، أمــا فيمــا يتعلــق بالســيادة الوطنيــة فيكتفي بالإشارة إلى "إمكانية التفاهم كـذلك حـول أهـداف أسـمى مشتركة وخاصة منها مـا يتعلـق بالآفـاق المسـتقبلية حـول جمهورية ديموقراطية جزائرية"(51).

6-إن أطراف الحركة الوطنية قد فقدوا كل أمـل في أن يصـبح الحزب الشيوعي الجزائري وطنيـا، تأكـدوا من ذلـك نتيجـة مواقفـه العدوانيـة في مـايو 1954 وبسـبب مشـاركته في قمــع الجزائــريين واعتبــار نضــالهم في ســبيل اســترجاع الســيادة الوطنيــة عملاً إجراميــاً يســتحقون عليــه أشــد العقوبات، وحتى عندما أتيحت له فرصة الدخول في الصف في صـيف 1951، فإنـه سـرعان مـا تراجـع وشـق عصـى الطاعة متسبباً، بذاك، في فشل الجبهة الجزائرية من أجـل الدفاع عن الحرية واحترامها كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

7-إن نداء الحزب الشـيوعي الجزائـري لم يـأت نتيجـة نضـج أو وعي المناضلين الاطارات بل إنه كان محاولة للتـدليل على أن ثمة تقارباً مع حزب الشعب الجزائري الذي كانت لجنتـه المركزية قد قررت، في دورة سـبتمبر 1953، توجيـه نـداء إلى كل الطاقات الحية في البلاد من أجل تشكيل "المؤتمر الوطني الجزائري" بقصد تمكين كل الجزائريين من انتخاب مجلسهم الوطني وبعث دولتهم المستقلة، علماً بأن القـرار المذكور إنمـا اتخـذ لإيجـاد أفضـل السـبل الكفيلـة بتحضـير الكفاح المسلح.

هكذا، فالاختلاف مـع الشـيوعيين جـوهري وهـو مبـني على تناقض في المنطلق وفي الهدف الأسمى، وتباعاً لذلك لا يمكن أن يكون التحـالف معهم إلا مرحلياً وحـول الأغـراض البسـيطة العاجلة. وبالنسبة لحزب الشعب الجزائري -في جميع أشــكاله- فإن نقـاط التلاقي تكـاد تكـون معدومـة مـع الحـزب الشـيوعي الجزائري نظراً لرؤية كل منهما للماضي والحاضـر والمسـتقبل وبســبب تباعــد الــبرامج السياســية ومنــاهج العمــل المتبعــة لتجسيدها على أرض الواقع.

لكن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري، في دورتها المنعقدة يوم 1/4/1954 ترى "أن الحوار وخاصة العمل ممكنـان لأنـه لا يوجد تناقض بين "المؤتمر الوطني" الذي تدعو إليه الحركة من أجــل انتصــار الحريــات الديموقراطيــة، "والجبهــة الوطنيــة الديموقراطيـة الجزائريـة" وهـذا في الحقيقـة، محض ادعـاء لا يصمد حتى أمام القراءة الأولي لمقدمة الوثيقتين المعـدتين من طرف التشكيليتين السياسيتين.

فالشــيوعيون أوردوا في ديبــاجتهم أن "الجزائــريين في أغلبهم يتسـاءلون عن مسـتقبلهم وهم يريـدون العيش أحـراراً وسعداء ويطمحون إلى التخلص من النظام الاستعماري البشع" ولتحقيــق مثــل ذلــك الطمــوح، فــإنهم يســتلهمون تجــاربهم المستخلصــة "ممــا أبــدوه من بطــولات في نضــالهم ضــد الممارسات الكولونيالية في جميع مجالات الحياة اليومية وذلـك

في الفترة من 1 إلى 23/5/1952".

أما الوطنيون، فإن وثيقتهم قد جاءت، منذ أسطرها الأولى، واضحة إذ بينت أنها تعتمد أربعة مبادئ أساسية هي: الجزائر أمة ومن ثمة فإن النضال يجب أن ينصب على استرجاع سيادتها.

-ضرورة إفادة الجزائر من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليها فرنسا ذاتها.

-انتخاب مجلس وطني بواسطة الاقتراع العام والمباشر.

-الدولة الجزائرية تكون جمهورية ديموقراطية اجتماعية غير منحازه

ومن الجدير بالذكر، أن الفترة الزمنية التي جعل منها الحزب الشيوعي مرجعاً نضالياً قد تميزت بمجموعة من الاضرابات التي نظمها وقادها مناضلوه في عدد من المؤسسات الاقتصادية وفي الموانئ. ومن غريب الأمور أن نفس هذه الفترة هي التي تبلورت فيها الحركة الثورية سنة 1945 وقد تميزت بقمع استعماري رهيب ذهب ضحيته حوالي ثمانين ألف جزائري وشاركت فيه القوات الجوية والبحرية والبرية بجميع أنواعها وكان يومها الجنرال ديغول هو رئيس الحكومة الفرنسية بينما كانت وزارة الحرب مسندة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وفي تلك الفترة، أيضاً، كان الحزب الشيوعي الجزائري قد وزع منشوراً ينـدد، من خلاله، بالحركة الثورية ويتهم الوطنيين بالفاشية لأنهم تجرؤوا على المطالبة باسترجاع الاستقلال والانفصال عن فرنسا.

إن الحزب الشيوعي الجزائري لا يريد أن ينظر إلى تلك الحقيقة التاريخية كما أنه يغض الطرف عن مساهمته الفعلية في جرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الجزائري في مايو 1954 ويتناسى أنه كان من الآمرين بتشغيل الأفران المحرقة في نواحي مدينة قالمة. ودون أن يقدم مبرراً لأفعاله تلك، يأتي فيدعي أحقية المشاركة في النضال الوطني من أجل تقويض أركان الاستعمار الذي كان قبل سنوات ثمان قد دافع عنه بالحديد والنار ضد العزل والأبرياء.

إن الحزب الشيوعي الجزائري يتجاوز كل ذلك ويروح يبحث عن عدم الاستجابة إلى ندائه في أسباب يحاول إيهام القراء بأنها هي الصحيحة فيقول: "إن أهمها هو ما تعانيه الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية من صراع بين المركزيين والمصاليين"(52) ثم هناك ما اقتطفته جريدة ليبرتي في عددها الصادر بتاريخ 23/9/1954 من مقال نشر على أعمدة "الأمة الجزائرية" في عددها الصادر بتاريخ 10 سبتمبر من نفس السنة ومفاده "أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية قد حاولت الاتحاد مع أحزاب أخرى لكنها لم تنجح لأنها كانت تريد من الآخرين أن يتبنوا برنامجها"(53).

إن هذا التعليل غير صحيح غير أن السيد حفيظ خطيب (54) قد لجأ إليه للتدليل على حسن نية الحزب الشيوعي الجزائري في كل ما كان يقوم به من المساعي لتحقيق الوحدة الوطنية في الجزائر. ونقول إن التعليل غير صحيح لأن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية لم تكن وحدها، بل هناك الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والشخصيات الوطنية المستقلة وكلها لم تكن مصابة بالصراع الداخلي "بين المركزيين والمصاليين" ورغم ذلك فإنها رفضت الاستجابة للنداء. فالسبب الحقيقي إذن يكمن في كون منطلقات الحزب الشيوعي الجزائري وأهدافه متناقضة تماماً مع أهداف أطراف الحركة الوطنية الجزائرية ومنطلقاتها الأيديولوجية. أما عن المقال المنشور على أعمدة "الأمة الجزائرية" والمستظهر به، فإنه كان خاصاً بالاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وبجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين كانوا شركاء في "حركة أحباب البيان والحرية" التي حاربها الحزب الشيوعي بوحي من الإدارة الاستعمارية عندما أسس لمناهضتها "أحباب الديموقراطية".

إن الحزب الشيوعي الجزائري قد أسس، منذ البداية، لضرب الحركة الوطنية الجزائرية وتحييدها عن خطها الثوري ولإفساد مرجعيتها الفكرية والحضارية، وسيظل تاريخ الجزائر المعاصر يذكر له الدور الإجرامي الذي أداه فيما اصطلح على تسميته بمذابح مايو 1954 وما نسميه نحن بحركة مايو الثورية، ونفس العمل الذي قام به قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 سوف يظل مستمراً لكن بشكل آخر، وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد تصدت له بنجاح نسبي أثناء فترة الكفاح المسلح، فإن آثاره السلبية ما تزال قائمة إلى أيامنا هذه وهو ما سوف نبينه بالحجة والدليل في دراستنا المقبلة.

■■■

■ *الهوامش*

1-اعتبرت هذه الدورية مؤامرة ضد أمن الدولة الفرنسية وقد ألقي القبض على السيد بارتيل وقضت عليه المحكمة بالحبس النافذة لمدة عام.

2-الجزائريون في نظر الإدارة الاستعمارية ومعظم المؤرخين الفرنسيين إنما هم الأوربيون على اختلاف أجناسهم، أما الجزائريون الأصليون فكانوا يسمون "العرب" أو "المسلمين"

3-طبع الكتاب تحت اسم مستعار هو: M.Loew وقدمته للقراء بكثير من الأطناب جريدة I,humanitè في عددها الصادر بتاريخ 25/2/1936 لكن قيادة الحزب الشيوعي سرعان ما سحبته من

السوق وقررت يوم 19 مارس طرد مؤلفه من الصفوف.

4-انظر نص المشروع كاملاً في ملفات لجنة الإصلاحات، المركز الوطني للمحفوظات، الجزء الثاني، ويشتمل النص على ستة مواد فقط بما في ذلك مادة التطبيق

5-هذه الشروط هي بإيجاز كبير: (1) المتخرجون من الجيش برتبة ضابط -(2) المتخرجون برتبة رقيب أمضى على الأقل 15 سنة في صفوف الجيش مع شهادة حسن السيرة (3) الحاصلون على الوسام العسكري والصليب الحربي (4) الحاصلون على شهادات التعليم العالي والثانوي. (5) المنتخبون في الغرف التجارية والفلاحية. (6) المندوبون الماليون والنواب البلديون ورؤساء الجماعات (7) الباشغوات والآغوات والقواد بعد عمل ثلاث سنوات على الأقل. (8) الحاملون لوسام جوقة الشرف. (9) الحاملون لوسام العمل وأمناء النقابات المعترف بها بعد عشر سنوات من الممارسة.

6-آجرون (روبرت) تاريخ الجزائر المعاصر، ج2- ص385

7-نفس المصدر، ص380

8-مذكرات الحاج مصالي- 1898-1938 باريس 1982- ص247

9-آجرون، ص386

10-نشرية الحكومة العامة، العدد الصادر بتاريخ 14/1/1940 جاء في النشرية على لسان ابن علي بوخراط: "إن الاتحاد السوفياتي اليوم، يتبع نفس أساليب وسلوكات العنف والاحتلال التي تتبعها النازية، وعليه فإني أتحلل من سياسته ومن سياسة الأممية الشيوعية.

11-بكثير من الإيجاز، فإن أمرية الجنرال ديغول التي تحمل تاريخ 7/3/1944 لا تختلف عن مشروع فيوليت لكن ونظراً للتطور السكاني وللنمو الديموغرافي، فإن عدد الذين صارت تتوفر فيهم شروط المواطنة الفرنسية قد بلغ حوالي ستين ألف بدلاً مما ذكرنا سابقاً فيما يتعلق بالمشروع.

12-القانون الأساسي لحركة أحباب البيان والحرية (المادة الأولى)

13-نفس المصدر

14-نشرية للجنة الفرنسية للتحرير الوطني، العدد الصادر بتاريخ 1/4/1944

15-عباس (فرحات) حديثنا معه يوم 28/9/1963

16-"الحرية" عددها الصادر بتاريخ 12/9/1944

17-انظر النشرية التي طبعها ونشرها السيد عمر أوزقان بالجزائر في شهر مايو 1944 تحت عنوان "الحزب الشيوعي في خدمة السكان الجزائريين" ص13

18-انظر المنشور في مركز دراسات الحرب العالمية الثانية بباريس - ملف تيبار

19-لومانيتي، عددها الصادر بتاريخ 12/5/1945

20-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 17/5/1945

21-جاء ذلك في خطاب ألقاه بمناسبة انعقاد المؤتمر في شهر جوان 1945، وقد قال بالحرف الواحد: "إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر إنما هم، بوعي أو بغير وعي، عملاء امبريالية أخرى. ونحن لا نريد استبدال حصاننا الأعور بحصان أعمى.

22-الحزب الشيوعي الجزائري "ثماني سنوات من الكفاح 34-46

الجزائر 1946، ص128

23-بوهالي (العربي) افريل 1947 مايو 1949 عامان من الكفاح في سبيل الحرية والأرض والخبز، الجزائر بدون تاريخ

24-نفس المصدر

25-دفاتر الشيوعية، عدد سبتمبر 1947 ص851 وما بعدها

26-"Le parti communiste et l'avenir de I'Algèrie" l'ecole élementaire du parti, Alger Mai 1947 p 6 et suivantes

27-نفس المصدر

28-انظر لائحة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في دورتها المنعقدة يومي 27/28-12/1947

29-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 9/6/1948

30-نفس المصدر

31-الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، "لائحة السياسة العامة المصادق عليها من طرف المجلس الوطني بتاريخ 4/9/1947 المغرب العربي، العدد الصادر يوم 12/9/1947.

32- المصدر نفسه

33- المصدر نفسه

34-P.C.A Cours élémentaire du parti communiste Algérien, Alger, Avril 1947, p11 et Suivantes

35-Hadj Messali, La Justice n du 17/8/1937 أما بوخرط فهو في ذلك الحين أحد أمناء الحزب الشيوعي الجزائري

36-الحزب الشيوعي الجزائري، نفس المصدر

37-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 16/6/1949

38-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 2/6/1949

39-حربي (محمد) جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة، ص78

40-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 30/3/1950

41-نفس المصدر، العدد الصادر بتاريخ 30/11/1950

42-الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، لائحة السياسة العامة التي صادق عليها المجلس الوطني بتاريخ 4/9/1947

43-نفس المصدر

44-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 30/3/1950

45-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 2/6/1949

46-نفس المصدر

47-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 28/2/1952

48-نفس المصدر

49-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 12/11/1953

50-نفس المصدر

51-كل ما يتعلق بالنداء، انظر ليبرتي في عددها الصادر بتاريخ 12/11/1953 (النص الكامل والتعاليق).

52-ليبرتي، عددها الصادر بتاريخ 23/9/1954

53-نفس المصدر

Khatib (Hafid), ler juillet 1956 L'Accord El N - PCA,-54
OPU Alger 1991

الفهرس

■■■

رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

تاريخ الجزائر المعاصر : دراسة/ محمد العربي الزبيري– دمشق:
اتحاد الكتاب العرب، 1999– ج(1)، ج(2)؛ 24سم.

1- 961.5 ز ب ي ت 2- العنوان
3- الزبيري

ع- 2000/1338/8- مكتبة الأسد

❑❑